دراسات علمية
في
صحيح مسلم

وهو المسمّى

كشف المُعْلِم بأباطيل كتاب
تنبيه المسلم

كتبه
علي حسن بن علي بن عبد الحميد
الحلبي الأثري

دار الهجرة
للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الإمــامُ الحافِظُ أبو حاتمٍ الرَّازيُّ رحمه اللهُ تعالىٰ:

«علامةُ أهلِ البِدَعِ الوقيعةُ في أهلِ الأثَرِ».

رواه الَّلالَكائي في «السُّنَّة» (١/ ٣٩) بسندٍ صحيحٍ.

المقــدمة

إنَّ الحمـدَ للهِ نحمـدُهُ ونستعينُـهُ ونستغفرُهُ، ونعوذُ باللهِ مِن شرور أنفسِنا ومِن سيِّئات أعمالِنا، مَن يهده اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضلل فلا هاديَ له.

وأشهدُ أنْ لا إلٰه إلاّ اللهُ وحده لا شريك له.

وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُهُ ورسولُهُ.

أمّـا بعد: فقد روىٰ الإمامُ الجليل، شيخُ الجرح والتعديل، وسَيِّدُ صناعةِ الحديث، المشهودُ له في القديم والحديث: الحافظ الدارَقُطْنيُّ في «سُنَنه» (١ / ٢٦) بإسنادِه[1] عن الإمام الثَّبْت ـ المُخَرَّجِ له في «الصِّحاح» ـ وكيع بن الجَرَّاح قولَه:

«أهلُ العلمِ يكتبونَ ما لَهُم وما عَلَيْهِم، وأهلُ الأهواء لا يكتبونَ إلاَّ ما لهم»!

ودُعاةُ السُّنَّةِ وأهلُ الحديثِ قد ابْتُلوا في غابرِ الزمانِ وحاضِرِه بفئامٍ

(١) ورواها من طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (١ / ٥).

من النَّاس ، تطاولوا عليهم وسوَّدوا في ذَمِّهم القِرْطاس ، ولم يَرْقُبُوا فيهم إلاًّ ولا ذِمَّة ، بل أرادوا الطَّعْنَ بهم والوقيعةَ فيهم لِيُشَوِّهوا بَهِيَّ صُوَرِهم عند الأُمَّة .

وروى الخطيبُ البغداديُّ في «شَرَفِ أصحاب الحديثِ» (رقم : ١٥٣) عن الإمام الثقة قُتَيْبة بن سعيدٍ قولَهُ :

«إذا رأَيْتَ الرجلَ يُحِبُّ أهلَ الحديثِ ، مثلَ يحيىٰ بن سعيد القَطَّان ، وعبد الرحمٰن بن مَهْدي ، وأحمد بن حَنْبَل ، وإسحاقَ بن راهَوَيْهِ ـ وَذَكَرَ قوماً آخرين ـ فإنَّه علىٰ السُّنَّةِ ، ومَن خالَفَ هٰذا فاعْلَمْ أنَّه مُبْتَدِعٌ» .

وَإنَّنا في هٰذا العَصْرِ نرىٰ ـ ولله الحمدُ ـ عودةً حميدةً لدراسةِ علم الحديثِ واتِّباعِ السُّنَةِ ، وهٰذا يُبَشِّرُ بالخَيْر ، وَيُؤَمِّلُ السُّنِّيَّ ـ بسببه ـ دَفْعَ الضَّيْر .

ولكنَّنا ـ في الوَقْتِ نَفْسِه ـ نرىٰ رؤوساً ارْتَفَعَتْ هنا وهُناك ، نَسَجَتْ علىٰ مِنْوالِ أسلافِها مِمَّن طَعَنوا بِعُلَماءِ الحديثِ وأئمّةِ السُّنَّةِ ، فَتَراهُم يَلْمِزُونَهم تلميحاً تارةً ، ويقدحون فيهم ـ تصريحاً ـ تارةً أُخرىٰ ، وليس ذٰلك منهم إلاَّ لِيُنَفِّروا نَشْأَ الأُمَّةِ مِنْهُم ، مُتَّبعينَ في ذٰلك شَتَّىٰ الطُّرُقِ والأَساليب التي تخدُمُ أهدافَهم ، وتُنَفِّذُ مَآرِبَهم ، سالكينَ ـ فَوَا أَسَفي الشديد ـ طريقةَ الَّذين لا يُؤْمِنون بالله ولا باليومِ الآخرِ : «الغاية تُبَرِّرُ[1] الوسيلة» ! !

والنَّاظِرُ بتأَمُّلٍ وَرَوِيَّةٍ يرىٰ دليلَ ذٰلك عياناً ، في أمثلةٍ صريحةٍ لا

---

(١) هكذا اشتهرت هذه الكلمة ، وهي خطأ شائع ، فليس في المصادر اللغويّة فعل «بَرَّر» ، ولكن بمعناه : «سوَّغ» !

يستطيعُ لها نُكراناً:

فَصَدْرُ بِدْعَتِهم، ومُقَدَّمُ ضلالتِهم هو ذاك المتعصِّب الجائر المسمّىٰ محمـد زاهد الكَوْثَرِيّ، الذي أخَذَ علىٰ نفسه عَهْداً أنْ لا يَتْرُكَ عَلَماً مِن أعلام السُّنَّةِ والحديثِ والتوحيدِ إلاَّ وَيَتَّهِمُهُ ويَطْعَنُهُ:

ففي «تـأنيب الخطيب» له، الطَّعْنُ بَعَشراتٍ، بل مئاتٍ من ثقاتِ الرواة، وجبال الحِفْظِ! نَقَضَه فيها وذبَّ عنهم الإمامُ المُعَلِّميُّ رحمه الله في كتابِهِ العُجاب «التنكيل..»..

وفي «مقالاته» أيضاً:

(ص٤٠٢ و ٤٠٩) رَمْيُ عبـد الله بن الإمام أحمدَ، وابنِ خُزَيمةَ وعُثمانَ بنِ سعيدٍ الدارِميِّ بأنَّ في كُتُبهم شِرْكاً وآراءً وَثَنِيَّةً!!

وسَيْلُ سبابهِ وطعونهِ في شيخ الإسلام ابن تيميّةِ وتلميذِهِ ابن القَيِّم: معلومٌ معروفٌ عند أقلِّ نظرةٍ يُسَرِّحُها الباحثُ في تعليقاتهِ وكُتُبِهِ!

وهٰكـذا ـ أيضـاً ـ مَنْ سَلَك سبيلَهما وسار علىٰ دَرْبِهما، كالإمامِ الشوكاني، فقد نَقَلَ فيه كلمةَ بعضِ خصومهِ التَّلْفَىٰ أنه يهوديٌّ مُنْدَسٌّ بين المسلمين(!!) ثم أيَّدَها ووافَقَها!!

إلىٰ سلسلةٍ من الكلمـاتِ التي لا تحـوي إلاَّ أبْلَغَ صُوَرِ الذَّمِّ في مُقَدَّمي الأُمَّة، وصفوةِ الأئمّة!

ثُمَّ جاءَ بعـد نَفـاقِ هٰذا الكـوثريِّ تلميذُهُ وربيبُهُ، الذي ربَّاه علىٰ نَسَقِهِ، وصَنَعه علىٰ عَيْنِهِ، مَن إليهِ يَنْتَسِبُ، وعنه يذبُّ ويُدافعُ: وهو عند كُلِّ

صَفِيِّ المنهجِ مَشْهور، لا لِيُتَّبَعَ وإنَّما لأنّه محذورٌ ذو شُرورٍ!

وترى في كتاب «براءة أهل السُّنَّة من الوقيعة في علماء الأُمّة» لأخينا الكبير المِفْضال فضيلة الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، ما يُعَرِّفُكَ بحقيقةِ هٰذا التلميذِ وشيخهِ، ويكشفُ لك ما حاولا تَزْيينَه وَزَخْرَفَتَه وإظهارَه علىٰ غَيْرِ حقيقتهِ، بالأدلّة الصريحةِ، والبراهين الساطعة، والحُجَج الجليلة «مِن غيرِ سَرَفٍ ولا مَخِيلة».

وَاليَوْمَ: نرىٰ أنَّ موجةَ هجومِ المبتدعةِ وأذيالِهم، قد بَدَأَتْ تَأْخُذُ مساراً آخَرَ، إذْ لَمَّا كَشَفَ اللهُ سبحانَه حقيقتَهم، وأَظْهَرَ مكنونَ قلوبهم، عَلِمَ عُقَلاءُ الفُضَلاءِ، ونُبَلاءُ العُلَماءِ، أنَّ بضاعةَ هٰؤلاءِ في سوقِ الحَقِّ كاسِدَة، وأنَّ تلبيساتِهم وتدليساتِهم لا تَنْطلي إلاّ علىٰ ذوي العقولِ والآراءِ الفاسِدَة!

فَيَمَّمَ هٰؤلاء الخائبونَ وجوهَهم، وَرَيَّشوا سهامَهم، نَحْوَ المعاصِرينَ من أَئِمّة السُّنَّة، لا يَأْلون جَهداً في تسويدِ الردودِ عَلَيْهم، وتوجيهِ الطُّعونِ إليهِم، بعباراتٍ باردةٍ، وكلماتٍ مَمْجوجة، ورسالاتٍ بالحقِّ مَحْجوجَة.

وَلَسْتُ في مُقَدِّمتي لهٰذا الكتابِ مُفْرغاً سائِرَ ما عندي مِمَّا طَعَنوا به علىٰ عِدّةٍ من عُلمائِنا وشيوخِنا، ولكنِّي سَأُفْرِدُ الساعَةَ شَيْخَنا الفَرْد، عَلَمَ السُّنَّة، وبَقِيَّة السَّلَف، ومُحدِّث العصر، أُستاذَنا الجليل محمد ناصر الدين الألباني حفظه اللهُ، ومَتَّع بحياتِهِ، وفَسَحَ في عُمُرِهِ[1]، قائلاً فيه ـ بادِئَ

(١) وفي كتابي «محدّث العصر محمد ناصر الدين الألباني: ومنهجه في دراسة السُّنَّة ونقد الأسانيد» دراسة موسَّعة علميّة عنه، وعن جهوده، ومناهجه، ومؤلّفاته، وغير ذلك ممّا وفّقني الله إليه، أسأل الله أن يُعجِّل في إتمامه بمنِّه وكرمه.

بَدْءٍ ـ ما قاله الإمامُ الحاكمُ في شيخهِ الحَافظِ أبي عليٍّ النيسابوري: «لستُ أقولُ متعصّباً لأنَّه أستاذي، ولكنْ لم أر مِثْلَهُ قطّ»[1].

وإذا نَظَرْتَ ـ أخي القارىءَ ـ نَظْرَةَ تَأَمُّلٍ وتفحُّصٍ ترىٰ أنَّ غالِبَ مَن رَفَعَ عقيرتَه بالردِّ علىٰ هٰذا الشيخِ الجليل: هم من أهل البِدَع والضَّلالِ، والانْحرافِ عن السُّنَّة، ونَهْجِ التوحيد الصَّافي، ابْتِدَاءً من الشيخ عبد الله الحَبَشيِّ الهَرَري في كتابه «التعقُّب الحثيث علىٰ مَن طَعَن فيما صَحَّ من الحديث» ـ وردَّ عليه شيخُنا ـ، ومُروراً بذاك التلميذ الهالك في محبّةِ شيخهِ والتعصُّب له، ثم انتهاءً بتلميذٍ لهٰذا التلميذِ، وهو الذي جَعَلْنا كتابنا هٰذا رَدّاً عليهِ، وهَتْكاً لباطلهِ، وإظهاراً لفساد تَسْويداتهِ.

وفي أثناءِ هٰذه الرُّدودِ طَلَع علينا بعضُ المتعصِّبة الهَلْكىٰ، بعباراتٍ سوَّدوهــا في بعضِ ما كَتَبــوه طَعْنـاً بهٰـذا الشيخ، لا أقـولُ: بشخصهِ؛ ـ فالإسـلامُ ـ وللهِ الحمـدُ ـ مَبْنَـاه علىٰ النُّصـوص، لا علىٰ الشُّخوص ـ ولكنْ: طعناً بمنهجهِ العلميِّ، ودعوتهِ المباركة، التي جاءَتْ لِتُفْسِدَ علىٰ ذوي البِدْعةِ بِدَعَهم وأباطيلَهم، وَتُؤَرِّقَ عليهم مضاجِعَهم.

كَمِثْـلِ ما قالَـهُ عنـه صابـونيُّ العَصْـرِ(!) في رسالتِهِ التي لها مِمّا «كَشَفَتْهُ» نصيبٌ أوفر، المسمَّاةِ بنقيض اسمها «كشف الافتراءات..» (ص٧٠):

«... فهـو ليس بِمُصـاولٍ ولا بُمقارعٍ أمامَ فُرْسان الميدان، وله غرائِبُ وعجائِبُ في التصحيحِ والتضعيفِ يَنْدَىٰ لها جبينُ الإنسان..»!!!

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٦ / ٥٤).

وهـذا كلامٌ مِن أعْجَبِ العَجَب.. فهٰذا الرجلُ الصابونيُّ ليس له أدنىٰ معرفةٍ بالحديثِ وعلومِه[1]. . فكيفَ يَجْرُؤُ علىٰ الكلام في هٰذا الإمام الجِهْبِذ الذي أمضىٰ من حياتِه أكْثَرَ من نِصْفِ قَرْنٍ في خدمةِ السُّنَّةِ، وتَمْييز صحيحِها من سَقيمِها، وفي تَقْرير أحكامها، وتوطيدِ أركانها، عِلْماً وعَمَلاً، دعوةً وجهاداً؟!

ولقد رَدَّ كلمةَ الصابونيِّ هذه، فضيلةُ الشيخ بكر أبو زيد في رسالتِهِ الماتعةِ «التحذير من مختصرات محمد الصابوني في التفسير» (ص٤١) حيثُ قال بكلماتٍ وجيزةٍ عاليةٍ عزيزةٍ:

«وهٰذا عينُ التجاهُلِ وغَمْطِ الناسِ أشياءَهم[2] بغيرِ حَقٍّ، وارْتِسَامُ عَلَمِيَّةِ الألبانيِّ في نُفوسِ أهلِ العلمِ، ونُصْرَتُهُ لِلسُّنَّة وعقيدةِ السَّلَف أمْرٌ لا يُنازِعُ فيه إلاَّ عَدُوٌّ جاهِلٌ، والحُكْمُ نَدَعُهُ لِلْقُرَّاءِ، فلا نُطيل».

هٰذا هو كلامُ أهْـلِ السُّنَّـةِ ودُعاةِ الحقِّ، كَثَّر اللهُ أمثالَهم، وبارَكَ فيهِم، ونَفَعَ بعلومِهِم.

وَمَـا نَبَـزَاتُ الغُمارِيِّينَ الثلاثةِ وردودُهم عنك ببعيدةٍ، وكلُّها ـ ولِلهِ الحمدُ ـ مُنْقَلِبَةٌ عليهم، مردودةٌ إليهم[3]!

---

(١) ترى دلائل ذلك واضحة في كتابي «الكشف الصريح عن أغلاط الصابوني في صلاة التراويح»، وهو تحت الطَّبْعِ. (طبع [illegible])

(٢) وفي مثل هذا يقول النبي ﷺ: «الكِبْرُ: بطرُ الحقِّ وغَمْطُ الناس. . ». رواه مسلم (رقم: ٩١) عن ابن مسعود.

(٣) وفي كتابي «كشف المتواري من تلبيسات الغُماري» بيان موجز ينبيك عن حقيقتهم، وهو من منشورات دار ابن الجوزي ـ الدّمام.

وهٰكذا أشباهُ هؤلاءِ المبتدعةِ وأشياعُهُم وظِلالُهُم في مختلفِ البلادِ، هُم علىٰ وَتيرةٍ واحدةٍ، وطَريقٍ واحدٍ، وَهَدفٍ واحدٍ:

فَوَتيرَتُهُم: العصبيّة والتقليدُ والابتداعُ.

وطريقُهُم: السَّبُّ والتجديعُ، والطعنُ والتشهيرُ.

وهَدَفُهُم: تعميقُ البِدَع، والتنفيرُ من دُعاة السُّنَّةِ والتوحيدِ.

وَلَنْ أُطيلَ ـ أكْثَرَ ـ بِذِكْرِ شواهدَ وأدلَّةٍ تُؤَكِّدُ ما قُلْتُ، وتُثَبِّتُ ما بَيَّنْتُ، وليس هٰذا كُلُّه سوىٰ غَيْض مِن فَيْض، لكنَّ فيه كفايةً لطالبِ الحقِّ، حتىٰ يعرفَ حقيقةَ الطاعِنين، وجهالةَ الأدعياءِ المُتَعالِمين!

وما طَلَعَ بهِ عَلَيْنا ـ أخيراً ـ محمود سعيد ممدوح مِن ردودٍ علىٰ شيخ الحديثِ في هٰذا العَصْرِ، يَدُلُّنا دلالةً أكيدة علىٰ أنَّه خاوٍ من العلمِ، فارغٌ من المعرفةِ الحديثيّة، لم يَسْتَفِدْ من «وُقوفهِ» علىٰ كُتُبِ السُّنَّةِ والأجزاءِ الحديثيّةِ إلاَّ طعوناً ونَقَداتٍ يُوَجِّهها ـ بقالبٍ من التلبيس والتدليس ـ إلى عُلماء السُّنَّةِ وأكابرِ العلمِ ـ كما سَتَراهُ بدلائلهِ ـ.

روىٰ الخطيبُ البغداديُّ في «شرف أصحاب الحديث» (رقم: ١٢٥) عن وكيع بن الجَرَّاحِ قولَه:

«لو أنَّ الرجلَ لم يُصِب في الحديثِ شيئاً إلاَّ أنَّه يمنعُهُ من الهَوَىٰ، كان قد أصاب فيه».

فكيفَ والهوىٰ مُخَيِّم؟ فَوَاغَوْثاه..

ومـا كُلُّ مَن قادَ الجِيادَ يسوسُها
ولا كُلُّ مَن أجرىٰ يُقال له: مُجري

وكنتُ قد وَقَفْتُ قبل ثلاث سنوات تقريباً علىٰ رسالةٍ لمحمود سعيد ممدوح بعنوان «وصول التهاني في إثبات سُنِّيَّة السُّبْحة والرَّدِّ علىٰ الألباني» في قريب من خمسين صفحةً.

رأيتُ فيهــا أغــلاطــاً فادحــةً، ومُغــالــطاتٍ واضحــة، وتــأويلاتٍ فاضِحَة. . . فما كان مِنّي إلاّ أنْ كَتَبْتُ رَدّاً عليها عنوانه «إحكام المباني في نَقْض وصول التهاني وكَشْف ما فيه مِن مُغالطات المعاني»(١) جاءَ أَكْبَرَ من ضِعْفِ رسالتِهِ.

كشفتُ فيه تلبيساتِهِ، وَنَقَضْتُ تمويهاتِهِ وتدليساتِهِ.

وها هو «نَقْضُ» رسالتِهِ الثانيةِ التي سَمَّاها: «تنبيه المُسْلِم إلىٰ تَعَدِّي الألبــانــي علىٰ صحيحِ مُسْلِم» بين يَدَيْكَ، تُقــارِنُ فيه بينَ الحقــائِقِ والادِّعاءات، وبينَ صِدْقِ القولِ والافتراءات!!

وســوفَ ترى ـ أخي طالبَ الحقِّ ـ كيفَ أنَّ هٰذا الغُماريَّ النَّزْعةِ، الكــوثــريَّ الــطريقةِ، الغُدِّيَّ الأُسلوبِ، قد فارَقَ مُفارَقةً كُلِّيَّةً منهجَ أهلِ العلمِ ـ فَهُو ليس منهم ـ، ووافَقَ موافقةً تامَّةً سلوكَ أهلِ الأَهواءِ، فَكَتَبَ الذي له. . وكَتَمَ الذي عليهِ. .

ومِن نافلة القولِ أنْ أُشيرَ هنا إلىٰ أنَّ شيخَنا بَشَرٌ كالبَشَرِ، يُخطىءُ ويُصيبُ، فلا يجعلُنا خطؤه نجفو عنه، ولا يجعلُنا صوابه نغلو فيه.

وفي خِتامِ هٰذه المقدِّمة الوجيزة أقولُ:

ينبغي علىٰ كُلِّ مُبْطِلٍ يُسَوِّدُ الردودَ والقراطيسَ طعناً في أهل السُّنَّة،

(١) وقد طُبع ـ أخيراً ـ في مكتبة المعارف ـ الرياض، بعد نحو سنتين مِن التأخير!

وتَعَـدِّياً عليهم: أَنْ يَعْلَمَ عِلْمَ اليقين أنَّهم قادرون علىٰ فَلِّ جموعهم ولو تكاتفوا عليهم، ومُستطيعون مُواجَهَتَهُم المواجَهَةَ المنيعةَ القويَّة، ولو كانت الدَّوْلَةُ لهم!

﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾.

﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ﴾.

أسأَلُ اللهَ أنْ يَنْفَعَ بهٰذا الكتاب، وأن يَجْزِيَني عليه خيراً، وأن يَجْعَلَهُ خالصـاً لوجههِ الكريم، دفاعاً عن عباده الصالحين، وذبّاً عن عُلماءِ دينهِ العاملين، وأنْ يَرُدَّ به مَن ضَلَّ عن الهدايةِ، وأن يَهْدِيَ به مَن سَلَكَ طريقَ الغِواية.

﴿إِنَّ اللَّهَ يُدافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾.

وصلّىٰ الله علىٰ سَيِّدنا مُحمَّدٍ وعلىٰ آلهِ وصحبِهِ وسَلَّم.

كتبه:

أبو الحارث الحلبيّ الأثري

عفا الله عنه

لستّةِ أيَّام بَقِينَ من شهر شعبان سنة تسعٍ وأربع مئة وألف[1]، في داري الكائنةِ في الزرقاء الأُرْدُنِيَّة.

ooooo

---

(١) ثم انصرفتُ عنه إلى غيره قريب عامين، إلى أن يسّر الله سبحانه إتمامه.

مَـدْخَـل

قبلَ البداءَةِ بالردِّ على أغْلاطِ الكاتبِ المذكور، وبيانِ ما حَوَتْه كلماتُه ونقولُه من تحْريفٍ، أَنْقُلُ ما كَتَبه عنه شيخُنا الألبانيُّ حفظه المولىٰ سُبحانه في مقدّمته النافعة لكتابِهِ «آداب الزفاف» (ص٤٩ـ٥٣، الطبعة الجديدة) ليرىٰ المنصفُ مِن القُرَّاء حقيقة هٰذا الكاتبِ دونَ حُجُبٍ تسترُ باطلَه بعذبِ الكلمات، ومُسْتَحْسَن العبارات!!!

قال حفظه المولىٰ:

«هٰـذا؛ وأنـا أكْتُبُ هٰذه المُقَـدّمـة، فوجئتُ بحـاقدٍ جديدٍ، وباغٍ بغيض، ألا وهو المَدْعو محمود سعيد بن محمد ممدوح الشافعي المصري في كتابٍ له سمّاه «تنبيه المسلم...»! انْتَقَد فيه تضعيفي لأحاديثَ من رواية أبي الـزُّبَير عن جابـر، وغيرها، ولو أنّه سَلَكَ فيه طريقَ أهلِ العلم المُخلصين في بيان ما يُمْكِنُ أنْ أكونَ قد أَخْطأتُ فيه ـ فإنّه لا عِصْمَةَ لأحَدٍ بعد النبيِّ ﷺ ـ لَشَكَرْتُه علىٰ ذٰلك تَجَاوُباً مع قوله ﷺ:

«لا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ»[1].

---

(١) مخرّج في «الصحيحة» (رقم: ٤١٦).

وقولِ مَنْ قال:

«رَحِمَ اللهُ امْرَءاً أهدىٰ إليَّ عُيوبي».

ولكنّه مع الأسَفِ الشديدِ، سَلَكَ فيه سبيلَ مَنْ قَبْلَه مِنَ الحاقِدين والحاسِدين الّذين يُخالِفونَ سَبيلَ المؤمنين في الرَّدِّ علىٰ المُخالفينَ بزَعْمِهم، ولا غَرابةَ في ذٰلك، فإنّه من تلامذةِ محمد عوّامة الحَلَبي، وبلديِّه الشيخ أبو غُدَّة! وكذلك من شُيوخِه بعضُ الغُمارِيِّين المشهورين بحقدِهم وعدائِهم الشديدِ لأهلِ السُّنَّةِ والتوحيد، فلا أستبعدُ أن يكونَ هٰؤلاء أو بعضُهم علىٰ الأقلِّ هم الذين حَرَّضوه علىٰ تأليفِ هٰذا الكتاب؛ لأنَّ أسلوبَه فيه كأسلوبهم في التهجُّم والتقوُّل والاتِّهام بشتىٰ التُّهم: كمُخالَفةِ الإجماعِ مَثَلاً، ويكفيك من المكتوب عنوانُه كما يُقال!

ولعلّه ممّا يُؤَيِّد ما ذكرتُه من التَّحرْيض، أنّ هٰذا المِصريَّ كان موقفُه منّي قبل بضعِ سنين موقفاً يتعارضُ تماماً مع تهجُّمِهِ عليَّ في كتابهِ المذكور، عرفتُ ذٰلك من خطابٍ له عَثَرْتُ عليه دون قَصْدٍ مِنّي فيما لدَيّ من خطاباتٍ، لحكمةٍ بالغةٍ لا تخفىٰ علىٰ القارىء اللَّبيب، يسألُني فيه عن بعضِ المسائلِ، وَيَصِفُني فيه ببعضِ الأوصافِ التي يُحِبُّ غيري أنْ يُوصَفَ بها، كقولِه:

«الأستاذ الشيخ العلاّمة المُحَدِّث».

وقولِه: «أستاذنا العلاّمة»[1].

---

(١) قلت [والكلامُ لشيخنا تعليقاً]: وليس هذا فقط، بل إنّه ذكر ما يدلُّ على أنه تخَّرج على كتبي، ودافع عنّي أمام الطاعنين فيَّ، حتى نُسب بسبب ذلك إليّ! ولا بأس من =

أقولُ: وهٰذا القولُ منه، وإنْ كان لا يَرْفَعُ مَنْ كان وضيعاً في عِلْمِهِ، وإنّما ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا العِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾، ولٰكنّه يَدُلُّ علىٰ أنّه كان حَسَنَ الظَّنِّ في عِلْمِ مَنْ قال ذٰلك فيه.

وإذا كان كذٰلك، فلقَائلٍ أن يقولَ: فما الذي جَعَلَه يقلبُ لنا ظهر

= أن أنقل نصَّ كلامه في ذلك للتاريخ والعبرة:

«أستاذنا العلامة! إنّنا ـ ولله الحمدُ ـ نحمد الله أن يوجد من يقوم بخدمة السُّنة، وتحقيق الصحيح من الضعيف، وتمييز الطيِّب من الخبيث، وقد وجدت ـ ولله الحمد ـ تحقيقات لكم رائعة رائقة فائقة، ودافعت عنكم في غير ما محفل، بحيث نُسبنا إليكم»!

ثم قال: «وإنّني ـ والحمد لله ـ أقتني كلَّ كتبكم، وآخرها «إرواء الغليل في تخريج منار السبيل»، كما اطَّلعت على بعض خطوطكم، وبعض ما لم يُطبع مثل «تمام المنّة بالتعليق على فقه السّنة»، وعندما حضرتم القاهرة ـ حرسها الله من أهل الشُّرور ـ تابعت جميع محاضراتكم بمركز أنصار السُّنَّة بعابدين، وجامع أنصار السُّنة بالزّيتون، وجامعة عين شمس، وغير ذلك، ثم عندما عدتم بعد قليل كنت من أوّل المُستمعين لكم. حبّب الله لي بسبب ذلك ـ وهذا من أسباب أخرى ـ علم الحديث، ودراسة السنة الشريفة بحيث لا يمرُّ عليها وقتٌ إلا وكتب السنة المشرفة بين يدي».

وجاء في آخر خطابه:

كتب

أبو سُليمان محمود سعيد بن محمد ممدوح القاهري

نزيل الرياض حالاً ٢٢ / ٢ / ١٤٠١

أقول: ومثل هذا الباغي الجاني كثير اليوم ـ مع الأسف ـ في مجتمعنا الإسلاميّ، وذلك ممّا يذكّرني بالمثل العربيّ الساري: جزاه جزاء سِنِّمار. فليس لي إلاّ أن أستعيذ من شرِّهم بما أمرنا ربُّنا في كتابه: ﴿قُلْ أَعُوذُ بربِّ الفَلَقِ . مِنْ شَرِّ ما خَلَقَ . وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إذا وَقَبَ . وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثاتِ فِي العُقَدِ . وَمِنْ شَرِّ حاسدٍ إذا حَسَد﴾، وعند الله أحتسب مصيبتي في هؤلاء الظَّلمة البُغاة، واللهُ المستعان، ولا حول ولا قُوّة إلاّ بالله، وهو حسبي، ونعم الوكيل.

المِجَنّ إلَّا أولٰئكَ الحاقِدون الحاسِدون، حين احْتَوَشُوه وأحاطوا به من كُلِّ جانبٍ، وَوَجَدَ هو في ذٰلك هوىً في نفسِهِ؛ لِيَظْهَر في ساحةِ المُحَقِّقين(!) والرَّادِّين علىٰ الألباني؟!».

انتهىٰ بتمامِهِ.

أقـولُ: هٰذا كُلُّه مِن كلام شيخنا حفظه المولىٰ سبحانه، يُبَيِّنُ لك حقيقةَ ما انْطَوَتْ عليه نفسُ ذاك الجائرِ مِمّا سَطَرَهُ بيمينِه مِن قبلُ ومِن بَعْدُ، فلا قُوَّة إلّا بالله.

ولقد فَكَّرْتُ كثيراً في الطريقةِ التي سأكتبُ فيها ردِّي هٰذا، إذ كلماتُ هٰذا الكاتب مكرَّرةٌ، أعاد فيها وزاد، إلىٰ أنْ هداني اللهُ سبحانه وتعالىٰ، أن أَجْعَلَ رَدِّي في فَصْلَيْن كبيرَيْن يستوعبانِ أصولَ مسائلِه الواردةِ في كتابِهِ، ثم في الفَصْل الثالثِ والأخير أُعَقِّب ردّاً علىٰ ما يسنحُ لي تعقُّبُه فيه علىٰ شكل مقاطعَ، آتياً علىٰ جُلِّ ما طَرَقَه، إذِ استيعابُ الردِّ التفصيلي يحتاجُ إلىٰ أكثرَ مِن مُجَلَّدين، وهٰذا أَمْـرٌ يَعْسُرُ تناوُلُه هٰذه الأيّامَ، سواءٌ من كثيرٍ من القُرَّاء، أو منِّي، لضيقِ الوَقْتِ، وتَزَاحُم الأعمالِ.

فأنْقُلُ كلامَه، ثم أُعَقِّبُ عليه بما هو الحقُّ إن شاءَ اللهُ تعالىٰ، لعلَّه يَؤوبُ ويَثُوبُ.

هٰذا وإنِّي كنتُ قد بَدَأْتُ بكتابَـةِ الردِّ قبلَ نَحْوِ عامَيْنِ [1]، لكنّ شواغلَ كثيرةً صَرَفَتْني عن المضِيِّ في إتمامِهِ، إلىٰ هٰذا اليوم، سائلاً اللهَ النفعَ والإفادة، وخاتمةَ السَّعادة.

---

(١) ثُمَّ جاءت بعدها صوارف أُخرى، فلا مُفَرِّجَ إلّا الله.

تَنْبيهٌ مُهِمٌّ

قال محمود سعيد في كتابه (ص١٧٤) عَقِبَ مناقشته حديثاً ضعَّف الشيخُ منه كلمةً واحدة[1] وقد عَنْوَنَه بـ «ردّ التعدّي الحادي عَشَر»:

«والحقُّ يُقال: إنّ الألبانيَّ مسبوقٌ بحكمه المذكور علىٰ (الحَفْر) الذي وَرَد في هٰذا الحديث»[2].

كذٰا قال! ناظماً له في سِلْك «التعدِّيات»!!

وكأنّه لا يعي ما يقول، وإنْ حَسَّنّا به الظنَّ فهو مُتَفَلْسِفٌ جَهول!!

إذ هٰذا الكلامُ منه يهدمُ كتابَه كُلَّه بقَضِّهِ وقضيضهِ، فسائِرُ ما استدركه الشيخُ أو انْتَقَده إنّما هو مسبوقٌ به، ومع ذٰلك عدّه محمود سعيد «تعدّياً» و«خَرْقاً للإجماع»!!

وهو لم يذكر هٰذه الكلمةَ إلاّ في نصف الكتاب تقريباً، إبعاداً للقُرّاء عنها، حتى لا يتنبّه إليها أحدٌ، فيعرفَ أنّ الشيخَ مُتابِعٌ لأهل العلم الأثبات،

---

(١) سيأتي الكلام عليه في الفصل الثاني: الحديث الثامن من القسم الثالث.

(٢) وكرر نحوه (ص ١٢٤)، وسيأتي نقده في الفصل الثالث، المقطع (رقم: ١٠٢).

وسالكُ سبيلَهم.

وهو - أيضاً - بكلامِهِ هٰذا يُوْهِمُ قُرَّاءَه و«يُدَلِّسُ» عليهم بأنَّ الشيخ «شاذٌّ» في عامَّةِ أحكامه، «متفرِّدٌ» في سائرِ نَقَداتِه!! وهذا كلامٌ لو قُلِبَ على مُتَوَهِّمه أو مُوهِمِه لَلَبِسَه لبوساً لا انفكاكَ له منه، فاللهُ الهادي.

ooooo

الفصل الأول

قواعد أساسية

إلْمَاعَةٌ

قبلَ البَدْءِ بتَفْصيلِ القول في القواعد الأساسية لدراسةِ وَفَهمْ طريقةِ «الصحيحَيْن» وما يَتَّصل بهما مِن أحكامٍ ومسائلَ قد يستصعبُها البعضُ، أقولُ:

قال الحافظُ الإمامُ المُؤرِّخ أبو بَكْرٍ الخطيبُ البَغْداديُّ في كتابهِ البديع «مُوضِح أوهام الجَمْع والتَّفْريق» (١/٥) ـ وقد بَنَاهُ ـ رحمه الله ـ على تتبُّع ما وَقَعَ للإمام البُخاريِّ في «تاريخهِ الكبير» من ذُهولٍ ووَهمٍ ونحوه ـ:

(ولعلّ بعضَ مَن يَنْظُرُ فيما سَطَّرْناه، ويقفُ علىٰ ما لِكتابنا هٰذا ضَمَّنّاهُ، يُلْحِقُ سَيِّءَ الظَّنِّ بنا، ويرىٰ أنّا عَمَدْنا للطَّعْنِ علىٰ مَن تَقَدَّمنا، وإظْهارِ العَيْبِ لِكُبَراءِ شُيُوخِنا وعُلماءِ سَلَفنا، وأنّىٰ يكونُ ذٰلك! وبهم ذُكِرْنا، وبشُعاعِ ضِيائِهم تَبَصَّرْنا، وباقتفائِنا واضحَ رسومِهم تَمَيَّزْنا، وبسُلوكِ سبيلِهم عن الهَمَجِ تَحَيَّزْنا، وما مَثَلُهُم ومَثَلُنا إلّا ما ذَكَرَ أبو عَمْرو بن العَلاءِ [قال]: «ما نَحْنُ فيمن مضىٰ إلّا كَبَقْلٍ في أُصولِ نَخْلٍ طُوالٍ».

ولمَّا جَعَلَ اللهُ تعالىٰ في الخَلْق أعلاماً، ونَصَبَ لِكُلِّ قومٍ إماماً، لَزِمَ

المُهْتَـدِينَ بِمُبِينِ أنـوارِهم، **والقائمين** بالحقِّ في اقْتِفاءِ آثارِهم مِمَّن رُزِقَ البَحْثَ والفَهْمَ وإنْعامَ النَّظَرِ في العِلْمِ **بَيانُ** ما أَهْمَلُوا، **وتَسْدِيدُ** ما أَغْفَلُوا، إذ لم يكونوا مَعْصـومينَ مِن الزَّلَلِ، ولا آمِنينَ مِن مُقارَفَةِ الخَطَإ والخَطَلِ، وذٰلك حقُّ العالمِ علىٰ المُتَعَلِّم، وواجبٌ علىٰ التالي للمُتَقَدِّم).

وبقولِهِ ـ مُستصغِراً نفسي ـ أقولُ، وبِهِ ـ سُبحانه ـ أَصُولُ.

ومِمّـا يتـوجَّبُ بيانُـه، ويتحتَّمُ تأكِيدُهُ أنَّ كتابَنا هٰذا ـ بسائرِ أبحاثِهِ وفُصولِه ومسائلِه ـ إنّما هو لإظْهارِ وجوهٍ مِن العلمِ نافعة، ولإيضاحِ حقائقَ مِن فرائد الفوائد غائبة، تَتْميماً للمنهج النقديِّ الدقيق عند أصْحابِ الحديثِ.

وما سبق كلُّه ـ وغيرُه معه ـ هو في الحقيقةِ تَعْظِيمٌ لِقَدْرِ «الصحيحَيْن» لكنْ بأُسلوبِ الحَقِّ، لا بأسلوبِ لَبُوسِ العصمةِ، والادِّعاءات البعيدة، فهٰذا أمرٌ لا يَرْتَضيهِ الأئمّةُ أنفسُهم ـ رحمهم الله رحمةً واسعةً ـ.

○○○○○

القسم الأول
ردُّ الإجماعِ المزعوم

قال محمود سعيد (ص٣) بعد خُطبة الكتاب:

«... فقد وقفتُ علىٰ كلامٍ للشيخ الألباني، ضَعَّفَ فيه جُمْلَةً مِن الأحاديث التي في «صحيح مسلم»، فتكلَّم عليها بما يُؤَكِّد خَطَأَه، ويُثبت خروجَه علىٰ ما قرّره العلماءُ من صحّتها، وتَلَقِّيها بالقَبولِ المفيدِ للعلمِ، وكلامُه يدعو إلىٰ التشكيك في «صحيح الإمام مسلم»، وفيه مِن الإغرابِ والمخالفةِ والتعقيب علىٰ المُتَقَدِّمين ما يُوهِم المُغْتَرِّين به أنّه استدرك علىٰ الأئمّة المتقدّمِين كالبُخاري ومسلمٍ، فضلاً عن المتأخِّرين».

قلتُ: وقد كرّر هذا المعنىٰ في مواطنَ كثيرةٍ من كتابِه، إذ قال:

(ص٧: قد خالَفَ الإجماعَ وأتى بمُنْكَرٍ مِن القولِ).

و(ص٩: تقـرَّر عنـد عُلمـاء الحـديثِ وغيرهم أنّ أحـاديث «الصحيحين» كُلَّها صحيحةٌ، وأنّ الأمّة تَلَقَّتْها بالقَبول..)[1].

---

(١) وعَنْوَن هنا عنواناً كبيراً: (مقدمةٌ في بيان إفادة أحاديث «الصحيحين» للعلم، وخطأ الناظر في أسانيدهما، ومخالفته للإجماع)!!

و(ص١٣ : النظر في أسانيدهما طَعْنٌ في الأُمّة التي تَلَقَّت أحاديثَهما بالقَبول . .) .

ونَقَل (ص١٧) عن النوويِّ مفادَ هذا القولِ .

و(ص٢٤ : مِن المعـروف عنـد المحدّثين وغيرهم أنَّ أحـاديث الصحيحين تَلَقَّتْهـا الأُمَّـةُ بالقَبـول ، ولـذلـك كانت صحيحةً ، لأنَّ الأُمَّةَ معصومةٌ مِن الخطأ . .) .

وهكـذا ؛ في مواطِنَ عدّة ، بنىٰ عليها كتابَه كُلَّه ، مُدَّعياً «التعدِّي» الذي جعله اسماً لكتابهِ وهو أحقّ بهِ ! !

وقـد تعقَّبـه ـ إجمالاً ـ شيخُنا في مقدّمته سابقةِ الذكر (ص٥٤) ، حيث قال :

«وهٰذا القولُ وَحْدَه منه ، يكفي القارىءَ اللّبيبَ أن يَقْنَع بجهل هٰذا المُتعالِم ، وافترائه علىٰ العُلَماء المتقدِّمين منهم ، والمتأخّرين في ادِّعائه الإجمـاعَ المـذكورَ ، فإنّهم مازالوا إلىٰ اليوم ينتقدُ أحدُهم **بَعْضَ** أحاديث «الصحيحين» ، ممّا يبدو له أنه موضعٌ للانتقاد ، بِغَضِّ النظر عن كونه أَخْطَأَ في ذٰلك أم أصاب» .

وانتقادُ الدارقطنيِّ وغيرِه لهما أشهرُ مِن أن يُذْكَر . . » .

انتهىٰ كلامُ شيخِنا .

قلتُ : وبيانُ هٰذا الإجمالِ من وجهين :

الوجه الأول : بيانه مِن جهة التأصيل :

قال العلاّمة الصَّنعاني في «توضيح الأفكار» (١/ ٩٤ ـ ٩٥):

«اعْلَم أنّ معنىٰ تلقّي الأُمةِ للحديثِ بالقَبول هو أن تكونَ الأُمةُ بين عاملٍ بالحديثِ ومُتَأَوِّلٍ له كما في «غَاية السُّول»[١] وغيرِها من كتب الأصول.

فنقولُ: هٰذه الدعوىٰ تحتاجُ إلىٰ استفسارٍ عن طَرَفيها:

هل المـرادُ كُلُّ الأُمَّةِ من خاصّة وعامّة كما هو ظاهرُ الإطلاق؟ أو المجتهدونَ من الأُمَّةِ؟

وهو معلومٌ بأنّ الأولَ غيرُ مرادٍ، فالمرادُ الثانِي، وهو دعوىٰ أنّ كُلَّ فردٍ فردٍ من مُجتهدي الأُمَّةِ تلقّىٰ الكتابين بالقَبول، ولا بُدَّ من إقامةِ البيّنةِ علىٰ هٰذه الدعوىٰ!

ولا يَخْفىٰ أنّ إقـامتَه عليها من المُتَعَذِّرات عادة كإقامةِ البيّنةِ علىٰ دعـوىٰ الإجماعِ، فإنّ هٰذا فردٌ من أفرادِه، وقد جَزَم أحمدُ بنُ حَنْبَل وغيرهُ بأنّ من ادَّعىٰ الإجماعَ فهو كاذبٌ[٢]، وإذا كان هٰذا في عَصْرِه قبلَ عصرِ تأليفِ «الصَّحيحين» فكيف مَنْ بَعْدَه؟

مع أنّ هٰذا الإجماعَ بتلقّي الأُمَّة لهما لا يتمُّ إلاَّ بعد عَصْرِ تأليفِهما بزمـانٍ حتىٰ ينتشـرا ويبلُغا مشارقَ الأرضِ ومغاربَها وينزلا حيثُ نَزَلَ كُلُّ مجتهدٍ، مع أنه يغلبُ في الظَّنِّ أن في العلماء المجتهدين من لا يعرفُ «الصحيحين»، فإن مَعْـرِفَتَهمـا بخصـوصِهمـا ليست شَرْطاً في الاجتهادِ

(١) لعلّه للإمام علاء الدين الباجي، كما في «كشف الظنون» (٢/ ١٩٩٢).

(٢) انظر تعليقَ شيخِنا حولَ هذه الكلمةِ في «آداب الزفاف» (ص٢٣٨).

قطعاً، والحاصلُ منع هٰذه الدعوىٰ.

ثم إنْ سُلِّمَتْ هٰذه الدعوىٰ في هٰذا الطَّرف، وَرَدَ سؤالُ الاستفسار عن الطرف الثاني، وهو:

هل المـرادُ من تَلَقِّي الأُمَّـةِ لهٰـذين الكتابين الجليلين معرفةُ الأُمَّةِ بأنّهما تأليفُ الإمامينِ الحافظين؟ فهٰذا لا يفيدُ إلّا صِحّةَ الحُكْمِ بنسبتِهما إلىٰ مؤلِّفيْهِما، ولا يفيدُ المطلوبَ، أو المرادُ تَلَقِّيها لكل فردٍ فردٍ من أفراد أحاديثِهما بأنّه عن رسولِ الله ﷺ؟

وهٰـذا هو المفيدُ للمطلوبِ، إذ هو الذي رُتِّب عليه الاتفاقُ علىٰ تَعْديل رواتهما، إذ التلقّي بالقَبول هو ما حَكَمَ المعصومُ بصحّتِه ضِمْناً كما رَسَمَه المصنفُ [وهو ابنُ الوزير] في كُتُبه، وهو يُلاقي معنى ما أسلفناه عن الأُصوليِّين من أنّه ما كانت الأُمَّةُ بين مُتَأَوِّلٍ له وعاملٍ به، إذ لا يكونُ ذٰلك إلا بما صحّ لهم. ولكنّ هٰذه الدعوىٰ لا يَخْفىٰ عدمُ تسليمها في كُلِّ حديثٍ من أحاديثِ «الصحيحين» غير ما اسْتُثْنِيَ، إذ المعصومُ هو الأُمَّةُ جميعاً أو مجتهدوها، ولا يتمّ أنّ كُلَّ حديثٍ حَكَم المعصوم بصحّته ضمناً، إذ ذٰلك فرعُ اطِّلاعِ كُلِّ فَرْدٍ من أفراد المجتهدين علىٰ كُلِّ فردٍ من أفراد أحاديث الكتـابين، علىٰ أنّ التحقيقَ أنّ الأُمَّةَ إنَّما عُصِمت عن الضلالة، لا عن الخطأ كما قَرَّرْناه في «الدراية حواشي شرح الغاية»(١)، فَحُكْمُ الأُمَّةِ بصحّةِ حديثٍ من الأحـاديث الآحاديةِ ـ وهو غيرُ صحيحٍ في نفس الأمر ـ ليس بضـلالـةٍ قطعـاً، ولئن سَلَّمْنـا أنّ مجتهـدي الأُمَّـةِ كلهم تَلَّقـوا أحاديثَ «الصحيحين» بالقَبول وصاروا بين عاملٍ بكُلِّ فرد مِن أحاديثهما ومُتَأَوِّل فإنه

(١) قارن بـ«إجابة السائل..» (١٤٢ ـ ١٤٨) له.

لا يدلُّ ذٰلك علىٰ المُدَّعىٰ وهو الصِّحَّةُ ؛لأنَّ الحَسَن يُعمل به ويتأول، فليس التلقّي بالقَبول خاصّاً بالصحيح».

ثُمّ قال[1]:

«(وقـد اخْتُلِفَ: هل يُفيد) أيْ تَلَقِّي الأُمَّـةِ للصحيحين بالقَبـول (القَطْعَ بالصِّحَّةِ) لما فيهما (كما سيأتي) في مسألةِ حُكَم الصحيحين:

(فأمّا قُوَّةُ الظنِّ فلا شكَّ فيها) أي: في إفادتهِ لها (وإن لم يُسَلَّمْ لهم) أي: للْمُحَـدِّثين (إجماعُ الأمة) لأنّ دعواهم تَلَقِّي الأُمَّةِ بالقَبول يتضمّن إجماعَها (فلا شكّ في إجماع جماهير النُّقَّاد من حُفّاظ الأثر وأئمة الحديثِ علىٰ ذٰلك، والترجيحُ يَقَعُ بأقل من ذٰلك، علىٰ ما يعرفُه من له أُنْسٌ بعلمِ الأُصـول) هو كمـا قال، إلاَّ أنَّه خروجُ عن دعوىٰ تَلَقِّي الأُمَّةِ المتضمّن للصّحة كما قرّره، ورجوعُ إلىٰ أنَّ حديث الصحيحينِ أرجحُ من غيره من الصَّحيحِ، وكأنه يقولُ المصنفُ: إذا لم يتمَّ التَّلَقِّي بالقَبولِ ثم الترجيحُ، وعلىٰ التقديرين فأحاديثُ الصحيحينِ أرجحُ من غيرها من جهة الصحة»[2].

انتهىٰ المُراد نقلُه منه.

قلتُ: وبهٰـذا يتبيَّن أنَّ إطـلاقَ القـولِ بالإجماعِ غيرُ جارٍ علىٰ القواعدِ الأصوليّة والحديثية.

---

(١) (١ / ٩٦) ومـا بين القـوسين من كلام ابن الـوزير اليمـاني صاحب «تنقيح الأنظار»، الذي هو أصل «التوضيح».

(٢) وفي «ثمرات النظر في علم الأثر» (ق ٢٦ ـ ٢٨ ـ مخطوطة الرياض) له زيادة بيان.

وقال **الشيخ عبد الله الغُماري**[1] في «الحاوي في الفتاوي» (ص١٢٩):

«وأمّا ما في «الصحيحين» هل يُفيد القطع، أو الظنّ، وهل كل ما فيهما صحيحٌ قطعاً؟ فالجواب: أنّ في ذلك **خلافاً كبيراً**، فذهب أبو إسحاقَ، و. . .» إلخ. .

فأين الإجماعُ المُدَّعىٰ؟! والاتفاق المزعوم؟!

ومِمّا يزيدُ هٰذا الوجهَ إيضاحاً:

الوجه الثاني: بيانُه من جهة التطبيق والتفصيل:

وهو على صورتين:

الأولى: تضعيف العُلَماء لأحاديثَ في «الصحيحين» أو أحدهما، وسأسرد شيئاً منه:

١ ـ قال شيخ الإسلام ابن تيميّة في «مجموع الفتاوىٰ» (١٨/ ١٧ ـ ٢٠): «. . . ومِمّا يُسَمّىٰ صحيحاً ما يُصَحِّحُه بعضُ عُلماءِ الحديث، وآخرون يُخالفونَهم في تصحيحهِ فيقولون: هو ضعيفٌ ليس بصحيح، مثل **ألفاظ رواها مسلمٌ في «صحيحه» ونازعه في صحّتها غيرُه مِن أهل العلم، إمّا مثلُه أو دونَه أو فوقَه**، فهذا لا يُجْزَمُ بصدقهِ إلّا بدليلٍ، مثل:

حديث ابن وَعْلَة عن ابن عباس أنّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «أيّما إهابٍ دُبغَ فقد طَهُر»، فإنّ هٰذا انْفَرَدَ به مسلمٌ عن البخاريِّ، وقد **ضعّفه الإمام أحمد وغيره، وقد رواه مسلمٌ**.

---

(١) وهو من شيوخ محمود سعيد الموثوقين!

ومثلُ ما روى مسلمٌ «أنّ النبيّ ﷺ صلىٰ الكسوفَ ثلاث ركوعات وأربع ركوعات» انفرد بذٰلك عن البخاري، **فإنَّ هٰذا ضعّفه حُذّاق أهل العلم، وقالوا** . . . فلهٰذا لم يَرْوِ إلاّ هٰذه الأحاديثَ، وهو أحذقُ من مسلمٍ، ولهٰذا **ضعّف الشافعيُّ وغيرُهُ** أحاديث الثلاثة والأربعة ولم يستحبُّوا ذٰلك . . .

ومثلُه حديث مسلم: «إنّ الله خَلَق التربة يوم السبت، وخَلَق الجبالَ يوم الأحد . . .»، فإنّ هٰذا **طَعَنَ فيه مَن هو أعلمُ مِن مُسلمٍ** مثل يحيىٰ بن مَعين، ومثل البخاري، وغيرهما».

ثم قال رحمه الله:

«وفي البخاريِّ نفسهِ ثلاثة أحاديث نازعه بعضُ الناس في صحّتها مثل . .» ثم أوردها.

٢ ـ قال الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٥٤٠) في ترجمة الحافظ ابن عَمّار الشهيد المتوفىٰ سنة (٣٢٣هـ):

«ورأيتُ له جزءً مفيداً فيه بضعةٌ وثلاثون حديثاً من الأحاديث التي بيّن عِلَلها في «صحيح مسلم»».

قلتُ: وقد حَقَّقْتُه، وهو مطبوع، وسَيَأْتي شيءٌ من النَّقْل عنه.

٣ ـ وقد أعلَّ العُلَماءُ غيرما حديثٍ من «صحيح مسلم» بالانقطاع، كما في «جامع التحصيل» (ص١٣٧)، و«الجمع بين رجال الصحيحين» (٢/ ٥١٠) وغيرها.

٤ ـ وقد أعلَّ غيرُ واحدٍ حديثَ ابنِ عبّاس في «صحيح مسلم» في الطلاق ثلاثاً بلفظ واحد، بالشذوذِ أو الوقفِ كما تراه عنهم في «لزوم طلاق

الثلاث دُفعة» (ص٢٨ ـ ٢٩) للشيخ محمد الخضر الشنقيطي.

٥ ـ وللحافظ العراقي كتاب «فيما تُكُلِّم فيه من أحاديث الصحيحين بضعفٍ أو انقطاع»، أشار إليه[1] في «التقييد والإيضاح» (ص٣٣).

٦ ـ وقال العُقَيلي ـ كما في «مقدمة الفتح» (١/٥) و(٢/٢٠٣):

«لمّا صنّف البُخاري كتاب «الصحيح» عرضه علىٰ ابن المديني وأحمد بن حنبل، ويحيىٰ بن معين، وغيرهم، فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحّة إلّا أربعة أحاديث، والقولُ فيها قول البخاري، وهي صحيحة».

ونقله الشيخ عبد الغني عبد الخالق في «الإمام البخاري وصحيحه» (ص٢٢٥)، وأقرّه.

٧ ـ وقال شيخ الإسلام ابن تيميّة في «مجموع الفتاوىٰ» (١/٢٥٦):
«... ولهٰذا كان جمهورُ ما أُنكر علىٰ البخاري ممّا صحّحه يكون قوله فيه راجحاً علىٰ قول مَن نازعه، بخلاف مسلم بن الحجّاج فإنّه نوزع في عدّة أحاديث مِمّا خَرّجها، وكان الصَّوَابُ فيها مع من نازَعَه...».

٨ ـ وقال الزركشي في «المعتبر» (ص١٢٢) بعد ذكره حديث أنس في البسملة ـ وهو في «صحيح مسلم» ـ:

«وحديثُ أنس ذكر له الحُفَّاظ ثلاث عِلَل...».

وقال (ص١٦٩) في حديثٍ آخَرَ:

«... وبَعْدُ ففي صحّة أصل هٰذا الخَبَر عن عُمَر نَظَرٌ، وإنْ رواه

(١) وانظر «ذيل تذكرة الحُفّاظ» (ص ٢٣١).

مسلمٌ في «الصحيح» فإنّ أبـا داود بعـد أن أخـرجه قال: قلتُ لأحمدَ: صحيحٌ هٰذا عن عُمر؟ قال: لا».

ثم نقل تضعيفه عن «علل ابن أبي حاتم»، وهو فيه (١/٤٣٨).

٩ ـ وهٰذا هو الإمام الطحاوي[1] في «شرح معاني الآثار» **(٤/١٤٤)** يقول في حديث ابن عباس: «قضىٰ رسول الله بشاهد ويمين» الذي رواه مُسلمٌ:

«أمّا حديث ابن عباس فمنكر!! لأنّ قيس بن سعد، لا نعلمُه يُحَدِّث عن عمرو بن دينار بشيء، فكيف يحتجُّون به في مثل هذا؟!».

١٠ ـ وفي «طبقات الشافعية الكبرىٰ» **(١٠/١١٥ ـ ١٢٠ و ٤٢٥)** ذكر عدد من الأوهام في «صحيح البخاري».

١١ ـ وقال السيوطي في «تدريب الراوي» **(١/١٣٥)**:

«ورأيتُ فيما يتعلّق بمسلمٍ تأليفـاً مخصوصاً فيما ضُعِّف من أحاديثه بسبب ضعف رواته. . ».

ثم قال:

«وذكـر بعضُ الحُفَّاظ أنّ في كتاب مسلمٍ أحاديثَ مخالفةً لشرط الصحيح، بعضها أُبهم راويه، وبعضها فيه إرسال وانقطاع، وبعضها فيه وجادةٌ، وهي في حكم الانقطاع، وبعضها بالمكاتبة».

١٢ ـ وفي كتاب «مقاييس نقد متون السنة» (ص١٨٤ ـ ١٨٨) ذِكْر

---

(١) متوفّى سنة (٣٢١ هـ).

عددٍ من أحاديث «الصحيحين» انتقدها بعضُ العلماءِ والأئمة .

١٣ ـ وردّ ابنُ سيّد الناس في «عيون الأثر» (٢/٣٠٧) حديثاً في «صحيح مسلم» ، وقال :

«إنّه مخالفٌ لما اتفق عليه أربابُ السِّير، والعلم بالخبر» .

١٤ ـ وقال الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢/٢٢٢) :

«وأمّا ما ورد من طلب أبي سفيانَ من النبيِّ ﷺ أن يَزَوِّجَه بأُمِّ حبيبة ، فما صحّ ، ولكنّ الحديثَ في مسلمٍ ، وحمله الشارحون علىٰ التماس تجديد العقد!» .

وزاده بياناً ابنُ القيِّم في «جلاء الأفهام» (ص١٩٥) ثم قال :

«فالصوابُ أنّ الحديثَ غير محفوظ ، بل وَقَعَ فيه تخليط» .

١٥ ـ ونقل العلاّمة ابن الوزير اليماني في «العواصم والقواصم في الذبِّ عن سُنّة أبي القاسم» (٣ / ٩٠ ـ ٩٤) عدداً من أحاديث «الصحيحين» التي ضعّفها بعضُ الأئمّة والحُفّاظ .

١٦ ـ وقد أعلّ السيوطيُّ في «التعظيم والمِنّة . .» (ص١٧٩) حديثَ مسلمٍ :

«إنّ أبي وأباكَ في النار» ثم قال :

«فبان بهٰذا أنّ الحديث المتنازعَ فيه لا بُدَّ أن يكونَ مُنكراً ، وقد وصف أحاديث كثيرة في مسلمٍ بأنّها منكرةٌ» .

وانظر (ص٦٤ ، ٦٧) منه .

وهٰكذا في سلسلةٍ طويلةٍ مِن العُلَماءِ[1]، تبدأ مِن مُعاصري الإمام البخاري إلى أئمّة العصور المتأخِّرة، مروراً بأئمّة العِلَل كالدارقطنيِّ وأبي مسعود الدمشقِّي وغيرهما[2].

فهل بعد هٰذا السَّرْد الماحق لِمزاعم محمود سعيد، المُبطل لادِّعاءاتِه يبقىٰ ثَمَّةَ موضعٌ لكلمة «إجماع» أو «اتفاق» أو غيرهما مِمّا لا ينطلي على صبيان العلمِ والمبتدئين فيه؟!

وإنِّي أعتقد يقيناً ـ ولِلّٰه الحمدُ ـ أنَّ ما سَبَقَ وحده كافٍ لنقضِ كتابه كُلِّه مِن ألفهِ إلىٰ يائِهِ، لأنّه بناه علىٰ دعوىٰ «التعدِّي»، وهي دعوىٰ منكورةٌ باطلةٌ لا وَجْهَ لها مِن الصحّة!

ولكنْ في الجَعْبَةِ غيرُ ذٰلك مِمّا يقضي قضاءً مُبْرَماً علىٰ كُلِّ ادِّعاءاته وتُرَّهاتِه.

وبيانُ هٰذا في :

الصورة الثانية: وهي تضعيفُ مشايخ محمود سعيد ومَن يثقُ بهم، كالكوثريِّ، وتلميذه الغارقِ في حُبِّه(!)، والغُماريّين، وغيرهم، مِمّن لا يسعُهُ(!) أن يرميهم بـ «التعدِّي» خشيةَ أن يسحبوا بساطَ «الثناء» و«المدح» من تحت قَدَمَيْهِ!! فبهم عُرِفَ وعنهم يُدافعُ! إذ هؤلاءِ جميعاً قد ضعَّفوا

(١) فانظر «التمهيد» (٣ / ٣٠٦)، و«الفتح» (٩ / ١٦٥)، و«السِّيَر» (٢ / ٢٢٢)، و«جامع الأصول» (١ / ٤٨٣)، وغيرها كثير.

(٢) وإنّما لم أذكرهم في معرض سَرْدي لأسماء العلماء السابقين، لأنّ محمود سعيد قد تأوّل وحرّف (ص ١٨ ـ ٢٠) مُعَلِّلاً نقداتهم بتعلُّلات فاسدة، سيأتي الردُّ عليه فيها إن شاء الله.

أحاديثَ في «صحيح مسلم»!

فما لكم كيف تحكمون؟!

وأسرُدُ **شيئاً** من كلامِهم:

١ ـ قال أحمدُ الغُماري في «المُغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير» (ص١٣٧ ـ ١٣٨):

«... فكم حديث صحّحه الحُفّاظُ وهو **باطلٌ** بالنَّظَر إلى معناه ومعارضتِه للقُرآن، أو السُّنَّة الصحيحة، أو مخالفة الواقع والتاريخ، وذلك لدخول الوَهَم والغَلَط فيه على المعروف بالعَدَالةِ، بل قد يتعمّد الكذبَ، فإنّ الشهرة بالعدالةِ لا تُفيدُ القطعَ في الواقعِ، **ومنها أحاديثُ «الصحيحين»**، فإنّ فيها ما هو **مقطوعٌ ببطلانهِ**، فلا تغترَّ بذلك، ولا تتهيَّب الحُكْمَ عليه بالوَضْع لما ذكروهُ مِن **الإجماع** على صحّة ما فيهما، فإنّها دعوى **فارغةٌ** لا تثبتُ عند البحث والتمحيص، فإنّ الإجماعَ على صحّة جميع أحاديث «الصحيحين» **غير معقولٍ ولا واقع**، ولتقرير ذلك موضعٌ آخرُ.

وليس معنى هذا أنّ أحاديثَهما ضعيفةٌ أو باطلةٌ أو يُوْجَدُ فيها ذلك بكثرةٍ، كغيرها من المصنَّفات في الحديث، بل المرادُ أنه **يُوجد فيهما أحاديثُ غيرُ صحيحةٍ**، لمخالفتها للواقع، وإنْ كان سَنَدُها صحيحاً على شرطهما، **وقد يُوجد من بينها ما هو على خلاف شرطهما أيضاً**، كما هو مبسوطٌ في محلِّه» اهـ.

فماذا أنت قائلٌ يا محمود سعيد؟!

إمّا أنْ تكونَ وقَفْتَ علىٰ هٰذا الكلام وكَتَمْتَه، فهٰذه كبيرةٌ!

وإمّا أنْ لا تكونَ فهٰذا دليلٌ علىٰ «قلّة اطِّلاعك وقِصَر باعِك»[1]!

٢ ـ وها هو الغُماريُّ الكبير نفسُه في «الهداية في تخريج أحاديث البداية» (١٩٨/٤) يُورد حديثَ ابنِ عباس في الكسوف، ثم يقول عنه بعد كلامٍ:

«والحديث **كذبٌ** باطلٌ مقطوع ببطلانهِ عقلاً، **ولو أنّه في** «**صحيح مسلم**» فإنَّ. . . » إلخ.

وأحمدُ الغُماري عند محمود سعيد هو «الإمام الحافظ المحدّث الناقد، نادرة العصر. . . »!! كما وصفه في «تشنيف أسماعِهِ»[2] (ص٧١)!

٣ ـ وها هو شقيقُه الأصغر عبد الله الغُماري[3] الذي يفتخرُ محمود سعيد بأنّه شيخُه، ـ وقد وقَفَ هو علىٰ «تنبيه» محمود سعيد، وعزا له في «القول المقنع» (ص١١)! ـ ويصفُه محمود سعيد في «تشنيف الأسماع» (٣٤٦) بأنه «العلاّمة، العَلَم، الجِهْبِذ، الحَبْر، المُدَقِّق، المُحَقِّق. . »!! تراه يُضَعِّفُ ـ أيضاً ـ أحاديثَ في «الصحيحين» أو أحدِهما:

قال شيخُنا في مقدمة «آداب الزفاف» (٥٦) يقولُ: «فهٰذا الشيخُ

---

(١) وقد اعترف بهما (ص ٨٣)!

(٢) وقال فيه (ص ٧٨): «لم يأت بعد الحافظ السخاوي والسيوطي مثلُه في معرفة علوم الحديث. . »!!

(٣) يُنظر كتابي في الردّ عليه «كشف المتواري. . » الذي سبقت الإشارةُ إليه في المقدّمةِ.

الذي رَفَعه إلىٰ السماءِ(!) قد عثرتُ له علىٰ حديثين ضعَّفهما من أحاديث البخاريّ ومسلم!

الأول: حديث عُروة عن عائشةَ، رضي الله عنها قالت: «فُرِضت الصلاة ركعتين ركعتين، فأُقِرَّت في السَّفَر، وزيدَتْ في الحَضَر» أخرجه البخاريِّ ومسلم».

فقد صرّح بضعفهِ وشُذوذه في رسالته «الصُّبْح السافر» (ص١٦)، لا لعلّة في إسنادِه، وإنّما لمخالفتهِ للقرآن بزعمهِ، والحقيقة أنه مخالفٌ لسوءِ فَهْمِه للقرآن..

الثاني: حديث ابن عباس: «إنّ الله فَرَض الصلاةَ علىٰ لسان نبيِّكم علىٰ المسافر ركعتين، وعلىٰ المقيم أربعاً، والخوفُ ركعةٌ»!

ضَعَّفه الغُماريُّ أيضاً بالشذوذِ (ص٤٥)! وزَعَم أنّ ابن عباس أخذه من القرآن! وابنُ عباسٍ يقولُ: «علىٰ لسان نبيِّكم»! وكتم عن القُرّاء أنه في «صحيح مسلم»!

قلتُ: ولهٰذا الغُماريّ المبتدع رسالةٌ بتراءُ سمّاها «الفوائد المقصودة في الأحاديث الشاذة المردودة» أورد فيها بضعةَ عشر حديثاً كلُّها في «الصحيحين» أو أحدهما، وهاك أرقامَها:

(١، ٢، ٣، ٤، ١١، ٢٣، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٤٣) وهٰذه كلُّها من «صحيح مسلم»!

و(١٢، ١٥، ١٦، ٢٦) وكلُّها من «الصحيحين»! وقد دلّس في (رقم: ٢٠) حيث قال: «ثَبَت في الصحيح»! هٰكذا مُبْهَمَةً! إنّما هو في

«الصحيحين» كما في «جامع الأصول» (٢/٣٣٨).

وقد غمز هٰذا الغُماريّ حديثَ الجارية، وفيه سؤالُ النبيِّ ﷺ: «أين الله»؟ وهو في «صحيح مسلم»[1] في تعليقه علىٰ «التمهيد» (٧/١٣٥) تبعاً لتعليق الكوثري على «الأسماء والصفات» (ص٤٢١)!!

ومِن (جُرأةِ) هٰذا الغُماريِّ وانحرافِه أنّه قال في تعليقهِ علىٰ «أخلاق النبيِّ» (ص٥٣) في حديث أبي سفيان وطلبه من النبيِّ ﷺ الزواج من أُمِّ حبيبة أنه قال فيه: «هٰذا الحديثُ موضوعٌ، لمخالفته الواقع...»!! هٰكذا كاتماً أنّه في «صحيح مسلم»!!!

٤ ـ وها هو شيخُه أبو غُدَّة في حاشية «المنار المنيف» (ص٨٤ ـ ٨٥) ينقل عن عدد من أهل العلمِ تضعيفَ حديثِ: «خَلَقَ اللهُ التربةَ يومَ السبت..» الذي رواه مسلمٌ في «صحيحهِ» ويُقِرُّهم عليهِ!

٥ ـ وقد نقل ظَفَر التهانوني ـ وهو شيخُ مشايخِ محمود سعيد ـ في «قواعد في علوم الحديث» (ص٤٦٦) عدّة أحاديثَ مِن «الصحيحين» أو أحدهما تكلّم فيها الحُفَّاظ للضعفِ أو الشذوذِ، وأقرّه المعلّقُ عليهِ: أبو غُدَّة!!

٦ ـ ومِن هٰؤلاءِ الموثوقين(!) عند محمود سعيد: زاهدُ الكوثريّ[2]، وقد وصفه في «التشنيف» (ص٢٠٥، ٢٨٤) بـ «العلاّمة المؤرخ الناقد.. شيخ الإسلام..»!!

---

(١) وانظر دفاع شيخنا عنه في «مختصر العلوّ» (ص ٨٢).

(٢) وللغُماري الكبير ردٌّ عليه سمّاه «بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري» تحت الطبع ـ بتحقيقي!

قال شيخُنا في مقدمة «آداب الزفاف» (ص٦١):

«هٰذا الشيخُ قد ضعَّف عشراتِ الأحاديث الصحيحة، مِمّا أخرجه الشيخان أو أحدُهما، وقد كنتُ ذكرتُ منها في مقدمتي لكتاب «شرح العقيدة الطحاوية» (ص**٣٢ - ٣٣**، الطبعة الرابعة) أربعة عشر حديثاً على سبيلِ المثال، لا الحَصْر.

وكان ذٰلك ردّاً على الشيخ عبد الفتّاح أبو غُدَّة - وهو مِن شيوخ هٰذا المِصريِّ - الذي كان انتقدني لتضعيفي لسند حديثٍ في «صحيح البخاري»، وليس لمتن الحديث نفسه، مع علمِ (أبو غُدَّة) بأنَّ شيخه الكوثريَّ كان استنكر مَتْنَه، فسكت أبو غُدَّة عن ذٰلك، وعن كل الأحاديث المشار إليها آنفاً، لأنّه شيخه! وهٰذا هو شأنُ أهلِ الأهواءِ كلِّهم.

وكتابُك - أيُّها المصريُّ الغاشم الجائر - يشهدُ من أولِه إلى آخره أنّك منهم، فبالإضافة إلى تَغَاضِيك عن الأمثلة الأولى عن شيخك وشيخه الغُمارِيِّين، تغاضَيْتَ أيضاً عن هٰذه الأمثلة من أحاديث «الصحيحين»، ولم تتكلّم عنها ولو بكلمةٍ واحدةٍ، لتكونَ صادقاً مع نفسِك في قولك السابق، ولو أنّه في ذاتِه باطلٌ عندي وعند كثيرٍ من المتقدّمين والمتأخّرين، ومنهم بعضُ شيوخِك، فَقُلْتَ:

«وقد جَفّت الصحفُ، وَرُفِعَت الأقلام، عن أحاديث الصحيحين، وإلّا كانت الأُمَّةُ باتّفاقها على صحّة الصحيح، قد ضلّت عن سواءِ السبيل».

فأقولُ: كَلّا، ثم كَلّا، إنّ الأُمَّةَ لم تَضِلَّ، ولن تَضِلَّ بإذن الله تعالى،

وإنّما ضلَّ مَن افترىٰ عليها، ونسب الاتفاقَ إليها في أمرٍ هُم مُختلفون فيه، كمـا سبق بيانُه بالنُّصوص الصحيحة، وبعضُها عن شيوخ هٰذا المصريِّ الجائر الجاني».

انتهىٰ بطولِهِ من كلام شيخنا.

قُلْتُ: إنِّي لَوَاثِقٌ أنَّ القـارىء المنصفَ لا يسعُه إلاَّ التسليم التامّ بصحّةِ وقوّةِ ما أوردتُه ـ ولِلَّهِ الحمدُ ـ ويلزمُه معه فَشَلُ كلامِ محمود سعيد، وفسادُ رَأْيِهِ وقولِهِ!

وها هنا أمرٌ لا بُدَّ من بيانِه، وهو أنَّ في النصوصِ السابقةِ الكثيرةِ أحـاديثَ عدّة تُنوزِعَ فيها، وقد نكونُ اخترنا من اختلاف أهل العلم فيها ما يُوافق أحدَ الإمامين[1] رحمهما الله تعالىٰ، ولكنّي آثرتُ حَشْرَ هٰذه النقول لتكونَ جذعاً في عُيون أدعياءِ العلم، والمُتطاولين علىٰ الشامخين من أهل الحـديثِ، الذين يزعمون نُصْرَةَ «الصحيحين»، ودفع «التعدّي» عنهما، وهم غارقون في التحريف وبَتْر النصوص، والدعاوىٰ الجوفاء[2]!

○○○○○

---

(١) كما في حديث «خَلَقَ اللهُ التربة..»، وحديث «أيُّما إهابٍ دُبِغ..» وحديث «إنّ أبي وأباك في النار»، وحديث «الطلاق ثلاثاً»، وغيرها.

(٢) وسيأتي (ص ٥٤) ردُّ الإمام ابن دقيق العيد لدعوى الإجماع المزعومة هذه!!

القسم الثاني
رجالُ «الصَّحيحين»

وبعد أنْ ذكر شيخُنا في مقدمة «آداب الزفاف» (ص٦٣) ما ينقضُ فريةَ الإجماعِ المتهافتةَ على وجه الاختصار، قال:

«وقد أقام علىٰ هٰذه الفِرية الظاهرة علاليَ وقُصوراً، ومِنها الحُكْمُ بالثقةِ علىٰ كُلِّ راوٍ مِن رواة مسلمٍ رحمه الله تعالىٰ، ولو ضَعَّفَه العُلَماءُ مِن بعده، أو علىٰ الأقل كان هو الراجحَ عندهم، ولذٰلك رأيناه ـ أي محمود سعيد ـ يلُفُّ ويدورُ، ويتكلّف أشدّ التكلُّف في رَدِّ أقوال الجارحين لأحد رُواتِه، ولو بتحميلها من المعاني ما لا تحتملُ».

قلتُ: وبيان ذٰلك بدلائلهِ كما يلي:

١ ـ أفرد الحافظُ ابنُ حَجَر في «هَدْي الساري» (٣٨٤ ـ ٤٦٤) فَصْلاً بديعاً تضمّن (سياق أسماء من طُعن فيه من رجال «صحيح البخاري»)، فكان مِمّا قاله:

«فلا يُقبل الطَّعْنُ في أَحَدٍ منهم إلّا بقادحٍ واضحٍ[1]، لأنّ أسبابَ

---

(١) وأورد في (ص ١٧) منه كلمة أبي الحسن المقدسي في رجال «الصحيح»، أنهم: «جازوا القنطرة». ثم قال: «يعني بذلك أنّه لا يُلتَفَتُ إلى ما قيل فيه، وهكذا نعتقده، =

الجرح مختلفةٌ. . ».

وبـه نقـولُ، فتـراه رحمـه الله قَبِلَ الطَّعْنَ في رواتِه، ولو كانوا مِن أصحاب «الصحيح»، بشرط كون القادحِ واضحاً، وهٰذا ما نُؤَكِّدُهُ، ونُشَدِّدُ فيه، لا في رجال «الصحيح» فقط، ولكنْ في كُلِّ الرواة، فلا يُجْرحُ راوٍ ثقةٌ بقادحٍ غير واضح، أو بطَعْنٍ غير قائم.

٢ ـ نَقَلَ ظَفَر التهانويُّ[1] في «قواعد في علوم الحديث» (ص٤٦٣، بتحقيق أبي غُدَّة) تحت عنـوان (ذكـر بعض المغـامز في «الصحيحين» وتكلُّف الجواب عنها) عن ابن أبي الوفاء القُرشي الحَنَفي في «ذيل الجواهر المضيّة» (١/ ٤٢٨) قولَه:

«وما يقولُه الناسُ: (إنّ مَن روىٰ له الشيخان فقد جاوَزَ القنطرة) هٰذا من التجوُّه، **ولا يقوىٰ**، فقد روىٰ مسلمٌ في «كتابه» عن ليث بن أبي سُلَيم وغيره من **الضُّعَفاء**!

فيقولون: إنّما روىٰ عنهم في «كتابه» للاعتبار والشواهد والمتابعات، **وهٰذا لا يقوىٰ**، لأنّ الحافظَ [رشيد الدين العطّار] قال: الاعتبارُ والشواهدُ والمتـابعـات أُمـورٌ يتعـرَّفونَ بها حالَ الحديثِ، و«كتابُ مسلم» الْتزَمَ فيه الصحيحَ، فكيفَ يُتَعَرَّف حالُ الحديث الذي فيه بِطُرُقٍ ضعيفةٍ».

ووافَقَه مُحقِّقُه أبو غُدَّةَ شَيْخُكَ؟! فَمَن المُتَعَدِّي ـ علىٰ مَذْهَبِك ـ؟!

= وبه نقول، ولا نخرج عنه إلاّ ببيانٍ شافٍ وحُجَّةٍ ظاهرة. . ». فتأمَّل!

وقد نقل محمود سعيد (ص ١٤٩) هذا الكلام! لكنه ـ كعادته ـ لم يستفد منه!!

(١) وهو من مشايخ شيوخه كما اعترف به في «تشنيف الأسماع» (ص ٢٥٨ ـ ٢٦٠) إذْ ترجمه فيه، نقلاً عن «التلميذ الشيخ» أبي غُدَّة، وغيره.

٣ ـ بل هٰذا هو عبدُ الله الغماري الذي تصفُه في «فتح العزيز» (ص١٤) بأنه: «العلاّمة المفسّر المحدّث الأُصولي إمام العصر المحقّق»! يقولُ في تعليقهِ علىٰ «تنزيه الشريعة» (١ / ١٩٣):

«... والسُّدِّيُّ الكبير وأَسباط بن نَصْر، وإن أخرج لهما مسلمٌ فقد تُكُلِّم فيهما بالضّعْف، بل رُمِيَا بالكذب، حتىٰ إنَّ **بعض الحُفَّاظ عاب علىٰ** مُسلمٍ إخراجَه لحديث أَسْباط بن نَصْر..»!

لكنّه ـ كسائر أهل البدع والأهواء ـ يُناقضُ نفسَه في تعليقهِ علىٰ «نهاية الآمال» (ص١٤)!! مُسَلِّماً برجال الشيخين، مدّعياً «قَفْزَ القنطرة» فيهم!!

٤ ـ وقال ابنُ الهُمام في «شرح فتح القدير» (١/٢١٨):

«وقد أخرج مسلمٌ عن **كثيرٍ** ممّن لم يسلم من **غوائل الجَرْح**، وكذا في البُخاري جماعةٌ **تُكُلِّم فيهم**، فدار الأمرُ في الرواة علىٰ اجتهاد العُلَماء فيهم...».

٥ ـ وها هو الإمام الحاكم النيسابوريُّ في «سؤالات مَسْعود السِّجْزي له» (ص١٠٨ ـ ١٠٩) يقولُ:

«فُضَيل بن مَرْزُوق ليس من شرط الصحيح، **فَعِيبَ علىٰ** مُسلمٍ بإخراجِهِ في «الصحيح»».

وفي كتابي «الكشف والتبيين...» (٥٣ ـ ٣٧) زيادةُ بيانٍ في معرفةِ حالِه.

٦ ـ وقال الزيلعي في «نصب الراية» (١ / ١٣٦):

«وداود بن الحُصَين وإنْ كان أخرجا له في «الصحيحين» وروى عنه مالك، فقد ضَعّفه ابنُ حِبّان».

٧ ـ وقال الذهبي في «الميزان»:

«وفُلَيح بن سُلَيمان ـ وإنْ أخرج له الأئمّةُ السِّتَّةُ، وهو مِن كبار العُلَماء ـ فقد تُكُلِّمَ فيه، فضعّفه النَّسائي، وابنُ معين، وأبو حاتم، وأبو داود، ويحيىٰ القطّان، والساجي، وقال الدارقطني وابنُ عديّ: لا بأس به».

نَقَلَه عنه الزيلعيُّ في «نصب الراية» (١ / ٣٨١) وأقرّه.

٨ ـ وقال ابنُ عَبْدِ الهادي في «تنقيح التحقيق»:

«وزُهير بن محمد ـ وإن كان من رجال «الصحيحين» ـ لكنْ له مناكيرُ. . .».

نقله الزيلعي في «نصب الراية» (١ / ٤٣٣) وأقرّه.

٩ ـ وقال ابنُ القطّان في «بيان الوَهَمْ والإيهام»:

«ومَطَر الورّاق كان سيّء الحفظ، حتّىٰ كان يُشَبّه في سوءِ الحفظ بمحمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلىٰ[1]، **وقد عِيبَ علىٰ مُسلمٍ إخراجُ حديثِه**».

نقله الزيلعي في «نصب الراية» (٢ / ١٨٢).

---

(١) قال الحافظُ في «التقريب»: «صدوقٌ سيِّءُ الحفظ جدّاً».

١٠ ـ وفي «سؤالات السهمي للدارقـطني» (رقم: ١٩٠) قال في إسحاق الفَرَويّ: «ضعيف، وقد روىٰ عنه البُخاري، ويُوَبِّخونَه في هٰذا»[١].

١١ ـ وفي «نصب الراية» (٢/ ١٠٨ و ١٦٨) و«مَن تُكُلِّمَ فيه وهو موثّق» (رقم: ٣١٨) أمثلة أخرىٰ[٢].

قلتُ: فمـاذا يَنْفعُ محمـود سـعيد قولُـه (ص٦٠) مستنكراً علىٰ الشيخِ: «وضعَّف جماعةً من الرواة المخرَّج لهم في «الصحيح» أو خارجه..»!!

فهل لمثلِ هٰذا الكلام اعتبار؟ أم أنّه صادرٌ مِن ضِعاف الأنظار!؟ أم أنّه الجهلُ والاغترار؟!

فإذا كُنت منصفاً فليس لك ـ بَعْدُ ـ إلّا التراجع والاعتذار[٣]!

ooooo

---

(١) وانظر «سؤالات ابن بكير للدارقطني» (رقم: ٣) وتعليقي عليه.

(٢) ولـلأخ الـدكتـور سلطان العكـايلة رسالة الدكتوراة «الرواة المتكلم فيهم في «صحيح مسلم».

(٣) وفي «فتح الملك العليّ» (ص ١٤ ـ ١٦ و ٢٥ ـ ٢٦) لأحمد الغُماري الكبير ذكرُ عدد ممّن ضُعِّفوا من رجال «الصحيحين»! وهو من الثقات الأكابر عند محمود سعيد، كما في «فتح العزيز» (ص ٧)!!

القسم الثالث
بين السَّنَد والمَتْن

قال محمود سعيد (ص١٥): «والناظر في **أسانيد** «الصحيحين» أبانَ عن **جهل فاضح**، لأن صاحب «الصحيح» لم يُودع في كتابه كُلَّ ما وَقَفَ عليه مِن طُرُق الحديث، بل إنه انتقىٰ من محفوظاته بعضَ طرق الأحاديثِ التي أدخلها في «الصحيح»اهـ.

قلتُ: وهٰذا منه ـ عفا الله عنه ـ «**جهلٌ** فاضح» وتَعَدٍّ واضح، إذ لا يزالُ أهلُ العلمِ ينتقدون أسانيدَ من «صحيحِ البخاري» أو «صحيح مسلم» كما سَبَقَ ذِكْرُهُ لا علىٰ وَجْه التَّتَبُّع!

بل إنّـه ـ غفـر اللهُ له ـ أصـاب في ذٰلـك مشايخَه وأساتيذَه الَّذين يُعَظِّمُهم ويُفَخِّمُ مِن أَمْرِهم!!!

فهل هو واعٍ ما يقولُ؟! أم أنّه يهرفُ بما لا يعرف!!

وتفـريقُ العُلَمـاءِ بين قولهم: «هٰـذا حديثٌ صحيحٌ»، وقـولهم: «هٰذا سَنَدٌ صحيح» معلومٌ لمن له أدنىٰ اشتغال بعلم الحديثِ، وَلْيُنْظر له «علوم الحديث» (٩٨ ـ ١٠٣) لابن الصلاح، و«الرفع والتكميل» (١٨٧ و ١٨٨) لِلَّكْنوي.

وقد اعترف هو نفسُه بهذا المعنىٰ حولَ أحاديث «الصحيحين» والطُّعون الموجَّهة لهما من أهل العلم، حيثُ قال في «كتابه» (ص١٩) شارحاً(!) قولَ الإمام النووي: «وقد أجيبَ عن ذلك أو أكثره»، قال:

«فقولُ الإمامِ النوويِّ مُتوجِّهٌ إلىٰ الأسانيد التي لا تُعِلُّ المَتْنَ». فهٰذا إقرارٌ ضمنيٌّ يهدمُ به ـ أيضاً ـ صفحاتٍ كثيرةً مِمّا سُوِّدت به صفحات كتابِه، من ذٰلك قولُه (ص٧): «فلا تراهم يبحثون في أسانيدها..»، وقولُه ص(١٣): «فالنظُر في أسانيد أحاديثِ الصحيحين» مُجْتَمِعَين أو مُنفردين خطأٌ..»، وقولُه (ص١٥): «والناظر في أسانيد «الصحيحين» أبان عن جَهْل فاضحٍ..»!

وهٰكذا في عباراتٍ عدّة يُصيبُ فيها جهابذة الأُمّة، وفحولَ العُلَماء والأئمّة، متناسياً هٰذا كُلَّه، واضعاً نُصْبَ عينيه الردَّ علىٰ الشيخ الألباني بأيِّ صورةٍ! وعلىٰ أيِّ وَجْه!!

وما سَبَقَ من نصوص كثيرة، ونقول عن العُلَماءِ والأئمّة تردُّ دعاويه، وتُفَنِّدُ مزاعمَه!

وها هو ظَفَر التهانويّ في «قواعده» (ص٤٦٧) يُشيرُ إشارةً جليّةً إلىٰ الفرق بين الحُكْم علىٰ السند والحكم علىٰ المتن، حيث يقولُ:

«... أمّا إخراجُ مسلمٍ والبخاريِّ عن بعض الضعفاء، فلا يقدح في صحّة كتابيهما، فإنّ مدارها علىٰ **صحّة الأحاديث** المخرَّجة فيهما، **لا علىٰ كون الرواة كلّها رواة الصحيح**، فإنّهما لا يُخَرِّجان للضعفاءِ إلّا ما تُوبِعوا عليه، دون ما تفرَّدوا به، علىٰ أنّ الضعفَ والثقةَ مرجعهما الاجتهادُ والظنُّ...». فتأمّل رعاك الله.

القسم الرابع

العنعنة في «الصحيحين»

وهذا مبحثٌ مهمٌ، زَلَقَ فيه محمود سعيد مزلقاً خَطِراً جَعَلَه يتخبّط فيه تخبُّطاً واضحاً، ولإيضاحهِ نقولُ:

قال الحافظُ ابنُ حَجَر في «هَدْي الساري» (ص٣٨٥) عند ذكر أسماء من طُعن فيه من رجال البخاري:

«. . . وأمّا دعوى الانقطاع فمرفوعةٌ عمّن أخرج لهم البُخاريُّ، لِمَا عُلِمَ من شَرْطِهِ، ومَعَ ذلك **فَحُكْمُ مَن ذُكِرَ مِن رجالهِ بتدليسٍ، أو إرسال: أن تُسْبَرَ أحاديثُهم الموجودةُ عنه بالعنعنةِ، فإنْ وُجِدَ التصريحُ بالسماع فيها انْدَفَعَ الاعتراضُ وإلاّ فلا . . .**».

وزاده ـ رحمه الله ـ إيضاحاً وبياناً في «النُّكَت على ابن الصلاح» (**٢/٦٣٥**) حيث قال:

«. . . بل في «الصحيحين» وغيرهما جملةٌ كثيرةٌ مِن أحاديث المُدَلِّسين بالعنعنة، وقد جَزَمَ ابْن الصلاح وتَبِعَه النوويُّ[1] وغيرُه بأنَّ ما كان في «الصحيحين» وغيرهما من الكُتُبِ الصحيحةِ، عن المدلِّسين، فهو

(١) وهما من بنى على كلامهما محمود سعيد ما ذكره في «كتابه» (ص ٥٣)!!

محمولٌ علىٰ ثبوتِ سماعهِ من جهةٍ أخرىٰ!

وتوقَّف في ذٰلك مِن المتأخّرين الإمامُ صَدْرُ الدِّين بن المُرَحِّل، وقال في كتاب «**الإنصاف**»:

«إنَّ في النفس من هٰذا الاستثناءِ غَصَّةً، لأنّها **دعوىٰ لا دليلَ عليها**، ولا سيّما أنّا قد وَجَدْنا **كثيراً من الحُفَّاظ يُعَلِّلون أحاديثَ وَقَعَت في «الصحيحين» أو أحدهما بتدليس رُواتِها**»اهـ.

قلتُ: وهٰذا نصٌّ عزيزٌ أفادَنا فوائدَ ثلاثاً:

الأُولىٰ: نقلُ ابنِ حَجَرٍ له، وإقرارُه.

الثانية: تسميةُ ابن المرحّل أحد المخالفين في هٰذه المسألة.

الثالثة: النصُّ علىٰ أنّ **كثيراً من الحُفَّاظ** قد علَّلوا بتدليس رواة «الصحيحين».

فهلَّا طوىٰ محمود سعيد صفحاتِه، واستشفىٰ من عِلَلِه وآفاتِه!؟

ثم قال الحافظُ ابنُ حَجَر بعد النقل السابقِ ما نصُّه:

«**وكذٰلك** استشكل **ذٰلك** قبلَه العلاَّمةُ ابنُ دقيق العيد، فقال:

«لا بُدَّ مِن الثبات علىٰ طريقةٍ واحدةٍ، إمّا القَبولُ مُطلَقاً في كُلِّ كتابٍ، أو الردُّ مُطْلَقاً في كُلِّ كتابٍ.

وأمّا التفرقةُ بين ما في «الصحيح» مِن ذٰلك، وما خَرَج عنه، فغايةُ ما يُوَجَّه به أحدُ أمرين:

إمّـا أن يُدَّعىٰ أن تلك الأحاديث عَرَفَ صاحبُ «الصحيح» صحّةَ

السماعِ فيها!

قال: **وهٰذا إحالةٌ على جهالةٍ، وإثباتُ أمرٍ بمجرّدِ الاحتمال.**

وإمّـا أن يُدَّعىٰ أن الإجماعَ علىٰ صحّة ما في الكتابَيْن دليلٌ علىٰ وقوع السماعِ في هٰذه الأحاديث، وإلاّ لكان أهلُ الإجماعِ مُجْمعين علىٰ الخطإِ، وهو مُمْتَنعٌ[1].

قال: **لكنّ هٰذا يحتاجُ إلىٰ إثبات الإجماع الذي يمتنعُ أن يَقَعَ في نفس الأمرِ خلافُ مُقْتَضاه.**

قال: وهٰذا فيه عُسْرٌ.

قال: ويلزمُ علىٰ هٰذا أنْ لا يُستدلَّ بما جاءَ مِن روايةِ المدلِّس خارجَ «الصحيح»، ولا يُقال: هٰذا علىٰ شرط مسلم ـ مثلاً ـ لأنّ الإجماعَ الذي يُدَّعىٰ ليس موجوداً في الخارجِ» انتهىٰ ملخّصاً».

قلتُ: وقد نَقَلَه الصنعاني في «توضيح الأفكار» **(١/ ٣٥٥)** ثم عقّب بقولِه:

«علىٰ أنّا قد قدَّمنا لك ما في **الإجماعِ** مِن نَظَر».

ثم قال الحافظُ ابن حَجَر ـ بَعْدُ ـ:

«وفي «أسئلةِ الإمام تقيّ الدين السبُّكي للحافظ أبي الحجّاج المِزّي»:

---

(١) نقل محمود سعيد (ص ٥٣) خُلاصة هذا الوجه مع كتم مصدره، ودون عزوٍ له!!! بانياً عليه إثباتَ السماع المُدَّعى!! مع أنّ تتمّته تردُّه وتنقضه، ولكنّه بتره!!

«وسألتُه عن ما وَقَع في «الصحيحين» من حديث المدلِّس معنعناً، هل نقولُ: إنّهما اطَّلَعا علىٰ اتِّصالها؟

فقال: **كذا يقولون، وما فيه إلّا تحسين الظنّ بهما[1]، وإلّا ففيهما من رواية المُدلِّسين ما تُوجد مِن غير تلك الطريق التي في الصحيح**».

وقد نقل صاحبُ «تنقيح الأنظار» عن الإمام عبد الكريم الحَلَبي في «القِدْح المُعَلَّىٰ»[2] قولَه: «قال أكثرُ العُلَماءِ: إنّ المعنعنات التي هي في «الصحيحين» مُنَزَّلَةٌ مَنْزِلَةَ السماع»!

فتعقَّبه الصَّنْعَانيُّ في «توضيحه» (١ / ٣٥٦) بقولِه: «**هٰذه دعوىٰ، فأين دليلُها؟**».

قلتُ: فأين كلامُ محمود سعيد الذي ادّعاه (ص٥٣) أنّ صحّة رواية المعنعن في «الصحيحين» هي الأصلُ، «ولا نتحوّل عنه بأيِّ حالٍ، وإذا رأيتَ مَن خالف هٰذا الأصلَ، فاعْلَم أنّه خالَفَ الصوابَ، وحادَ عن سبيل أهل العلم»!!؟ كذا قال!

فَمَن هُم أهلُ العلمِ المذكورون؟!

أَهُمُ الذين ادَّعَوا ما لا دليلَ عليه؟!

أم هم الذين ساروا علىٰ القواعِدِ، ومَشَوْا علىٰ نَهْجِ الأدلّة؟!

---

(١) وقد نقله عنه شُبِّير أحمد العُثماني في «فتح الملهم» (١ / ٤١)، وهو من مشايخ شيوخ محمود سعيد!!

(٢) وقد نقله محمود سعيد (ص ٥٤) عن السخاويّ!! وانظر المقطع (رقم ٥٤) من الفصل الثالث فيما يأتي.

أم أنّ مجرّد القولِ ـ عندك ـ دليلٌ لا يُنْقَض؟

إذا كان ذٰلك كذٰلك فنعكُس عَلَيْك ظنَّك هٰذا بما ذكرناه مِن نُقولٍ عن الأئمّـة، وكَتَمْتَـه أنت عن القُرَّاء؟ فحينئذٍ ماذا تفعلُ أمام هٰذا الخَلْط والتنـاقض؟ بل ماذا تقولُ في كلام ظَفَر التهانوي[1] في «قواعد في علوم الحديث» (ص٤٦٤):

«واعْلَم أنَّ (أنّ) و(عَنْ) مُقْتَضِيانِ للانقطاع ـ أي مِن المُدَلِّس ـ عند أهل الحديث، ووَقَعَ في «مسلم» و«البخاري» مِن هٰذا النوعِ كثيرٌ، **فيقولون علىٰ سبيلِ التجوُّه**: ما كان مِن هٰذا النوعِ في غير «الصحيحين» فمنقطعٌ، وما كان في «الصحيحين» **فمحمولٌ** علىٰ السَّماع»!

وستأتي تتمّةُ كلامِه في القسمِ الآتي.

وعَمَلُ كثيرٍ من العُلَماءِ جارٍ علىٰ هٰذا النَّمَطِ دونَ إعطاءِ التفريق بين «الصحيحين» وغيرِهما كبيرَ نَظَرٍ: وسيأتي له مثالٌ تطبيقيٌّ يظهرُ فيه تخبُّطُ محمود سعيد وتناقضُه! فانْتَظِرْهُ.

وها هنا تنبيهٌ مهمٌّ مُتَعَلِّقٌ بما سبق نَقْلُه عن عددٍ من العُلَماء أنَّ عنعنة «الصحيحين» **محمولةٌ** علىٰ السماع:

قال شيخُنا العلّامة الألباني في مقدمة الطبعة الجديدة مِن «مختصر صحيح مسلم»[2] (ص٢٠):

«إنّ الحَمْـلَ المـذكورَ قائمٌ ـ كما هو ظاهرٌ ـ علىٰ التسليم بأنَّ كُلَّ

---

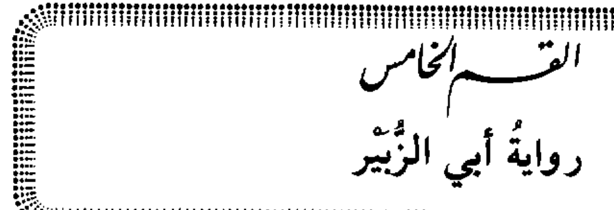
(١) وهو من مشايخ شيوخه كما سبق!

(٢) وقد صَدَر قريباً.

أولئـك المُـدَلِّسين الذين وَقَعَت رواياتُهم مُعَنْعَنةً في «الصحيح» هُم عند صاحِبَي «الصحيح» مِن المدلِّسين أيضاً، ودون إثبات هٰذه الكُلِّيَّة خَرْطُ القتاد».

وهٰذه فائدةٌ عزيزةٌ، فكُن منها علىٰ ذُكْرٍ.

○○○○○



القسم الخامس
روايةُ أبي الزُّبَيْر

أُصَدِّر الكلامَ علىٰ أبي الزُّبَير وروايتِهِ بالعنعنة، بما ذكره (الموثوقون) عند محمود سعيد، ثم أُثَنِّي بكلامِ أهلِ العلمِ والأئمّة في الباب نفسهِ.

١ ـ قال ظَفَر التهانَوي في «قواعد في علوم الحديث» (ص٤٦٤):

«وروىٰ مسلمٌ في «كتـابه» عن أبي الزبير عن جابرٍ أحاديثَ كثيرةً بالعنعنةِ، **وقد قال الحُفَّاظُ: أبو الزُّبَير يُدَلِّسُ في حديثِ جابرٍ، فما كان بصيغةِ العنعنة، لا يُقْبَلُ ذٰلك**.

وقد ذكر[1] ابنُ حَزْم، وعبدُ الحقّ عن اللَّيْث بن سعد أنّه قال لأبي الزُّبَيرِ: عَلِّم لي علىٰ أحاديثَ سمعتَها من جابرٍ، حتىٰ أسمعَها منك. فَعَلَّم له علىٰ أحاديثَ، الظَّنُّ أنَّها سبعةَ عَشَرَ حديثاً، فسمعها منه.

وفي «مسلم» من غير طريق الليث عن أبي الزُّبير عن جابر بالعنعنةِ أحاديثُ».

---

(١) وقد سبقت القصّة عنده (ص ١٦١) وأيّدها مُحَقِّقُه أبو غُدَّة بالنقل عن شيخه الكوثريّ بما يُوافق المذكور ويُثْبِتُهُ.

٢ ـ وقال عبدُ العزيز الغُماري[1] في «التأنيس بشرح منظومةِ الذهبي في أهل التدليس» (ص٥٢) بعدَ إشارته لكلامِ ابن حزمٍ السابق:

«. . . وهكذا تجدُهُ يردُّ كُلَّ سَنَدٍ لم يُصَرِّح فيه أبو الزبير بالسماعِ من جابر، إذا لم يكُن من رواية الليث بن سَعْد، عنه، **حَتَّىٰ ما كان في «صحيح مسلم»** كما علمتَ، **وقد ذَهَبَ إلىٰ هٰذا غيرُه من الأئمّة، والقاعدةُ في حديث المدلِّس تقتضي هٰذا وتوجبُه**».

٣ ـ وها هو الكوثريُّ يُعِلُّ بأبي الزُّبَير ولو كان في «صحيح مسلم»، كما في «مقالاته» (ص١٥٩)، و«النُّكت الطريفة» (ص١٠١ و٢١١)!! وزاده بَيَاناً في «الإشفاق» (ص٢٤) حيث قال:

«علىٰ أنَّ جماعةً مِن أهل النقد **توقَّفوا** في رواية أبي الزبير عن جابر، إلّا ما كان بطريق الليث ـ **حتىٰ فيما لم يُخالف فيه** ـ كما ذكره الحافظُ أبو سعيد العلائي في «جامع التحصيل». . .»[2]اهـ.

٤ ـ وكذا عبدُ الله الغُماري في تعليقهِ علىٰ «المقاصد الحسنة» (ص٢٧٢) يتوقّىٰ من عنعنة أبي الزُّبير!!

قلتُ: وهُناك نصوصٌ أُخرىٰ عنهم أكتفي بما سَبَقَ منها[3].

ثم أرجعُ لإيراد القولِ في تدليس أبي الزُّبَير وسَبَبِه، وتنطُّع محمود سعيد في ذٰلك، فأقولُ:

---

(١) وقد ألَّف فيهِ محمود سعيد: «فتح العزيز في أسانيد السيد عبد العزيز»!.

(٢) وقد قال ـ قبلُ ـ (ص ٢٢): «وأبو الزبير محمد بن مسلم المكيّ يذكرُه كُلَّ مَن ألَّف في المدلِّسين في عدادهم، وهو مشهورٌ بالتدليس. . .».

(٣) منها كلام أحمد الغُماري في «بيان تَلْبيس المُفتري» (ص١٥٤، منسوختي).

روىٰ يعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (١/ ١٦٧) و(٢/ ١٤٢ و ٤٤٣) وعنه ابنُ درستويه في زياداته على «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»[٢] (٢/ ٢٠٥) من طريق حُبَيْش بن سعيد[١]، عن الليث بن سَعْد، قال:

«جئتُ أبا الزُّبير، فأخرج إلينا كُتُباً، فقلتُ: سماعُكَ من جابر؟ قال: ومِن غيرِهِ، قلتُ: سماعُك مِن جابرٍ، فأَخْرَجَ إليَّ هٰذه الصحيفةَ».

وروىٰ العُقَيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٣٣) - ومِن طريقه ابنُ حزم في «المحلّىٰ» (٧/ ٣٩٦) و(١٠/ ٩٩) - وابنُ عدي في «الكامل» (٦/ ٢١٣٦) من طريق سعيد بن أبي مريم، قال: حدثنا الليث بن سَعْد، قال:

«أتيتُ أبا الزُّبيَر المَكِّي، فَدفَعَ إليَّ كتابين، قال: فلمّا صرتُ إلىٰ منزلي، قلتُ: لا أكتبُهما حتىٰ أسألَه، قال: فرجعتُ إليه فقلتُ: هٰذا كلُّه سمعتَه من جابرٍ؟! قال: **لا، منه ما سمعتُ ومنه ما حُدِّثْتُ**، قلتُ: فَأَعْلِم لي علىٰ ما سمعتَ، قال: فأَعْلَم لي علىٰ هٰذا الذي كَتَبْتَه عنه».

وفي روايةِ الصَّدَفي[٣] التي أشار إليها ابنُ القطّان في «الوهم والإيهام» (٢/ ق٥٥/ أ): «بعضٌ سمعتُ، وبعضٌ لم أسمع». وقد فِهمَ جماعةٌ مِن أهلِ العلمِ من هٰذه القصّةِ إقرارَ أبي الزُّبَيْر علىٰ نفسه بالتدليس، إلاّ في رواية اللَّيث عنه، فمنهم:

---

(١) وقد تصحّف على محقّقه في هذا الموضع: «حُبَيش بن سعيد» إلى: «مبشّر بن سعيد»، مع أنّه في الموضعين الآخرين على الصواب، كما في «الإكمال» (٢/ ٣٣١).

(٢) وتصحّف على مُحقِّقه (حُبيش) إلى: (حلبس)!

(٣) ثم رأيتُ الروايةَ عينَها في «الحِنّائيّات» (ق٣٢/أ)، فالحمدُ لله.

١ ـ الحافظُ ابن حَجَر، كما في «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٦٣١) له، حيث قال عند ذكر رواية بعض المتثبّتين عن أهل التدليس:

«. . . وكذا ما كان من رواية الليث بن سَعْد، عن أبي الزبير، عن جابر، رضي الله عنه، **فإنّه مِمّا لم يُدَلِّس فيه أبو الزُّبَير، كما هو معروفٌ في قصّة مشهورة**».

٢ ـ وكذا الإمام عبد الحقّ الإشبيليّ في «أحكامِه» كما نقله عنه:

٣ ـ الإمامُ الزَّيْلَعيُّ في «نَصْب الراية» (٢/ ١٧٥).

٤ ـ الإمامُ الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٧).

٥ ـ الحافظ العلائيّ في «جامع التحصيل» (ص١١٠).

وغيرُهم عدَّةٌ، سيأتي ـ بِحَوْلِ اللهِ ـ بعضٌ منهم.

وقد سَبَقَ النقلُ عن التَّهانوي والكوثري وأبي غُدَّة مِمّا فيه التصريح بالمُرادِ إثباتُه هُنا، فماذا (صَنَعَ) محمود سعيد؟ قال (ص٢٩):

«لكنّ المدقّق **بإمعان** في رواية الليث المذكورة، وهو مجرّد عن اتهام أبي الزبير بالتدليس، يرىٰ أنّ أبا الزبير لم يُدَلِّس مُطْلقاً!! واتِّهامه بناءً على هٰذه الرواية بالتدليس **ظُلْمٌ له**!! لأنّ أبا الزُّبير لم يُحَدِّث الليث، ولكنْ ناوَلَه بعض أصولِه مناولة مجرّدةً عن السماع والإجازة، والتدليسُ لا بُدَّ وأن يكونَ مع الأداء، ولم يَحْدُثْ أداءٌ، فأين التدليس»! كذا قال!

وفي كلامه مِن التعالي، والتَّعَدّي والادِّعاءِ والتلبيس صُوَرٌ:

أولاً: التعالي، حيث يقول: «بإمعان» وكأنَّ مَن ذكرنا وغيرَهم لم «يُمعنوا» النظر في روايةِ الليثِ هٰذه!! حتّىٰ «أَمْعَن» هو!

ثانيـاً: التعـدّي: حيث يَصِمُ مَن وَصَفَ أبـا الـزبير بالتـدليس: بالظُّلْمِ!!

ثالثاً: ادّعاؤه أنّها مناولةٌ! وأنّىٰ له الدليلُ علىٰ ذٰلك[1]؟!

رابعاً: والتلبيس، في أنّه يتجاهلُ ـ إنْ لم يكن يجهلُ ـ أنّ المُناولةَ ـ علىٰ فرض قبول دعواها ـ مِن أنواعِ الأداءِ والتحمُّل!

لكنّه اعترف به بعد سطور ـ مُتَلَكِّئاً ـ حيث قال: «والمناولة المجرّدة عن الإجازة من أضعف أنواع التحمُّل. . »!!

والمُدَقِّق «بإمعان» في الرواية المذكورة يراها تحملُ في طيَّاتِها معنىٰ الإجـازة بالـروايةِ والإذن فيهـا، وإنْ لم يكُن ثمّةَ تصريحٌ، لأنّ التصريحَ بالإجـازة الـذي «يُريده» محمـود سعيد، إنّما هو شيءٌ مسطورٌ علىٰ وَجْه التحرير في كتب العُلماءِ المتأخّرين، وليس في أخبار الأئمّة المتقدّمين، فالعبرةُ بالثمرة، لا بالألفاظ!!

ثم هناك شيءٌ آخرُ: وهو أنَّ محمود سعيد «هَرَب» من عَيْن المقصود في قصّة الليث مع أبي الزبير، إذ الشاهدُ الناطقُ في هٰذه القصّة هو **اعترافُ أبي الزبير**، فإنّه صرّح بأنه لم يسمع كُلَّ ما في الكتابَيْن المذكورَيْن.

وهٰذا قد أَغْفَلَه محمود سعيد بالكُلِّيَّة!

ثم قال محمود سعيد (ص٣٠):

«والحافظُ الذهبيُّ صرّح بهٰذا المعنىٰ وأجاد إجادةً مُلْفِتَةً، فقال في

(١) وهو استنتاجٌ لشيءٍ لا دليلَ عليه، وقد أنكره (ص ٤٢) ـ بغير حَقٍّ ـ على غيره، فلماذا يقع به؟

«سير أعلام النبلاء» (٥/٣٨٣): «وعُمدةُ ابن حزم (أي في رَدّ عنعنة أبي الزبير) حكايةُ الليث، ثُمَّ هي دالَّةٌ أنّ الذي عنده إنّما هو مناوَلةٌ، فاللهُ أعلم أسمع ذلك منه أم لا»اهـ. ولذلك عندما ذَكر الذهبيُّ أبا الزُّبَير المكِّي في «مَن تُكَلِّم فيه وهو موثّق» (رقم ٣١٧) أشار إلى تضعيف القول بتدليسه، وقال: قيل يُدَلِّس»اهـ.

قلتُ: وفي هذا الكلام تدليساتٌ:

١ ـ كلمةُ الذهبي في «السِّيَر» ليس لها ثمرةٌ في تحقيق رواية الليث عن أبي الزبير كما سبق، بل الذهبيُّ نفسُه لم يأخُذ بما «يُريده» أو «يفهمُه» محمود سعيد منها، حيث قال في «السِّيَر» (٥/٣٨١) وقبل صفحات من الموضع الذي نَقَل منه محمود سعيد: «وقد عيبَ أبو الزُّبير بأُمور لا توجِبُ ضعفَه المُطْلَق، منها التدليسُ»!

فهل أخذ الذهبيُّ هذا الاتهام من غير قصّة اللَّيْث؟!

٢ ـ قولُ محمود سعيد أنَّ «قيل» في كلام الذهبي في رسالتهِ «مَن تُكُلِّم فيه وهو موثّق» لتضعيف القول بتدليسه!!

كلامٌ باطـلٌ عاطِلٌ! فليس كُلُّ «قيل» للتضعيف والتمريض[1]، بل يُراد بها أحياناً اختصارُ القولِ وطيُّه، وإنّما يُعْرَف هذا بقرائنَ وشواهد، وها هُنا قرائنُ تُؤَكِّد الذي ذكرتُ:

أ ـ أنَّ منهـج الذهبي في «جُزئه» المشار إليه فيه ما يوضِحُ ذلك،

---

(١) وله مثلُها في موطنٍ آخر، فانظر المقطع الآتي برقم (١٦) من الفَصْل الثالث فيما يأتي.

فمثلاً في ترجمته لأبي إسماعيل القنّاد، قال (رقم: ٧): «قيل: له أوهام».

مع أنّه أورده في «ديوان الضعفاء» (رقم: ٢١٠) مُكتفياً بقوله: «له أوهام» معتمداً عليهِ، وكذا قال في «المُغني» و«الميزان»! وهٰكذا.

ب ـ ثم الذهبيُّ رحمه الله في «جزئه» المذكور إذا أراد أن لا يُثْبِتَ قولاً صرّح به، كما في ترجمة أبان العطّار (رقم: ٣) حيث قال: «ورُوي عن يحيىٰ القطّان أنه قال: لا أحدّث عنه، وهٰذا لم يصحَّ».

فهٰذا منهجُه رحمه الله، لا أن يُغْلَطَ عليه بأشياءَ باطلةٍ يُدَلَّس فيها، ويُلَبَّس في سياقِها.

٣ ـ أنَّ كلام الإمام الذهبيِّ في مؤلَّفاته الأُخرىٰ فيه إثباتُ تدليس أبي الزُّبَير:

كما في «الكاشف» (٣/ ٨٤): «كان مدلِّساً واسعَ العلمِ».

وكلامُه في «الميزان» مشهورٌ[1].

وكذا في «المُغني» (٢/ ٦٣٣) وفيه إشارةٌ لقصّة الليث مَعَه.

وقال في «تذكرة الحُفّاظ» (رقم: ١١٣): «وقال غيرُ واحد: هو مدلِّس، فإذا صرّح في السماع فهو حُجَّةٌ».

فهل يُتَشَبَّثُ بعد هٰذا كُلِّه بكلمةِ الذهبي في «جزئه» السابق ذِكْرُهُ عنه ـ وفيها إيهامٌ ـ ويُتْرَكُ كلامُهُ الصريحُ الواضحُ الجليُّ في هٰذه المَصَادِرِ كُلِّها!!

(١) وانظر المقطع الآتي برقم (٥٠) من الفصل الثالث من هذا الكتاب.

ثم قال محمود سعيد (ص٣٠):

«والمناولة التي حدثت من أبي الزبير لِلَّيْث ما هي إلاّ عاريّة، حتىٰ إذا نَسَخها الليثُ من نُسخة أبي الزبير. . .» الخ.

قلتُ: وهٰذه مُغالطةٌ مكشوفةٌ ليس لها أدنىٰ وَجْهٍ من القَبول، فيُقال له فيها ما قاله هو لغيره (ص ٤٢) «بأنّه استنتج شيئاً لا دليل عليه»!

فلماذا يُنْكر علىٰ غيره ما هو مُتَلَبِّسٌ بِهِ؟!

أم أنّ مثلَ هٰذا الاستنتاج يُقْبَل منه ويُرَدُّ مِن غيرِه؟!

ونرجعُ الآنَ إلىٰ إيراد أقوال العُلَماء والأئمّة مِمّن أثبتَ التدليس لأبي الزُّبَير، وأعلَّ بهِ، فنقولُ:

أوّلُ[1] مَن حُفِظ عنه رَمْيُهُ بالتدليس، هو الإمام النَّسائي، رحمه الله، كما نَقَلَه عنه غيرُ واحد، منهم الذهبي والعلائي وابن حَجَر.

فماذا فَعَل محمود سعيد؟! قال (ص٣٢):

---

(١) ثم رأيتُ ابنَ القطّان نقل نحو ذلك من رميه بالتدليس عن أحمد ويحيى القطّان، وهو نقل عزيز نفيس، يُبيِّن أنَّ تدليس أبي الزبير، كان معروفاً عند أئمّة النقد في القرون الأولى، فضلاً عمّا بعدها، كما سيأتي إيرادُه مفصّلاً.

ونصُّ كلامه في «بيان الوهم والإيهام» (ج ٢ / ق ٥٥ / ب)، قال:

«وقد نصَّ يحيى القطّان وأحمد بن حنبل على أنّ ما لم يقل فيه: «حدّثنا جابر» لكن: «عن جابر» بينهما فيه فَيَافٍ[1]، فاعلم ذلك».

---

(١) جمـع «فَيْف» و«فَيْفـاء»، وهي المفـازةُ لا ماء فيهـا، وإنّما يُريد هنا المعنى المجازي لها وهو الانقطاعُ.

«ولعلّ النَّسائيَّ ذكره في المُدَلِّسين بسبب عَدَم تفرقتهِ بين الإرسال الخفيّ والتدليس. . . »!!

كذا قال «مُتَعَدِّياً» علىٰ إمامٍ كبيرٍ مُتَثَبِّت بظنونٍ فاسدة، واستنتاجات كاسدة!!

بل انظر - رعاكَ اللهُ - إلىٰ تحريفهِ وتلبيسه وتدليسه حينما نَقَلَ عن الذهبيِّ قولَ النَّسائي في أبي الزُّبَيرِ:

قال محمود سعيد (ص٣٢):

«. . . لكنْ نقل الذهبي عن النَّسائي في «الميزان» (١ / ٤٦٠): «قال النَّسائي: ذِكر المدلّسين: الحجّاج بن أرطأة، والحَسَن، وقتادة، وحُمَيد، ويونُس بن عُبيد. . وأبو الزبير. . الخ هٰكذا ذكرهم النَّسائي أسماء متعاقبة، فلم يذكر دليلَه علىٰ تدليس كُلِّ راوٍ»اهـ.

فلعلّ هٰذا هو بعض مصنَّف النَّسائي في المدلّسين. . . ».

هٰذا كُلُّه كلام محمود سعيد فماذا حوىٰ!

أولاً: تأمَّل أنه وَضَعَ القوسين اللذين خَتَم بهم النَّقْلَ بعد قوله: «. . . فلم يذكر دليلَه علىٰ تدليس كُلِّ راوٍ»، بل أكَّد هٰذا الخَتْمَ للنقل بذكر علامة انتهاء النقل (اهـ.) فهل هو صادقٌ في هٰذا أم (. . . .)؟!

بالرجوع إلى «الميزان» نرىٰ أنّ قولَه: «هٰكذا ذكرهم النسائي أسماء. . . » إلىٰ آخره ليس مِن كلام الذهبيِّ، إنّما هو مِن كلام محمود سعيد نفسه، دَمَجَه بكلام الذهبي مِن غير فَصْل أو إظهار، بل أكّد هٰذا التلبيسَ بأنِ ابتدأ كلامَه بَعْد هٰذا النقل بسطرٍ جديد!!

«فانظر بعين الإنصاف ودع عنك طريق الاعتساف»[1]، هل يُؤتمن أمثـال محمـود سعيد علىٰ النقل؟ فضلاً عن أن يُؤْتَمَنُوا علىٰ البحث في حديث رسول اللهِ ﷺ؟!

ثانياً: قولُه: «فلم يذكر دليلَه علىٰ تدليس كُلِّ راوٍ»! قَوْلٌ لا يُقَدِّمُ ولا يُؤخِّر في بَحْثنا، إذ عدمُ ذكرهِ الدليلَ تصريحاً لا يعني عَدمَ وجود الدليل.

وهـٰذا ظاهرٌ ليس بحاجةٍ إلىٰ كثير كلامٍ ـ وبخاصّةٍ بعد الاعترافِ الصادر من أبي الزُّبير نفسهِ ـ. وَمَعَ ذلك نذكر ها هنا دليلاً عليه، فنقولُ:

بوَّب الإمام النَّسائيُّ في «عمل اليوم والليلة» (ص٤٣١): (ذكر ما يُسْتَحَبُّ للإنسان أن يقرأ كُلَّ ليلةٍ قبل أن ينام) ثم قال:

«أخبـرنا محمد بن رافع، قال: حدثنا شبابة، قال: حدثنا المغيرة ـ وهو ابنُ مسلمٍ الخُراساني ـ عن أبي الزُّبَير عن جابر، قال: كان النبيُّ ﷺ لا ينامُ كُلَّ ليلةٍ حتىٰ يقرأ (تنزيل السجدة) و(تبارك الذي بيده الملك)».

ثم قال النَّسائي: «تابَعَه لَيْثُ بن أبي سُلَيم: . . .».

ثم رواه عن محمد بن آدَمَ، عن عَبْدَةَ، عن حَسَن بن صالح، عن لَيْث، عن أبي الزُّبير، عن جابر.

ثم رواه من طريق زُهَير، عن لَيْث، بهِ.

ثم روىٰ ـ بَعْدُ ـ بسنده عن زُهَير، قال:

«سألتُ أبا الزبير: أسمعتَ جابراً يذكر أنّ نبيَّ اللهِ ﷺ كان لا ينام

---

(١) من كلامه (ص٥٢)!

حتىٰ يقرأ (آلم تنزيل) و(تبارك)؟ قال: **ليس جابرٌ حَدَّثنيهِ، ولٰكن حدّثني صفوان أو أبو صفوان»**.

وقد أشار الإمام الترمذي في «سُننه» (٤/٤٧) لهٰذا الاستفسار من زهير، ثم عقّب بقوله:

«وكأنّ زهيراً أنكر أن يكون هٰذا الحديثُ عن أبي الزبير عن جابر».

فهل هٰذا تدليسٌ يا محمود سعيد أم لا؟

أم أنّك تجهلُ أن «التدليس هو أن يرويَ الراوي حديثاً عن من لم يسمعه منه»[1]؟!

أم أنّك تتلاعب بعقول قرائك ظانّاً أنّهم لا يقرؤون(!) ولا يُراجِعون؟

أم ماذا نقولُ أكثر؟ فلا قُوَّةَ إلّا باللهِ.

أقولُ: ولقد سار علىٰ نَهْجِ الإمام النَّسائي في رَمْي أبي الزبير بالتدليس عددٌ كبيرٌ من أهل العلمِ:

١ ـ الإمام ابن حَزْم: وقد سَبَقَ النقلُ عنه[2].

٢ ـ الحافظ ابن عبد الهادي: قال في «طبقات عُلَماء الحديث» (١/٢٠٤): «وقد كان أبو الزبير حافظاً، كثيرَ الحديث، مدلِّساً».

٣ ـ الإمام عبد الحقّ الإشبيلي: وقد سبق النقلُ عنه، وتراه يُعلّ به في مواضعَ من «الأحكام» كما في (رقم: ١٣٨٣ ـ نُسخة شيخنا منه).

---

(١) «الاقتراح» (ص ٢٠٩) لابن دقيق العيد.

(٢) وانظر «الإحكام» (٦ / ١٣٥) و«المحلى» (٢ / ٣٩ ـ ٣١٠) له.

٤ ـ الحافظ ابن حجر العسقلاني: إذ أودعه في «مراتب المدلِّسين» جاعـلاً له من المرتبة الثالثة[1] (رقم: ١٠١)، وقال في «هدي الساري» (ص٤٤٢): «وثّقه الجمهور، وضعّفه بعضُهم لكثرة التدليس وغيرِه».

لذا تراه يُعِلُّ بعنعنته[2]، كما في «نتائج الأفكار» (١/١٠٢) حيث قال في حديثٍ: «ورجاله ثقات، لكنْ فيه عنعنة أبي الزبير».

وكذا قال أيضاً في حديثٍ آخَرَ ـ كما نقله عنه ابنُ علّان في «شرح الأذكـار» (٣/١٦٤) ـ ومثله في «التلخيص الحبير» (٤/٦٦) وفي «فتـح الباري» (١٢/٩٢) و (٩/٥٣٦) وغير ذلك.

٥ ـ الإمام البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢/٦، طبع بيروت) يُعِلُّ بهِ.

٦ ـ الإمام ابن القَيِّم: يقول في «زاد المعاد» (٢/٢٧٦): «وأبو الزبير مدلِّسٌ لم يذكر ها هنا سماعاً من عائشة. . .» ثم تكلّم بكلامٍ جميل جداً في التـدليس، فانـظر «جـزء ما رواه أبو الزبير عن غير جابر» (رقم: ٨) لأبي الشَّيْخِ، وتعليقي عليهِ[3].

ويقولُ نحوَه أيضاً في (١/٢٤٤) منه.

٧ ـ وكـذا الإمـام الزيلعي في «نصب الراية» (٢/١٧٥ و ٢٢١ و ٢٧٧) يُعِلُّ بعنعنتهِ.

---

(١) وهي مرتبة «مَن أكثر من التدليس، فلم يحتجّ الأئمّة من أحاديثهم إلاّ بما صرّحوا فيه بالسماع».

(٢) وانظر «النكت على ابن الصلاح» (١ / ٢٨٧).

(٣) وانظر المقطع رقم (٣٣) من الفصل الثالث فيما يأتي.

وها هُنا نَقْلٌ عزيزٌ مهمٌّ جداً:

قال الإمامُ ابنُ القطّان الفاسي في «بيان الوَهَم والإيهام» (ج١/ق٥٢/أ ـ مصوّرتي):

«وَذَكَرَ[1] مِن طريق مسلمٍ حديثَ جابرٍ «أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ دَخلَ مكّةَ وعليه عِمامةٌ سوداءُ بغير إحرامٍ»، وسَكَتَ عنه، وهو إنّما يرويه عند مُسلمٍ مُعاويةُ بنُ عَمّار عن أبي الزبير.

وينبغي أن نذكر مذهبَه في أبي الزُّبَير عن جابر، ثم نذكر عملَه فيه، فيقول لمّا ذَكرَ حديثَ جابرٍ في المريض الذي رَفَعَ إلىٰ وَجْهِهِ وسادةً، يُصَلّي إليها، فرمىٰ بها النبيُّ ﷺ.. الحديث، قال بعده: رواه أبو بكر الحَنَفي ـ وكان ثقةً ـ عن الثوري، عن أبي الزبير عن جابر، وقد تقدّم الكلامُ في حديث أبي الزبير عن جابر، **وأنّه لا يصحُّ مِن حديثِهِ إلّا ما ذكر فيه السماعَ، أو كان مِن رواية الليث عنه..**».

ثم ذكر سبعةَ أمثلةٍ من كلام عبد الحقّ يُكَرِّرُ فيها الكلامَ نفسَه، ثم قال:

«... فهٰذا مذهبُه، فَلْنُبَيِّن عَمَلَه، وذٰلك أنّه كان يجبُ أن يُطَرِّدَ هٰذا المذهب في أحاديثِهِ، فَيُبَيِّنَ ما كان منها غيرَ مذكورٍ فيها سماعُه مِمّا لم يروه الليثُ عنه، فيكونَ ذٰلك منه تَعْليلاً لها مُحالاً علىٰ هٰذه المواضع التي قد فسّر فيها أمرَه..».

ثم قال: «وأكثـرُ ما يقعُ له هٰذا العَمَلُ فيما كان من الأحاديث مِمّا

---

(١) أي عبدُ الحقّ الإشبيلي.

أخرجه مسلم، كأنّها بإدخالِ مسلمٍ لها حَصَلَت في حِمىٰ من النقد، **هٰذا خَطَأٌ لا شكّ فيه. .»**.

ثم ذكر ابنُ القطّان في نحو وَرَقَتَيْنِ مجموعةَ أحاديثَ في «صحيح مسلم» من رواية أبي الزُّبَير عن جابر، من غير طريق الليث، وليس فيها التصريحُ بالسماع، وأعلّها جميعاً بعنعنة أبي الزبير وتدليسه! ثم قال:

«وقد سكت[1] أيضاً عن أحاديثَ هي مِن رواية أبي الزُّبَيرِ عن غير جابرٍ، منها. . .»، ثم سَرَد عدداً منها.

ثم قال: «فجميعُ هٰذه الأحاديث من رواية أبي الزبير عن غير جابر، وهو بتدليسهِ المعلوم عنه لا ينبغي أن يُخْلَطَ حديثُه بالسكوتِ عنه بحديثِ غيره مِمّن لا يُدَلِّسُ، **ولا ينبغي أن يُقْصَر تدليسُه علىٰ جابر، فإنّ ذٰلك لا يصحُّ، بل هو مُدَلِّسٌ بإطلاق. .»**[2].

ثم ذكر قصّته مع الليث بن سَعْد ـ وقد تقدّم ذِكرُها ـ، ثم قال ختامَ بحثِه:

«والرجلُ صدوقٌ إلّا أنّه يُدَلِّسُ، ولا ينبغي أن يُتَوَقَّف مِن حديثِهِ في شيءٍ ذَكَرَ فيه سماعَه أو كان من رواية الليث عنه وإن كان مُعنعناً».

ولْتُنْظَر مواضعُ أُخرىٰ من كتابه (٢ / ٩٠ /ب و ١١٥ /ب و ١١٦ / أ ـ ب)، فيها إثباتُ تدليس أبي الزبير، والإعلالُ به.

---

(١) أي عبد الحق أيضاً.

(٢) وانظر ما سيأتي (ص ٢٠١) ففيه عن ابن القيِّم ما يُؤَيِّد كلامَ ابن القطّانِ. وفي ذلك الردُّ على ما سيأتي (ص ١٩٩) مِن كلامٍ لمحمود سعيد في مُخالفةِ ذلك.

أقولُ: فهل بَقِيَ بعد هٰذا النصِّ القاصم - فضلاً عن غيره مِمّا سَبَقَه - موضعٌ لكتاب محمود سعيد وتسويداته؟!

أم أنّه تَعَدٍّ لا علىٰ أهل العلم فَحَسْب، بل علىٰ العلمِ نفسه!!

وثَمَّة عُلماءُ آخرون يُعِلُّون بعنعنة أبي الزبير، منهم -مِن المتأخّرين-:

العلاّمة العظيم آبادي في «التعليق المُغني» (١ / ٣٤) والعلاّمة الإمام ذهبيّ العصر عبد الرحمٰن بن يحيىٰ المُعَلِّمي اليماني في «التنكيل» (٢ / ٣٠٨) وفي تعليقه علىٰ «الفوائد المجموعة» (ص٣١٣).

وغير هٰذا وذاك، في كلماتِ كثيرٍ من أهل العلمِ: المتقدّمين والمتأخرين والمُعاصرين.

فلماذا خُصَّ الألباني بدعوىٰ «التعدِّي» - علىٰ بُطلانها -؟! أم أنّها المُناكَدَة!

«ولْيَعلم الناظرُ أنّ الحديثَ ليس قواعدَ صمّاءَ، ولكنّه يحتاجُ للنظر كثيراً، وأن يتّهم الإنسانُ نفسَه عشراتِ المرّات قبل أن يُقدم علىٰ مُخالفة المتقدّمين»[١].

ooooo

(١) كما قال في «كتابه» (ص ٦١)!

الفصل الثاني

دراسة عامّة للأحاديث المنتقدة

مَـدْخَـل

بنىٰ محمـود سعيد كتـابَه علىٰ خمسةَ عَشَرَ «تَعَدِّياً» زَعَمَها، وسوَّد الصفحاتِ من أجلها.

وقد جَعَل القِسْـم الأوّل من كتابهِ ـ وهو ما يتعلّق بروايةِ أبي الزبير عن جابر ـ نحواً من نصف الكتاب، سَرَدَ فيه خمسةً وثلاثين حديثاً، كثيرٌ مِنْها لم يتطرّق شيخُنا ـ بارك الله في عُمره وعِلْمِه ـ إليه، ولكنّ محمود سعيد اسْتَمْلَحَ التلبيس والتدليس، فما إن يخرج منهما إلّا ويقعُ فيهما!!

لذا تراه يقولُ (ص٥): «وَحَكَم علىٰ كل سَنَد في صحيح مسلم رواه أبو الزبير المكّي عن جابر معنعناً بالضعف، بحجّة أنّ أبا الزبير مدلسٌ لم يُصَرِّح بالسماع، **فضعّف بذلك خمسةً وثلاثين سَنَداً في صحيح الإمام مسلم**، وهٰذه واللهِ مصيبة، وإنّا للّهِ وإنّا إليه راجعون» اهـ.

نعم؛ واللهِ إنّهـا مُصيبَّة أن يكونَ العلمُ بزخرفةِ العبارات، وتحسين الكلمات، بعيداً عن جوهره الصافي الأصيل، وقواعدهِ المتينة الجليلة.

ثم قال (ص٦٢) مشيراً إلى أنواع رواية الإمام مسلم لحديث أبي الزُّبَير في «صحيحه»، وأنّ منها «ما يرويه أبو الزبير عن جابر غير مصرّح

بالسماع من غير رواية الليث مع عَدَمِ المتابع»؛ قال:

«والألبانيُّ تعدّىٰ علىٰ صحيح مسلم، وضعّف هٰذا النوعَ الأخيرَ بكامله. . »[1]. كذا قال!

وفي كِلا النَّصين نراه ألزم الشيخ بتضعيف هٰذه الأحاديث جميعاً، مع أنَّ شيخَنا حفظه الله لم يتعرّض لكثير منها!

لكنَّ محمود سعيد يُقحِم هٰذا العددَ الجَمَّ مِن الأحاديث إقحاماً لـ «نفخ» الكتاب وتضخيمِهِ، تلبيساً علىٰ الذي يكتفون بقراءة «العناوين» دون دراية المضامين! لِيُوهِمَهُم أنّ هٰذا الكتابَ كلَّه من «تعدِّيات» الألباني!!

ولعلّ عدوىٰ «الغُدَد» انتقلت إلىٰ محمود سعيد من «بعض شيوخِهِ» تكثيراً للصَّفَحاتِ بكلامٍ كثير العَدَد قليل العُدَد!

وإذ الأمرُ كذٰلك ارتأيتُ تقسيمَ الأحاديثِ المنتقدة (!) إلى أقسام:

القسم الأول: ما انتقد الشيخُ سنده، وصحّح مَتْنَه.

القسم الثاني: ما ضعّفه الشيخ مُطْلقاً مُتابِعاً لأهل العلمِ السابقين.

القسم الثالث: ما انتقد الشيخُ كلمةً أو فقرةً منه.

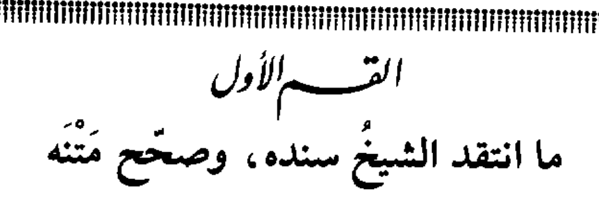
القسم الرابع: ما لم يتعرّض له الشيخ بنقد، لكنّه يُصَحِّح مَتْنَه في كُتُبٍ أخرىٰ.

القسم الخامس: ما لم يتعرّض له الشيخ بالكُلِّية.

القسم السادس: ما خَلَطَ به محمود سعيد!

---

(١) وقد فات محمود سعيد حديثٌ في «صحيح مسلم» (رقم: ٢٤٣) من هذا النوع، فانظر تخريجه والكلام عليه في «علل مسلم» (رقم: ٥) لابن عمار ـ وتعليقي عليه.



القسم الأول
ما انتقد الشيخُ سنده، وصحّح مَتْنَه

الحديثُ الأول:

وهو الثاني من أحاديث أبي الزُّبَير عنده (ص٦٧):

«لِيُصَلِّ مَن شاءَ مِنْكُم في رَحْلِهِ».

قال شيخُنا في «الإرواء» (٣٤١/٣) بعد إيرادِ الحديثَ المُتَّفَقَ عليه عن نافعٍ، قال: «أذّن ابنُ عُمر في ليلة باردة بِضَجْنان[1]، ثم قال: «صَلُّوا في رحالكم» وأخبرنا أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يأمُرُ مؤذّناً يؤذّن، ثم يقولُ على إثره: «ألا صلُّوا في الرحال»، في الليلة الباردة أو المطيرة في السَّفَر».

ثم تكلّم على زيادة «في السفر» وأنّ بعضَ الرواة لم يذكروها، لكنّه رَجَّحَ ثبوتَها لثلاثة وجوه، آخرها:

«ثالثاً: أنّ لها شاهداً من حديث جابر..».

فأورد الحديثَ الذي ذكره محمود سعيد، ثم قال بعد إيرادِهِ: «هو صحيحٌ بما قبلَه، وبشواهدِهِ الأخرى، وإلاّ فأبو الزبير مدلِّسٌ، وقد عنعنه».

(١) اسم موضع بين مكة والمدينة.

فماذا قال محمود سعيد؟

قال: «لم أجد لأبي الزبير متابعةً أو تصريحاً بالسماع»!

فلم يصنع شيئاً! بل كـرَّر ما قاله الشيخُ!!

ولكنّه أتىٰ ـ بَعْدُ ـ بجهالَتَيْن كبيرتين:

الأولىٰ: أنّه عزىٰ الحديثَ لبعض كتب السُّنَّة كـ «مُسْنَد أبي عُوانة» و«سُنَن الترمذي» و«سُنَن أبي داود»[1] وغيرها، ثم قال: «وإخراجُ أبي عَوانة وأبي داود والترمذيّ للحديثِ بالطريقةِ المُوَضَّحة(!!) يُؤيِّد ما ذكرتُه في الفُصول السابقة مِن قَبول المتقدّمين لترجمة أبي الزبير عن جابر، صرّح بالسماع أو لم يُصَرِّح..».

فأقول: إخراجُ هؤلاء العُلَماء للحديث بأسانيدهم لا يُفيده قُوّةً، ولا يُعطيه ثُبوتاً، إذ مِن المعروف عند **العُلَماء** أنَّ إخراجَ المحدّثِ الحديثَ بسنده لا يُلْزَمَ به أنّه يُصَحِّحُه «لأنَّ ذاكرَ إسنادهِ يُحيلُ ناظرَه علىٰ الكشف عن سنده»[2].

ولقد فصَّلتُ هٰذه المسألةَ في كتابي «الكشف والتبيين..» (**ص٢٦ ـ ٢٨**)، فكان مِمّا قُلْتُه هناك:

«إنَّ العارفَ بمناهج المُحدّثين، الدارسَ لطرائقهم في الروايةِ، يعلمُ علمـاً يقينيّاً لا يتـزعزع أنّ روايتَهم بالإسناد للأحاديث التي يُوردونها في كُتُبهم ومؤلَّفاتهم فيه **إبراءٌ لِعُهدتهم مِمّا قد يكونُ فيه ضَعْفٌ منها، أو عِلّةٌ**

---

(١) وقال عندما عزىٰ الحديث له: «وسكت عنه»!

(٢) «شرح الألفية» (١ / ٢٧٢) للعراقي.

فيها، ومِن هُنا اشتهرت الكلمةُ المعروفةُ بين طَلَبة الحديثِ: مَن أسند؛ فقد أحال..».

ثم ذكرتُ ما يُؤَيِّدُ ذٰلك عن الحافظ ابن حَجَر رحمه الله وغيرِه.

أمّا استدلالُه بسكوتِ أبي داود: فهو استدلالٌ لا وَجْه له إلاّ التقليد[1]!

«فلا ينبغي للناقد أن يُقَلِّدَه في السُّكوت علىٰ أحاديثهم، ويُتابِعَه في الاحتجاج بهم، بل طريقهُ أن ينظر: هل لذٰلك الحديثِ مُتابِعٌ فيعتضد به، أو هو غريب، فَيُتَوقَّف فيه».

كما قال الحافظ ابن حَجَر في «النُّكَت علىٰ ابن الصلاح» (٤٣٨/١).

الجهالةُ الثانيةُ: وهي تعقيبُه علىٰ تصحيح الشيخ للحديث **بما قبلَه وبشواهده**، فقال محمود سعيد:

«...والضعيفُ إذا تقـوّىٰ بغيره يكون حسناً لغيره، ولا يُصَحَّح، وعليه فقـول الألبـاني: «هـو صحيح بمـا قبلَه» خطأٌ مخـالفٌ للقـواعـدِ الحديثيّة، فتنبّه».

أقول: لقد تَنَبَّهْنا ـ ولله الحمد ـ ومِن أجْلِ ذا نَكْشِفُ ها هُنا ـ ومِن قَبْلُ ومن بَعْدُ ـ عن أخطائك وأغلاطِك الواحدةَ تلوَ الأُخرىٰ.

أليس عندك فَرْق بين «الحَسَن لغيره» و«الصحيح لغيره»؟

---

(١) انظر «الكشف والتبيين..» (ص ٤٣ ـ ٤٤)، ففيه زيادةُ بيان.

إذا «تَنَبَّهْتَ» إلىٰ الفَرْق؛ تعرفُ خَطَأً تخطئتك السابقة، ولكنْ هل تنبَّهْتَ أم أنـك لازلتَ غارِقـاً في ظُلُمات النقد الباطل التي تُنْسيك وجوهَ التفرقةِ بين ما لا يخفىٰ علىٰ صغار الطَّلَبة؟

إذ «الحسن لغيره»: ما نَتَجَ عن اجتمـاع سَنَـدين ضعيفَيْن يُقَـوّي أحدُهما الآخَرَ.

أمّا «الصحيح لغيره»: فهو على أقسام:

أ ـ إمّا أن يكونَ ناتجاً عن اجتماعِ سَنَدَيْنِ حَسَنَيْن لذاتِهما.

ب ـ أو أنْ يكونَ سنداً ضعيفاً شهد له سندٌ صحيحٌ لذاتِه، أو له مُتابعٌ صحيحُ السَّنَد.

جـ ـ أو أن يكون سَنَداً ضعيفاً، يشهدُ له سندٌ حسنٌ لذاتِه، أو له متابعٌ حَسَنُ السَّنَد.

وبعضُ العُلَماءِ يُلْحِق ما كان له طرقٌ ضعيفةٌ كثيرةٌ بالصحيح لغيره أيضاً[1].

فاستدراكُ محمود سعيد هو المنتقدُ، ولا عكس!

فقـولُ شيخِنـا: «**هـو صحيـحٌ بمـا قبلَه وبشواهده**» موافقٌ لقواعدِ المحدّثين، جارٍ علىٰ سَنِنِهم.

الحديثُ الثاني:

وهو السادسُ من أحاديث أبي الزبير عنده (ص٧١):

---

(١) وانظر «الباعث الحثيث» (ص ٤٠) و«قواعد في علوم الحديث» (ص٨٢) وفي تعليقات شيخك أبي غُدّة عليه ما يؤيِّد الذي ذكرتُ.

«مَن لم يجد نعلين فليلبس خُفَّيْن. . » .

قال شيخُنا في «الإرواء» (٤/ ١٩٤) بعد تخريجهِ حديثَ ابنِ عباس المتَّفَق عليه: «مَن لم يجـد إزاراً فليلبس سراويلَ، ومَن لم يجـد نعلين فليلبس خُفَّيْن»:

«وللحديث شاهدٌ من حديثِ جابر مرفوعاً. . . » .

ثـم أورد الحديثَ المنتقد، وقال:

«وأبو الزبير مدلِّس وقد عنعنه، لكنّه قد تُوبِعَ. . » .

فأورد له متابعة من «المعجم الطبراني الأوسط» ثم ضعَّف إسناده.

وهٰذا الحديثُ بمُتابعتهِ ـ كما هو ظاهر ـ شاهدٌ لحديثٍ مُتَّفَق علىٰ صحته، والمشهودُ له ـ أيضاً ـ يشهد للشاهد.

فأطـال محمـود سعيد (٧١ ـ ٧٥) لإثبات حُسن المُتابَعة، بكلامٍ تخلَّله عَدَدٌ من الأوهام[1]! لٰكنْ!!

ما هي الثمرةُ من هٰذا كُلِّه؟

أتصحيحُ متن الحديث؟ فالألبانيُّ يُصَحِّحُه.

أم مجرّد الردّ للردّ؟!

إذ الشاهدُ والمتابعُ صِنْوَانِ من حيثُ إفادةُ الضعيفِ القُوَّةَ.

فلماذا أغفل محمود سعيد الإشارةَ إلىٰ أنّ الحديثَ المُنتقد إنّما سِيقَ ـ في الأصل ـ شاهداً؟!

(١) وسيأتي إن شاء الله الإشارة إلى بعضها.

ولماذا دَنْدَن حول المتابعِ كثيراً، دون أدنى إشارةٍ إلى أنّ الألباني يُصَحِّح متنَ الحديث بالشاهد؟!

الحديثُ الثالثُ:

وهو الثامنُ من أحاديث أبي الزبير عنده (٧٦):

«الاستجمارُ تَوّ، وَرَمْيُ الجمار تَوّ، والسَّعيُ بين الصفا والمروةِ تَوّ، والطواف تَوّ، وإذا اسْتَجْمَر أحدكم فَلْيَسْتجمر بتوّ».

وقد علَّق عليه شيخُنا في «مختصر صحيح مسلم» (ص١٩٣):

«والحديثُ من رواية أبي الزُّبير عن جابر، وقد عنعنه».

فأقولُ أولاً: لقد سَبَقَ الشيخَ في تضعيفِهِ الإمامُ ابنُ القطّانِ في «بيان الوَهَم والإيهام» (٢ / ٥٣ / ب) بالعلّة نفسِها.

وثمَّةَ عِلَّةٌ أُخرى مُتَعَلِّقةٌ بِمَعْقِلٍ الجَزَريّ، ستأتي الإشارةُ إليها قريباً في (المقطع: ٧١) من الفصل الثالث.

ومع هذا وذاك، فإنَّ شيخَنا لمّا ورد الحديثُ عنده في «صحيح الجامع» (٢٧٧٢) صحَّحه وأشار إلى شاهدٍ جزئيٍّ له بقوله: (خ. استئذان) ثم ذكر مصدرَه في تخريجه، وهو «مختصر مسلم».

فلماذا سكت محمود سعيد عن بيان هذا؟

أم أنّه لم يَقِفْ عليه؟!

«فاضرِبْ على كلامِهِ المذكور بالمِداد»[١]!!

---

(١) من كلامه (ص ٧٦)!!

الحديثُ الرابعُ:

وهو الثاني عشرَ من أحاديث أبي الزبير عنده (ص٨٠):

«إنّ المرأة تُقبل في صورة شيطان، وتُدبر في صورة شيطان . . .».

أورد شيخُنا في «السلسلة الصحيحة» (رقم: **٢٣٥**): «مرّت بي فُلانة، فوقع في قلبي شهوةُ النساءِ، فأتيتُ بعضَ أزواجي، فأصَبْتُها، فكذلك فافعلوا، فإنّه مِن أماثل أعمالكم إتيانُ الحلال».

ثم خرَّجه من «المسند» وغيره، بسند «حَسَن إن شاء الله».

وبَعْدَ ذلك أورد له شاهداً حديثَ جابرٍ هذا، ثم قال: «وأبو الزبير مدلِّسٌ، وقد عنعنه، لكنّ حديثَه في الشواهد لا بأس به، لا سيّما وقد صرّح بالتحديث في رواية ابن لَهيعة عنه، وأمّا مسلم فقد احتجَّ بهِ».

ثم أورد شاهداً ثالثاً من «سنن الدارمي» عن ابن مسعود.

ثم قد كرّر شيخُنا تخريجَه في «الإرواء» (٦/ ١٩٩ ـ ٢٠٠)، وقال في حديث جابرٍ مُوضحاً ما أشار إليه في «الصحيحة»:

« . . . وقد عنعنه أبو الزبير في جميع الطرق، إلاّ في طريق واحدة عند أحمد، وفيها ابنُ لهيعة، وهو سيّىء الحفظ».

وقد كَتَم محمود سعيد (ص٨٠ ـ ٨١) هذا كُلَّه مكتفياً بإيراد كلمة الشيخ في عنعنة أبي الزبير، دون أنْ يذكر أنَّ الحديثَ مخرَّجٌ عند الشيخ في الشواهد، ودون أن يذكر ـ أيضاً ـ أنّ الشيخَ نفسَه قد أورد مُتابعةَ ابنِ لهيعة التي أوهم ـ هو ـ القُرَّاء أنّها مِن جُهدهِ!!

وفـوقَ هٰذا كُلِّه، فإنّه دلَّس علىٰ قُرَّائِهِ مُوهماً لهم أنَّ هٰذه المتابعةَ صحيحةُ الإسناد، ساكتاً عن بيان علّتها.

إذ مِن شرط المتابعة أن تكونَ صحيحةَ الإسناد إلىٰ مَن يُتابعُ.

ومحمود سعيد يعرفُ هٰذا الشرطَ ويحترز منه، كما في (ص٩٨) من كتابِهِ، حيث ذكر متابِعاً لأحد الضعفاء، ثم قال: «والسندُ إليه صحيحٌ»!!

لكنّه كعادة أهل الأهواء قديماً وحديثاً يقولُ الذي له، ويكتُم الذي عليهِ!

وحالُ ابنِ لهيعةَ معلومٌ عند أهل هٰذا الفَنِّ.

بل محمود سعيد نفسُه ـ وإنْ لم يكن مِن أهل الفَنِّ ـ يعرفُ علّةَ ابن لهيعةَ، حيث يقول (ص١٠٨ ـ ١٠٩) من «كتابِهِ» في متابعةٍ أوردها:

«وهٰذه المتابعةُ من صحيح حديث ابن لهيعةَ، لأنَّ الراوي عنه هنا أَحَدُ العبادلة، وهو عبدُ الله بن وهب..».

فماذا صَنَع محمود سعيد؟

ذكر (ص٨٠) أنَّ ابنَ لهيعة مدلِّس، ولكنّه صرّح بالتحديثِ في مكان آخَرَ!

ساكتـاً عن ذِكر العلّة التي لا يستطيعُ دَفْعَها؛ وهي سوءُ حفظِ ابن لهيعة إذا لم يَرْوِ عنه واحدٌ مِن قُدَماءِ أصحابِهِ.

وليس (موسىٰ بن داود) من قُدَمـاءِ أصحابِه[1].

---

(١) وانظر المقطع (رقم: ٦٨) من الفصل الثالث الآتي.

«فـانـظر ـ رحمني اللهُ وإياك ـ إلىٰ هٰذه الجـرأة الشنيعـة»[1] في التخبُّط، والتمويه!!

الحديثُ الخامسُ:

وهو السادسَ عَشَرَ من أحاديث أبي الزبير عنده (ص٨٣):

«لعن رسولُ اللهِ: آكِلَ الربا، ومُوكِله، وكاتبَه، وشاهديه..».

فقد أورده شيخُنا في «الإرواء» (رقم: ١٣٣٦) ضمن طرق المَتْن المذكور، مِن حديثِ جابرٍ، وقال بعد إيرادهِ:

«وأبو الزُّبَير مدلِّس، وقد عنعنه، لكنْ للحديث شاهدٌ من حديث أبي جُحيفة، وعبد الله بن مسعود».

ثم أوردها وخرَّجها تخريجاً مطوّلاً رائعاً، ثم قال ختامَ بحثهِ:

«وبالجملة فالحديثُ بهٰذه الطرق ثابتٌ صحيحٌ عن ابن مسعودٍ رضي الله عنه، **وهو شاهدٌ قويٌّ لحديث جابر**..».

وقد كتم محمود سعيد هٰذا البيانَ كُلَّه (ص٨٣ ـ ٨٤) مكتفياً بذكر تضعيف الشيخ لسنده بعنعنة أبي الزبير!

ثم ذكر (مِن عنديّاتهِ) بعضَ شواهدهِ!!

فأينَ ما زِدتَه علىٰ الشيخ مِمّا له صِلَةٌ بتقويةِ الحديثِ وتثبيتِ أركانهِ!!

أم أنّها اللَّجاجةُ؟!

---

(١) من كلامه (ص ٨٨)!

الحديثُ السادسُ:

وهو الثامِنَ عشرَ من أحاديث أبي الزبير عنده (ص٨٤):

«أمْسِكوا عليكم أموالكم، ولا تُفسِدوها، فإنّه مَن أعمرَ عُمرىٰ فهي لِلَّذي أعمرها حيّاً ومَيْتاً لِعَقبه».

وقد خرَّج شيخُنا الحديثَ في «الإرواء» (رقم: ١٦٠٧) تخريجاً لطيفاً، ذاكراً تصريحَ أبي الزبير بالتحديث في رواية النَّسائي، وذاكراً متابعةَ أبي سلمةَ بن عبد الرحمٰن، له.

وقد صدّر تخريجَه للحديث بقولِه: «صحيحٌ».

وعندما أورد متابعةَ أبي سَلَمَة قال:

«. . فقد تابعه أبو سَلَمة بن عبد الرحمٰن عن جابر، بهِ **بلفظ**: «أيما رجل أعمر عمرىٰ له ولعقبه. .»».

ثم ذكره بتمامهِ.

فماذا فعل محمود سعيد؟

بَتَرَ إيرادَ شيخنا للفظ المتابعة، ودلّس علىٰ قُرّائه بقولِهِ: «ولكنْ قد مرّ أنّ أبا الزبير انفرد عن جابر، بقولِهِ: «أمسكوا عليكم أموالكم ولا تُفسدوها» وأبو سَلَمَة بن عبد الرحمٰن لم يُتابِعْه علىٰ هٰذه اللفظة، فتأمَّل»!

لقد تأمَّلْتُ! فرأيتُ كلامَك فاسداً لأنّه مبنيٌّ علىٰ التلبيس! وقائمٌ علىٰ التحريفِ!!

فالشيخُ لمّا أورد لفظَ المُتابعة كان ذٰلك كالتصريحِ منه أنّ هٰذه

اللفظة ليست موجودة! ولكنْ لمّا بَتَرْتَ كلامَه توهّمت وأوهمت أنّه لم يُشِر إلىٰ عدم وجود هٰذه اللفظة! «فتأمَّلْ»!!

ثم قال محمــود سعيد (ص٨٥) مُتَعَقِّبــاً علىٰ إيراد الشيخ رواية النّسائي التي فيها تصريحُ أبي الزبير بالتحديث، وقد وَصَفَها الشيخ بأنّها «مُختصرة»، فتعقّبه محمود سعيد بقولهِ:

«رواه النّســائي (٦/ ٢٧٤) بألفـاظ متعدّدة، والـذي فيه التصـريحُ بالتحديث ليس مختصراً كما رآه الألباني، ونصُّه في النَّسائي: «يا معشر الأنصار، أمسكوا عليكم ـ يعني أموالكم ـ لا تُعْمِروها، فإنّه مَن أعمر شيئاً فإنه لمن أُعْمَرَه حياتَه ومماتَه» فكن يقظاً لأوهام الألباني»!!

كذا قال!

وإنَّ مِن نافلة القول أن نُبَيِّنَ أن «يَقْظَتنا» ـ بعد مِنّةِ اللهِ علينا ولـه الحَمْدُ ـ هي التي أَوْقَفَتْنـا علىٰ أُستـاذيّة الألباني وإمامتهِ، وإلاَّ فالغافلون كثيرون، الذين لا يُمَيِّزون بين الجمرة والتمرة، ولا يُفَرِّقون بين عَبْثَر وغُنثر!

فاليقظةَ اليقظةَ أيُّها الغفلىٰ؟!

أقولُ: الاختصارُ واضحٌ ظاهرٌ بأدنىٰ تأمُّل:

فرواية النَّســائي ليس فيها مرفوعاً: «أموالكم» وإنّما هي مِن تفسير الراوي: «يعني أموالكم».

وكذا ليس فيها: «ولا تُفسدوها»، وإنما فيها: «لا تُعْمِروها».

ثم قولُه: «وَلِعَقبهِ» ليس موجوداً فيها أيضاً.

أليس هٰذا هو الاختصار في عُرف أهل العلم؟

أم أنَّ التلبيسَ هو بضاعتُك التي لا تَنْفَدُ في الردّ؟!

هٰذا وَجْهٌ.

وَوَجْهٌ آخَرُ: أنّ الإمام النَّسائي نفسَه قد روىٰ الحديثَ قبلَ هٰذا مُباشرةً من طريق أبي الزبير أنّه سمع جابراً يقول: قال رسولُ الله ﷺ: «مَن أُعْمِرَ شيئاً فهو له حياتَه ومماتَه».

أليسَ هٰذه الروايةُ ـ أيضاً ـ مختصرةً، وفيها تصريحُ أبي الزبير بالتحديث؟!

فلماذا التمحُّل والإلزامُ بما لا يلزمُ؟

«فكن يقظاً لأوهام»[1] نفسك يا محمود سعيد!!

الحديثُ السابعُ:

وهو الرابعُ والعشرون مِن أحاديث أبي الزبير عنده (ص٩٣):

«استكثروا من النعال، فإنّ الرجلَ لا يزال راكباً ما انْتَعَل».

فقد أورده شيخُنا في «الصحيحة» (**٣٤٥**)، ثم قال:

«وأبو الزبير مدلِّسٌ وقد عنعنه، **لكنّ للحديثِ شواهدَ يتقوّىٰ بها**».

ثم أوردها، جازماً بصحّة الحديثِ.

فماذا فَعَلَ محمود سعيد؟!

---

(١) من كلامه (ص ٨٥)!

حَذَفَ ـ أولاً ـ قولَ الشيخ : «**لكنّ للحديث شواهد يتقوّىٰ بها**» .

ثم ساق الشواهدَ التي أوردها الشيخُ نفسَها[1]!

فكان ماذا؟

هٰذي بضاعتُنا رُدَّت إلَيْنا!!

أَهٰكذا العلمُ؟

بقي أن نذكرَ أنّ ابنَ القطّان أعلّ الحديثَ نفسَه في «الوهم والإيهام» (٢/ ق٥٤/ أ) بعنعنةِ أبي الزبير!

الحديثُ الثامِنُ :

وهو الخامسُ والعشرون من أحاديث أبي الزُّبَير، عنده (ص٩٥) :

«غَيِّروا هٰذا بشيءٍ، واجتنبوا السَّوَادَ» .

وقـد خرّجـه الشيخ في «غـاية المرام» (رقم : ١٠٥) مُصَحِّحاً له، وعُمدتُه في ذٰلك شيئان :

الأول : أن أحد رواته عن أبي الزبير، هو الليثُ ين سَعْدوهو يروي عنه ما سمعه من جابر.

الثـاني : أنّـه «لـه شاهـد من حديث أنس بن مالك أخرجه أحمد (٣/ ١٦٠) بإسناد صحيح علىٰ شرط مسلم» ، كما قال شيخُنا في المصدر نفسه .

وتعقَّبه محمود سعيد بأنَّ ليثاً هو ابنُ أبي سُلَيم لا ابن سَعْد كما في

---

(١) وزاد ثالثاً، لكنه معلولٌ، كما سيأتي بيانه (ص ٢٤٤).

بَعْضِ مصادر التخريج و«تُحفة الأشراف»!

ثم ذكر أنّ له شواهدَ تُصَحِّحُه!

فنقولُ: أمّا الأولىٰ فَنَعم، ومثلُ هٰذا يَحْدُثُ كثيراً لأهل العلم لاشتراك هٰذين الراوِييّن في الاسم وفي الرواية عن أبي الزُّبَير، فانظر مثلاً «نصب الراية» (٣/٩٦) حيث قال في «لَيْث» وَرَد مُهْمَلاً في سَنَدٍ:

«وليثٌ هٰذا الظاهرُ أنّه ليث بن أبي سُلَيم، وهو ضعيفٌ»، فلم يجزم بهِ!

حتّىٰ الإمام المِزّي الذي وَصَفه محمود سعيد (ص٩٦) بأنّه «حافظ الدنيا» ـ وهو كذٰلك بحقّ ـ يَقَعُ في مثل هٰذه الأوهام، وفي كتابهِ «تُحفة الأشراف» نفسه، فقد أورد ـ مثلاً ـ في «التحفة» (رقم ٨٦١): حديثَ سعيد عن أنس، جازماً بأنّ سعيداً هٰذا هو ابنُ أبي سعيد المَقْبُري!!

وليس بهِ! إنّما هو السَّاحِليُّ؛ آخر، كما تعقَّبه به الحافظُ ابن حَجَر في «النكت الظراف»[1] (١/٢٢٥) وكذا الزيلعي في «نصب الراية» (٤/٤٠٤)، وغيرهما.

ومثل هٰذا يُغْتَفَر في حَقِّ الأئمّة المكثرين؛ كالمِزِّيِّ في القديم، والألبانيِّ في الحديثِ، فلا يكون مِثلُه مستمسكاً لبعض ضُعَفاء النَّظَر، ليطعنوا به في أئمّة الأثر!

وها هنا تنبيهاتٌ:

الأول: أنَّ جزمَ شيخنا بأنّ «ليثاً» هو ابنُ سَعْد، إنّما نَتَجَ مِن تمام

(١) وكذا في «تهذيب التهذيب» (٤ / ٣٨ ـ ٤٠).

حُسْن ظنِّـه ـ حفظه الله ـ بـ«صحيح مسلم»، وأنّ كثيراً من أحاديث أبي الزبير التي رواها، قد وَرَدَت مِن طريق الليث بن سَعْد إمّا عنده، وإمّا عند غيره.

فافهم هٰذا جَيِّداً.

الثاني: أنّ ثمرةَ بحثِ الشيخِ كانتَ الجزمَ بثبوتِ الحديثِ وصحَّتهِ، وهو ما «يجتهدُ» محمود سعيد ـ ولو بغير الطُّرُق الحَقَّةِ ـ لتحصيلهِ!

الثـالث: أنّ الإمـام ابن القطّان قد أعلّ هٰذا الإسناد مِن «صحيح مسلم» في «بيان الوَهَم والإيهام» (٢/ ٥٤/ أ).

الحديثُ التاسعُ:

وهو الرابعُ والثلاثون من أحاديث أبي الزبير عنده (ص١٠٢):

«. . لينصر الرجلُ أخاه ظالماً أو مظلوماً، إن كان ظالماً فَلْيَنْهَه، فإنّه له نَصْرٌ، وإن كان مظلوماً فلينصره».

فأورده شيخُنا في «الإرواء» (٨/٩٨) مِن طريقِ مسلمٍ، ثم قال: «. . وصرّح أبو الزبير بالتحديث عند أحمد، فزالت بذٰلك شبهةُ تدليسهِ».

وقـد فات هٰذا المـوضـعَ محمود سعيد (ص١٠٢) فلم يُورِدْ كلامَ شيخِنا فيهِ! ولا أدري لماذا! وهو الحريصُ علىٰ نَقْل كلام الشيخ «لِيُثْبِتَ» أنّه «ينقُدُ» أحاديثَ في «صحيح مسلم»!

وَمَعَ هٰذا وذاك، فإنّه لم يَزِدْ علىٰ ذكر التحديث عند أحمد، ومُتابعةِ عَمْرو بن دينار لأبي الزُّبَيرِ عند البخاري، مختصراً!

فشيخُنا يُصَحِّحُ المَتْنَ ويُثَبِّتُهُ[1].

الحديثُ العاشرُ:

وهو «التعدّي الثاني عشر» (!) من القِسْم الثاني عنده (ص١٧٥):

«إنّ رجلاً قال: واللهِ لا يغفرُ اللهُ لفُلان، وإنّ الله قال: مَن ذا الذي يتألّىٰ عليّ أنْ لا أغفرَ لِفُلان؟ فإنِّي قد غفرتُ لِفُلان، وأحبطتُ عملك».

فقد أورده الشيخُ في «الصحيحة» (رقم: ١٦٨٥) وأعلَّ إسنادَه بسُويد بن سعيدٍ، ناقلاً كلامَ الذهبيِّ وابن حجر فيه، ثم أورد له متابعاً صحيحاً، ثم قال:

«فبهِ صَحَّ الحديثُ، والحمدُ لِلَّه علىٰ توفيقهِ».

فتعقّبه محمود سعيد طويلاً (ص١٧٥ ـ ١٨٦) بكلامٍ مُلىءٍ إيهاماً وخَلْطاً، خَلَصَ في نهايته إلىٰ أنّ «مَن يُضَعِّف حديثَ سُوَيد بن سعيد في «صحيح مسلم» فقد خالَفَ قواعدَ الحديثِ، وأقوالَ المحدّثين» علىٰ حَدِّ تعبيره!

وقد خَفيَ عليه ـ فيما خَفِيَ ـ ما اعترضَ به الإمام أبو زُرعة علىٰ الإمام مسلم وإخراجِهِ حديثَه! فكان جوابُ الإمام مسلمٍ رحمه الله جوابَ المعترفِ: «مَن أين كنتُ آتي بنسخة حَفْص بن ميسرة بعلوّ؟»[2].

وقد قال الإمام الحاكم النيسابوريُّ رحمه الله في «المدخل»، فيما

(١) وسيردُ مكرّراً في القسم الرابع (رقم: ٢١) من هذا الكتاب.

(٢) «تدريب الراوي» (١ / ٩٨) وحاشية المعلِّمي على «الفوائد المجموعة» (ص ٤٨٣) و«معرفة النُّسخ الحديثيّة» (رقم: ٧٢) للشيخ بكر أبو زيد.

نَقَلَه عنه غيرُ واحدٍ:

«والـذي عَرَفْناه من احتياط مسلم رحمه الله لدينهِ في أمثالِه ـ أي سُويد ـ أنّه لو وَقَفَ مِن حال سُويد علىٰ ما وَقَفَ عليه غيرُهُ مِن هؤلاء الأئمّة لترك الرواية عنه عن حَفْص بن ميسرةَ، وغيره».

فأكتفي ـ الآن ـ بهذين النقلين لأُثبتَ لمحمود سعيد أنّ شيخنا حفظه المولىٰ لم يُخالف «قواعدَ الحديث، وأقوالَ المحدّثين» كما زعمه وادَّعاه، بل إنّه ـ علىٰ الأقلّ ـ اختارَ قولاً سَبَقَه إليه أئمّةٌ فحولٌ.

وَمَعَ هٰذا وذاك، فإنّ شيخَنا حفظه الله قد صَحَّحَ حديثَه ـ كما سبق ـ بالشواهِدِ.

الحديثُ الحادي عَشَرَ:

وهو «التعدِّي الثالث عشر» (!) من القسم الثاني عنده (١٨٧):

«إنّ اللهَ ليرضىٰ عن العبد أن يأكُلَ الأكلة فيحمدَه عليها، أو يشرب الشربة، فيحمدَه عليها».

تكلّم عليه شيخنـا في «الإرواء» (١٩٨٨) مصدّراً تخريجَه بقوله: «صحيح»، ثم ذكر أنّ في سنده زكريّا بن أبي زائدة وهو «مُدَلِّس كما قال أبو داود وغيره».

ثم أعاد شيخُنا تخريجه في «الصحيحة» (رقم: ١٦٥١) و«مختصر الشمائل المحمّدية» (رقم: ١٦٦) جازماً بصحّته، مُبَيِّناً وَجْهَ ذٰلك بالنسبة لتدليس زكريا:

«. . وهو ثقةٌ ولكنّه كان يدلّس، وقد عنعنه عندهم[1] جميعاً، لكنّه يبدو أنّه قليل التدليس، ولذٰلك أورده الحافظُ في المرتبة الثانية مِن رسالتهِ «طبقات المدلّسين»، وهي المرتبة التي يُورد فيها ما احتمل الأئمّة تدليسه، وأخرجوا له في «الصحيح» لإمامتهِ، وقلّة تدليسه في جنب ما روىٰ، كالثوريّ . . ».

وأمّا تصديرُ شيخنا للحديث في «الإرواء» بقولِه: «صحيح» ثم توقُّفُه فيه ـ بَعْدُ ـ، فإنّه من تمام ثقتهِ بـ«صحيح مسلم»، إلىٰ أن يظهرَ له ما يؤيِّدُ رَأْيَه أو يردُّهُ.

وهٰذه عادةٌ معروفةٌ بين أهلِ العلمِ، كما شَرَحَها العلّامةُ ابنُ الوزير اليماني في «الروض الباسم» (١ / ١١ ـ ١٢) والصنعاني في «إرشاد النُّقَّاد» (ص ٧٤ ـ طبع الكويت)، وغيرُهما.

فله في ذٰلك ـ حفظه الله ـ سَعَةٌ.

ومِن عَجَبٍ أنّ محمود سعيد لم يُعجبه هٰذا، فكال (ص١٨٧ و ١٩١) الاتهاماتِ الباطلةَ لشيخنا، واصفاً له بالاضطراب، والتناقض، وغير ذٰلك!!

عجباً، إذا وافَقَ مسلماً علىٰ التصحيح اتَّهَمْتَه بالاضطراب! وإذا خالَفَه اتَّهَمْتَه بالشذوذِ(!).

أم أنّه حُبُّ الردّ للردّ!؟

فإن قيلَ:

---

(١) أي عند مُخَرِّجيه.

فلماذا لم يُكَرِّر الشيخُ هٰذا الصَّنيعَ في كُلِّ حديثٍ من الأحاديث المنتقدة؟

فالجوابُ مِن وجهين:

الأول: أنَّ هٰذه أمورٌ تنقدحُ في قَلْبِ الناقدِ حَسَبَ مُرَجِّحاتٍ تقومُ عنده، فلا يلزم أن يكون هٰذا الشيء موجوداً عنده في كُلِّ حديثٍ.

الثـاني: أنَّ بعضَ العِلَل المـوجّهـة لشيء من الأحاديث قد تكونُ مُقْنِعةً، قائمةً علىٰ ساق الدليل والبرهان، واضحةَ الحُجَّة والبيان، بخلافِ بعض العِلَل الأُخـرىٰ، حيثُ لا يستـطيعُ النـاقـدُ أنْ يجزمَ بخلاف رأي صاحب «الصحيح» بسهولةٍ، فتراه يَعْمَلُ بقولِهِ إلىٰ أن تقومَ عنده قناعةٌ تامّة إمّا بالموافقة أو المخالفة.

بقي أن أُنبّه هنا أنَّ أبا زُرعة الرازي رحمه الله قد أعلَّ هٰذا الحديثَ، كما في «علل الحديث» (رقم: ١٢٤) لابن أبي حاتم.

فالشيخُ مَسْبوق بحُكْمِهِ علىٰ هٰذا الحديثِ ـ مِن حيثُ الابتداءُ ـ لكنّه وافَقَ الإمامَ مسلماً فيه ـ من حيثُ الثمرةُ ـ والحمد لِلّٰه.

الحديثُ الثانيَ عَشَرَ:

وهو «التعدّي الرابع عشر» (!) من القسم الثاني عنده (ص١٩٣): «لولا أنّكم تُذنبون لَخَلَقَ اللهُ خلقاً يُذنبون فيغفر لهم».

أورده شيخنا في «الصحيحة» (١٩٦٣) وأعلّه بالانقطاع بين محمد ابن قيس وأبي صِرْمَةَ الراوي عن أبي أيُّوب رضي الله عنه.

ثم قال: «لكنْ قد تابَعَه عند مسلم محمد بن كعب القُرظِي، وقد رُوي عن جمع من الصحابة..».

فماذا صَنَعَ محمود سعيد؟

تكلّم طويلاً!(ص١٩٣ ـ ١٩٦) لِيُثْبِتَ سماعَ محمد بن قيس من أبي صِرْمة مُدَّعياً أنّ للحافظِ ابنِ حَجَر فيه أربعةَ أقوالٍ!!

وستأتي الإشارة إلىٰ أغلاطِهِ في هٰذا، وإنّما أذكر الآنَ ثلاثةَ أمور:

الأول: أنّ محمود سعيد لم يُشر إلىٰ المتابعات والطرق والشواهد التي ذكرها شيخُنا.

الثاني: أنّ السيوطيَّ رحمه الله أفاد في «تدريب الراوي» (١/٢٠٨) أنّ الرشيد العطّار[١] قد ذكر في «صحيح مسلم» بضعةَ عشر حديثاً في إسنادها انقطاع، ثم قال السيوطيُّ:

«وأُجيبَ عنها بتبيُّن اتِّصالِها، إمّا[٢] من وَجْهٍ آخَرَ عنده، أو مِن ذٰلك الوجه عند غيرِه».

فليس في صنيعِ شيخنا الألباني ـ وهو محدّثُ هٰذا العصر ـ ما يُخالفُ منهجَ العُلَماءِ في ذٰلك، وبخاصّة أنّه أقامه على دليلٍ قام عنده، لا علىٰ مجرّد التقليد!

---

(١) له كتابُ «غُرر الأحاديث المجموعة..» على «صحيح مسلم»، منه مخطوطةٌ غيرُ تامّةٍ، والكلامُ ـ والله أعلمُ ـ منه.

(٢) في المطبوع منه بتحقيق الوهاب عبد اللطيف: «إلّا»، والتصحيح من مخطوطتي المصوّرة عن مكتبة محمد مظهر الفاروقي في المدينة (ق٤/ب).

الثالث: أنَّ الإمامَ الطبرانيَّ قد روىٰ الحديثَ في «المعجم الكبير» (**٣٩٩١**)، قال[١]:

حدثنا مُطَّلب بن شُعَيب الأزدي، حدثنا عبد الله بن صالح، حَدَّثني الليث، حدّثني محمد بن قيس قاصُّ عمر بن عبد العزيز **عن محمد بن كعب القُرَظي** عن أبي صِرْمة، عن أبي أيُّوب...» فذكره.

فهٰذا مُرَجِّحٌ لدعوىٰ الانقطاع مِن وجهين:

الأول: أنّه ذكر بين محمدِ بنِ قيس وأبي صِرْمة محمدَ بنَ كعبٍ القُرَظيَّ.

الثاني: أنَّ الحديثَ له طريقٌ أخرىٰ عن محمد بن كعب نفسِه، عن أبي صِرْمة، وهي في «صحيح مسلم» أيضاً.

فجاءَت هٰذه الرواية جمعاً بين الروايتينِ.

فإن قيل:

عبدُ الله بن صالح: تَكَلَّموا فيهِ![٢].

فالجوابُ: نَعَم، فنحن لم نجعل هٰذه الرواية عُمدتنا في إثبات الانقطاع، ولكنّها مُرَجِّحةٌ له ـ كما سبق ـ.

---

(١) وسيأتي في الفَصْل الثالث (مقطع رقم: ١٣٧) بيانٌ مختصرٌ في الحديث نفسه وفيه فائدة زائدة.

(٢) انظر تمام القول فيه في «كشف المتواري من تلبيسات الغماري» (ص ٢٠ - ٢٢)، وحاشية العلاّمة المعلّمي على «الفوائد المجموعة» (١٦١ ـ ٢٢١).

ويزيدُه تثبيتاً أنَّ الإمامَ ابنَ عديّ لمّا أورد المُطّلب بن شُعيب[1] ـ وهو الـراوي عنـه ـ في «الكـامل» (٦/٢٤٥٥) قال: «وسائرُ أحاديثِه عن أبي صالحٍ [وهو عبدُ اللهِ بنُ صالحٍ نفسُه] مستقيمةٌ». وهٰذا منها.

الحديثُ الثالثَ عَشَر:

وهو «التعدّي الخامس عشر» (!) من القسم الثاني عنده (١٩٧): «حديثُ عِيَاض بن حِمَار أنّ النبيَّ ﷺ خَطَبَهم، فقال...».

وهو حديثٌ طويلٌ، له طُرُقٌ وألفاظٌ، اقتصر الشيخُ في هٰذا الموضع علىٰ تخريج قولهِ ﷺ فيه:

«إنّ الله أوحىٰ إليّ أن تَوَاضعوا حتىٰ لا يفخر أحدٌ علىٰ أحد، ولا يبغي أحدٌ علىٰ أَحَد».

فأعلّه شيخُنا ـ حفظه الله ـ بعنعنة قتادةَ، وسوءِ حفظ مَطَـر الورّاق، ثم قال: «ولم يسمع قتادةُ هٰذا الحديثَ مِن مُطَرِّف».

ثم أورد له شواهِـدَ تُصَحِّحُه، آخِرَها حديث أنسٍ، وقال في أحد رُواتِه بعد ذكر ثقة رجالهِ: «فهو حَسَنُ الحديث، **وبحديث عياض يرتقي إلى درجة الصحيح**، واللهُ أعلمُ».

فمتن الحديثِ عنده صحيحٌ بلا ريب.

فماذا فَعَلَ هٰذه المرّة محمود سعيد؟

---

(١) انـظر ترجمته في كتابي «مشيخة الإمام الطبراني» (رقم: ١٠٤٢)، وثّقه ابن يونُس وغيره.

ادّعىٰ (ص١٩٧ ـ ١٩٨) أنّ مِن رُواة هٰذا الحــديثِ في «صحيح مسلم» عن قتادة: شُعبةُ بن الحجّاج، وهو قد سمع منه تصريحَه بالتحديث من مطرِّف!!

ثم تكلّم (ص١٩٨ ـ ٢٠٢) عن مطر الورّاق ليدفعَ أقوالَ مَن ضعَّفه!

فأقولُ:

أولاً: زعمُه أنّ سماعَ شُعبةَ للحديثِ من قتادةَ إنّما يَرِدُ أيضاً علىٰ رواية مَطَر الورّاق: زعمٌ باطل يدلُّ علىٰ جَهْلِ محمود سعيد بمنهجِ الإمام مسلم في «صحيحه»، ويدلُّ أيضاً علىٰ عَدَم تأمُّلِه كيفيّةَ روايةِ الإمام مسلمٍ لهٰذا الحديثِ نفسه في «صحيحه»، وبيانُ ذلك أن نقولَ:

«عادةُ مسـلم رحمه الله إذا اتَّفَق راويانِ علىٰ روايةِ حديثٍ ما، ثم زاد أحدُهما علىٰ الآخَر شيئاً جديداً، فإنّه يقولُ: زاد فلانٌ كذا»[1].

وهٰذا عينُ ما طبّقه الإمام مسلمٌ في هٰذا الحديثِ:

حيثُ رواه (٤/ ٢١٩٧ ـ ٢١٩٨) من ثلاث طُرُق عن قتادة:

أ ـ عن هشام عنه، مطولاً.

ب ـ عن سعيد عنه، بهِ، ثم قال: (ولم يذكر في حديثه: «كلّ مالٍ نحلتُه عبداً حلال»).

ثم أعاد ذِكرَه عن يحيىٰ بن سعيد، عن هشام، عنه، ثم قال:

---

(١) «الرواة المتكلّم فيهم في صحيح مسلم» (ص ٥١٥) للأخ الدكتور سلطان عكايلة، وانظر مثالاً تطبيقياً رائعاً على ذلك في «صحيحه» (رقم: ٢١٣) حيث فصّل فيه زيادات المتن والإسناد.

«. . وساق الحديثَ، وقال في آخرِه[1]: قال يحيىٰ: قال شعبةُ عن قتادة، قال: سمعتُ مُطَرِّفاً في هٰذا الحديث».

جـ ـ ثم رواه عن مطر، عن قتادة، بهِ، ثم قال:

«وساق الحديثَ بمثل حديث هشام عن قتادةَ، **وزاد فيه**: «وإنّ الله أوحىٰ إليَّ أن تَوَاضَعوا. . » وذكره.

فتأمّل كيف أنّه «احتاط مسلمٌ في هٰذا الحديثِ بما يُظهرُ براعته»[2]، ففصّل الطُّرُق وبيّن الزيادات، ووضَّح الألفاظ. وتعامىٰ محمود سعيد عن هٰذا البيان الرائع تعامياً مطلقاً زاعماً أنَّ أَحَدَ رواة هٰذا اللفظ عن قتادةَ: شُعبةُ!

فلم يُفَرِّق ـ علّمه الله ـ بين أصلِ الحديث وزياداتِه.

ثانياً: أنَّ التجريحَ الواردَ في مَطَر الورّاق مُفَسَّرٌ، فمثلُه لا يُرَدُّ بما وَرَدَ فيه من تعديل:

فقد قال ابنُ حِبّان في «مشاهير عُلماء الأمصار» (ص٩٥): «رديء الحفظ علىٰ صلاحٍ فيه».

وقال في «الثقات» (٥/ ٤٣٤): «ربما أخطأ».

وقال ابن حزم في «المحلّىٰ» (٥/ ١١٠): «سيّيء الحفظِ».

وليّن أبو حاتمٍ أمره ـ كما في «الجرح والتعديل» (٤/ ١/ ٢٨٨) ـ.

---

(١) أي شيخُه في الحديث عبد الرحمن بن بِشر العَبْديّ.

(٢) من كلام محمود سعيد (ص ١٩٨)!

وكـان يحيىٰ بنُ سعيد يُشَبِّه مطراً الـورّاق بابن أبي ليلىٰ[1] بسـوء الحفظ، كما في «الجرح» (٤/١/٢٨٧).

فهٰذا جرحٌ مُفَسَّرٌ.

ومِمّـا يزيدُ هٰذه النصـوصَ إيضـاحاً، وأنّ عليها العَمَل عند بعض الأئمّة قولُ الإمام الزيلعي في «نصب الراية» (٢/١٨٢) ـ وقد سَبَقَ ـ:

«كان سيِّء الحفظ، حتىٰ كان يُشَبَّه في سوء الحفظ بمحمّد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلىٰ، **وقد عِيبَ علىٰ مسلمٍ إخراجُ حديثِه**».

ولخّص[2] الحافظُ ابنُ حَجَر ـ وهو الإمامُ النَّقَّادُ ـ أقوالَ المُتَكَلِّمين فيه في «التقريب» قائلاً:

«صدوق، **كثير الخطأ**، وحديثُه عن عطاء ضعيفٌ».

فهـل يقـولُ محمـود سعيد ـ بعذ هٰذا ـ في الإمام الزيلعي ما قاله (ص٢٠١) في نهاية بحثِهِ:

«فقد أخـرج حديـث مَطَر بطريقة سليمة قويمة، لا ينتقدُه عليها إلّا مَن يستحقّ النقد..»!

ثم: هل مُوافقةُ إمامٍ ومُتابَعَتُه في مسألةٍ ـ علىٰ أقلِّ تقدير ـ مختلفٍ فيها يُعَدُّ تَعَدِّياً؟!

أم أنّه حُبُّ الردِّ للردِّ؟!

---

(١) انظر ما سبق (ص ٤٨).

(٢) وفي تعليقٍ أنقلُه مِن خَطِّ شيخنا على نُسخته من «التنبيه»: «تجاهلَ أقوالَ مَن ضعَّفه، ولخَّصها الحافظُ بقولِهِ...» ثم ذكره.

نتيجةُ دراسةِ أحاديثِ القسمِ الأوّلِ

تبيَّن جليّاً لِكُلِّ مُنْصفٍ أنَّ هٰذه الأحاديثَ الثلاثةَ عشرَ، جلُّها انتقاداتٌ إسناديّةٌ «فهي لا تُعِلُّ المَتْنَ الذي جاء صحيحاً، ربما في «صحيح مسلم» نفسهِ، أو في غيره»، كما قال محمود سعيد نفسُه (ص١٩)، بل قال بعدها:

«والدارقطنيُّ نفسُه لم يقصد إعلالَ المتنِ، بل تكلّم علىٰ سَنَدٍ مُعَيَّن فقط، **وإعلالُ سندٍ واحدٍ لا يمنعُ من صِحّة الحديثِ عنده**».

فلماذا يُناقضُ نفسَه؟

ولماذا يُهَوِّشُ ويُشَوِّش علىٰ «انتقادات إسناديّة» لا تُعِلُّ المَتْنَ بوجهٍ من الوجوه؟

أم أنّها التَّعْمِيَةُ علىٰ القُرَّاءِ؟ والتَّعَدِّي علىٰ نُبلاءِ العُلَماء!

○○○○○

القسم الثاني
ما ضَعَّفه الشيخُ مُطْلَقاً مُتابِعاً لأهل العلم السابقين

وهي ثلاثةُ أحاديثَ فقط:

الحديثُ الأوّل:

وهو أولُ حديث من أحاديث أبي الزبير عنده (ص٦٤):

حديثُ الرجل الذي مَرِض فَجَزِعَ، فأخذ مشاقِصَ له فقطع بها براجمَه، فشخبت يداه حتىٰ مات، ثم رآه أحدُ الصحابة في منامهِ مغفوراً له إلّا يديه، فَقَصّ الرؤيا علىٰ النبيِّ ﷺ، فقال: «اللهم وَلِيَدَيْهِ فَاغْفِرْ».

أقولُ: تكلّم شيخنا علىٰ الحديث في تعليقهِ علىٰ «مختصر مسلم» (ص٣٥)، قائلاً:

«والحديثُ من رواية أبي الزُّبَير عن جابر، وأبو الزُّبَير مدلِّسٌ، وقد عنعنه، وقد تقرّر عند أهل المعرفة..».

ثم ذكر قاعدتَه المعروفَة في رواية أبي الزُّبَير عن جابر، مِن غير طريق اللَّيْث.

وهـو ـ حفـظه الله ـ في هٰذا سائرٌ علىٰ الجادّةِ سالكٌ سبيلَ أهلِ

العلمِ، فها هو الإمامُ ابنُ القطّانِ في «بيان الوَهَمُ والإيهام» (٢/ ق٥٣/ أ) يُعِلُّ هذا الحديثَ بالعلّة نفسِها.

وهٰذا ما لم يَقِف عليه محمود سعيد!!

بل إنّ في متن الحديثِ «نكارةً ظاهرةً، بل يُخالفُ الحديثَ، المُتَّفَق عليه»[1] عن جُنْدُب بن عبد الله أنّ النبيَّ ﷺ قال:

«كان فيمن قَبْلَكم رجلٌ به جَرْحٌ فَجَزِع، فَأَخَذَ سِكّيناً فحزَّ بها يَدَه، فَمَا رَقَأَ الدمُ حتىٰ مات، فقال اللهُ: بادَرَني عَبْدي بنفسهِ، فحرَّمتُ عليه الجنّة»[2].

وهٰـذه النكـارةُ لاحَظَها الإمامُ الطحاويُّ، فأورد حديثَ جابرٍ: في «مُشكل الآثار» (رقم: ١٩٨)، وأجابَ عنه بأجوبةٍ قائمةٍ على «قد يُحْتَمل..»!!

وَمَعَ هٰذا فإنّه لم يُورد حديثَ جُنْدُب الذي تكادُ ألفاظُه تَتَّفقُ تماماً مع ألفاظِ حديثِ جُنْدُب إلّا في آخِرِه ونهايتِه حيثُ في حديثِ جابرٍ المغفرةُ، وفي حديثِ جُنْدُب تحريمُ الجنّةِ عليه!

فهٰذا وَجْهٌ قويٌّ جدّاً يُؤَكِّدُ عَمَلَ ابنِ القطّان وكذا شيخِنا في إعلالِهِ بعنعنةِ أبي الزُّبَير.

ولم يَزِدْ محمود سعيد (ص٦٥ ـ ٦٦) علىٰ أن يُكَرِّر الكلامَ، ويزيدَ

---

(١) أنقلُهـا من خَطِّ شيخنا في تعليقات له مِن رأس القلم على نُسخته من «تنبيه المسلم» (ص ٦٤).

(٢) مخرَّج في «غاية المرام» (رقم ٤٥٢) لشيخنا.

في القولِ دون فائدةٍ تُذْكر مُدَّعياً أنّ الألبانيّ تعدّىٰ علىٰ «صحيح مسلم»!

هكذا دون تأمُّل أو تفريق بين مَتْنٍ أو إسناد!!

الحديثُ الثاني:

وهو الحديثُ العِشرونَ من أحاديث أبي الزُّبَيْر عنده (ص٨٦):

وهو حديث: «لا تَذْبحوا إلاّ مُسِنَّةً، إلاّ أن يَعْسُرَ عليكم، فتذبحوا جَذْعةً من الضَّأْنِ».

فقد أورده شيخُنا ـ بحثاً لا إفراداً ـ في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١/ ٩١) وضعّفه لوجهين:

الأول: مخالفتُه للأحاديثِ الصحيحةِ.

الثاني: عنعنة أبي الزُّبَيْر.

وقد نقل محمود سعيد (ص٨٧) كلامَ شيخِنا مبتوراً، مكتفياً بقولِهِ عن الحديثِ: «. . كان الأحرىٰ به أن يُحشر في زمرة الأحاديث الضعيفة. .»! رُغْمَ أنّه يقولُ في الصفحةِ نفسِها: «فاحتاج الأمرُ لنقلِ كلامِه كُلِّه وبيانِ ما فيه»!!

ثم نقل بعد صفحتين (ص٨٩) تتمّةً للكلامِ بِبَتْرٍ آخَرَ لما قبلَه أيضاً، وهو قولُه: «ذٰلك لأنّ أبا الزبير هٰذا مدلِّس. .» ثم بعد أن تَمَّم ما يتعلّق بأبي الزُّبير، قال: «انتهىٰ كلام الألباني»!

كذا، مع أنَّه لم يَنْتهِ! إلاّ مِن قَبلِهِ ولا مِن بَعْدهِ! فلا قُوَّةَ إلاّ باللهِ.

إذ تتمّةُ كلام الشيخ الذي بَتَرَهُ محمود سعيد يُقَوِّي إعلالَ الحديثِ

سَنَداً ومَتْناً، وهو: « . . **لا أن تُتَأَوَّلَ بهِ الأحاديثُ الصحيحةُ** . . »!

فهٰذا يَدُلُّ علىٰ أنَّ الإعلالَ لم يَكُن مقتصراً علىٰ عنعنةِ أبي الزُّبَير، بل إنَّ المَتْنَ ذاتَه يُخالِفُ الأحاديثَ الصحيحة مِنَ الناحيةِ الفقهيّة!

فجاءَ محمود سعيد ـ هداه الله ـ لِيُلَبِّسَ علىٰ القُرَّاء، مُوهِماً إيَّاهم أنَّ العلّة ـ فقط ـ عنعنةُ أبي الزُّبير!! لِيَسْلَمَ له ادِّعاؤهُ ـ بَعْدُ ـ أنّه صرّح بالسَّماع!!!

حيث قال (ص٨٦):

«صرّح أبو الزُّبير بالسماع في «مستخرج أبي عَوانة علىٰ مُسلم» (٥/٢٢٨)، قال أبو عوانة بعد أن ذكر طُرُقَه لهٰذا الحديث برواية زُهير عن أبي الزبير عن جابر، قال: «رواه محمد بن بكر، عن ابن جُريج، حدّثني أبو الزُّبَير أنّه سمع جابراً يقولُ. . » وذكر الحديث».

قلتُ: **وهٰذا تلبيسٌ مكشوف!** ولا يُفيد مثلُ هٰذا التصريحِ مِن أبي الزُّبَيْر، إذ السَّنَدُ إليه **مَحْذوفٌ!**

فالجزمُ بالثبوتِ بعد الحَذفِ ليس له في العلمِ وَجْهٌ.

ومثل هٰذا التصريح ـ أيضاً ـ مِن محمد بن بكر البُرساني لا يُقْبَلُ، إذ «له ما يُنْكَرُ»[1]، فمخالَفَتُهُ لزهير بن مُعاوية وهو «ثقةٌ ثَبْتٌ»[2] ـ **فضلاً عن حذف السَّنَد إليه** ـ مِمّا لا يستقيم علىٰ الجادّة.

فافْهَم هٰذا جيِّداً رعاكَ اللهُ!

---

(١) «الميزان» (٣ / ٤٩٢).

(٢) كما قاله النَّسائي «تهذيب الكمال» (٩ / ٤٢٥).

وها هنا شيءٌ آخَرُ مُهِمٌّ:

وهو أنَّ الإمامَ ابنَ حزمٍ الأندلسي قد أورد الحديثَ في «المُحَلّىٰ» (٧/٣٦٣ ـ ٣٦٤) رَدّاً علىٰ مخالفيه في المسألةِ الفقهيّة التي يُسْتَدَلُّ عليها بهٰذا الحديث، فقال:

«.. وهم يُصَحِّحونَه، وأمّا نحنُ فلا نُصَحِّحُه، لأنَّ أبا الزبير مُدلِّسٌ ما لم يُقِرَّ في الخَبَر أنه سَمِعَه من جابرٍ، هو أقرَّ بذٰلك علىٰ نفسِه، رُوِّينا ذٰلك عنه من طريق الليث بن سعد، ثُمّ لو صَحَّ لكان خَبَرُ البَرَاءِ ناسخاً له، لأنّ قولَ النبيِّ ﷺ: «لا تُجْزِىءُ جَذَعةٌ عن أحدٍ بعدك» خَبَرٌ قاطعٌ ثابتٌ ما دامتِ الدُّنيا، ناسخٌ لكلِّ ما تقدّم، لا يجوزُ نسخُهُ لأنّه كان يكون كذباً، ولا يَنْسِبُ الكذبَ إلىٰ رسولِ اللهِ ﷺ إلاّ كافرٌ..».

ثم طوّل ـ رحمه الله ـ في البَحْثِ بما يَحْسُنُ مُراجعتُه.

فهل مثلُ هٰذا الحديث ـ فضلاً عن غيرهِ مِمّا سَبَقَه أو يأتي بعدَه ـ يُنْظَمُ في سِلْكِ التَعَدِّيات؟!

أم أنّه الجَوْرُ في الحُكْم؟ والتَّعامي عن الحقِّ؟!

وبالرُّغم مِن الذي سَبَق كُلِّه فإنّ محمود سعيد يُشير (ص٨٨) إلىٰ أنَّ الشيخَ لم يُسْبق إلىٰ هٰذا!!

فلا قُوَّةَ إلاّ باللهِ.

الحديثُ الثالثُ:

وهو «التعدِّي السابع» (!) من القسم الثاني عنده (ص١٤١): وهو حديثُ أبي سعيدٍ الخُدريِّ رضي اللهُ عنه، أنّ النبيَّ ﷺ قال:

«إنَّ مِن شَرِّ النـاس عنـد الله منـزلةً يومَ القيامةِ الرجلَ يُفضي إلىٰ امرأتهِ، وتُفضي إليه، ثم يَنْشُرُ سرَّها».

وقد أعلَّ شيخُنا ـ حفظه اللهُ ـ الحديثَ في «آداب الزفاف» (ص٦١ ـ ٦٢) بعُمَرَ بن حمزةَ النُّكريِّ: «وهو ضعيفٌ كما قال في «التقريب»، وقال الـذهبيُّ في «الميزان»: ضعّفـه يحيىٰ بن معين والنَّسائي، وقال أحمد: أحاديثُه مناكير، ثم ساق له الذهبيُّ هٰذا الحديثَ، وقال: فهٰذا مِمّا استُنْكِرَ لِعُمَرَ..».

فماذا صَنَعَ محمود سعيد هٰذه (المرّة)؟!

أطال في الكلام، وزادَ وأعاد (١٤١ ـ ١٥٥) بكلامٍ كثير السُّطور، يُوْجِبُ له الثُّبور، ويدفع عنه الحُبور!! وسيأتي تعقُّبُ جُمَلٍ منه ـ إن شاء اللهُ ـ بكلامٍ مَبْرور.

وأمّـا هُنـا، فسـأكتفي بنقـل ما قاله شيخُنا حفظه الله في «سلسلة الأحـاديث الضعيفـة» (رقم: ٥٨٢٥)[١] في تخـريجـه المُـطَوَّلِ لهٰـذا الحديثِ، وقد ضمّنه تعقُّباً على محمود سعيد في كلامِه علىٰ هٰذا الحديثِ.

قال حفظه الله بعد أن أورد مَتْنَه:

«ضعيفٌ. أخرجه ابنُ أبي شيبة في «المصنّف» (٤/ ٣٩١، هندية): حدثنـا مروانُ بن مُعاوية، عن عُمَر بن حَمْزة العُمري: قال: حدّثنا عبد

(١) ولا يزال مخطوطاً عنده، لكنّه ـ حفظه الله ـ تفضّل بتصويره لي للإفادة منه، فجزاه اللهُ خيراً.

الـرحمنْ بن سَعْد ـ مولىٰ لأبي سفيان ـ قال: سمعتُ أبا سعيدٍ الخُدريَّ قال: قال رسولُ الله ﷺ: فذكره.

ومِن طريقِ ابن أبي شيبة، أخرجه مسلمٌ (٤/١٥٧) وأبو نُعيَم في «الحلية» (١٠/٢٣٦ ـ ٢٣٧).

وخالَفَه في اللفظ الحسنُ بن محمد بن الصبّاح الزَّعفراني: حدثنا مروانُ بن مُعاوية الفَزَاري به، إلاّ أنّه قال:

«إنَّ أعظمَ الأمانة عند الله يومَ القيامةِ رجلٌ يُفضي . . » الحديث.

أخرجه البيهقي في «السُّنن» (٧/١٩٣ ـ ١٩٤).

وتابَعَ الزعفرانيَّ يحيىٰ بنُ معين، فقال: حدثنا مروانُ بنُ مُعاويةَ، به، إلاّ أنّه زاد في أولهِ: (مِن) فقال:

«إنّ مِن أعظم . . » الحديث.

أخرجه ابنُ السُّنِّي في «عَمَل اليوم والليلة» (١٩٧/ ٦٠٨).

وقال أحمد (٣/٦٩): حدثنا إسماعيل بن محمد ـ يعني أبا إبراهيم المُعَقِّب ـ حدّثنا مروان ـ يعني ابن مُعاوية الفَزَاري ـ بهِ.

وأبـو إبـراهيم هٰذا وثّقـه أحمـد[1]، ولـه ترجمةٌ في «تاريخ بغداد» (٦/٢٦٥ ـ ٢٦٦) و«التعجيل».

وتَـابَـعَ مروانَ بنَ مُعـاويةَ علىٰ هٰذا اللفظِ أبـو أُسـامـةَ عن عُمـر

---

(١) قال عليٌّ: وقد فات هذا التعديلُ الشيخَ يوسفَ بن عبد الهادي من كتابه «بحر الدمّ» (ص ٦٨ ـ ٧٠)، فَلْيُضَفْ إليهِ.

ابن حمزةَ، به.

أخرجه مسلمٌ وأبو داود (٢/٢٩٧، التازيّة) وأبو نُعيم أيضاً (١٠/ ٢٣٦)، [والسُّلَميُّ في «طَبَقات الصوفيّة» (٢٢٢)].

قلتُ[١]: يبدو جليّاً من هٰذا التخريج أنَّ اللفظَ الأخيرَ أرجحُ مِمّا قبلَه، لمتابعةِ أبي أُسامةَ لمروانَ عليه، لكنَّ مدارَها كلَّها علىٰ عُمر بن حمزة العُمري، وهو مِمّن ضُعِّف من رجال مسلمٍ، فقال الذهبيُّ في كتابه «الكاشف»:

«ضعَّفه ابنُ معين والنَّسائي، وقال أحمد: أحاديثُه مناكيرُ».

وكذا قال في «الميزان» وزاد:

«قلتُ: له عن عبد الرحمٰن بن سَعْد، عن أبي سعيدٍ مرفوعاً: «مِن شرار الناس منزلةً يومَ القيامةِ رجلٌ يُفْضي إلىٰ المرأةِ. .» الحديث. فهٰذا مِمّا اسْتُنْكِرَ لِعُمَر».

قلتُ: وكذٰلك جَزَمَ الحافظُ بضعفهِ في «التقريب» فقال: «ضعيف».

وهو بذٰلك يُعطي للقارىء خُلاصة الأقوالِ التي قيلَتْ في الرجل من تعديلٍ وتجريحٍ.

قلتُ: وروايتُه لهٰذا الحديثِ علىٰ اللفظين المتقدّمين[٢]:

١ ـ «إنَّ مِن أشرِّ الناس عند الله منزلةً يوم القيامة. .».

---

(١) والكلام لازال لشيخنا.

(٢) قال عليٌّ: ولفظٌ ثالثٌ: «إنّ أعظم. .».

٢ ـ «إنَّ مِن أعظم الأمانة عند اللهِ يومَ القيامة . . » .

أقولُ : فاضطرابُه في روايتِه لهٰذا الحديثِ الواحدِ علىٰ هٰذين اللَّفظَيْنِ ـ وشَتَّانَ ما بينَهما من حيثُ المبنىٰ والمعنىٰ ـ لَدليلٌ واضحٌ علىٰ سوءِ حفظِه، وقِلّةِ ضَبْطِهِ!

وتقدّم له حديثٌ آخَرُ في النهي عن الشرب قائماً[١] زاد فيه : «فمن نَسِيَ فَلْيَسْتَقِىءْ»، فلا جَرَم أنْ ضعَّفه مَن تقدّم ذِكْرُهم مِن الأئمّة والحُفَّاظ المتقدِّمين والمتأخِّرين، وعليهم كنتُ اعتمدتُ في تضعيفِ الحديث في «آداب الزِّفاف» في السُّنَّة المطهَّرة» .

ثُمَّ اقتضىٰ ما أوجبَ إعادةَ الكلامِ عليهِ بزيادةٍ في التحقيقِ والتخريجِ ، ذٰلك أنَّ أحدَ الإخوان الأفاضل ـ جزاه اللهُ خيراً ـ أرسل إليَّ بالبريدِ المُسَجَّل كتاباً بعنوانِ «تَنْبيه المسلم إلىٰ تَعَدِّي الألباني علىٰ صحيح مُسلم» تأليف محمود سعيد ممدوح، فعرفتُ من اسمِ الكتاب ومؤلِّفهِ أنّه **حاقدٌ حاسدٌ مِن أولٰئك المبتدعةِ الذين يتتبّعون العَثَرات، ويبغونَها عِوَجاً**، ولمّا تَصَفَّحْتُه رأيتُ فيه العَجَبَ العُجابَ مِن **التحامُلِ وسوءِ الظنِّ والتجهيلِ والتطاوُلِ عَلَيَّ**، وغير ذٰلكِ مِمّا لا يُمكنُ وَصْفُهُ وحَصْرُهُ في هٰذه الكلمةِ العاجلةِ وأجَلُّ ذٰلك أنّه وَضَعَ قاعدةً مِن عنده نَسَبَني من أجلها إلىٰ مُخالَفةِ الإجماع، وما هو إلاّ الذي حَلَّ في مُخِّه(!)، فقال (ص٧) :

«أمّا مخالفتُه للإجماعِ فإنَّ الأُمَّةَ اتَّفَقَت علىٰ صحّة ما في مسلمٍ من الأحاديثِ، وأنّها تفيدُ العلمَ النَّظَريَّ، سوىٰ أحرفٍ يسيرةٍ معروفةٍ وهي صحيحةٌ، لكنّها لا تُفيد العلمَ»!

---

(١) قال عليٌّ : وهو الآتي (ص ١٣٤ ـ ١٣٧) مِن هذا الكتابِ .

كذا قال المِسكينُ مِن عنديّاتِهِ: «وهي صحيحةٌ»!

وبناءً عليه تهجَّم عليَّ في بعض الأحاديثِ التي كنتُ انتقدتُها في بعض مؤلَّفاتي، منها حديثُ الترجمةِ، فإنّه **سوَّد** أكثرَ من أربعَ عشرةَ صفحةً في تقويةِ عُمر بن حمزة هٰذا، سارداً أقوالَ مَن عَدَّلَه، ونَصَبَ نفسَه مجتهداً أكبر! ليردَّ علىٰ أولٰئك الحُفَّاظ الذين ضعَّفوه، ولكن **بطُرُق مُلتويةٍ كثيرةٍ**، حتّىٰ أُلْقِيَ في نفسي أنّه من أولٰئك المقلّدة الذين يتأوّلون نصوصَ الكتاب والسُّنَّة حتّىٰ لا تُخالفَ أهواءَهم، فقد صَنَعَ المذكورُ مثلَ صنيعِهم، فقد نَصَبَ نفسَه لتوثيق عُمر الذي ضعّفوه، نكايةً وتشهيراً بالألبانيِّ، مهما كانت السُّبُلُ التي يسلُكُها في سبيلِ ذٰلك، فالغايةُ عنده تُبَرِّرُ الوسيلةَ، والعياذُ باللهِ تعالىٰ.

وشــرحُ هٰذا الإجمــالِ وبيانُ ما في كلامــهِ من اللَّفِّ والــدَّوَرانِ، والــظُّلْم، وتحريفِ الكلام، وإخراجِهِ عن دلالتهِ الظاهرةِ مِمّا يحتاجُ إلىٰ فراغٍ ومُراجعةٍ لكُتُب العُلَماءِ في المُصْطَلَح وغيرِهِ، وهٰذا مِمّا لا أجدُه في غَمرة ما أنا فيه من تحقيقٍ لمشروعي العظيم «تقريب السُّنَّة بين يدي الأُمَّة» هٰذا في نَقْدِهِ في صَفَحاتِهِ السوداء المشار إليها آنفاً، فما بالُك لو أردنا أنْ نَرُدَّ علىٰ كتابهِ كُلِّه، **فلعلَّ اللّهَ يُسَخِّرُ له مِن إخواننا مَن يكشفُ ما فيه من الجهل والطَّعن والتحامل والظلم، ليردَّ الحقَّ إلىٰ نصابهِ.**

ولكنْ لا بُدَّ أنْ أضربَ علىٰ ذٰلك مثلاً أو أكثرَ ـ إنْ تيسَّرـ حول هٰذا الحديثِ الضعيفِ:

لقد تقدّم نقلي عن الذهبي أنّه قال في عُمر بن حمزة:

«ضعّفــه ابنُ معين والنَّسائي، وقال أحمد: أحاديثُه مناكيرُ» فحرّف

المذكورُ قولَ أحمدَ هٰذا: «أحاديثُه مناكير» بأنّه يعني بالنكارةِ التفرُّدَ، ثم نَقَلَ عن الحافظ ابن حَجَر وكذا ابن رَجَب ما يؤيِّد وجهَةَ نظرِه ـ بزعمه ـ!

وهو ـ لبالغِ جهلِه بهٰذا العلمِ الذي يبدو من كتابه هٰذا أنّه حديثُ عهدٍ به، مع غَلَبة العُجب والغُرور عليهِ ـ لا يُفَرِّقُ بين مَن قيلَ فيه: «يروي المناكيرَ»، وهو ما نَقَلَهُ عن أحمد، وبينَ مَن قيل فيه: «منكر الحديث» فهٰذا غيرُ ذٰلك، ومِثلُه بل أبلغُ منه قولُ أحمدَ في عُمَرَ: «أحاديثُه مناكيرُ» فإنّه وصفٌ شاملٌ لجميعِ أحاديثِه، فمثلُه لا يكونُ ثقةً ألبتّةَ، وهٰذا مِمّا نبّه عليه أبو الحَسَنات اللكنوي رحمه الله في «الرفع والتكميل»، فقال (ص٩٤):

«وقال السَّخاوي في «فتح المغيث»: قال ابنُ دقيق العيد في «شرح الإلمام»: قولُهم: «روىٰ مناكيرَ» لا يقتضي بمجرّدِه تركَ روايتِه حتىٰ تَكْثُرَ المناكيرُ في روايتِه، وينتهي إلىٰ أن يُقال فيه: «منكر الحديث» لأنّ «منكر الحديث» وصفٌ في الرجل يستحقُّ التركَ لحديثِه، والعبارةُ الأخرىٰ لا تقتضي الديمومةَ، كيف وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التَّيْمي: يروي أحاديثَ مناكيرَ، وهو مِمّن اتَّفَقَ عليهِ الشيخانِ..».

فتأمّل أيها القارىءُ الكريمُ كيف فرّق الإمام ابن دقيق العيد بين مَن يقال فيه: «منكر الحديث»، وبين مَن قال فيه أحمدُ: «يروي مناكيرَ» مَعَ كونِه ثقةً، يتبيَّنْ لك أنّ الرجلَ لا يُوْثَقُ بنقلِه، لأنّه يُمَوِّه به علىٰ الناس، ويُبعد بهم عن الحقيقةِ التي كان عليه أن لا يَكْتُمَها.

وإنَّ مِمّا لا يَرتابُ فيه ذو فقهٍ في اللغةِ أنّ قولَ أحمدَ في عُمر: «أحاديثُه مناكير» مثل قول مَن قيل فيه: «منكر الحديث»، بل لعلّ الأوّلَ أبلغُ، فهو يستحقُّ الترك لحديثِه، فأينَ هٰذا مِمّن قال فيه أحمدُ: «يروي

المناكير»؟!

ذاك مثالٌ من تلاعبُ الرجل بأقوال العُلَماءِ وتدليسهِ بها علىٰ القُرَّاءِ.

ومثلُه تحريفُه لكلام الذهبيِّ المتقدّم في حديث الترجمة:

«فهٰذا مِمّا استُنْكر لعُمَر».

فإنّه تأوّله بأنّه أراد أنّه من مفاريد عُمر! بعد أن سوّد صفحةً كاملةً في بيان معاني (النكارة) تمويهاً وتضليلاً، **جاهلاً أو مُتجاهلاً** ـ وأحلاهما مُرٌّ ـ أنّ الذهبيَّ قال هٰذه الكلمةَ بعد أن ضعَّف عُمر كما تقدّم، وإنّما يمكنُ أن يُؤوّل ذاك التأويلَ لو قالَه في عُمَر وهو عنده ثقةٌ، وهيهات.

وإنّ مِن عجائب هٰذا الرجلِ أنّه أيّد تحريفَه المذكورَ بقولِهِ (ص١٤٧):

«ثم خَتَمَ الترجمةَ بقولِه: واحتجّ به مسلمٌ»، وعقّب عليه بقولِهِ:

«ومِن المعلوم أنّ مسلماً لا يَحْتَجُّ إلاّ بثقةٍ عنده»!

نقولُ: نَعَم، وهل البحثُ في كونِهِ ثقةً عند مسلم؟! هٰذا أمرٌ مفروغٌ منه، وإنّما ذٰلك من الذهبيِّ لمجرَّد البيان، فأين التأييدُ المزعومُ بعد ذاك التضعيفِ الصريح في كتابيه «الكاشف» و«الميزان» مَعَ استنكارهِ لحديثِهِ[1]؟!

ومِمّا يُؤكّد ما سبقت الإشارةُ إليه مِن قلبِهِ للحقائق العلمية أنّه ردّ علىٰ

---

(١) قال عليٌّ: وعبارتُه رحمه الله في «ديوان الضعفاء والمتروكين» (ص ٢٢٥): «ضعفه ابن معين لنكارة حديثه».

وهي عبارةٌ موضحةٌ للمراد تماماً.

قولي في آخر الحديث في «الآداب»:

«ولم أجد حتّىٰ الآن ما أَشُدُّ به هٰذا الحديثَ. واللهُ أعلمُ».

فَرَدَّ بأمرين (ص١٥٤):

«الأول: أن عُمر بن حمزة قد يكون توبع، ولكنّ الشيخ الألباني لم يقف علىٰ المتابعة..».

فأقول: نَعَم، وإلىٰ الآن لم نجد له مُتابِعاً، فهل وجدتَ أنت ذٰلك مع شدّة حِرصك علىٰ الكشف عن أخطاء الألباني والتشهير به؟! لو وَجَدْت لبادَرْتَ إلىٰ ذِكره فما فائدةُ قولك حينئذٍ: «قد يكونُ تُوبعَ»!؟ إلّا الشَّغَب!

وهل تستطيعُ أن تَحْكُم علىٰ حديثٍ بالضعفِ، إلّا وعاد عليك قولك: «قد يكونُ توبع»! أو تقول: قد يكونُ له شواهدُ! كما قلتَ نحوه هنا، وهو:

«الثاني: أنّ هناك شواهدَ كثيرةً، ونقولُ تأدُّباً مع صحيح مسلم: تتقوّىٰ بحديث مسلمٍ، ولا يقوىٰ بها».

فأقولُ: هٰذا تأدُّبٌ باردٌ مع «الصحيح» من حيثُ أراد تعظيمَه، لأنّ قولَه: «ولا يتقوّىٰ بها» خَطَأٌ من ناحيتين:

الأولىٰ: مِن حيثُ قصدُه، والأُخرىٰ: من حيثُ حقيقةُ الشواهدِ المزعومةِ.

أمّا الأُولىٰ: فكلُّ عارفٍ بهٰذا العلمِ الشريف، لا يخفىٰ عليه أنّ الحديثَ ولو كان صحيحاً، فإنّه يتقوّىٰ بالشواهد إلىٰ درجةٍ قد يصيرُ بها مشهوراً أو مُتواتراً، وهل أُلِّفَتْ المستخرجاتُ علىٰ «الصحيحين» إلّا تقويةً

لهما كما هو مُفَصَّلٌ في «علم المصطلح» فكيف يقولُ هٰذا المتعالم: إنّ حديثَ مسلمٍ لا يتقوّىٰ بالشواهدِ التي أشار إليها لو كانت شواهدَ حقّاً؟!

أمّا الناحيةُ الأُخرىٰ: فقد أجرىٰ اللهُ بحَكْمَتِهِ علىٰ لسانِ ذاك المتعالمِ ـ رُغْمَ أنفهِ ـ الحقَّ في قوله: «إنّ تلكَ الشواهد لا يتقوّىٰ بها حديثُ مسلمٍ»، وذٰلك لأنّها شواهدُ قاصرةٌ، فإنَّ أحدَها عن أبي هُريرةَ بلفظِ:

«هل منكُم الرجلُ إذا أتىٰ أهلَه فأغلقَ عليهِ بابَه، وألقىٰ عليه سترهَ، واستترَ بستر الله.. ثم يجلسُ بعد ذٰلك فيقول: فعلتُ كذا..» الحديث.

والآخر بلفظِ:

«لعلَّ رجلاً يقولُ ما يفعلُ بأهلِه! ولعلّ امرأةً تُخْبرُ بما فَعَلَت مَعَ زوجِها!.. فلا تفعلوا، فإنّما ذٰلك مِثْلُ الشيطانِ، لقيَ شيطانةً في طريقٍ فَغَشِيَها والناسُ ينظرونَ».

قلتُ: فهٰذانِ حديثانِ مُختلفانِ سياقاً ومتناً كما هو ظاهرٌ.

فكيف يَصِحُّ جَعْلُهما شاهِدَيْنِ للحديثِ، وفيه ذاك الوعيدُ الشديدُ: «إنّ مِن أشَرِّ الناس عند اللهِ منزلةً..» وفي اللفظِ الآخر: «إنّ مِن أعظم الأمانةِ عند اللهِ يومَ القيامةِ..»؟!، ذٰلك مِمّا لا يصحُّ مُطْلَقاً عند من يفهمُ ما يخرجُ مِن فمِهِ.

نعم: هما يلتقيانِ معه ـ دون شَكّ ـ في التحذير عن نشر السِّرِّ، وفي مثلِ ذٰلك يقول الترمذي بعد أن يذكر حديثاً في بابٍ من الأبواب: «وفي الباب عن فُلان وفُلان» فإنّه لا يُريدُ بذٰلك تقويةَ حديثِ الباب برُمّته، خلافاً

لِمَا يَفْهَمَهُ بعضُ الطَّلَبة، وقد بيّن ذٰلك الحافظُ العِراقيُّ في «شرح مقدمة علوم الحديث» فقال (ص٨٤ ـ حَلَب) بعد أن أشار إلىٰ ما ذكرتُه عن الترمذي:

«. . فـإنّه لا يُريدُ ذٰلك الحديثَ المعيَّن، وإنّما يريدُ أحاديثَ أُخَرَ تَصِحُّ أن تُكْتَبَ في ذٰلك الباب، وإن كان حديثاً آخرَ غيرَ الذي يرويه في أول الباب، وهو عَمَلٌ صحيحٌ، إلَّا أنَّ كثيراً من الناس يفهمون من ذٰلك أنَّ مَن سُمِّيَ من الصحابةِ يروون ذٰلك الحديثَ الذي رواه أوّلَ البابِ بعينِهِ، وليس الأمرُ علىٰ ما فهِمُوه، بل قد يكون كذٰلك، وقد يكونُ حديثاً آخَرَ يصحُّ إيرادُه في ذٰلك البابِ».

وهٰذه فائدةٌ جليلةٌ من الحافظ العراقيِّ، ما أظنُّ هٰذا المُتَعَدِّي علينا علىٰ علمٍ بها، وإلّا لكان ذٰلك أكبرَ مُنَبِّهٍ له أن يخلطَ ذٰلك الخَلْطَ الفاحشَ، فيجعلَ شاهداً ما ليس كذٰلك، وإنّما كان ينبغي أن يُقال: وفي الباب عن فُلان وفُـلان، ولكنّه لو فَعَلَ ذٰلك لم يستفِد من ذٰلك شاهداً. ومِن جهةٍ أُخرىٰ لقُلنا له: قد ذكرنا ذٰلك في «آداب الزّفاف» عَقِبَ حديث الترجمةِ، ولكنّه كتم ذٰلك عن قُرَّائهِ ليوهِمَهم أنَّ الألبانيَّ لا علمَ له بها!

وله مِن مثلِ هٰذا الكِتمانِ الشيءُ الكثيرُ.

واللهُ المستعانُ، ولا حولَ ولا قُوَّةَ إلَّا باللّٰهِ».

انتهىٰ كلامُ شيخِنا ـ بطولِهِ ـ متّع اللهُ بحياتهِ.

قلتُ: وفي مقـدمة «آداب الزفاف» (٦٦ ـ الطبعة الجديدة) زيادةُ إيضاحٍ، حيث قال شيخنا حفظه اللهُ بعد أنْ ذكر نحواً مِمّا تقدّم عنه هنا في

بيان معنىٰ «أحاديثه مناكير» عند الإمام أحمد:

«.. وعليه؛ فَمَنْ قيلَ فيه: «أحاديثه مَناكير» أسوأُ حالاً مِمّن كثُرت المناكيرُ في روايتهِ، لأنّه وَصْفٌ لأحاديثهِ كلِّها، كما هو ظاهر.

وإنَّ مِمّا يُبطل تلك التسويةَ بين العبارتين، وأنّ الإمامَ أحمدَ يعني بعبارته الأولىٰ: «أحاديثُه مناكير» التضعيفَ، وليس مجرَّدَ التفرُّد؛ أنّني رأيتُه قد ضعّف بهٰذهَ العبـارةِ جمـاعـةً كثيرةً من الرواة المعروفين بالضَّعْف، والمُتَّهَمين بالكـذب، وذلك في كتابهِ القَيِّم: «العِلَل ومعرفة الرجال» ولا مجال هنا لِسَرْدِ أسمائهم، فأقتصرُ علىٰ الإشارة إلىٰ موضعها، إلّا ما لا بُدَّ مِن تسميتهِ منهم:

(١/ ٥٦ و ١٢٩ و ١٩٩ و ٢٢٦) و(٢/ ٨ و ٣٠ و ٣٤ و ٤٤ و ٤٦ ـ ٤٧ و ١٢٢ و ١٣٠ و ١٦٦ و ١٨٩).

ولفظُه في أحدهم ـ وهو المغيرةُ بن زياد ـ صريحٌ في أنّه يُريدُ بتلك العبارةِ التّضعيفَ وليس التفرُّد، فقال فيه **(٢/ ٤٦ ـ ٤٧)**:

«ضعيف الحديث؛ أحاديثُه أحاديث مناكير»[1].

فهٰذه العبـارةُ منه تفسيرٌ لقولِه: «ضعيف الحديث»، وهٰذه العبارةُ نفسُها قالها أيضاً في عُمر بن حمزةَ هٰذا **(٢/ ٤٤)**، بل إنّه قالها في أحد المُتَّهَمين عنده، وعند غيرِه، فقال في عبد الرحمٰن بن عبد الله بن عُمر بن حَفْص **(٢/ ١٥٧)**:

«خرّقتُ حديثَه منذ دهر، ليس بشيء، حديثُه أحاديثُ مناكير، كان

---

(١) وانظر مثالاً تطبيقياً عليها في المقطع (رقم: ٦٥) الآتي في الفصل الثالث.

كذّاباً».

ويشهدُ لما استظهرتُه آنفاً أنّه يعني بتلك العبارةِ أحاديثَ المُتَرْجَمِ كلَّها، قولُه في مكانٍ آخَرَ في المغيرة بن زياد (٢/١١٨):

«كلُّ حديثٍ رَفَعَهُ المغيرةُ فهو مُنْكَرٌ».

وبناءً علىٰ ما تقدَّم من البيانِ، نستطيعُ أن نقطَع بأنَّ عُمَر بن حمزة ضعيفٌ عند الإمام أحمدَ، وأنّ أحاديثَه لديهِ كلُّها مُنْكَرةٌ، وعليه يكونُ حديثهُ هٰذا عنده مُنْكَراً..».

انتهىٰ المرادُ نقلُه مِنْهُ.

قلتُ: وفيما ذكرناه هنا ولله الحمدُ ـ كِفايةٌ للمنصِفِ، أمّا الذين في قلوبهم مَرَضٌ، فلا يخضعون للحقِّ ولو جِئْتَهم بألفِ آيةٍ!

واللهُ الهادي إلىٰ سواءِ السبيلِ.

○○○○○

نتيجةُ دراسةِ أحاديثِ القسمِ الثاني

وَضَحَ للعيانِ بَيِّناً أنَّ هٰذه الأحاديثَ الثلاثةَ قد سُبِقَ شيخُنا ـ حفظه المولىٰ ـ إلىٰ تضعيفِها، ثم لم يكتف ـ جزاهُ اللهُ خيراً ـ بمجرَّد (التقليد) لمن سبقوه في تضعيف هٰذه الأحاديث، بل ذكر من الأدلّـةِ علىٰ ذٰلك ما يُفْحِمُ المخالفُ، ويُطَمْئِنُ المُؤالف.

ومثلُ هٰذا المنهج في القَبول والردِّ مِمّا لم يَعْتَد عليهِ محمود سعيد! لذا فهو لا يقبلُه ولا (يَسْتَسِيغُه)!!

أمّا أهلُ الفَنِّ، العارفون بدقائقهِ، الفاهمون لمسائلهِ، فإنَّهم يدورون مع الحُجَّةِ حيثُ دارت، ويلهثون وراءَ الحقِّ أينما كان.

فلعلَّ في هٰذا البيان ها هنا دَرْساً تطبيقيّاً لمحمود سعيد في أُصول البَحْث التطبيقيّ في هٰذا العلمِ الشريف، يستفيدُ منه، ويرجع به إلىٰ جادّة الحقّ والصواب.

○○○○○

القسم الثالث
ما انتقد الشيخُ كلمةً أو فقرةً منه

الحديثُ الأول:

وهو «التعدّي الأول» (!) من القسم الثاني عنده (ص١٠٨):

وهو حديثُ عائشةَ قالت: إنّ رجلاً سأَلَ رسولَ اللهِ ﷺ عن الرجل يجامعُ أهلَه، ثم يُكْسِل، هل عليهما الغُسْلُ؟ وعائشةُ جالسةٌ، فقال رسولُ اللهِ ﷺ:

«إنِّي لأفعلُ ذٰلك أنا وهٰذه ثم نغتسلُ».

فقد أعلّه شيخُنا في «السلسلة الضعيفة» (٩٧٦) بعنعنة أبي الزُّبَير، وبالمخالَفة:

أمّا عنعنة أبي الزُّبَير؛ فالقولُ فيها واضحٌ.

أمّا المخالَفةُ فهي ما رواه أحمد (٦/٦٨ و ١١٠) وأبو يعلىٰ (رقم ٤٦٩٧) من طريق أشعث بن سوّار، عن أبي الزبير، به.

لكنّه جَعَلَه عن عائشةَ مِن قولها: «فعلناه مرّة فاغتسلنا» يعني الذي يُجامعُ ولا ينزلُ.

وأشعثُ فيه ضعفٌ يسيرٌ، لكنّ له شاهـداً بسند صحيح، رواه أبو يعلىٰ (٤٩٢٥) وابن الجـارود (٩٣) وابن حِبَّـان (١١٨٥) والشافعي في «الأم» (١/ ٣٦)[1] والطحاوي (١/ ٥) والبيهقي (١/ ١٦٤) وغيرهم.

فهٰذا يؤكِّدُ أنّ الراجحَ في الحديث أنّه من قَولِ السيدةِ عائشة، رضي اللهُ عنها حكايةً عن فعلها مع النبيِّ ﷺ، لا من قول النبيِّ ﷺ في ذلك.

وقد أشار إلىٰ هٰذا الترجيح الإمامُ الدارقطنيُّ في «سننه» (١/ ١١٢) حيثُ قال بعد روايتهِ مِن طريقٍ أُخرىٰ عن عائشةَ حكايةً عن فِعْلِها مع النبيِّ ﷺ أيضاً:

«رَفَعَـهُ الوليدُ بن مسلمٍ والوليدُ بنُ مَزْيَد، ورواه بشرُ بن بكر، وأبو المغيرةِ، وعُمر بن أبي سَلَمة، ومحمد بن كثير ومحمد بن مُصْعَب وغيرُهم موقوفاً».

فهٰذه إشارةٌ غاليةٌ مِن هٰذا الإمامِ الجِهْبذ، لا يعرفُ قيمتَها إلّا مَن عَرَف لعلمِ عِلَلِ الحديثِ قَدْره، وخاضَ بَحْرَه! وأنّىٰ لمثلِ هٰذا (البتّار) ذاك!

ومحمـود سعيد أورد عبـارةَ الـدارقـطني في كتابه (ص١٠٩) لكنّه بَترها، فلم يذكر منها إلّا قولَه رحمه اللهُ: «رفعه الوليد بن مسلم والوليد بن مزيد»!!!

ثم أعقب ذٰلك بوضع إشارة انتهاء النقل: (اهـ) انتهىٰ! فهل هٰذا من الأمانةِ العلميةِ في شيء!؟

---

(١) انظر له «معرفة السنن والآثار» (١/ ٤١٤) للبيهقي، ففيه زيادة فائدة.

أم أنّه سلوكُ سبيلِ أهل الأهواءِ؟

وله ـ غفر اللهُ له ـ أخطاءٌ أخرى متعلِّقةٌ بهٰذا الحديثِ، نتكلّم عليها بَعْدُ إن شاءَ اللهُ.

الحديثُ الثاني:

وهو «التعدّي الثالث» (!) من القسم الثاني عنده (ص١٨٨):

وهو حديثُ جابرٍ أنّ النبيَّ ﷺ لمّا كَسَفت الشمسُ صلىٰ ستّ ركعات بأربع سجدات».

وقد صحّح شيخُنا الحديثَ في «الإرواء» (**٣/١٢٧ و ١٢٩**) لكنّه أعلّ لفظ «ستّ» منه بالشُّذوذِ، وأنّ الصوابَ «أربع ركوعات» جاعلاً الوَهَم فيه من عبد الملك بن أبي سُلَيمان إذ «فيه كلامٌ مِن قِبَل حفظهِ» مخالفاً هِشاماً الدَّسْتُوائيَّ الثقةَ.

فماذا صَنَعَ محمود سعيد؟

تكلّم (ص١١٨ ـ ١١٩) عن ثقة عبد الملك حاشِداً بعضَ النُّقولِ في إثبات ذٰلك!!

وهٰذا ـ كما لا يخفىٰ ـ ليس مدارَ بَحْثٍ، فكلمةُ شيخِنا في عبد الملك تُشير إشارةً لطيفةً إلىٰ تليينٍ خفيفٍ فيه، لا إلىٰ تضعيفهِ حتّىٰ تُسَوَّدَ الصفحاتُ لِمُناقَضَةِ ذلكَ وإثباتِ ثقتهِ!

ومِمّا نَقَله محمود سعيد: قولُ ابن حِبّان في عبد الملك هٰذا، حيث نَقَلَ عن «ثقاتِه» (**٧/٩٧**) قولَه: «.. كان عبدُ الملك مِن خيار أهل الكوفةِ وحُفّاظهم..» إلخ!

لكنّه ـ هداه اللهُ ـ قد بَتَرَ قَوْلَه قَبْلُ: «رُبما أخطأ»!!

وهٰذه الكلمةُ تفيدُ جدّاً في ترجمةِ هٰذا الراوي، إذ قال ابنُ حبان فيه بعد كلامٍ مُطَوَّلٍ فيه: «.. بل الاحتياطُ والأَولىٰ في مثلِ هٰذا قَبولُ ما يَروي الثبتَ مِن الرواياتِ، وتركُ ما صَحَّ أنّه وَهِمَ فيها..».

قلتُ: وهو عينُ ما طَبَّقه شيخُنا في روايتهِ التي نحن في صَدَدِ دراستها.

ولكنّه حُبُّ الرَّدِّ للرَّدِّ! والنَّظَرُ بعَيْنٍ واحدةٍ!!

ويزيد ذٰلك كُلَّه بياناً أمرانِ:

الأول: أنّ الحديثَ في شواهِد «الصحيحِ» لا في أصولِه.

الثاني: أنَّ عَدَداً مِن أهلِ العلمِ قد أعلَّ هٰذا الحديثَ، واسْتَشْكل ذِكْرَ «الستّ» فيه، مثل الإمام الشافعيّ، والإمام البُخاري، والإمام أحمد، والإمام البيهقي، والإمام ابن عبد البرّ، وشيخ الإسلام ابن تيميّة، وتلميذه ابن القيِّم وغيرِهم، فانظر «السُّنن الكبرىٰ» **(٣/ ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٢٩)** و«التمهيد» **(٣/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧)** و«زاد المعاد» **(١/ ٤٥٢ ـ ٤٥٦)!**

فهل مثلُ هٰذه الموافقة لهٰؤلاء الأعلام تُسَمَّىٰ تَعَدِّياً؟!

أم أنّها اللَّجَاجةُ؟! أم أنّ في النَّفْسِ حاجةً!

الحديثُ الثالثُ:

وهو «التعدّي الرابع» (!) مِن القِسْم الثاني عنده (ص١٢٢):

وهو حديثُ ابنِ عباسٍ «أنَّ النبيَّ ﷺ صلّىٰ في كسوفٍ ثماني

ركعات في أربع سجدات . . » .

وقد انْصَبَّ كلامُ شيخِنا في «الإرواء» (٣/ ١٢٩) علىٰ تضعيفِ السَّنَدِ بحبيب بن أبي ثابتٍ وأنّه لم يسمع من طاووس ـ لتدليسه ـ، وإثباتِ أنَّ الطرق الأُخرىٰ الصحيحةَ عن ابن عباس فيها كلِّها «أربع ركعات وأربع سجدات» .

فيتلخَّصُ مِن هٰذا صحّةُ حديثِ ابنِ عباسٍ لطُرُقِهِ إلّا أنَّ قولَه في هٰذه الرواية «ثماني ركعات . . » مرجوحٌ مردودٌ .

فما هو جوابُ سعيد؟ !

لم يُجِب (ص١٢٢ ـ ١٢٤) إلّا بكـلامٍ عائمٍ ليس له كبيرُ صِلَةٍ بالردِّ، إلّا قولَه : « . . فمن المعروف أنّ روايات المدلِّسين في «الصحيح» محمولةٌ علىٰ السماع » .

وهي دعوىٰ مبنيَّةٌ علىٰ مُجَرَّدِ الظَّنّ ، لا علىٰ القواعد العلّميةِ الثابتةِ ، كما بَيَّنْتُه بتفصيلٍ في (القسم الرابع من الفَصل الأول) فيما سَبَقَ ، فلا أُعيدُ .

ثُمَّ أُذَكِّرُ بما طَوَاه (!) محمود سعيد ، ولم يُدَندن حولَه ، ولم يُشِر إليه ـ مَعَ أنه نَقَلَه عَبْرَ كلامِ شيخِنا ـ ، ألاَ وهو تَضْعيفُ عددٍ من كبار المحدّثين والحُفَّاظ لهٰذه الرواية ، كما في «صحيح ابن حبان» (٧/ ٩٨) و«سُنَن البيهقي» (٣/ ٣٢٧) و«التمهيد» (٣/ ٣٠٦) و«التلخيص الحبير» (٢/ ٩٠) ، وغيرها .

فهل ـ أيضاً ـ مُوافقةُ هؤلاء الكُبَراءِ تَعَدٍّ؟ ! أم أنَّ تسميتَها تَعَدِّياً هي

عَيْنُ التَّعَدِّي؟!

وزِدْ علىٰ أولاءِ شيخَ مشايخِهِ (!) الذي يتبجَّحُ بذكره، ويكيلُ له الأوصافَ والممادحَ وألوانَ الثَّناءِ، ألاَ وهو أحمد الصِّدِّيق الغُماريّ الذي قال في «الهداية في تخريج أحاديث البداية» (٤/ ١٩٨)، حولَ هٰذا الحديثِ:

«والحديثُ كَذِبٌ باطلٌ، مقطوعٌ ببطلانهِ عَقْلاً، ولو أنّه في «صحيح مسلم». . »!

انْظُر وقارِنْ! أليست هٰذه هي الجُرْأةَ البالغةَ في رَدِّ أحاديثِ «صحيح مسلم» وادِّعاء أنّها «كذبٌ باطلٌ مقطوعٌ ببطلانهِ» هٰكذا مِن غيرِ تَأَنٍّ أو احترامٍ لهٰذا «الصحيح» المُبَجَّل؟!

وتأمَّل مَعَه الإعلالَ اللطيفَ الذي أعلّ به شيخُنا بعلّةٍ إسناديّةٍ واضحةٍ (كلمةً) في الحديثِ واحدةً!

وَمَعَ هٰذا وذاك فإنَّ محمود سعيد يَصِفُ (ص١٢٢) إعلالَ شيخِنا لهٰذه الروايةِ بقولهِ: «ضعيف وإنْ أخرجه مسلم ومَن ذُكِرَ معه غيرُهم»، بأنّه: «أسلوبُ تهجُّمٍ علىٰ كُتُب السُّنَّة وفي مُقَدِّمتها الصحيح»!! كذا قال!

فإذا كان هٰذا الأسلوبُ «تهجُّماً» (!) فإنّ أسلوبَ الغماريِّ «نَسْفٌ» للسُّنَّة، و«إهْدارٌ» لجُهودِ الحُفَّاظ والمُحَدِّثين!!

ولكنْ، في الحقيقةِ أنَّ أُسلوبَ شيخِنا ليس فيه أدنىٰ تهجُّم علىٰ السُّنَّة أو عُلَمائها، بل إنّه أُسلوبٌ معروفٌ مِنْ أساليب أهل الحديثِ في مُعالَجَتهم للرُّواة والمرويّاتِ، وأضربُ علىٰ ذٰلك أمثلةً تَدُلُّ عليهِ:

١ ـ قال الإمام الذهبي ـ كما سَبَق (ص٤٨) ـ: «وفُلَيح بن

سُلَيمان المَدَني وَإنْ أخرج له الأئمّة السّتّة وهو مِن كبار العُلَماء، فقد تُكُلِّم فيه، فضعّفه النَّسائي، وابنُ مَعين، وأبو حاتم، وأبو داود. . ».

٢ ـ قال الإمام الزَّيْلَعيّ في «نصب الراية» (١ / ٧٦) في حديثِ «عَشْر من الفطرةِ»: «وهٰذا الحديثُ وَإنْ كان مسلمٌ أخرجه في «صحيحهِ» ففيهِ عِلّتانِ، ذَكَرَهما الشيخُ تقيُّ الدين في «الإمام» وعزاهما لابن منده. . ».

٣ ـ وقال ابنُ القَطّان في «بيان الوَهَم والإيهام»[1] في حديث «قضىٰ بيمين وشاهِد»: «وهٰذا الحديثُ وَإنْ كان مسلمٌ قد أخرجه في «صحيحهِ» عن عَمْرو بن دينار عن ابن عبّاس، فهو يُرمىٰ بالانقطاع في موضعين. . » فَذَكَرهما.

قلتُ: ولـو تتبَّـع الباحثُ عباراتِ العُلَماءِ في ذٰلك لوجد منها كَمّاً كبيراً، وَمَعَ هٰذا كُلِّه فإنّ محمود سعيد ـ غفر اللهُ له ـ يُسَمِّي هٰذا الأُسلوبَ «تهجُّماً»!

وهو نفسُهُ ـ بهٰذا ـ المُتَهَجِّم علىٰ العُلَماءِ والأئمّة!!

فلعلّه يَرْعوي ويرجع!

الحديثُ الرابعُ:

وهو التعدِّي الخامس (!) مِن القِسم الثاني (ص١٢٥):

وهو حديثُ أبي هُريرة عندما بَعَثَ رسولُ اللهِ ﷺ عُمر علىٰ الصَّدَقةِ، فقيل: مَنَعَ ابنُ جميلٍ وخالدُ بن الوليد والعبّاس عمُّ رسول الله ﷺ، فقال

---

(١) كما في «نصب الراية» (٤ / ٩٧)، وانظر «النُّكَت الظراف» (٥ / ١٨٧).

رسـولُ اللهِ ﷺ: «مـا يَنْقِمُ ابنُ جميلٍ إلاّ أنّه كان فقيراً فأغناه الله! وأمّا خالد، فإنَّكم تَظْلِمون خالداً، قد احْتَبَسَ أدراعَه وأعتادَه في سبيلِ الله، وأمّا العبّاسُ (فهي عليّ ومثلُها معَها) ثم قال: يا عُمر! أَمَا شَعَرْتَ أنّ عَمَّ الرجُلِ صِنْوُ أبيه!».

فقـال شيخُنـا: «شاذٌّ بهٰذا اللفظ..» ثم ذَكَر أدلّته علىٰ ذٰلك مُبيِّناً اختلافَ الرواةِ واتِّفاقَهم بأُسلوبٍ علميٍّ فريدٍ لا يفهمُه إلاّ طَلَبةُ علمٍ قلائل! فكيف يعترضُ عليه ذلك المُتطاوِل؟!

وقـد رَجَّح الشيخُ حَفِظَهُ اللَّهُ في خاتمةِ بحثِه روايةَ شُعَيب بن أبي حمـزة عن أبي الـزنـاد، عن الأعـرج عن أبي هُريرة ـ وهي في «صحيح البخاري» ـ علىٰ روايةِ وَرْقاء عن أبي الزِّناد، به ـ وهي في «صحيح مسلمٍ» ـ.

وَالرِّوايةُ الرَّاجِحَةُ قد وَرَدَتْ بلفظِ: «فهي عَلَيْهِ ومثلُها مَعَها».

وبخاصّةٍ أنّ لِشُعَيبٍ مُتابعين علىٰ هٰذه الروايةِ.

وقد قال شيخُنا حفظه اللهُ في آخِرِ بحثِه مُبيِّناً الخُلاصةَ:

«.. بَقِيَتْ روايةُ ورقـاءَ وحيدةً غريبةً، مُخالفةً لروايةِ الثلاثةِ شُعَيب وابن أبي الزِّناد، وأبي أُوَيْس، فهي لذلك شاذّةٌ، وروايةُ الجماعةِ هي الصوابُ».

قلتُ: وَأُمورُ العِلَلِ والتَّرْجيحِ مِن دَقَائقِ عِلْمِ الحديثِ، إذْ مرجعُها إلىٰ ما يَنْقَدِحُ في قَلْبِ النَّاقِدِ حَسَبَ ما يَظْهَرُ له مِن مُرَجِّحاتٍ، فإنَّ «صناعةَ الحـديثِ ومعـرفـةَ أسبابِهِ مِن الصحيحِ والسقيم إنّما هي لأهلِ الحديثِ

خاصّة»[1] فلا يجوزُ لمبتدىءٍ غُمْرٍ أنْ يأتي مُحاكماً لهم، مُرَجِّحاً بينَهم!

وترىٰ دليلَ ذٰلك واضحاً في صنيعِ الإمام البيهقي في هٰذا الحديثِ نفسهِ، إذ رَجَّح في «سُنَنه الكبرىٰ» (٤/ ١١١ ـ ١١٢) روايةَ وَرْقاءَ علىٰ روايةِ حمزةَ!!! مُرَجِّحاً ـ بذٰلك ـ روايةَ مسلمٍ علىٰ البُخاريِّ!

فبماذا يَصِفُهُ هٰذا المُتَجرِّي محمود سعيد؟! إذْ ما يَرِدُ علىٰ الشيخِ مِن نَقْدٍ يَرِدُ علىٰ البيهقي أشدُّ منه!!

ومِن تلبيس محمود سعيد قولُه (ص١٢٥): «ظَنَّ الألبانيُّ أنّ لفظ «فهي عليَّ ومثلها» الذي أخرج مسلمٌ متعارضٌ مع رواية البخاريِّ. . » إلخ.

وليس الأمْـرُ كذٰلـك، إذِ البحثُ عند الشَّيْخ ـ كما سَبَقَ ـ إسناديٌّ عِلَلِيٌّ، وليس متنيًّاً ذا صِلَةٍ بالمعنىٰ، وعليهِ؛ فقد حَكَمَ علىٰ تلك الروايةِ بالشُّذوذ لتفرُّدِ راوٍ دونَ بقيَّةِ الثِّقاتِ لهٰذه اللفظة التي (ظاهرُها) المخالَفَةُ.

فَجَمْـعُ محمـود سعيد ـ بَعْـدُ ـ نقـلاً عن الحافظ ابن ناصر[2] بين الروايتين «بأنّ الأصل رواية «عليَّ»، وروايةُ «عليه» مثلُها إلاّ أنّ فيه زيادةَ هاء السَّكْت»، لا يَرِدُ علىٰ بَحْثِ الشيخِ من أصلهِ، فَضْـلاً عن تكلُّفـهِ الظاهر، واللهُ المُستعانُ.

الحديثُ الخامسُ:

وهو «التعدِّي السادس» (!) مِن القسم الثاني عنده (ص١٢٩):

وهو حديثُ أبي الدَّرْدَاءِ قال: «خَرَجْنا مَعَ رسولِ اللهِ ﷺ (في شهر

---

(١) «التمييز» (ص ٢١٨) للإمام مسلم بن الحجّاج.

(٢) أبو الفَضْل السَّلاميُّ (ت٥٥٠هـ)، وعنه ابنُ حَجَر في «الفتح» (٣/ ٣٣٣).

رمضان) في حَرٍّ شديدٍ، حتّىٰ إنْ كان أحدُنا ليَضَعُ يدَه علىٰ رَأسِهِ مِن شدّةِ الحَرِّ، وما فينا صائمٌ إلاَّ رسولَ اللهِ ﷺ وعبدَ اللهِ بنَ رواحةٍ».

فقال شيخُنا في «سِلْسِلَةِ الأحاديثِ الصحيحةِ» (١/٣٢٦) في بحثٍ ماتعٍ استغرقَ ثلاثَ صَفَحاتٍ رصينةً مُرَجِّحاً روايةَ أبي داود في «سننه» وفيها: «في بعضِ غزواتِهِ»، ولم يَقُل: «في شَهْرِ رمضان»، قال:

«وهٰذا هو الصوابُ عندي، أنَّ حديثَ أبي الدَّرْداءِ، ليس فيه «في شَهْرِ رمضان»، وذٰلك لأُمورٍ..».

فذكر أربعةَ وجوهٍ يُدَلِّلُ بها علىٰ قولِهِ ورأْيِهِ.

فماذا صَنَعَ محمود سعيد؟!

تكلّم (ص١٢٩ ـ ١٤٠) في اثْنَتي عشرةَ صفحةً ملؤها التكرارُ والغَلَطُ والتلبيس، ليحاولَ جاهداً ردَّ تلكم الوجوهِ الأربعةِ دونَ فائدةٍ تُذْكَرُ!

ولإجمالِ الرَّدِّ علىٰ كلامِهِ أقولُ:

أولاً: قد كفانا الحافظُ ابنُ حَجَر في «فتح الباري» (٤/١٨٢) مُؤْنَةَ بيانِ أنَّ غزوةَ بدرٍ وغزوةَ الفَتْح هما اللّتانِ وَقَعَتا في شهر رمضان، وذَكَرَ رحمه الله أنّ عبد الله بن رواحة اسْتَشْهد قبلَ غزوةِ الفتح، وأنَّ أبا الدرداء لم يكن أسلم حين غزوة بَدْرٍ.

فهٰذا ترجيحٌ يُثَبِّتُ أنّ قولَه في الروايةِ: «في شَهْرِ رمضان» غيرُ مَحْفوظٍ.

ثانياً: قد تَأوّلَ محمود سعيد (ص١٤٠) تحديدَ هٰذا السَّفر بخروجِهِ ﷺ إلىٰ بني لِحْيان في مئتي راكبٍ مِن المسلمين، وهو صائمٌ، وهم صُوَّامٌ

حتىٰ بَلَغَ عُسْفانَ، وبَلَغَ كُراعَ الغَميمِ، فأَفْطَر وأفْطَرَ المسلمون مَعَه!

وقد نَقَل محمود سعيد هٰذا الخَبَر عن «ثقات ابن حبان» (١/ ٢٨٧)! ثم عقّب عليه بقولِهِ:

«فهٰذا السَّفَرُ كان في غزوة بني لِحْيانَ، وكان في شهر رمضانَ، ولعلّ رسولَ اللهِ ﷺ كان صائماً في الرجوعِ، ولم يَصُم مَعَه إلّا عبدُ اللهِ بنُ رواحةَ رضي اللهُ عنه، وذٰلك لشدّة الحَرِّ».

كذا قال! وهو مُنْتَقَدٌ مِن وُجوهٍ:

الأَوَّلُ: أنَّ ابنَ حِبّان ساقَه بغير إسنادٍ! فكيف يُعْتَمَدُ علىٰ مِثْلِهِ في هٰذه (المضائق)؟!

الثَّـاني: أنّ ابنَ إسحـاق في «السِّيرة» (٣/ ٣٨٧) وابن جرير في «تـاريخهِ» (٣/ ٥٩٥) قد أوردا قصّةَ هٰذه الغزوة في جمادىٰ الأُولىٰ علىٰ رأسِ ستّةِ أشهرٍ من فَتْحِ بني قُرَيْظة!

وذَكَـرَها ابنُ سَعْد في «الطَّبقات الكُبرىٰ» (٢/ ٧٨) في شَهْر ربيعٍ الأوّل سنة ستٍّ مِن الهجرةِ!

وابنُ حِبّانَ ساكتٌ عن هٰذا كُلِّه، وإنّما زاده محمود سعيد مِن كيسهِ!! فليس فيها ـ جميعها ـ ذِكْرُ رمضانَ أو صيامهِ!

الثالثُ: أنَّ قولَ ابنِ حِبّان: «.. فأفطر وأفطر المسلمون مَعَهُ» صريحٌ في المُغايَرَةِ بين القصتّين، إذْ لم يُفْطِر مَعَه في الحديثِ الجاري بحثُه إلا ابنُ رواحـةَ، أمّـا هنـا فـ «المسلمـون» أفـطروا مَعَـه! فَفَـرْق بين الإفراد والجَمْعِ؟!

أم أنّ محمود سعيد لا يُفرِّق؟!

الرابع: الذي يَبْدو للباحِثِ ـ بعد التأمُّل ـ أنّه قد وَقَع خَلْطٌ في هٰذا الموضعِ من «الثِّقات»، ولعلّه مِن مؤلِّفهِ رحمه الله، حيث يُوْجَدُ تشابُهٌ بين ما ذُكِرَ هنا، وبين ما هو مذكورٌ في قصّةِ غزوةِ الفَتْح؛ إذ المكانُ الذي نَزَلَ فيه النبيُّ ﷺ وبَلَغه، ألا وهو عُسفانُ وكُراعُ الْغميمِ، فحينئذٍ أفْطَرَ، وأفْطَرَ الكثيرونَ مَعَـهُ، كما في «صحيح البخاري» (١٩٤٨) و«صحيح مسلم» (١١١٣) (....) عن ابن عباسٍ، وفي «صحيح مسلم» (١١١٤) عن جابرٍ، وفيه ما يُوضِحهُ، وهو أنّه ﷺ عَلِمَ أنّ البعضَ قد صام، فقال ﷺ: «أُولٰئكَ العُصَاة، أُولٰئك العُصاةُ».

الخامس: أمّا قولُ محمود سعيد: «ولعلّ رسولُ اللهِ ﷺ كان صائماً في الرُّجوع..»! فالجوابُ عليه أن يُقال: «اجْعَل «لعلّ» عند ذاك الكوكبِ»!! إذ كلامُ ابنِ حِبّان صريحٌ في أن صيامَه كان في الذهاب، لا في الرجوعِ!

فمثل هٰذا التمحُّلِ مردودٌ علىٰ صاحبهِ.

الحديثُ السادسُ:

وهو «التعدّي الثامن» (!) من القسم الثاني عنده (ص١٥٦):

وهو حديثُ أبي هُريرةَ مرفوعاً: «لا يشربنّ أحدٌ منكم قائماً، فَمَن نسيَ فليستقِىء».

فقد أعلّ شيخُنا في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٢/٣٢٦) ذِكْرَ النِّسيانِ فيه بقولِه: «منكر بهٰذا اللفظِ..» ثم قال حفظه الله بعد إعلالـهِ

بتفرُّدِ عُمرَ بن حَمْزَةَ النُّكْري[1]:

«وقد صحّ النهيُ عن الشُّرب قائماً في غير ما حديثٍ، عن غير واحدٍ من الصحــابــةِ، ومنهم أبــو هُريرةَ، لكنْ بغير هٰذا اللفظِ، وفيه الأمـر بالاستقاءِ، لكنْ ليس فيه ذِكْرُ النِّسيانِ، فهٰذا هو المُسْتَنْكَرُ مِن الحديثِ، وإلّا فسائرهُ محفوظٌ».

فما هو رَدُّ محمود سعيد؟!

تكلّم (ص١٥٦ ـ ١٥٩) مُكَرِّراً الكلامَ في النُّكْريِّ[1]، وقد تخلَّل بحثَه عدَّةُ أخطاءٍ سَتأْتي الإشارةُ إلىٰ شيءٍ منها ـ بَعْدُ ـ إنْ شاءَ اللهُ.

ولكنّ الذي أُريدُ بيانَه هنا أمورٌ:

الأول: أنَّ شيخَنـا حفظه الله ليس متفرِّداً بتضعيفِ هٰذه الزيادةِ، حتىٰ يُسَمّىٰ عملُه بغير حَقٍّ «تَعَدِّياً»!

إذ قد ذكر النَّووي في «شرح مسلمٍ» (١٣/١٩٥) أنّ القاضي عِياضاً «أشارَ إلىٰ تَضْعيفِ الحديثِ»!

بل إنَّ الحافظَ ابنَ حَجَر قد ذكر في «فتح الباري» (١٠/٨٣) أنَّ بعضَ الشُّيوخ رَجَّحوا وَقْفَ الحديثِ!

فهل مُتابعةُ أولاءِ تكون تَعَدِّياً؟ فإذا كانت كذٰلك فماذا يُسَمّىٰ ـ إذاً ـ فِعْلُ هؤلاء؟!

لا أَظُنُّ محمود سعيد ـ إن شاء اللهُ ـ سيقولُ: إنّها تَعَدٍّ، وَإلاَّ . . !!

---

(١) وقد سبق الكلام عليه (ص ١٠٩ ـ ١٢١).

ومحمود سعيد ـ غَفَرَ اللهُ له ـ قد وَقَفَ علىٰ هٰذيْنِ الموطِنَيْنِ مِن كلام النَّوَوي وابن حَجَر في كتابهِ:

أمّـا الموطنُ الأوّلُ (ص١٥١): فقد طوىٰ ذِكرَه البتّة مُكتفياً بإشارة عامّـةٍ لا تُشْعِرُ قَطُّ بأنَّ هٰذا الحديثَ هو المرادُ من كلامِ الحافظِ، أو أنَّ أحـداً أعلَّهُ!

وأمّا الموطنُ الثاني (ص١٥٨ ـ ١٥٩): فقد جاء في سَرْدِ الكلامِ مِن غيرِ تَنْبيهٍ أو تَنَبُّهٍ إلىٰ ما فيه مِن إشارةٍ تَضْعيفيّةٍ!

الثـاني: أنَّ الحـديثَ في «صحيح مسلم» لم يكن في العُمُـد والأصولِ، وإنّما كان في الشواهد والمتابعات(١)!

وهٰذا ـ أيضاً ـ لم يُشِر إليه محمود سعيد؟ فلعلّه ما عَرَفَه أو فَطِنَ له! أو عَرَفَه وكَتَمَه! وأحلاهما مُرٌّ، وخيرُهما شَرٌّ!

الثالث: قال شيخُنا في معرِضِ كلامِهِ علىٰ عُمر بن حمزةَ: «ضعّفه الإمام أحمد وابن معين والنَّسائي وغيرهم».

فاستفهم (!) محمود سعيد قائلاً:

«أمّـا قولُـه: «وغيرُهم» فمَن غيرهم من الأئمّة المتقدِّمين المعتمد قولُهم الـذين ضعّفـوا عمر بن حمزة؟ ولا شَكّ أنّ قولَه: «غيرهم» منافٍ للأمانةِ العلمية..»!

كذا قال، تلبيسـاً وتـدليسـاً!! إذ لم يَقُـل شيخُنـا: «وغيرهم من

---

(١) «الرواة المتكلّم فيهم في صحيح مسلم» (ص ٣٧٩) للأخ الدكتور سلطان العكايلة.

المتقدّمين»، إنّما أَطْلَقَ، فَفَرْقٌ بين العبارتين جَدٌّ واضحٍ!

وَمَعَ ذٰلك فقد ضعّفه ـ أيضاً ـ مِن المُتَقَدِّمين أبو زُرعةَ الرَّازي[1]، كما في «سؤالات البَرْذَعي له» (رقم: ٧٩) حيثُ قال فيه: «ليس بذا خَيْرٌ»!

الحديثُ السابعُ: وهو «التعدي العاشر» (!) من القسم الثاني عنده (ص١٦٢):

وهو حديثُ أبي طَلْحَةَ الأنْصاريِّ مرفوعاً: «لا تَدْخُلُ الملائكةُ بيتاً فيه كلبٌ ولا تماثيل»، قال زَيْد بنُ خالدٍ الجُهَني راويهِ عن أبي طلحةَ: فَأَتيتُ عائشةَ، فقلتُ: إنّ هٰذا يُخبرني أنَّ النبي ﷺ، قال: «لا تدخُلُ الملائكةُ بَيْتاً فيه كلبٌ ولا تماثيلُ، فهل سمعتِ رسولَ اللهِ ﷺ ذَكَرَ ذٰلك؟ فقالَتْ: لا.. ولٰكنْ سأُحَدِّثكم ما رأيتُه فَعَلَ...» إلخ.

فقال شيخُنا في «غاية المرام» (ص١٠٤): «صحيح، دون قول عائشة: «لا»، فإنّه شاذٌ أو مُنْكَر... وهٰذا إسنادٌ جَيِّدٌ لكنَّ سُهَيل بن أبي صالح، قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق تغيَّر حفظُه بأخَرَة، روى له البُخاري مقروناً وتعليقاً»، وأورده الذهبي في «الضُّعفاء» وقال: «ثقةٌ. قال ابنُ معين: ليس بالقويِّ»».

ثم قال شيخُنا: «وقد استنكرتُ مِن حديثِهِ هٰذا قولَه: «فهل سمعتِ رسولَ اللهِ ﷺ ذَكَر ذٰلك؟ فقالت: لا!»، فإنَّ السيدةَ عائشةَ رضي الله عنها قد سمعتْ ذٰلك مِن رسولِ اللهِ ﷺ يقيناً، أخرج ذٰلك عنها الشيخانِ وغيرُهما في حديثِ النَّمرقة، قالت في آخِره: «ثم قال ﷺ: «إنَّ البيتَ

---

(١) وقد خَفِيَ قولُه على محمود سعيد!

الذي فيه الصُّوَرُ لا تدخُلُه الملائكةُ».

ثم ذكر ـ حفظه اللهُ ـ حديثاً فيه سماعُها قولَه ﷺ ـ حكايةً عن جبريلَ ـ: «إنّا لا ندخُلُ بيتاً فيه كلبٌ» ثم قال:

«إذا تبيَّن هٰذا، فلا شَكَّ في وَهَم مَن نَسَبَ إلىٰ عائشةَ رضي اللهُ عنها أنّها قالت: إنّها لم تسمع الحديثَ من رسولِ الله ﷺ، وليس في إسنادِهِ مَن هو أحرى بنسبة الوَهَم إليه من سُهيل بن أبي صالحٍ، لِمَا عَرَفْتَ مِن الكلامِ فيه».

فكان جوابُ محمود سعيد ظاهرَ التكلُّفِ، باديَ التمحُّلِ! حيث قال (١٦٣ ـ ١٦٤) وبعد أنْ كَرَّرَ الذي أورده شيخُنا(!) مِن نُصوصٍ تُثبت سماعَ عائشةَ رضي اللهُ عنها:

«.. فيكون إنكارُ السيدة عائشةَ ليس لِمُفرداتِ النَّصِّ، ولكنَّ إنكارَها متوجِّهٌ لسماعِ جميعِ ألفاظِ النَّصِّ مرّةً واحدةً من رسول اللهِ ﷺ، وليس كُلًّا علىٰ حِدَةٍ، وهٰذا يجبُ أن يُصار إليه مُراعاةً للسِّياق»!!!

وهو كلامٌ عجيبٌ، لكنّه ليس عجيباً مِن مثلِ محمود سعيد لِمَا رَأَيْناه مِراراً منه مِن تحريفٍ وتلبيس وتكلُّفٍ! ووهاءُ هٰذا الكلامِ كافٍ لردِّه ونَقْضِهِ، لكنّي ـ مع ذٰلك ـ أقولُ:

أولاً: روىٰ مسلمٌ في «صحيحِهِ» (٢١٠٤) من حديثِ عائشةَ ضِمْنَ قصّةٍ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ عن جبريل: «إنّا لا ندخُلُ بيتاً فيه كَلْبٌ ولا صورةٌ».

وقد وَقَفَ عليه محمود سعيد (ص١٦٣ ـ ١٦٤) لكنّه لم يستفِد منه،

ولم يُبَيِّن وَجْهَ الصوابِ فيه، إذ قال ـ قَبْلَ إيرادهِ ـ:

«ففي حديث النمرقة المذكور: «صورة»، وفي الذي أنكرت سماعَه: «كلب ولا تماثيل» وعليه فلا تصحُّ دعوىٰ الألباني، فتدبّر!».

قلتُ: قد تدبَّرْتُ، فإذا كلامُك ينقُضُ بعضُه بعضاً، إذ «التصاوير» هي ذاتُها «التماثيل»، فلا فَرْق أن يقول ﷺ: «تصاوير» أو «صورة» أو «تماثيل»، وبخاصّة أنَّ هٰذه الألفاظ كلّها قد وَرَدَتْ من حديثِ عائشة رضي اللهُ عنها نفسهِ، فيدلُّ هٰذا علىٰ اختلافٍ من الرواةِ عنها لا يضرُّ، إذ هو روايةٌ بالمعنىٰ، فانظر رواياتهِ كلَّها في «مسند إسحاق بن راهويه» (٣٧٥) و (٤٣٠) و (٤٣٢) و (٥٢٦) و (٥٣٨) وتعليق مُحَقِّقه عليهِ.

ثانياً: أنَّ الكلمةَ التي انتقدها الشيخُ ـ كما هو ظاهرٌ ـ ليست مِن كلام النبيِّ ﷺ، وإنّما هي مِن كلامِ عائشةَ.

ثالثاً: أنّ مسلماً رحمه الله قد أَخْرَجَ حديثَها هٰذا في الشواهدِ، لا في العُمُدِ.

فهل يليقُ ـ بعد هٰذا كُلِّه ـ أن يُنْظَمَ مِثْلُ هٰذا النَّقْدِ العلمِيِّ النَّزيهِ في سِلْكِ التَّعدِّيَاتِ؟!

الحديثُ الثامِنُ: وهو «التعدِّي الحادي عَشَر» (!) مِن القسم الثاني عنده (ص١٦٨):

وهو حديث بُريدةَ في قصّة رَجْم ماعزٍ الأسلميِّ رضي الله عنه، وفيه اعترافُه بالزِّنىٰ ثلاثَ مرّات، فلمّا كان الرابعةُ (حَفَر له حُفرة) ثم أَمَر به فَرُجِمَ.

فقد علّق عليه شيخُنا في تعليقهِ علىٰ «مختصر صحيح مسلم» (ص٢٧٧) للإمام المنذري بقولِه:

«ذِكْرُ الحَفْرِ في هٰذا الحديثِ شاذٌّ، تفرَّد به بشيرُ بن المُهاجر، وهو لَيِّنُ الحديثِ. .».

ثم ذَكَر ـ حفظَهُ اللهُ ـ بعضَ من روىٰ الحديثَ دونَ ذِكْرِ الحَفْرِ، وقال: «. . فدلَّ ذٰلك علىٰ شُذوذِ هٰذه الزيادةِ ونكارَتِها».

فماذا صَنَعَ محمود سعيد؟!

تكلّم (١٦٨ ـ ١٧٢) دفاعاً عن بشير بن مهاجِرٍ، بكلامٍ فيه بَتْرٌ، وتحريفٌ، وتلبيسٌ، سيأتي شيءٌ مِن رَدِّه ـ بَعْدُ ـ إن شاء اللهُ.

ثم ذكر (١٧٢ ـ ١٧٤) شيئاً مِن الشواهد (!) التي تدلُّ ـ بزعمهِ ـ علىٰ الحَفْرِ.

ولستُ أُريدُ الإطالةَ في تتبُّع كلامهِ ونَقْدِه وَرَدِّهِ، ولكنّي أُذَكِّرُ بما نَبَّهْتُ عليه في أوائلِ هٰذا الكتاب (ص ٢١) مِن أنَّ محمود سعيد اعترف (ص١٧٤) «أنّ الألبانيَّ مسبوقٌ بحكُمِهِ المذكور علىٰ الحَفْرِ الذي وَرَد في هٰذا الحديثِ»!!

فلماذا يا هٰذا؟!

ومَن المُتَعدِّي الحقيقيُّ إذاً؟!

وقد تكلّم العلاّمةُ ابنُ القَيِّم[1] في إنكار الحَفْرِ وتعليلِه بسوءِ حفظ

---

(١) وفي «الروضة الندية» (٢ / ٢٧١ ـ ٢٧٢) لصدّيق حسن خان كلامٌ آخر عن ابن القيِّم في ذلك.

بشير بن المُهاجر في «تهذيب سُنَن أبي داود» (٦ / ٢٥١). ونَقَلَ الخَطَّابيُّ في «معالم السُّنن» (٦ / ٢٥٤) عن الإمام أحمد ذلك أيضاً، وقولَه في بشير ابن مُهاجِر أنّه: «منكر الحديثِ».

○○○○○

نتيجةُ دراسةِ أحاديثِ القِسْمِ الثالثِ

بعد هٰذه الدراسة الموضوعيّة المتأنِّيةِ، يَتَّضِحُ لِكُلِّ مُنْصفٍ أنَّ شيخَنا حفظه اللهُ تعالىٰ كان دقيقاً في نَقَداتهِ وأحكامهِ، بحيثُ إمّا أن يكونَ مسبوقاً بحُفَّـاظ كِبَارٍ، وأئمّةٍ أعلامٍ ـ وهو الأكثرُ ـ، أو أنْ يُؤَدِّيَه اجتهادُهُ الدقيقُ، ونَظَرُه العميقُ إلىٰ نَقْدِ كلمةٍ أو جُمْلَةٍ من بعضِ الرواياتِ، وهو في ذٰلك كُلِّهِ يحشُدُ الأدلّةَ علىٰ كلامِهِ، بما يُبَيِّنُ حقيقةَ قولِهِ ومَرَامِهِ.

والبـاحثُ المنصفُ الـذي نَزَعَ رداءَ العصبيّة، وخَلَعَ ثوبَ البِدْعةِ والتقليدِ يعـرفُ تمـامـاً أنَّ معالَجةَ مثلِ هٰذه المسائلِ لا تكونُ بتسميتها «تَعَدِّياً»، وَعَدِّها «تَهَجُّماً»!

إنّمـا هي اجتهـاداتٌ دائـرةٌ ـ إن شاء اللهُ ـ بين الأجـرِ والأجرَيْنِ، والمُرَجِّحُ لهٰذا أو ذٰلك هو الحُجَّةُ والبَيَان، والدليلُ والبُرهان.

وَمَنْ قارَنَ هٰذه «النتيجةَ» المُوْجَزَةَ، بالدراسة التي قبلَها عَرَفَ حقيقةَ «ردود» محمود سعيد و«تعقُّباتهِ» وأنّها قائمةٌ علىٰ الهوىٰ والعصبيّة!

واللهُ الهادي، لا ربَّ سواه.

ooooo

القسم الرابع

ما لم يتعرّض له الشيخُ بِنَقْدٍ، لكنه يُصَحِّح متنَه

قال محمود سعيد (ص٥):

«وحَكَمَ علىٰ كُلِّ سَنَدٍ في «صحيح مسلم» رواه أبو الزُّبَيْر المَكِّي، عن جابرٍ معنعناً، بالضَّعْفِ، بحُجَّةِ أنَّ أبا الزُّبَيْر مُدَلِّسٌ لم يُصَرِّح بالسماع، **فضعَّف بذٰلك خمسةً وثلاثين سَنَداً في «صحيح الإمام مسلم»**، وهٰذه واللهِ مصيبةٌ، وإنّا لِلَّهِ وإنّا إليه راجعون».

قلتُ: نعم؛ واللهِ إنّها مصيبةٌ أنْ يَتقَوَّلَ هٰذا الكاتبُ علىٰ عبادِ اللهِ، فَيَنْسِبَ إليهم ما لم يقولوا، وأن يُلْزِمَهم بما هم مِنْه بَراءٌ.

وهو بهٰذا ـ هَدَاهُ اللهُ ـ مُتَعَدٍّ علىٰ أهلِ العلمِ، وأئمّةِ السُّنَةِ، إذْ مِن قواعدِهم ـ رحمهم اللهُ ـ أنَّ لازمَ القولِ ليس بلازمٍ، كما هو معلومٌ[1].

ثُمّ كرّر محمود سعيد كلامه (ص٦٢)، فقال بلا استحياءٍ:

«والألبانيُّ تعدّىٰ علىٰ «صحيح مسلم»، وضعفَ هٰذا النوعَ الأخيرَ بكاملِه».

---

(١) وهو ـ أيضاً ـ قولُ الكوثريِّ ـ شيخ مشايخ محمود سعيد ـ كما في «النكت الطريفة» (ص ٢٤٤) له!!

يُريدُ ما رواه أبو الزُّبير مِن غير رواية الليثِ مع عَدَم المتابعِ ، دون تصريحٍ بالسماعِ .

فانْظُر كيف تجرَّأ هنا بُجرأةٍ باطلةٍ مُدَّعياً أنَّ الشيخَ «ضعَّف» هٰذه الأحاديث!

هٰكذا! فأينَ تقوىٰ اللهِ؟! وأين حاجزُ الخيرِ المانعُ للشَّرِّ؟!

ومِن عَجَبٍ أنَّ محمود سعيد قد نقل في كتابهِ (ص٦٢) عن شيخِنا[1] قولَه :

«وجُملةُ القـولِ أنَّ كُلَّ حديثٍ يرويه أبو الزُّبَيْر عن جابرٍ أو غيرِه، بصيغـةِ «عَنْ» ونحوِها»، وليس مِن رواية اللَّيْث عنه، **فَيَنْبَغي التوقُّفُ عَن الاحتجاجِ بهِ** حتّىٰ يتبيَّن سماعُه، أو نجدَ ما يشهدُ له ويعتضدُ بهِ».

فتأمَّل عِبارتَه الدقيقة : «فينبغي التوقُّف عن الاحتجاجِ به حتىٰ . . »، هل ترىٰ فيهـا الحُكْمَ بالضَّعْفِ صراحـةً؟ أم أنّها عبارةٌ دقيقةٌ فيها تَطْبيقُ الفـروعِ علىٰ الأصول والقواعدِ، مَعَ تحفُّظٍ حريصٍ مَحوُطٍ بحُسْنِ ظَنٍّ يليقُ بمكانةِ «صحيح مسلم» في صُدورِ أهل العلمِ[2] وطُلَّابهِ.

ومَعَ ذٰلك يَصِفُ محمود سعيد (ص٦٢) كلامَ شيخِنا أنّه «تَعَدٍّ صريحٌ»!!

فَمَن هو الأَحْرىٰ بهٰذا الوَصْفِ؟

ثُمَّ ما فائدةُ إيراد الأحاديثِ التي لم يتكلّم عليها الشيخُ، ولم يتعرَّضْ

(١) في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١ / ٩٣).

(٢) وانظر ما سبق (ص ٥٤) نقلاً عن ا بن المُرَحِّل في ذكر «التوقُّف» مثل ما هنا.

لها بنَقْدٍ في كتابٍ عنوانُه «. . تعدِّي الألبانيّ علىٰ صحيح مسلم. . »؟

أم أنّه «نَفْخُ» الكُتُب جَرْياً علىٰ سَنَن مشايخِ الغُدَدِ؟!

فإلىٰ سَرْدِ الأحاديثِ، وبَيَانِ تَصْحيحِ الشيخِ لَهَا:

الحديثُ الأوّلُ: وهو الحديثُ الرابعُ مِن «أحاديث أبي الزُّبير عن جابر» عند محمود سعيد (ص٦٩): «إنّ أخاً لَكُم قَدْ مات، فقوموا فَصَلُّوا عليهِ».

صحَّحه شيخُنا في «أحكام الجنائز» (٨٩) و«إرواء الغليل» (رقم: ٧٢٧) بأُسلوبٍ علميٍّ عالٍ.

الحديثُ الثاني: وهو الخامسُ مِن «أحاديث أبي الزُّبير عن جابر» عنده (ص٦٩ - ٧٠): «ليس فيما دون خمسِ أواقٍ مِن الوَرِق صَدَقةٌ. . ».

صحَّحه شيخُنا في «الإرواء» (٨١٦) لِمُتابَعاتٍ لأبي الزُّبَيْر.

الحـديثُ الثالثُ: وهو السابعُ مِن «أحاديث أبي الزُّبير عن جابرٍ» عنده (ص٧٥): «أَمَرنا النبيُّ ﷺ لمّا أَحْلَلْنا أنْ نُحْرِمَ إذا تَوَجَّهْنا إلىٰ مِنىٰ. . ».

صحّحه شيخُنا في «حَجَّة النبيِّ ﷺ» (رقم: ٥٣).

الحديثُ الرابعُ: وهو التاسعُ من «أحاديث أبي الزُّبير عن جابرٍ» عنده (ص٧٧): «لا يَحِلُّ لأحدٍ أن يحملَ بمكّة السلاحَ».

أورده في «مختصـــر صحيح مسلم» (٧٦٧) و«صحيح الجـامـع» (٧٦٤٥) وأورد في «الإرواء» (٤/ ٢٥٠ - ٢٥١) شيئاً من الشواهدِ له.

ثُمّ طوَّل في «سلسلة الأحاديث الصحيحةِ» (**٢٩٣٨** ـ مخطوط) في بيانِ الجَزْمِ بصحّتهِ، مُورِداً له بعضَ الشواهدِ والطُّرقِ.

الحديثُ الخامسُ: وهو العاشرُ من «أحاديث أبي الزُّبير عن جابرٍ» عنده (ص٧٨): «دَخَلَ رسولُ اللهِ ﷺ يومَ فتحِ مكّة وعليه عِمامةٌ سوداءُ بغيرِ إحرامٍ».

صَحَّحه شيخُنا في «مختصر الشمائل المحمدية» (**٩٢**) بشاهدينِ له.

الحديثُ السادسُ: وهو الحادي عَشَرَ مِن «أحاديث أبي الزُّبّير» عنده (ص٧٩ ـ ٨٠): «إنّ إبراهيمَ حرَّم مَكَّةَ..».

أورده شيخُنا في «صحيح الجامع» (**١٥٢٢**)، وفي «إرواء الغليل» (**١٠٥٨**).

الحديثُ السابعُ: وهو الثالثَ عَشَرَ من «أحاديث أبي الزُّبّير» عنده (ص٨١): «إذا دُعي أحدُكم إلىٰ طعامٍ فَلْيُجِب..».

وقد صحّحه الشيخُ في «آداب الزِّفاف» (ص**١٥٥**) و«سلسلة الأحاديث الصحيحة» (**٣٤٧**).

الحديثُ الثامِنُ: وهو الرابع عَشَرَ من «أحاديث أبي الزُّبَير» عنده (ص٨١ ـ ٨٢): «دَخَلَ أبو بكرٍ يستأذنُ علىٰ رسولِ اللهِ ﷺ، فَوَجَدَ الناسَ جلوساً ببابهِ..».

أورده الشيخُ في «صحيح الجامع» (**١٨٠٢**) و«سلسلة الأحاديث الصحيحةِ» (**١٥١٦**).

الحديثُ التاسعُ: وهو الخامسَ عشرَ من «أحاديثِ أبي الزُّبَير» عنده (ص٨٢ ـ ٨٣): «لا يَبِعْ حاضِرٌ لِبادٍ..».

وقد أورده شيخُنا في «صحيح الجامع» (٧٥٩١) و«مشكاة المصابيح» (٢٨٥٢) و«غايةِ المرام» (٣٣٠)، مُصحِّحاً له بروايةٍ فيها التصريحُ التحديث.

وانظر ما سيأتي في المقطع (رقم: ٥٢) مِن الفصل الثالث.

الحديثُ العاشرُ: وهو السابعَ عشرَ من «أحاديث أبي الزُّبَيْر» عنده (ص٨٤): «.. أفكلُّهم أعطيتَ مثلَ ما أعطيتَه».

اعْتَمَدَهُ شيخُنا في «حجاب المرأة المسلمة» (ص٢٣) وصحّحه في «إرواء الغليل» (١٥٩٨).

الحديثُ الحادي عَشَرَ: وهو الحادي والعِشرونَ من «أحاديث أبي الزُّبَيْرِ» عنده (ص٨٦): «أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُنْبَذُ له في تَوْرٍ مِن الحجارةِ».

أورده شيخُنا في «السلسلة الصحيحة» (٣٠٠٩ـ مخطوط)، وفي «إرواء الغليل» (٢٣٨٨) عن ابن عباسٍ نَحْوَهُ.

الحديثُ الثاني عَشَرَ: وهو الثاني والعِشرون مِن «أحاديث أبي الزُّبير عندَه (ص٩٢): «كُلُّ مسكرٍ حرامٌ، إنَّ على الله عز وجلّ عهداً لِمَن يشربُ المُسْكِرَ أن يسقيَه مِن طينةِ الخَبَالِ».

صحّح الشيخُ مَتْنَه في «التعليق الرغيب» (٣/١٨٦ـ مخطوط)[1].

---

(١) وانظر المقطع (رقم: ٧٤) من الفصل الثالث فيما يأتي.

الحـديثُ الثـالثَ عَشَرَ: وهو الثالثُ والعِشرون من «أحاديث أبي الزُّبير» (ص٩٢): «المؤمِنُ يأْكُلُ في مِعىً واحدٍ، والكافرُ يأْكُلُ في سَبْعةِ أمعاءٍ».

أورده الشيخُ ـ مُصحَّحاً ـ في «صحيح الجامع الصغير» (٦٦٦٠) و«التعليق الرغيب» (٣/ ١٢٢ ـ مخطوط)، وهو ـ أيضاً ـ في «مختصر صحيح مسلم» (١٣١٢).

الحـديثُ الرابعَ عَشَرَ: وهو السادسُ والعِشرون من «أحاديث أبي الزُّبْير عن جابر» (ص٩٦): «أنَّ النبيَّ ﷺ مرَّ عليه حِمَارٌ قد وُسِمَ، فقال: «لَعَنَ اللهُ الذي وَسَمَهُ».

أورده شيخُنا في «سِلْسِلةِ الأحاديث الصحيحة» (٤/ ٦٦) و«إرواء الغليل» (٧/ ٢٤٢)، وهو في «مشكاة المصابيح» (٤٠٧٨ ـ بتحقيق شيخنا).

الحديثُ الخامسَ عَشَر: وهو السابع والعشرون مِن «أحاديث أبي الزُّبْير عن جابر (ص٩٧): «ألَا لا يَبيتَنَّ رجلٌ عند امرأةٍ إلّا أن يكون ناكحاً أو ذا مَحْرَمٍ».

أورده في «صحيح الجامع» (٧٥٩٩).

الحـديثُ السادسَ عَشَرَ: وهو الثامن والعشرون من «أحاديث أبي الزُّبَير عن جابرٍ» عنده (ص٩٧ ـ ٩٨): «لا يُقيمنَّ أحدُكم أخاه يومَ الجمعة، ثم لْيُخالِف إلىٰ مَقْعدِهِ فَيقْعُدَ فيه، ولٰكنْ يقول: افْسَحُوا».

وقد صحّحه شيخُنا مُوْرِداً له في «سِلسلة الأحاديث الصحيحة»

(١٣٠٢) مِن طريقين عن جابرٍ.

الحـديثُ السـابعَ عَشَرَ: وهو التاسعُ والعشرون من «أحاديث أبي الزُّبَيْر عن جابر» عنده (ص٩٨): «لِكُلِّ دَاءٍ دواءٌ، فإذا أُصِيبَ دواءُ الداءِ بَرَأَ بإذن اللهِ عزّ وجلّ».

وقد خرّجه شيخُنا في «غاية المَرَام» (٢٩٢) مُصحِّحاً له.

الحديثُ الثامنَ عَشَر: وهو الحادي والثلاثون من «أحاديث أبي الزُّبَيْر عن جابر» عنده (ص١٠٠): «أنَّ أُمَّ مالكٍ كانت تُهدي للنبيِّ ﷺ في عُكَّةٍ لها سَمْناً. . .» وفي آخرِه: «لو تَرَكْتِيها مازال قائماً».

هو في «مِشْكاة المصابيح» (٥٩٠٧) مَعْزُوٌّ لـ«صحيح مسلم»، دونَ أيِّ تعليقٍ، ومثلُه منه ـ غالباً ـ علامةُ مُوافَقَةٍ كما هو معلومٌ.

الحديثُ التاسعَ عَشَر: وهو الثاني والثلاثون مِن «أحاديث أبي الزُّبَيرِ عن جابر» عنده (ص١٠٠ ـ ١٠١): «لَوْ لم تَكِلْه لأكلتُم مِنْه، ولَقَام لكم».

أورده شيخُنا في «صحيح الجامع» (٥٣٠٢)، وهو في «مِشكاة المصابيح» (٥٩٤١).

الحديث العِشرون: وهو الثالثُ والثلاثون من «أحاديث أبي الزُّبَير عن جابر» عنده (ص١٠١): «أَسْلَمُ سالَمَها اللهُ، وغِفَارُ غَفَرَ اللهُ لَهَا».

وهو في «صحيح الجامع» (٩٧٥) و«مختصر مسلم» (١٧٣٢).

الحديثُ الحادي والعِشرون: وهو الرابعُ والثلاثون من «أحاديث أبي الزُّبَيرِ عن جابر» عنده (ص١٠٢): «. . . ما هذا؟ دعوىٰ أهلِ الجاهليةِ؟!».

وهو في «إرواء الغليل» (٢٤٤٩) مُصَحّحاً[1].

الحديثُ الثاني والعِشرون: وهو الخامسُ والثلاثون مِن «أحاديث أبي الزُّبير عن جابر» عنده (ص١٠٢ ـ ١٠٣): «اعملوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ».

وهو مُصَحَّحٌ في «ظلال الجنّة» (١٦١ ـ ١٧١) مَعَ شواهدَ له، وكذا في «حَجّة النبيّ ﷺ» (رقم: ٣٥).

قلتُ: وسيأتي لِعَدَدٍ مِن هذه الأحاديثِ زيادةُ بيانٍ ـ إنْ شاءَ اللهُ ـ في مواضعَ مِن الفَصْلِ الثالثِ.

نتيجةُ دراسةِ أحاديثِ القِسْمِ الرابعِ

وهي نتيجةٌ تبيِّنُ بكُلِّ وضوحٍ الدرجةَ التي وَصَلَ إليها إيهامُ محمود سعيد للقُرّاءِ وتلبيسُه عليهم.

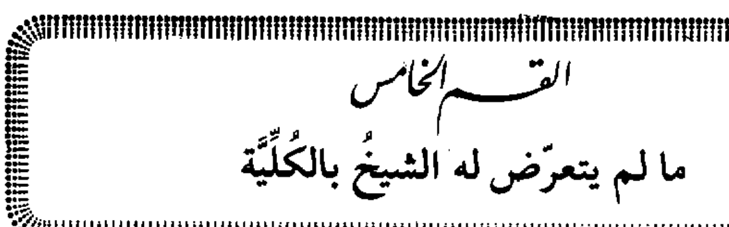
إذا كان اثنانِ وعِشْرُونَ حديثاً ـ اسْتَغْرَق كلامُه عليها ما يَقْرُبُ من ثُلُثِ كتابِهِ ـ يُصَحِّحُها الشيخُ كُلَّها، فلماذا تُوْرَدُ في كتابٍ واحدٍ سمّاه مُسَوَّدُهُ بغيرِ حَقٍّ «. . تعدّي الألباني علىٰ صحيح مسلم»!

فَمَن أنْصَفَ، وبِطَلَبِ الحَقِّ اتَّصَفَ، يعرفْ حقيقةَ هٰذا التَّعَدِّي، ومَن هو أحرىٰ بهِ!

لكنّ الإنصافَ عزيزٌ، جَعَلَنا اللهُ مِن أهلِهِ، والدُّعاةِ إليهِ، ووَقَانا مِن شُرورِ أنفُسِنا ومِن سيِّئات أعمالِنا.

---

(١) وقد سبق في القسم الأوّل من هذا الفَصْل (رقم: ٩)، وإنّما كررْتُه هنا لأن محمود سعيد لم يذكر فيه كلامَ شيخنا.



القسم الخامس

ما لم يتعرّض له الشيخُ بالكُلِّيَّة

وهي ثلاثةُ أحاديثَ:

الحديثُ الأوّلُ: وهو الثالثُ مِن «أحاديث أبي الزُّبيرِ عن جابر» عنده (ص٦٨): «غَزَونا مَعَ رسولِ اللهِ ﷺ قَوْماً مِن جُهَينة..».

الحديثُ الثاني: وهو التاسعَ عشرَ من «أحاديث أبي الزُّبير عن جابر» عنده (ص٨٦): «واللهِ لو كانت فاطمةُ لَقَطَعْتُ يَدَها».

الحديثُ الثالثُ: وهو الثلاثونَ مِن «أحاديث أبي الزُّبير عن جابر» عنده (ص٩٩): «رُمِيَ سَعْدُ بن مُعاذ في أَكْحُلِه، فَحَسَمَهُ النبيُّ ﷺ بيدهِ بِمِشْقَص..».

قلتُ: فهٰذه ثلاثةُ أحاديثَ لم يَرد لها ذِكْرٌ في أيٍّ مِن مؤلَّفاتِ شيخِنا المطبوعةِ أو تحقيقاتهِ أو تخريجاتهِ، ولم يتعرَّض لها بنَقْد لا مِن قريبٍ ولا مِن بعيدٍ، فَأَن تُذكَر في «التعدِّي»، هو عينُ التعدِّي!

عَصَمَنا اللهُ مِن الزَّلَل.

○○○○○

القسم السادس

ما خَلَطَ بهِ محمود سعيد(!)

... ولو أردْتُ التَّوسُّع في هٰذا العُنوانِ الفَرْعيِّ لَجَعَلْتُ جُلَّ كتابِ «التَّعدِّي» في هٰذا القِسْمِ، إذ سائِرُهُ مبنيٌّ ـ كما اتَّضحَ لِكُلِّ ذي عَيْنَيْنِ ـ علىٰ الخَلْطِ والخَبْطِ والتَّلْبيسِ، ولكنِّي لن أفعلَ ـ وقد فعلتُ خِلافَه ـ مُكْتَفِياً بذكر حديثَيْنِ ظَهَرَ فيهما خَلْطُه وتَلْبيسُه، أو عدمُ فَهْمِهِ وجهالتُه[1]:

الحديثُ الأوَّلُ: وهو «التعدِّي الثاني» (!) مِن القسمِ الثاني عنده (ص١١٥):

وهو حديثُ أَنسٍ: «أصابَنا ونحنُ مَعَ رسولِ اللهِ مَطَرٌ، فَحَسَر ثَوْبَه حتّىٰ أصابَه مِن المَطَر، فقُلنا: لِمَ صَنَعْتَ هٰذا؟، قال: «لأنّه حديثُ عَهْدٍ بربِّهِ».

وَقَد نَقَل محمود سعيد (ص١١٥) **ما وَرَدَ في مطبوعة «إرواء الغليل» (١٤٣/٣ ـ ١٤٣)** تحته: «ضعيفٌ، أخرجه البيهقيُّ **(٣٥٩/٣)** عن يزيد ابن الهاد أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا سالَ السَّيْلُ قال... فذكره، إلاّ أنّه قال: «فنتطهّر منه، ونحمدُ اللهَ عليهِ، قال البيهقي: هٰذا منقطع».

---

(١) وأحلاهُما مُرٌّ، وخيرُهما شَرٌّ!

هٰذا ما وَرَدَ في مطبوعة «الإرواء»، وقد علّق محمود سعيد عليهِ بقولهِ:

«لا أعرفُ سَبَباً لتضعيفِ هٰذا الحديثِ، ولم يُبَيّن الألبانيُّ سَبَبَ التَّضْعيفِ، وظَنَنْتُ أنَّ خَطَأً في الطباعةِ ربّما وقع، ففتَّشتُ الجُزْءَ الذي فيه الحديثُ فلم أجِد شيئاً يدلُّ علىٰ حدوثِ ما ظَنَنْتُهُ..».

كذا قال، وهو يدلُّ علىٰ تسرُّعِهِ، وجهلِهِ، وعَدَم فَهْمِهِ!

فلو أنّه تأمّل قليلاً لَعَرَف مِن أَوَّلِ لمحةٍ أنَّ ما وَقَعَ هنا إنّما هو مِن أخطاءِ الطَّبعِ بيقينٍ، ولو أنّه راجع (حَقّاً) الجزءَ لَوَجَدَ ضالَّته عَقِبَ هٰذا الحديثِ مُباشرةً.. لكنْ.. اللهُ أعلمُ!

وبَيَانُ ذٰلك في تعليقٍ لشيخِنا أنقلُهُ مِن خَطِّه[1]:

«الحديثُ صحيحٌ، ولا يخفىٰ علىٰ المؤلّف [محمود سعيد] تَخْريجي إيّاه في عدّة مواطنَ، مِنها «الظِّلال» (٦٢٢) و«مختصر العُلُوّ» (ص٩٣ ـ ٩٤)، وما في «الإرواء» خَطَأٌ مطبعيٌّ لا يخفىٰ علىٰ أحدٍ غيرِ مُغْرِضٍ، فإنَّ هٰذا التَّضْعيفَ إنّما هو للحديثِ الذي بَعْدَه في «الإرواء» والتخريج الذي في الحديثِ الذي بعدَه إنّما هو لهذا الذي قال في الأصل ـ «المنار» ـ: «رواه مسلمٌ وأبو داود» فَزِدْتُ عليه: «والبيهقي وأحمد»، فهل يُخْفي هٰذا إلاَّ مَن أضلّه اللهُ علىٰ علمٍ، نسألُ اللهَ السلامةَ».

هٰذا تعليقُه هنا.

ومِن تعليقٍ آخَرَ له بخطِّهِ ـ ومنه نَقَلْتُ ـ علىٰ نُسختِهِ الخاصّة مِن

---

(١) وذلك من تَقْييداتٍ له كرؤوسِ أقلامٍ على نُسختِه الخاصّة من «تنبيه المسلم».

«إرواء الغليل» في الموضع نفسه:

«هٰذا التخريجُ للحديث الذي بعدَه، والذي هُناك لهٰذا، انْقَلَب علىٰ الطابع، وهٰذا مِمّا لا يُشَجِّعُنا علىٰ طبع كتابٍ دون تَصْحيحي للتَّجارِبِ».

ثمَّ بخَطٍّ آخَرَ أحدثَ:

«وقد استغلَّ هٰذا الانقلابَ استغلالاً خبيثاً المسمّىٰ محمود سعيد ممدوح في كتابه «تنبيه المسلم» (ص١١٥)».

قلتُ: فقول محمود سعيد: «.. فَفَتَّشْتُ الجزءَ..» إمّا أن يكون صدقاً، أو (خِلافَه)؟

فإذا كان صِدْقاً؛ فهو يدلُّ علىٰ سذاجةٍ، وبلادةِ ذهنٍ، وعَدَم فَهْمٍ!

وإذا كان (خِلافَه)؛ فقد سَقَطَ معه الخِطاب، وسُدَّ في وَجْهِهِ الباب!

ثم قال محمود سعيد:

«.. لو كان قد حَدَث منه أو مِن الطابع خَطَأٌ كان ينبغي الالتفاتُ إليه، والتنبيهُ عليه».

أقول: لكنَّ طَبَعات الكتابِ لم تُراجَع ـ كما تقدّم ـ مِن الشيخ، لذا؛ تتابَعَتْ الطبعات علىٰ هٰذا الخَطَإ، وللأسف.

وَمَعَ ذٰلك ففي أَوّلِ فُرْصة سَنَحَتْ؛ نَبَّه كاتبُ هٰذه السُّطور علىٰ هٰذا الخَطَإِ المطبعيِّ في تعليقٍ وجيزٍ علىٰ «عِلَل أحاديث مسلم»[1] للحافظ أبي الفَضْل الهَرَوي ابن عَمّار الشَّهيد، (ص٨٨).

---

(١) مطبوع بتحقيقي في دار الهجرة ـ الدمام.

وبمُناسبةِ ذِكْرِ هٰذا الكتابِ أقولُ:

بالرَّغْمِ مِن أنَّ هٰذا الحديثَ قد أورده محمود سعيد مُدَّعياً «تَعَدِّي» شيخنا فيه ـ وأثبتُّ بُطلانَ زَعْمِهِ بل خَلْطَه وخَبْطَه ـ إلاّ أنّ هٰذا الحديثَ ـ فِعْلاً ـ قد تكلّم فيه الحُفَّاظُ وأعلُّوه، فقد أورده ابنُ عَمّار في «العِلَل» (رقم: ١٥) قائلاً بعد إيرادِه وذِكْرِ إسنادِه:

«وهٰذا حديثٌ تفرَّد به جَعْفَرُ بن سُلَيْمان مِن بين أصحابِ ثابتٍ، لم يَرْوِهِ غيرُهُ.

وأَخْبَرني الحُسَين بن إدريسَ، عن أبي حامدٍ المَخْلَديِّ، عن عليِّ ابن المَدينيِّ، قال: لم يكنْ عند جَعْفَرٍ كتابٌ، وعنده أشياءُ ليستْ عِندَ غيرِه.

وأخبرنا محمد بن أحمد بن البَرَّاء، عن عليّ بن المَديني، قال: أمّا جَعْفَرُ بنُ سُلَيمان؛ فَأَكْثَرَ عن ثابتٍ، وكتب مراسيلَ، وكان فيها أحاديثُ مناكيرُ.

وسمعتُ الحُسَين يقولُ: سمعتُ محمد بن عُثمان يقول: جعفرٌ ضعيفٌ».

هٰذا بطولِهِ كلامُه رحمه اللهُ.

وقد دافَعْتُ في تعليقي علىٰ كتابِهِ (ص٨٦ ـ ٨٩) عن هٰذا الحديث، وأثبتُّ أنّه محفوظٌ، وَرَدَدتُ قولَ مَن ضعَّفه ـ ولله الحمدُ ـ.

وكلامُه رحمه اللهُ يُظهر مدىٰ جَهْلِ محمود سعيد، ودرجةَ ادِّعاءاتِهِ الكثيرة الفارغة، وذٰلك في قولِهِ (ص١١٥) من كتابِهِ:

«لا أعرف سَبَباً لتضعيفِ هٰذا الحديثِ. . » .

فلو بَحَثْتَ في كلامِ عُلَماءِ الحديثِ وعِلَلِهِ لعرفتَ سَبَبَ تَضْعيفِهِ[1]، لكنّك قَمَّاشٌ حَوَّاشٌ!!

فإنْ قال قائـلٌ معتـذراً عنـه: «لعلّه لم يَقِف علىٰ هٰذا الكتـابِ، وبخاصّة أنّه كان مخطوطاً، وطُبع بعدَ طَبع كتابِه!» .

فالجوابُ: نَعَم؛ فإذا سَلَّمْنا بهٰذا هنا، فَهَل نُسَلِّمُ بهِ في كتابٍ آخَرَ مشهـورٍ جدّاً، معـروفٍ بين الطَّلَبة، يُراجِعهُ صِغارُهم قبلَ كبارهم، وهو «ميزان الاعتدال» للإمام الذهبيِّ .

فهل هو لم يَقِف علىٰ كلامِ الذهبيِّ في هٰذا الحديثِ في «الميزان» (١ / ٤١٠) حيثُ قال في تضاعيفِ ترجمةِ جعفر بن سُلَيمان :

« . . وهـو صدوقٌ في نفسـهِ، وينفـردُ بأحـاديث عُدَّتْ مِمّـا يُنْكَر، واخْتُلِفَ في الاحتجاجِ بها، منها. . . » .

فذكر ضِمْنَها حديثَ : «إنّه حديثُ عَهْد بربِّه»!

فهل هو لم يَقِف عليهِ ليعرفَ «سببَ تَضْعيفِ هٰذا الحديثِ. . »؟

أم أنّه وَقَفَ، وعَرَفَ، وحَرَفَ!؟

لِيَخْتَرْ أيَّ الوَصْفَين أليقُ بهِ، ثم لْيَحْكُم بنفسهِ علىٰ نفسِه؟

فإذا كان الأوّل: فهو دليلُ جهلهِ! وإذا كان الثاني: فهو دليلُ تلبيسهِ!

---

(١) أقولُ هذا استرسالاً مع الخَصْم، وإلاّ فقد أثبتُّ بأنّ الشيخ لم يُضَعِّفْه، وأنَّ قول من ضعَّفه غيرُ جارٍ على الجادّة.

ولعلّهما يجتمعانِ (!) وهو الراجحُ إن شاءَ اللهُ!!

الحديثُ الثاني: وهو «التعدِّي التاسعُ» (!) مِن القِسم الثاني عنده (ص١٦٠):

وهو حديثُ ابنِ عُمر: أنّ رسولَ اللهِ ﷺ قال وهو على المِنْبَر: «إنْ تَطْعَنوا في إمارتهِ ـ يُريدُ أُسامةَ بنَ زَيْدٍ ـ فقد طَعَنْتُم في إمارةِ أبيهِ مِن قَبْلِهِ، وأَيْمُ اللهِ إن كان لَخَليقاً لها، وأَيْمُ اللهِ إن كان لأحبَّ الناسِ إليَّ، وأَيْمُ اللهِ إنّ هٰذا لَخَليقٌ ـ يُريدُ أُسامةَ بنَ زَيْدٍ ـ، وأَيْمُ اللهِ إنْ كان لأحبَّهم إليَّ مِن بَعْدِهِ، فأُوْصيكُم بِهِ، فإنّه مِن صالحيكم».

وقد علَّق على الحديثِ شيخُنا في «مختصر صحيح مسلم» (ص٤٤٦) بقولِه:

(في إسنادِهِ عُمر بن حمزةَ، وهو ضعيفٌ، كما قال الحافظُ في «التقريب»، لكنْ رواه مسلمٌ مِن طريقٍ أخرى نحوَه، دون قولِه: «فأُوصيكم بهِ»).

وهي تعليقةٌ مُخْتَصَرةٌ تليقُ بمثيلاتها مِن تعليقاتِ شيخِنا الوجيزةِ على «مختصر مسلم»، كما يعرفُه كلُّ طالبِ علمٍ.

فماذا (فَهِمَ) و(استنبط) و(علّق) محمود سعيد؟

قال (ص١٦٠): «فتحصَّل مِن هٰذا الآتي:

١ ـ تَضْعيفُ عُمر بن حمزة، وقد مرَّ ردُّ هٰذا التضعيفِ[1].

---

(١) ومعه إبطالُه!

٢ ـ أنَّ لفظةَ: «فأُوصيكم به» منكرةٌ مردودةٌ، وهٰذه دعوىٰ لا دليلَ عليها. . .»!

فأقولُ جواباً عَلَيهِ:

هٰذا إلْزَامٌ بما لا يَلْزَمُ، وتَمحُّلٌ ظاهرٌ، وتَحْميلٌ للكلامِ ما لا يحتملُ! إذْ منهجُ شيخنا في طرائقِ الإعلالِ معروفةٌ، وأساليبُه في نقد الروايات والأسانيدِ معلومةٌ[1].

إذ الشيخُ ـ حفظه المولىٰ ـ يُبَيِّن واقعَ روايةِ مسلمٍ للحديثِ بطريقَيْهِ، ولا يُريد البتّة ـ كما هو ظاهرٌ ـ إعلالَ تلك الزيادةِ، فلو أراد ذٰلك لصَرَّح بهِ، كما هو مَعْهودٌ عنه ـ حفظه الله وَنَفَعَ بهِ ـ وقد سَبَق له مثالٌ علىٰ ذٰلك في الحديثِ السادس مِن القسم الثالثِ، وفي سنده عُمر بن حمزةَ نفسُه!

ومِمّا يُدَلِّلُ علىٰ أنَّ الشيخَ لم يُردْ إعلالَ تلك الزِّيادةِ؛ أنّه سَكَتَ علىٰ الحديثِ ـ بالزِّيادةِ ـ مُصَحِّحاً له في «صحيحِ الجامع الصغير» (١٤٢٩).

ثم إنّ لمحمود سعيد في تعقُّبهِ وشَرْحهِ ـ بَعْدُ ـ (ص١٦٠ ـ ١٦١) أوهاماً عدّة، سيأْتيكَ ـ إنْ شاءَ اللهُ ـ بَيَانُها.

ooooo

---

(١) وقد شرحتُه شرحاً وافياً في «دراسة منهجِهِ» يسّر اللهُ إتمامَه.

خُلاصةُ الفَصْل الثاني

. . . بِذَا أكونُ قد انْتَهَيْتُ مِن رَدِّ شُبُهاتِ محمود سعيد التي نَثَرَها في كتابِه، مُشَكِّكاً بشيخِنا، مُتَّهِماً له، طاعناً بمنهجِه.

وقد ناقَشْتُ في هٰذا الفَصْلِ جميعَ الأحاديثِ التي اعْتَرَضَ محمود سعيد عليها في كُتُبِ شيخنا، مُورِداً لها حَسَبَ ما وُجِّه إليها مِن نَقْدٍ، مُجيباً علىٰ ما رُدَّ به علىٰ الشيخِ بأجوبةٍ تختلفُ فيما بينَها طولاً وقِصَراً، توسُّعاً واختصاراً، كُلُّ حديثٍ وَفْقَ ما يَكْفي فيه لردِّ الشُّبهةِ، ونَقْضِ التعقُّبِ.

والمُنْصِفُ يرىٰ ـ بجلاءٍ ـ أنَّ محمود سعيد تجنّىٰ كثيراً، وتعدَّىٰ كثيراً، فكان الأحرىٰ بهِ أن يكسرَ قَلَمَهُ دون التعرُّضِ لِعَلَم صِناعةِ الحديثِ في هٰذا العَصْرِ. رُغْمَ أُنوفِ شانئيهِ، ورُغْمَ ألسنةِ حاسِديهِ!

ولو أردتُ تَطْويلَ القولِ في الردِّ والتفنيد، لزادتِ الصفحاتُ، وتضاعَفت الكلماتُ، ولكنْ فيما ذَكَرْتُ غُنْيَةٌ لِمُريدِ الحَقِّ ومُبْتَغِيه، واللهُ وليُّ كُلِّ صادقٍ، وماحِقُ كُلِّ سَفيه.

○○○○○

الفَصْل الثَالِث

نَقَداتٌ وتَعْليقُاتٌ

مَـدْخَـل

هٰذا هو الفَصْلُ الأخيرُ مِن كتابي هٰذا، وهو تَتْميمٌ للفَصْلِ السَّابقِ، وتكميلٌ لمقاصدهِ، وتوضيحٌ لِغَوَامِضِه.

أُعقِّبُ فيه علىٰ كتـابِ محمـود سعيد تعقُّبـاتٍ متتاليةً، لا يَنْتَظِمُها نَهْجٌ، ولا يربطُها نظامٌ، أَذْكُرُ في كُلِّ تعقُّبٍ كلامَه، ثُمّ ما يكشفُ أغلاطَه ويُبَيِّنُ أوهامَه!

فما كان مِن هٰذه النَّقَداتِ موصولاً بشيءٍ من الأحاديثِ التي سَبَقَ ذِكْرُها وبيانُها في الفَصْل السابقِ، أُشيرُ إليهِ برقم الحديثِ في القسمِ الواردِ فيه، فأقولُ مثلاً: «قال في الحديثِ المتقدّم (٣/٢)» أي الحديث الثالث من القِسم الثاني.. وهٰكذا.

فاللهمَّ وَفِّقْ، وسَدِّدْ، وأَيِّدْ:

(١)

ذَكَرَ محمود سعيد (ص٦) أنّ الشيخ (تخبّط تخبُّطاً معَيباً) في تضعيفهِ بعضَ رواةِ «صحيح مسلم»، ثم قولهِ في إحدىٰ الروايات: «يَكْفيها توثيقاً

روايةُ مسلمٍ لها» ـ كما في «السلسلة الصحيحة» (٤/ ٥٦).

ثُمّ كرّره (ص١٤٩)!!

قلتُ: فها هُنا مسألتان:

الأولىٰ: «تَضْعيف بعض رواة الصحيح»، وقد انْتَهَيْنا مِنْها في فَصْل القواعد تأْصيلاً، وتقدَّمت عليها أمثلةٌ تطبيقيّةٌ عدّة في الفصل الثاني بَعْدُ، فلا نُعيد.

الثـانيةُ: نقلُه عن شيخِنا قولَه في إحدىٰ الروايات: «يكفيها توثيقاً روايةُ مسلمٍ لها»!!

فهل هٰذا يُعارضُ ما قبلَه؟!

إنّه غيرُ مُعارضٍ له إلاّ فيه ذِهْن مَن يَبْتُرُ الكلامَ، ويدلِّسُ في النُّقولِ والأحكام!

وبيانُ ذٰلـك أنّ البُوصيري ضعَّف حديثَ: «اللهمَّ إني أسألُك مِن الخير كُلِّهِ عاجلِهِ وآجلِهِ..»، مُعَلِّلاً إياه بـ«أُمّ كُلثوم بنت أبي بكرٍ»، قائلاً: «لم أَرَ مَن تكلّم فيها، وعدّها جماعةٌ في الصحابةِ، وفيه نَظَرٌ، لأنّها وُلِدت بُعَيد موت أبي بَكْرٍ».

فتعقّبه شيخُنا مُصَحِّحاً الحديثِ، مُثْبِتاً توثيقَها:

«يَكْفيها أنَّ مسلماً أخرج لها في «صحيحِهِ»، وروىٰ عنها الصحابيُّ الجليلُ جابر بن عبد الله الأنصاري، وهي زوجةُ طلحةَ بن عُبيد الله أَحَد العَشَرة المُبَشّرين بالجنّة، وقد رُزقت منه زكريّا ويوسُف وعائشةُ».

فأنتَ ترىٰ ـ حَفِظك اللهُ ـ أنَّ ذِكْرَ إخراجِ مسلمٍ لها في «صحيحـهِ» لم يَأْتِ منفرداً، وإنّما جاءَ مَقْروناً بوَجْهَيْن آخَرينِ يُرَجِّحانه، ويُثَبِّتانِ ثِقَتَها.

ثم أَمْرٌ آخَرُ مهمٌّ غايةً: وهو أنَّ هٰذه الرَّاوِيةَ تابعيَّةٌ لم يُضَعِّفْها أَحَدٌ، فكانت هٰذه المُرَجِّحاتُ صالحةً جدّاً في إثباتِ ثِقَتِها.

. . . فلمّا كَتَمَ محمود سعيد هٰذا كُلّه (تخبَّط تخبّطاً معيباً) زاعماً أنَّ الشيخ تناقَضَ، وإنّما التناقُضُ في عَقْلِ مُدَّعيهِ!!

(٢)

قال (ص٧): وستجدُ في ثَنَايا هٰذا «التنبيه» كثيراً من. .»!

قولُـه: «ثَنَـايا» مِن الأغـلاط اللُّغَـويّة في هٰذا السِّياق، إذ المعنىٰ الصحيحُ لهـا أنهـا «الأضـراسُ الأمـاميَّة التي في مُقَدّم الفَمِ»، كما في القاموس المحيط» (ص١٦٣٧) و«مختار الصِّحاح» (ص٨٨).

فلا تُسْتَعْمَـلُ ـ قَطّ ـ بمعنىٰ «الأثنـاء» أو «التضـاعيفِ»! وكـرّرهـا (ص٥٧) من كتابهِ!

(٣)

ثم قال (ص٧): «. . ولم أقصِد من هٰذا «التنبيه» التشهيرَ بشَخْصِ الألبانيِّ. .»!

كذا قال! مَعَ أنَّ عنوانَ كتابهِ ناطِقٌ بِرَدِّه، ونَقْضِ زَعْمِهِ، فَضْلاً عن عباراتٍ كثيرةٍ تفوحُ منها روائحُ التشهير وما لفّ لَفَّه!

مِن أمثلةِ ذٰلك ما قاله (ص١٠٨): «وينبغي أن نَذْكُرَ أنَّ مِمّا تقشعرُّ

من الأبدان(!) أن نرىٰ أحاديثَ من «صحيح مسلم» في كتاب سمّاه مؤلِّفُه «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثَرُها السيِّىءُ في الأُمَّة» فإلىٰ اللهِ المُشْتكىٰ»!

وقولُه (ص٣) عن الشيخِ : «وكلامُه يدعو إلىٰ التشكيك في صحيح الإمام مسلم»!

فهل بعد هٰذا التشهيرِ تشهيرٌ؟

«فإلىٰ اللهِ المُشْتكىٰ»!!

(٤)

قال (ص٧) منكـراً علىٰ الشيخِ : «. . فتـرىٰ الحُفَّاظَ رحمهم اللهُ تعالىٰ إذا عَزَوُا الحديثَ لأحد «الصحيحَيْن» كان هٰذا كافياً للحُكْم علىٰ الحـديثِ بالصحّـةِ، فلا تراهم يبحثـون في أسـانيدِهـا، ولكنّ الألبـانيَّ ـ عافاني اللهُ وإيّاه ـ يضربُ بإجماعِ الأُمّةِ وصنيعِ حُفَّاظها عُرْضَ الحائط (!) فيتدخّل في شيء قد انتُهي منه، واتُّفِقَ علىٰ صحّتهِ منذ قرونٍ بعيدةٍ، وتدخُّلُه يَنْتُجُ عنه أوهامٌ وأخطاءٌ ـ ولا بُدَّ ـ فيحكُمُ علىٰ الأحاديثِ بطريقةٍ غيرِ لائقـةٍ (!) ويقـولُ: رواه البخـاري وهو صحيحٌ، ورواه مسلمٌ وهو حَسَنٌ لأن. . .» إلخ!

كذا قال! وفيه مسألتانِ:

الأولىٰ: دعوىٰ الإجماعِ ، وقد سَبَقَ رَدُّها تأْصيلاً وتطبيقاً.

والثـانيـةُ: نَقْـدُهُ قولَ شيخِنـا : «رواه البُخاريُّ وهو صحيحٌ»! فأينَ

المُسْتَنْكَرُ في قولِهِ؟ وهو طريقةُ الكثيرِ مِن العُلَماء علىٰ مَرِّ العُصورِ، دونَ نكيرٍ مِن أَحَدٍ مِنْهم، ولا نعرفُ أحداً أنكرها إلّا شيخَ محمود سعيدٍ الذي تقدّمت الإشارةُ إليهِ في مقدّمةِ كتابِهِ، وسار محمود سعيد علىٰ خُطىٰ شيخهِ في هٰذا الدعوىٰ تقليداً مِن دون أيِّ نَظَرٍ أو تأمُّلٍ!

وبيانُ ذٰلك في وُجوهٍ:

الأول: أنَّ جَمّاً غفيراً من العُلَماء ساروا علىٰ هٰذا الصَّنيع.

مِن أمثلةِ ذٰلك:

أ ـ ما كرّره الإمام أبو نُعَيم الأصبهاني في مواضعَ مِن «الحلية» فيها «صحيح أخرجه مسلم» أو «صحيح مُتّفق عليه» أو «ثابت مشهور متفق عليه»، فانظر: (٧/ ٣١١، ٣٦٤، ٣٣١، ٣٠٩، ٣٦٢، ١٧١، ٢٠١) منه، وغيرها كثيرٌ.

ب ـ ما كرّره الإمام الجَوْرَقاني «الأباطيل والمناكير والصِّحاح والمشاهير» في مواضعَ منه، يقول: «هٰذا حديثٌ صحيحٌ أخرجه الإمام أبو الحُسَين مسلم بن الحَجّاج» أو: «هٰذا حديثٌ صحيحٌ أخرجه الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البُخاري» وأحياناً يقول: «هٰذا حديث صحيح» دون عَزْوٍ، ويكون مُتَّفقاً عليهِ، وأحياناً يقول: «هٰذا حديثٌ صحيحٌ، اتَّفَق البخاريُّ ومسلمٌ علىٰ إخراجهِ في «الصحيحين»»، فانظر «كتابه» (١/ ٣، ٧، ٢٧، ٧٦، ٧٧، ١٠٣، ١١٨، ١٢٦، ١٧٩) وغيرُها كثيرٌ.

جـ ـ ما كرّره الإمام البغويُّ في «شرح السُّنَّة» مثلَ ذٰلك، وهو كثيرٌ أيضاً، فانظر (١/ ٩، ١٦، ١٨، ٢١، ٢٧، ٣١، ٣٤، ٥١) مِنه.

د ـ ما كرّره الإمامُ الذهبيُّ في كتابِهِ «العُلُوّ للعليِّ العَظيم»[1] مِن مثلِ هٰذه العبارات، فانظر (ص٨١، ٨٦، ٩٨) مِنه، وغيرَها.

هـ ـ كرّر الحافظُ ابنُ حَجَر هٰذه الألفاظَ فِي مواضعَ من كُتُبِهِ، فانظر «الرحمة الغيثيّة» (ص١١٢، ١٤٠ وغيرهما) و«النُّكت علىٰ ابن الصلاح» (١ / ٣٣٣) و«نتائج الأفكار» (١ / ٣٢) و«فتح الباري» (١٣ / ٣٥٩) وغيرَها.

و ـ والإمام النوويُّ يقولُها أيضاً، كما في «الأذكار» (ص١٠٨) وغيره.

وغيرُهم كثيرٌ كثيرٌ، ولو تَتَبَّعْنا كلماتِهم وألفاظَهم لَخَرج الباحثُ برسالةٍ متوسّطةِ الحجم مفردةٍ في ذٰلك، ولكنّ ما ذكرتُ كفايةٌ ـ إن شاء الله ـ للمنصفِ.

فهل هؤلاء جميعاً ـ وغيرُهُم مَعَهم ـ يُقال في الواحد منهم: «فيحكم علىٰ الأحاديثِ بطريقةٍ غير لائقةٍ»!؟

أم أنّه الجهلُ بطرائقِ أهل العلمِ والتعدِّي علىٰ أساليبهم؟!

الوَجْهُ الثاني: : أنَّ محمود سعيد نفسَه قد نَقَلَ ـ وهو لعلّه لا يشعُرُ ـ عن بعضِ أهلِ العلم في كتابِهِ نفسهِ شيئاً من هٰذه العبارات والألفاظِ، دون تعقُّبٍ، أو استدراكٍ(!).

فَمِن ذٰلك (ص١٠) عن ابن الصَّلاح، و(ص٦٥) عن أبي نُعَيم وابن حَجَر، و(ص٧٩) عن البَغَويِّ، و(ص٧٩) ـ أيضاً ـ عن الحافظ الصُّوري، وغيرُ هٰذا.

---

(١) وهو الصوابُ في اسمه كما شرحه شيخنا في مقدّمة «مختصره» له (ص ١١)، ومع ذلك فقد (طُبع) على خلاف ما قال!!

فهل صنيعُ الشيخِ بخلاف صنيعهم؟ أم أنَّ إنكارَك ـ تَبعاً لِشَيْخِك ـ هو الذي خِلافُ صَنيعِهم؟

الوَجْهُ الثالثُ: أنَّ شيخَنا حفظه الله قد أصَّل هٰذه القاعدة وبيّن مُرادَهُ في ذٰلك بجلاءٍ، فقال في مقدّمتهِ علىٰ «شرح العقيدة الطحاويّة» (ص٢٥):

«إنَّ كُلَّ مَن شَمَّ رائحةَ العلمِ بالحديثِ الشريفِ يعلمُ بداهةً أنَّ قولَ المحدِّث في حديثٍ ما: «رواه الشيخان»، أو: «رواه البُخاري»، أو «.. مسلم»، إنّما يعني أنّه صحيحٌ، فإذا قال في بعضِ المرّات: «صحيح، رواه الشيخان»، أو: «صحيح رواه البخاري»، أو: «صحيح، رواه مسلمٌ»، فهو مِن باب البيانِ والتوضيحِ والتأْكيد لِصحّة الحديث».

ومحمود سعيد قد وَقَفَ علىٰ هٰذه المقدّمة، ونَقَل عنها في كتابهِ (ص٢٣)! فلماذا لم يُشِر إلىٰ كلام شيخِنا في هٰذا المقام؟!

أم أنّه التلبيسُ والتعميةُ علىٰ القُرّاءِ؟!

الوَجْهُ الرابع: أنَّ تحسينَ أحاديثَ في «صحيح مسلم» ـ مثلاً ـ أمْرٌ معهود عند العُلَماء والأئمّة، بل إنَّ محمود سعيد نَقَلَ عن غير واحدٍ منهم ذٰلك في كتابهِ:

فنَقَلَ (ص١٥٣) عن ابن القطّان تحسينَه حديثَ: «مِن شَرّ الناس منزلةً يوم القيامةِ..» وقد رواه مسلمٌ.

وقال (ص١٩٠): «الترمذيُّ حافظٌ مجتهدٌ، وكم مِن حديثٍ في «الصحيحَيْن» حسَّنه الترمذيُّ!، وله رَأْيُه في ذٰلك»!

وكرّره (ص١٩٦)!

بل نَقَلَ ـ أيضاً ـ (ص١٧١) عن الإمام الذهبيِّ تقسيمَه دَرَجاتِ رُواةِ «الصحيحَيْن»، وفي آخِره قولُه:

«.. فما في الكتابَيْن ـ بحمد الله ـ رَجُلٌ احتجَّ به أحدُهما وروايتُه ضعيفةٌ، **بل حَسَنَةٌ أو صحيحةٌ**».

فبعد هٰذا كُلِّه ماذا يقولُ محمود سعيد في نفسِه؟!

كأنِّي به ـ الآنَ ـ قد شَعَر أنّه لا يُفَرِّق بين سِتِّه وخَمْسِه!!

وما أجملَ قولَ الإمام الذهبيِّ ـ الذي هو ـ كما يقولون ـ كالنِّقاط علىٰ الحروف ـ في «سِيَر أعلام النُّبلاء» (**٧/ ٣٣٩**) وفي آخِرِ ترجمة محمد بن طَلْحةَ اليَاميِّ الذي أخرج له الشيخان:

«ويجيءُ حديثُه من أداني مراتبِ الصحيحِ، ومِن أجودِ الحَسَن.

وبهٰـذا يظهرُ لك أنَّ «الصحيحين» فيهما الصحيحُ، وما هو أصحُّ منه، وإن شِئْتَ قُلْتَ: فيهما الصحيحُ الذي لا نزاعَ فيه، **والصحيحُ الذي هو حَسَنٌ**.

وبهٰذا يظهرُ لك أنّ الحَسَن قسمٌ داخلٌ في الصحيحِ، وأنّ الحديثَ النبويَّ قسمان، ليس إلّا صحيحٌ ـ وهو علىٰ مراتبَ ـ، وضعيفٌ ـ وهو علىٰ مراتبَ ـ واللهُ أعلمُ».

وهٰـذه الكلماتُ مِن نفائسِ العلمِ، ومِن دقائقِ الفَنِّ، فلا يَعرفُ قَدْرَها إلّا طَلَبَةُ العلمِ، المُخْلِصون في طَلَبِه.

والله الهادي لا ربَّ سواه[1].

(٥)

نَقَلَ (ص٩) عن ابن حَجَر في «اللسان» (١٩٨/٤) قولَه في ابن حَزْمٍ: «كان يَهْجُمُ كالقول في التعديل والتجريح..».

فعلّق علىٰ كلمة (كالقول) بقولِهِ: «كذا في «اللسان»، ولعلّ الصواب: كالغول (!) أو: بالقولِ».

كالغُول! أهٰذا مِن عبارات العُلَمَاءِ؟ أهٰذا مِن ألفاظِ أهلِ الجَرْح والتعديل؟! أهٰكذا يكون تصحيحُ أغلاط الطبع؟!

لا شَكّ أنَّ (كالْغُول) مِن سيِّىء التوقُّعاتِ وبعيدِ الاحتمالات، فَإمّا أن يكونَ الصواب: «بالقولِ» أو «علىٰ[2] القولِ»، لا ثالثَ لهما، واللهُ أعلمُ.

(٦)

قال (ص٦) في أثناءِ ادِّعائهِ الإجماعَ علىٰ صحّةِ أحاديثِ «الصحيحَين»:

«ولقائلٍ أن يقولَ: كيف يُمكن ادِّعاءُ الإجماع علىٰ تَلَقِّي أحاديث «الصحيحَيْن» بالقَبول وقد خالَفَ هٰذا الإجماعَ ابنُ حَزْمٍ؟

والجوابُ من وجهين:

---

(١) وانظر المقطع الآتي برقم (١٢٤).

(٢) وهو ما أثبتَه شيخُ محمود سعيد (أبو غُدّة) في تعليقه على «الرفع والتكميل» (ص ٢٩٢)، وانظر رسالتي «الكاشف في تصحيح رواية البخاري لحديث المعازف» (ص ١٤).

الأول: أنّ الإجماع حَصَلَ قبلَ ابنِ حزم المتوفّىٰ سنة (٤٥٦) رحمه الله تعالىٰ، فقد نَقَلَه جماعةٌ تقدّمت وفاتُهم عنه، فأبو إسحاق الإسْفَرايينيّ تُوُفِّي سنة (٤١٨)، وأبو نَصْر الوائِلي توفي سنة (٤٤٤) وهما مِمّن نَقَل الإجماع.

ووجهٌ آخَرُ: أنّهم لم يَعْتَبِروا خلافَه في الإجماع، واللهُ تعالىٰ أعلمُ». انتهىٰ كلامُه.

قلتُ: والجوابُ عليهِ مِن ثلاثةِ وجوهٍ:

الأوّل: ردُّ دعوىٰ الإجماعِ من أصلها، وقد سَبَقَ ذٰلك بأدلّتهِ وبراهينهِ، مُتَضَمِّناً كلامَ أئمّة الحديث في القرون الأولىٰ قبل سنة (٤٠٠هـ)!

الثاني: أنَّ أبا إسحاقَ الإسفراييني ليس مِن مُتَخَصِّصي أهلِ الحديثِ كما يُعْلَم مِن ترجمتهِ في «وفيات الأعيان» (١/ ٢٨) و«الوافي بالوفيات» (٦/ ١٠٤) وغيرهما، وبخاصّةٍ أنَّ العُلَماءَ «اتَّفَقُوا علىٰ الرجوع في كُلِّ فَنٍّ إلىٰ أهلهِ»[١] كما قال الحافظُ السَّخاوي في «فتح المغيث» (ص٦٨).

وأمّا أبو نَصْر الوائِلي؛ وهو السِّجْزيُّ، ـ وإن كان مِن أهل الحديث ـ فإنَّ كلمتَه بتمامها هي: «أجمعَ أهلُ العلمِ؛ الفُقَهاءُ وغيرهُم علىٰ أنَّ رجلاً لو حَلَفَ بالطلاق أنَّ جميعَ ما في كتاب البخاري مِمّا رُويَ عن النبيّ ﷺ قد صحّ عنه، ورسولُ اللهِ ﷺ قاله لا شكّ فيه: أنّه لا يحنث، والمرأةُ بحالها

---

(١) وانظر رسالتي «التحذيرات من الفِتَن العاصفات» (ص ٦٨).

في حبالته».

وقد نَقَلَها محمود سعيد (ص١١) عن «علوم الحديث» (ص٣٨ - **٣٩**) لابن الصَّلاح!

ومحمود سعيد ـ كعادته ـ يأخُذُ ما يُريدُ ويَدَعُ ما يُريد!!! إذ قد تَمَّم ابنُ الصلاحِ بَحْثَه في تَبْيينِ المُراد مِن هٰذه الكلمةِ، فقال:

«.. فإنّما المُراد بكُلِّ ذٰلك مقاصدُ الكتاب وموضوعُه، وفنونُ الأبواب، **دونَ التراجمِ ونحوِها، لأنّ في بعضِها ما ليس مِن ذٰلك قَطْعاً**، مثل...».

فذكر أمثلةً عليه، ثم قال:

«فهٰذا قَطْعاً ليس مِن شَرْطِه، ولذٰلك لم يُورِدْه الحُمَيديِّ في «جَمْعِهِ» بين «الصحيحَيْن»، فاعلَمْ ذٰلك، فإنَّه مهمٌّ خافٍ».

قلتُ: فهٰذا كلامٌ يُبْطِل كلامَ الوائِلي مِن أصلِه، إذ لا يجوزُ الاستدلالُ بكلامهِ ـ وهو عامٌّ مُطْلَقٌ ـ علىٰ أمْرٍ نحن نُخَصِّصُه بشيءٍ واردٍ في أذهانِنا أو قائمٍ في عقولنا!

فإمّا أنْ يكونَ صحيحاً بكُلِّيَّتِهِ! وليس هو كذٰلك ـ كما سَبَقَ عن ابن الصلاح ـ.

وإمّا أن يكونَ خَطَأً بكُلِّيَّتهِ! وهو ما قد أثْبَتْناه بأدلّةٍ قويّةٍ ثابتةٍ.

وإمّا أنْ يكونَ ـ كحدٍّ أدنىٰ ـ فيه خَطَأٌ وفيه صوابٌ، فالمُرَجِّحُ لأيِّ جُزْئيَّةٍ فيه ـ إذاً ـ هو الدليلُ والبرهان، والحُجَّةُ والبيان، لا مُجَرَّد الأقاويل، والاكتفاء بالقال والقيل!

وعليه؛ فلا يَسْلَمُ لطالبِ علمٍ (!) أن يُوردَ كلمةَ أبي نَصْر الوائِليِّ هٰذه مُدَّعياً بها الإجماعَ علىٰ صحّةِ ما في «صحيح البخاري»، فتأمَّلْ.

وقد وقفتُ علىٰ مُباحَثةٍ لطيفةٍ كَتَبَها العلاّمة ابنُ الوزير اليماني في كتابه الماتع «العواصم والقواصم» (٣/ ٨٤ ـ ١١٧) مُناقِشاً فيها شيخَه السَّيِّد، حيثُ قال بعد كلامٍ:

«أقصىٰ ما في الباب أنّه ظَهَرَ للسَّيِّد غَلَطُ هٰذا الرجلِ (١) الذي ادَّعىٰ الإجماعَ، فقد يَغْلَطُ كثيرٌ مِن العُلَماء في مثلِ ذٰلك، ولا يكادُ يَسْلَمُ أَحَدٌ مِمّن يتعرّض لدعوىٰ الإجماعِ مِن مثلِ ذٰلك غالباً، إلاّ في الأُمورِ المعلومةِ المتواترةِ».

ثم قال: «.. ولهٰذا تأوَّلَ النَّواويُّ هٰذا الكلامَ بأنّه لا يُسْتَحَبُّ الاحتياطُ لِمَنْ حَلَفَ بطلاق زوجَتِهِ أنَّ حديثَ كتاب البُخاريِّ صحيحٌ، ولا يَحْنَثُ ظاهراً ولا باطناً، لأنّ الأُمّة تَلَقَّتْهُ بالقَبولِ، فهو معلومُ الصِّحَّةِ بطريق نَظَريٍّ. انتهىٰ كلام النَّواويِّ.

قلتُ(٢): وكـذٰلك حديثُ غيرِ البُخاريِّ، وغير هٰذه «الصِّحاح» مِن أحاديث الثقات، فإنَّ الحالفَ علىٰ صِحَّتهِ لا يحنَثُ، ولا يُسْتَحَبُّ أن يحتاطَ، لأنّ ظاهرَه الصحَّةُ، وإنّما يُسْتَحَبُّ الاحتياطُ مَعَ الشَّكِّ المُتساوي الطرفَيْن، أو الرُّجحان الضعيف الذي يمرضُ مَعَه القلبُ».

ثم قال: «إنَّ بين دَفَّتَي «البُخاري» ما ليس من كلام رسولِ الله ﷺ

---

(١) يعني أبا نَصْر الوائِلي.

(٢) والكلامُ لابن الوزير.

قَطْعاً، وذٰلك مثلُ كلام العُلَماء والأبواب والأسانيد، وحكايةِ أفعالهِ عليه السلامُ بلفظِ الصحابيِّ أو غيرِه؛ فإذا كان الحالفُ مُمَيِّزاً، حُمِلَتْ يمينُه علىٰ العُـرْف في ذٰلك، ولم تَطْلُق زوجتُه، وإنْ كان الحالفُ يُمَيِّزُ، وأراد ظاهرَ كلامهِ، ولم يُرد ما فيه الحديث، طَلُقَتْ زوجتُه» ا. هـ.

قلتُ: وهٰذا كلُّه لم تُفَصِّلْهُ كلمةُ الوائِليِّ!

وفي كلامِ ابن الوزير ـ بَعْدُ ـ نفائِسُ علميَّةٌ غاليةٌ، لولا خشيةُ الإطالةِ لنقلتُها بتمامها؛ وإنّما اكتفيتُ هنا بإيراد ما يَتَّصل بإبطالِ دعوىٰ إجماع كُلِّ ما في «الصحيحَيْن».

الوجهُ الثالث: قولُ محمود سعيد: «إنّهم لم يعتبروا خلافَ ابن حزم»!

فأقـولُ: هٰذا مِن إلقاء الكلام علىٰ عَوَاهنهِ! إذ في المسألةِ تفصيلٌ يعرفُه أهلُ العلمِ وطُلاَّبُه.

وبَيَانُ ذٰلـك يرجـعُ إلىٰ أَصـلِ الاعتـداد بخـلافِ الظاهريةِ ـ داودَ وأتباعِهِ ـ وهي مسألةُ الخلافُ فيها قديمٌ، فانْظُر «طبقات الشافعية الكبرىٰ» (٢/ ٢٨٩ ـ ٢٩١) للتـاج السُّبْكي، و«سيَر أعـلام النُّبلاء» (١٣/ ١٠٤ ـ ١٠٧)، ولِكُلٍّ وجهةٌ هو مُوَلِّيها.

ولا بُدَّ مِن التَّذْكير أنَّ أصلَ دعوىٰ الإجماعِ غيرُ واردةٍ هنا ـ لِمَا سَبَقَ بيانُه ـ فكيف بما يترتّبُ عليها من عَدَم اعتبار خلافِ ابن حزمٍ فيها؟!

(٧)

نَقَـلَ محمـود سعيد (ص١٠ ـ ١١) في مَعْـرِض إثباتهِ (!) دعوىٰ

الإجماع، عن البُلقيني قولَه: «وأهلُ الحديثِ قاطبةً، ومذهبُ السَّلَفِ عامّةً أنّهم يقطعون بالحديثِ الذي تَلَقَّتْهُ الأُمَّةُ بالقَبولِ».

قلتُ: وأينَ هٰذا مِن ذاك؟ فكلمةُ البُلقيني إنّما تُعالَجُ مِن ناحيتَيْن:

الأولىٰ: إطلاقُ القولِ في «الحديث الذي تلقّته الأُمّة بالقَبول»، فليس فيه تَخْصيص «الصحيحَيْن» أو أحدهما بذٰلك، وإنما هو عامٌّ بكُلِّ ما هٰذه صفتُهُ مِن «الحديث» على تعدُّدِ دَرَجاتِه!

الثانية: أنَّ المعروفَ أنّه ليس كُلُّ أحاديثِ «الصحيحين» كذٰلك، كما أشار الإمامُ النَّووي في «شرح مسلم» (٥/٢١٨ ـ ٢١٩) عند ذكر حديث الجمعِ بين الظُّهر والعصر من غيرِ خوف ولا مَطَر ـ وقد رواه مسلمٌ ـ.

وما سبق في الفَصْل الأوّل يَرِدُ علىٰ هٰذا الكلام تماماً أيضاً.

وأمرٌ ثالثٌ مهمٌّ غايةً:

وهو أنَّ البُلْقيني إنّما قال هٰذه الكلمةَ بَحْثاً واستطراداً ردّاً علىٰ العزِّ ابن عبد السَّلام والنَّوويِّ وغيرهما القائلين بأنّ قولَ المعتزلةِ: «إنّ الأُمَّة إذا عَمِلَتْ بحديثٍ اقتضىٰ ذٰلك القطعَ بصحّتهِ»: «هو مذهبٌ رديءٌ»!

فَكَتَب البُلقينيُّ كلمتَه المنقولَةَ، فأينَ الإجماعُ فيها؟ وأين الاستدلالُ بها علىٰ صحّة ذٰلك الإجماع المُدَّعىٰ؟!

ومِن عَجَبٍ قولُه (ص٧٦): «والضعيفُ إذا تَلَقَّتْه الأُمَّةُ بالقَبول لا يُبْحَثُ عن سنده»!!!

فأينَ ـ إذاً ـ مَزِيَّةُ أحاديثِ «الصحيحين» علىٰ غيرِها من الأحاديثِ الصحيحةِ؟! بل أين مَزِيَّةُ الصحيحِ علىٰ الضعيفِ؟!

بهٰذه الكلمةِ التي لا وَزْنَ لها يَظْهَرُ أنْ لا مَزِيَّةَ لشيءٍ مِن ذلك - بل لعلمِ الحديثِ كُلِّه - لَطالَما أنَّ (تَلَقِّي الأُمَّة) هو الميزان!

فلا قُوَّةَ إلَّا باللهِ، وعليه - وحده - التُّكلان.

(٨)

قال (ص١٣): «النَّظَر في أسانيدهما - أي الصحيحين - فيه تهوينٌ لأمرِهما..»!

قلتُ: فهل العَشَراتُ مِن العُلَماءِ الذينَ سَبَقَ النَّقْلُ عنهم - وغيرُهم مِمَّن لم نذكُر - مِمَّن نَظَروا في أسانيدِهما، بل نَقَدوا أسانيدَهما: هم مِمَّن يُهَوِّنون أمرَ «الصحيحين»؟

أم أنَّ هٰذا الزَّعْمَ هو تهوينٌ لأَمْرِ عُلَماءِ الأُمَّةِ؟!

الثاني هو الصوابُ، بل إنَّه تَجْهيلٌ وطَعْنٌ بعلماء الأُمَّة، ودليلُ ذٰلك قولُ محمود سعيد - غفر اللهُ له - (ص١٥): «والناظرُ في أسانيد «الصحيحين» أَبَانَ عن جَهْلٍ فاضحٍ..»!

كذا قال! ولم يَدْرِ المسكينُ كم أصابت كلمتُه هٰذه - التي لم يُلْقِ لها بالاً - مِن العُلَماء علىٰ مَرِّ الأعصار، وفي مختلفِ الأمصار؟!

(٩)

ثم زَعمَ (ص١٥): «أنَّ صاحبَ الصحيحِ لم يُودع في كتابهِ كُلَّ ما وَقَفَ عليه مِن طُرُق الحديثِ، بل إنَّه انتقىٰ مِن محفوظاتهِ بعضَ طُرُقِ الأحاديثِ التي أدخلها في «الصحيح»!

وقد ذَكَرَ (دليلاً) علىٰ ذٰلك قولَ الإمام مسلمٍ في مقدمةِ «صحيحِه»:

«إنّما أدْخَلْتُ مِن حديث أَسْباط بن نَصْر، وقَطَن، وأحمد، ما قد رواه الثقاتُ عن شيوخِهم، إلاّ أنّه ربّما وقع إليّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي مِن روايةِ مَن هو أوثقُ مِنْهُم بنُزولٍ، فأقتصرُ على ذلك، وأصلُ الحديثِ معروفٌ مِن روايةِ الثِّقات».

قلتُ: كلامُ الإمام مسلمٍ غالٍ ونفيسٌ، ويَدُلُّ على دقّةٍ علميةٍ عاليةٍ، ولكنّه لا صِلَةَ له بما استدلَّ به عليه محمود سعيد! إذ كلامُ مسلمٍ واضحُ الدِّلالةِ أنّه واردٌ في بحثِ التردُّدِ بين الثقات عُلُوّاً أو نزولاً، وَمَن تأمَّلَه ظَهَرَ له الصواب، بلا ارتياب.

فلا موردَ لهٰذه الكلمةِ ـ أَصْلاً ـ في هٰذا الباب.

(١٠)

ثم قال (ص١٦) مُتَمِّماً بحثَه السابقَ، مستنداً عليه: «ولابن حِبّان كلمةٌ غاليةٌ تُمَثِّلُ عَمَل المُحَدِّثين في ذٰلك الباب، وهي قاصمةٌ (!) لِكُلِّ مَن يتقوّل ويتدخّل وينظر في أسانيد «الصحيح»:

قال الإمـامُ الحـافظُ ابنُ حِبّان في مقدمةِ «صحيحه» (١/ ١٢٣): «فإذا صحَّ عندي خبرٌ مِن روايةِ مُدَلِّسٍ أنّه بيَّن السماعَ فيه، لا أُبالي أنْ أذكُرَه مِن غير بيانِ السَّمَاع في خَبَرِه بعد صحّتهِ عندي من طريق آخر». انتهىٰ كلامُ ابن حِبّان جزاه اللهُ خيراً وَرَحِمَهُ».

قلتُ: الكلامُ علىٰ هٰذا مِن وجوهٍ:

الأوّل: أنَّ هٰذا الشَّرطَ لا يُلْزِمَ غيرَ ابنِ حِبّان بهِ، إذ قد يكونُ الراوي

الذي تُعَلُّ بهِ روايةٌ ما مُدَلِّساً عند غيرِه، ولم يَثْبتُ تدليسُه عنده!

الثاني: أنَّ الإمامَ ابنَ حِبّان نفسَه لم تَطَّرِدْ هٰذه القاعدةُ عنده نفسِه، وفي «صحيحهِ» ذاتِه.

وَمِثالاً علىٰ ذٰلك أقول:

روىٰ ابنُ حِبّان في «صحيحهِ» (١٤٢٣، الإحسان) من طريق هِشَام ابن يوسف، عن ابن جُرَيح، عن نافع، عن ابن عُمر، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «لا تَبُل قائماً».

وهٰذا إسنادٌ ظاهرهُ الصِّحَّة، لذٰلك تحفَّظ ابنُ حِبّان نفسُه، ـ بالرُّغم من إيداعهِ له في «صحيحه» ـ فقال عَقِبه: «أخاف أنَّ ابنَ جُرَيجْ لم يَسْمَع من نافعٍ هٰذا الخَبَر».

قلتُ: وهو الصوابُ، فقد قال الإمام الترمذيُّ في «سننه» (١/١٧ ـ ١٨، تحقيق أحمد شاكر):

«وإنّما رَفَعَ هٰذا الحديثَ عبدُ الكريم بنُ أبي المُخارِق، وهو ضعيفٌ عند أهلِ الحديثِ، ضعَّفه أيُّوبُ السَّخْتِيانيُّ وتكلَّم فيهِ».

وقـد رواه هٰكذا ـ بإثبات عبد الكريم ـ ابنُ ماجَهْ (٣٠٨) والحاكم (١/١٨٥) والبيهقي (١/١٠٢) وتمّـام في «الفـوائد» (١٤٨ ـ ترتيبه) مِن طريق عبـد الـرزّاق، عن ابن جُرَيج، قال أخبـرني عبـدُ الكريم بن أبي المُخارق، عن نافع عن ابنِ عُمر. . . فذكره.

لذا؛ قال البُوصيري في «مِصْباح الزُّجاجة» (١/٤٥): «وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ، عبد الكريم مُتَّفَق علىٰ تَضْعيفهِ. . ولا يُغْتَرّ بتصحيحِ ابن حبان

هٰذا الخَبَـرَ، فإنّـه قال بعده: «أخافُ أن يكونَ ابنُ جُريج لـم يَسْمَعْه مِن نافع»، وقد صحَّ ظنُّه، فإنَّ ابنَ جُرَيجْ إنّما سَمِعَه من ابن أبي المُخارق كما ثَبَتَ مِن روايةِ ابن ماجه والحاكم».

فلا تسلَم تلك الدعوىٰ في كُلِّ حديثٍ حديث.

الثـالثُ: أنَّ عَمَـل العُلَمـاءِ والمُحدِّثين دائرٌ علىٰ التعليلِ بعنعنةِ المُدَلِّسين في «صحيح ابن حبّان» فضلاً عن غيرِه.

ومثالُ ذلك الحديثُ الذي رواه ابنُ حِبّان في «صحيحه» **(١٤١٣)** مِن طريق همّام بن يحيىٰ، عن ابن جُريج عن الزُّهريّ، عن أنس: «أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان إذا دَخَلَ الخلاءَ وَضَعَ خاتمَه».

فقد قال الحافظ ابنُ حَجَر في «التلخيص الحبير» (١/١٠٨): «وابنُ جُرَيج قيل: لم يَسْمَعْـه مِن الـزُّهْري، وإنّما رواه عن زياد بن سَعْد، عن الزُّهْري بلفظٍ آخر».

قلتُ: وإنما دلّسه ابنُ جُريج.

فهٰذا المِثَالُ والذي قبلَه، يُبطلان كلام محمود سعيد ويَرُدّانِ أصلَه.

(١١)

قال (ص٨): «استثنىٰ الحُفّـاظُ مِن إفـادةِ أحـاديث الصحيحين ـ مجتمعةً أو منفردةً ـ العلمَ النَّظَريَّ مواضعَ معروفةً انتقدها الحُفَّاظُ خاصّةً الدارقطنيّ رحمه الله تعالىٰ في تتبُّعاتِه، وزاد الحافظُ في «شرح النُّخبة» ما وَقَع التجاذُبُ بين مدلولَيْهِ..».

ثم قال: «وهٰذا الذي ذكره الحافظُ لم يقع للألبانيِّ في تعدِّيه (!) علىٰ «صحيح مسلم» كما سيأتي. . »!

قلتُ لكنّـه هداه اللهُ سَرعـان ما (نَسِيَ) إذْ تَنـاقَضَ ـ بَعْـدُ ـ فَنَقَل (ص٢٤) عن شيخِنا إيرادَه حديث زواج النبيِّ ﷺ ميمونَةَ وهو مُحْرِم ـ وقد رواه الشيخان ـ وأنَّ العُلَماء قد أعلُّوه، فقال محمود سعيد:

«المثـال الذي أتىٰ به الألبانيُّ عليه لا له (!)، فإنّه مِن الأحاديث المشهورة التي وَقَعَ التجاذبُ بين مدلولَيْها. . »!!!

فأثْبَتَ هنا ما نَقَضَهُ هناك. . وهٰكذا. . دونماً تَمْييزٍ أو درايةٍ.

(١٢)

قال (ص١٩) في صَدَدِ كلامـهِ عن الدارقطنيِّ: «. . . أمّا انتقاداتُه للمتنِ فهي في عشرة أحاديثَ فقط، بعضُها غير قادح، والآخَرُ[١] يدور حولَ اختلافِ الوَصْل والإرسالِ، أو اختلاف الرفع والوَقفْ، ونحو ذٰلك من زيادة الراوي الثقة، والقاعدةُ في هٰذا معروفةٌ والصوابُ مع مسلمٍ».

قلتُ: وعلىٰ هٰذا تعليقان:

الأول: هل اختلاف الوصل والإرسال والوقف والرفع مِن علل المَتْن أم عِلَل السَّند؟

محمود سعيد يقول عنها: علل متن!! مع أنّه واضحٌ جدّاً أنّها عِلَلٌ إسناديّة تُؤثِّر علىٰ صحّة المتن ثبوتاً وردّاً.

---

(١) لعلّه يُريد: (والبعض الآخر).

الثاني: ما هي «القاعدة المعروفة» في ترجيح هذه الاختلافات؟ وما هو الرأيُ عندك فيها؟ إذ المسألةُ فيها خلافٌ كبيرٌ عالٍ بين المحدّثين والحُفَّاظ؛ متأخّرين ومتقدّمين.

ولقد أفردتُها بالدراسة والبحثِ في جُزْءٍ مُفْرَدٍ عنوانه «دقائق التنبيهات في الفَصْل بين الشُّذوذ وزيادة الثقات» يسّر اللهُ تمامَه.

(١٣)

نَقَلَ (ص٢٠) عن الشيخ أحمد شاكر قولَه في «ترجيح صحّةِ أحاديث «الصحيحين»، وفي آخِره قولُه:

«.. وتَتَبَّعِ الأحاديثَ التي تكلَّموا فيها، **وانْقُدْها** علىٰ القواعدِ الدقيقة التي سار عليها أئمّةُ العلمِ، **واحْكُم** عن بيّنةٍ، واللهُ الهادي إلىٰ سَوَاءِ السَّبيل».

قلتُ: وفي كلام الشيخ أحمد شاكر رحمه الله هذا رَدٌّ متينٌ علىٰ كتاب محمود سعيد مِن أصلهِ، إذ قد جَعَلَ ـ غفر اللهُ له ـ مُجرَّد النظر في أسانيد الصحيحين عَيْباً كبيراً ومَزْلَقاً خطيراً!!

بينما كلام الشيخ أحمد شاكر ـ كما هو ظاهر ـ يدلُّ علىٰ لزومِ تتبُّع الأحاديث المنتقدة، ونقدها وَفْقَ قواعد أهل العلم، وبالتالي يكون الحُكْمُ عن بيّنةٍ.

وهل فَعَل شيخُنا ـ تبعاً لعَشَرات العُلَماءِ قبلَه ـ إلّا هذا؟

ولكنّه حُبُّ الردِّ للرَّدّ، واللهُ الهادي.

وما مضىٰ ـ فَضْلاً عمّا سيأتي ـ فيه كفايةٌ تردُّهُ وتَنْقُضُهُ.

(١٤)

قال (ص٢٤): «مِن المعروف عند المحدِّثين وغيرهم أنَّ أحاديثَ «الصحيحَيْن» تَلَقَّتْهـا الأُمَّةُ بالقَبولِ، ولذلك كانت صحيحةً، لأنَّ الأُمّة معصومةٌ مِن الخطأ، **وهٰذا التلقِّي بالقَبول خاصٌّ بما لم يَنْتَقِدْه الحُفّاظُ**، وأنَّ هٰذا الانتقادَ لا يُخْرِجُ هٰذه الأحاديثَ المُنْتَقَدةَ عن الصِّحَّةِ غالباً..».

قلتُ: وهٰذا كلامٌ يَسْري التناقُضُ في تضاعيفهِ بما يُغني عن تَفْصيلِ الردِّ عليهِ، وإطالةِ الكلام فيه!

(١٥)

سمّىٰ (ص٢١) كتابَ الغَسَّاني علىٰ «الصحيحين»: «تَمْييز المُهْمَل»! وهو بهٰذا غالِطٌ، وإنّما اسمُه «تَقْييد المُهْمَل وتَمْييز المُشكِل»، كما يعرفُه كُلُّ واحدٍ، فهو إمَّا وَهَم، أو طُغيانُ قَلَم!

(١٦)

نَقَل (ص٢٥) عن ابن حِبّان تأويلَ حديثِ نكاح النبيِّ ﷺ ميمونةَ وهو مُحْرِمٌ، وتوجيهَه له، قال ابنُ حِبّان[١]: «وليس في هٰذه الأخبار تَعارُضٌ، ولا أنَّ ابنَ عبّاسٍ وَهِمَ، لأنّه أحفظُ وأعلمُ مِن غيرِهِ، ولكنْ عندي أنَّ معنىٰ قولِهِ: تزوّج وهو مُحرم، أي: داخِلٌ في الحَرَم، كما يُقال: أَنْجَدَ، وَاتَّهَم؛ إذا دَخَلَ نَجْداً وتِهامة..».

ثم عقّب محمود سعيد بقولِهِ:

«فكان يجبُ علىٰ الألبانيِّ أن يذهب إلىٰ هٰذا المذهب القويِّ دفاعاً

---

(١) ناقلاً له عن «نَصْب الراية» (٣ / ١٧٣) للزيلعيِّ.

عن «الصحيحين» لا أن يَتَّخِذَ هٰذا الحديثَ قنطرةً للكلامِ علىٰ أسانيد «الصحيحين» حَسْبَما يراه، ولا يقتصر علىٰ نَقْل كلام ابن عبد الهادي، وإن كان ابنُ عبد الهادي قد ضَعَّف القولَ بأنَّ هٰذا مِن غَلَطاتِ الصحيحِ، كما يُفهمُ مِن قولِهِ: «عُدَّ» بالبناءِ للمجهول، فتأمَّلْ».

أقولُ: لقد تأمَّلْتُ، فرأيتَ كلماتك هٰذه تحوي أَلْواناً مِن الغَلَط:

الأول: وصفُ كلام ابن حِبّان أنّه «مذهب قويٌّ» علماً أنّه ظاهرُ التمحُّل، ليس فيه أدنىٰ نَوْعٍ مِن القُوَّة!

بل إنَّ ناقلَ كلامِه ـ وهو الزيلعيُّ في «نصب الراية»، ومنه نَقَلَ محمود سعيد لكنه كَتَمَ وطوىٰ كعادتِه ـ قد تعقَّبه في الصفحة التاليةِ حيث قال:

«وجدتُ في «صِحَاح الجَوْهَري» ما يُخالفُ ذٰلك، فإنّه قال: أحرم الرجل إذ دَخَلَ في الشهر الحرام. . وأيضاً فلفظُ البُخاريِّ: «أنّه عليه السلام تزوّجها وهو مُحْرِمٌ، وبنىٰ بها وهو حلالٌ» يدفع هٰذا التفسيرَ أو يُبْعِدُهُ».

فأنّىٰ له القُوَّةُ؟

الثاني: قولُه: «ولا يقتصر علىٰ نَقْل كلام ابن عبد الهادي»، يُوْهِمُ أنّه لم يتكلّم فيه غيرُه، مع أنّه نفسَه قالَ في (ص٢٤) ـ وهي الصفحةُ السابقةُ لكلامِهِ المردودِ عليه ـ: «وقد تكلّم العُلَماء علىٰ هٰذا الحديث واخْتَلَفوا فيه مُنْذُ القرن الأوّل»!

وشيخُنا عندما نَقَلَ ذٰلك القولَ، إنّما أراد به ضربَ المثالِ علىٰ قاعدةٍ كُلِّيَّةٍ، ولم يُرِدِ استيعابَ القولِ في هٰذا الحديثِ، وذِكْرِ عِلَلِه، وتسميةِ مَن

ضعّفه، فلهٰذا موضعٌ آخَرُ.

ولزيادة الفائدة أقول:

انظر «فتح الباري» (٩/١٦٥) و«مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام» (١٣/٣٥٣) و«زاد المعاد» (٥/١١٢ ـ ١١٣) وغيرها لتعرفَ قالاتِ مُعِلِّي هٰذا الحديثِ.

الثالث: زَعْمُهُ أنّ ابن عبد الهادي يُضَعِّف القول بأنّ هٰذا الحديث من غَلَطات «الصحيح» لأنّه قال: «عُدَّ بالبناء للمجهول»!

وهٰذا مِن عجيب القولِ وساقطهِ!

إذ «عُدَّ» هنا ليس فيها أدنىٰ معاني التمريضِ[1] أو التضعيفِ، وإنّما ذُكرت اختصاراً، وحذفاً للفاعلِ.

ويدلُّ علىٰ ذٰلك تمامُ كلامِ ابن عبد الهادي نفسهِ، إذ قال:

«.. وميمونةُ أخبرتْ أنَّ هٰذا ما وَقَعَ، والإنسانُ أعرفُ بحالِ نفسهِ».

ثم ذكر حديثَ أبي داود، عنها: «تزوّجني النبيُّ ﷺ ونحن حلالٌ بِسَرِف».

فهل هٰذا فيه أيُّ دلالةٍ علىٰ تَضْعيف التَّضْعيفِ، أم أنه تَشْييدٌ له وتأييد؟!

﴿ما لَكُم كَيْفَ تَحْكُمونَ﴾!

---

(١) وانظر ما سبق (ص ٦٤) ففيه غلط آخر مثله.

(١٧)

تعقّب (ص٢٥) قولَ شيخِنـا: «فَلَسْنـا نعتقـدُ العصمةَ لكتابٍ بعدَ كتاب اللهِ أصلاً»، قائلاً: «هٰذه والله سقطةٌ شنيعةٌ، فَمِن المعلوم أنّ القرآن كلامُ اللهِ عزّ وجلّ غيرُ مخلوق، وكلامُ اللهِ صفةٌ مِن صفاتِه، فكيف يعتقدُ من يَدَّعي السَّلَفيَّة (!) العِصْمةَ لصفةٍ من صفات اللهِ تعالىٰ. . .» إلخ.

قلتُ: علىٰ هٰذا الكلام أربعُ ملاحظاتٍ:

الأولىٰ: أنَّ شيخَنا معلومُ الموقعِ في السلفيّةِ، ومعروفُ القَدْر في الدعوة للعقيدةِ والذَّبِّ عنها، «فلا نُطيل».

الثانية: أنَّ هٰذه الكلمة إمّا أن يكونَ الخلافُ فيها لفظيّاً، وإمّا أن يكونَ حقيقيّاً! فما هو الصوابُ؟

قال الأستاذ محمد شقرة في كتابهِ «تَنْوير الأفهام» (**٢٤ ـ ٢٥**):

«. . وهُنـاك مسـألـةٌ أُخرىٰ مُهِمَّةٌ يتنطّعُ فيها البعضُ بَجْهلٍ وسوءِ طَويّةٍ، وهي قولُهم: كيف تَصِفون اللهَ بالعِصْمَةِ وهي ليست مِن الصِّفات التوقيفيّة التي تُدندنون حولَها، فأقولُ وباللهِ التوفيقُ، وعليه التُّكلانُ، وإليه القَصْدُ والتوجُّهُ:

نعم؛ هي ليستْ صفـةً توقيفيّة مِن صفـات الخـالق، لكنّها معنىً لصفاتٍ عديدةٍ مِن صفاتِهِ سُبحانه، فاللهُ سمّىٰ نفسَه الحكيمَ، والمَجيدَ، والعليمَ، والحفيظَ، والقَديرَ، والمُحيطَ، وغيرَ ذٰلك من الأسماءِ الحُسنىٰ التي تدلُّ كُلُّها، بل كُلُّ واحدٍ منها بِمُفْرَدِهِ علىٰ أنّه سُبحانه يَكْلأُ الخَلْقَ، ويَرْعاهُم، ويحفظُهم، ويُحيط بهم عِلْماً.

ولا يَقَعُ شيءٌ في الأكوانِ الّتي خَلَقها إلّا بإرادتِه، وعِلْمِه، ومشيئتِه، فحين نقولُ: «العِصْمةُ للَّهِ وحده»، إنّما نقولُ معنىً لصفةٍ أو صِفَاتٍ، تماماً كمـا يُقال: الكمالُ لِلَّهِ وحدَه[1]، وليس مِن أسمائهِ سُبحانه الكامِل، ولا يصحُّ أنْ نقولَ: إنَّ مِن أسمائِه سبحانه المعصومَ، أو الكاملَ!

ونحنُ نَقْرَأُ فيما نَقْرَأُ وصفَ اللهِ بالقدِيم، ونقولُ: اللهُ قديمٌ، وقديمٌ ليست مِن أسمـاءِ اللهِ، وإنّما هي معنىً لاسمٍ مِن أسمائه، وهو الأوَّلُ، فَلِتَقْرِيبِ المعنىٰ للذِّهْن تُفَسَّر أسماءُ اللهِ وصفاتُه تَفْسيراً يُبقي علىٰ الصِّفةِ أو الاسمِ التوقيفيّ من غيرِ إخلالٍ بهما، ويَظَلُّ المعنىٰ دالاًّ عليهما مِن غير أن نُسَمِّي اللهَ أو نصفَه بِه، ولا غَضَاضةَ في ذٰلك البَتَّةَ، وإلّا فكيف نقولُ كما قالوا مِن قَبْلُ: اللهُ قديمٌ، والكمالُ لِلَّهِ وحدَه؟!!».

قلتُ: فالخِلافُ ـ إذاً ـ لَفظِيٌّ، له أُصولٌ في أمثلةٍ له عدّةٍ.

وعليهِ؛ فلا يَرِدُ علىٰ مَن قال هٰذه الكلمةَ أيُّ إشكالٍ تُصَوِّرُه الأذهانُ، كأنْ يُقال: «مَن يعصِمُ اللهَ؟ ومِمّ يُعْصَم اللهُ؟»!! فهٰذه إشكالاتٌ تَرِدُ علىٰ العصمـةِ بمعنـاهـا المتعلِّق بالمخلوقِ، أمّـا المعنىٰ المُـطْلَق المتعلِّق بالخالق، فإنّه يُقال فيه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾.

إذْ قد يشتـرِكُ الخالقُ والمخلوقُ بمعنىً أو صفةٍ مِن حيثُ اللفظُ، لكنّهما يفترقانِ مِن حيثُ حقيقةُ هٰذه الصفة أو ذٰلك المعنىٰ، كُلٌّ كما يليق بِهِ؛ الخالقُ كما يليقُ بعظمتهِ، وعزِّهِ، وجلالهِ، والمخلوقُ كما يليقُ بضَعْفهِ

---

(١) وقد قالها عددٌ من مُقَدِّمي محمود سعيد، مثل عبد الله الغُماري في «القول المُقنع..» (ص ١٢)!

وعَجْزِه وهَوَانِه.

الثالثة: نَعَم؛ الأَوْلىٰ تجنُّبُ استعمال ما لم يَرِدْ به تَوْقِيفٌ مِن المعاني المتعلّقة باللهِ جلّ جلالُه خشيةَ اختلاط المفاهيم عند بعضِ ضُعَفاءِ النَّظَر.

وهو ما جرىٰ عليه شيخُنا ـ جزاه اللهُ خيراً ـ أخيراً.

ومثالاً عليه: إيرادُه لتلك الكلمة نفسِها في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٣ / ٦٢) في الطبعةِ الأولىٰ، أمّا في الطبعة الثانية، فقال في الموضعِ نفسِه: «والمعصوم مَن عَصَمه اللهُ».

الرابعةُ: أنَّ هٰذا الاستدراك (!) من محمود سعيد إنما هو تقليد منه لشيخهِ (أبو غُدّة) ثم مَن قلّدهُ وهو شيخُه الآخر عبد الله الغُماري! هٰكذا مِن غير تأمُّلٍ وتَمْحيصٍ!

فهو تقليدٌ بعضُه فوقَ بعضٍ!!

(١٨)

قال (ص٢٧) في صَدَدِ ذكرِه أبا الزُّبَيْر:

«ومَن تكلّم فيه فعلىٰ قسمِين: الأول: مَن تكلَّم فيه بكلامٍ مردودٍ كاتِّهامِهِ بإساءَةِ الصلاةِ، أو التَّطْفيف في الميزان ونحو ذٰلك. وهٰذا جَرْحٌ مَرْدودٌ كما بَيّنه ابنُ حِبّان في «الثِّقات» (٥/٣٥١)..».

وكرّره بأُسلوبٍ آخَرَ (ص٣٧)!

قلتُ: كذا قال! و«فيهِ تدليسٌ خبيثٌ، فإنَّ الذي ردَّه ابنُ حِبّان إنّما هو أنّه رُئِي يسترجحُ في الميزان، وهٰذا مَعَ كونِهِ غيرَ التطفيفِ الذي ذكره

المؤلِّفُ بسوءِ فهمهِ، فهو غيرُ إساءَةِ الصلاةِ»[1].

ثم هناك أشياء أُخرىٰ تكلّم بعضُ العُلَماء في أبي الزُّبَيْر بِسَبَبِها، قد أشار إليها محمود سعيد بقولِهِ: «ونحو ذٰلك»! «وهي مِمّا لم يتعرّض له ابنُ حِبّان[2] بِذِكْرٍ، فما عَزَاهُ المؤلِّفُ لابن حبان بأنّه جرحٌ مردودٌ عنده: افتراءٌ عليهِ»[1].

(١٩)

ثم قال (ص٢٨): (الثاني: مَن تَكلّم فيه لأجل التدليس، وسيأْتي تفصيلُ ذٰلك إن شاء اللهُ، والمعتمدُ عن المحدّثين أنّ التدليسَ ليس بعَيْبٍ إلاّ تدليسَ التّسوية..».

قُلتُ: أمّا الكلامُ علىٰ أبي الزُّبَيْر وتدليسهِ، فقد تقدّم تَفْصيلُه.

وأمّا أنَّ «التدليس ليس بعَيْبٍ»! فهٰذه فاقِرَةٌ عظيمةٌ، ومُصيبةٌ شديدةٌ!!

علمـاً أنَّ محمود سعيد نفسَه قد قَالَ (ص٣٥): «كان شُعبة يُحَرِّم التـدليس جدّاً، ويقـولُ: التـدليس أخـو الكذب، ويقولُ: التدليس في الحديثِ أشدُّ مِن الزِّنا، ولئِن أَسْقُطُ مِن السماءِ أحبُّ إليَّ مِن أَنْ أُدَلِّسَ..»!

فهل هٰذا مِن العَيْبِ أم لا؟ بل إنّه أشَدُّ العَيْبِ وأظلمُه.

وشُعبةُ أليس مِن ساداتِ المُحَدِّثين! أليس هو المُلَقَّب بأمير المؤمنين

---

(١) مِن تعليقٍ بخطِّ شيخنا على نسخته من «التنبيه».

(٢) وقد كرّر محمود سعيد العزو لابن حبان (ص ٣٧) ويُقال فيه هناك ما ذكرتُه هنا.

في الحديثِ[1]!

وقال الحافظُ ابنُ حَجَر في «النُّكَت على ابن الصلاح» (٢ / ٦٣١):

وقد ذَمَّ التدليسَ جماعةٌ من أقرانِ شُعبةَ وأتباعِهِ:

فَرُوِّينا عن عبد الصَّمَد بن عبد الوارث عن أبيه قال:

«التدليس ذُلٌّ».

وحكىٰ عَبْدانُ عن ابن المُبارَك أنّه ذَكَرَ بعضَ مَن يُدَلِّسُ، فذمّه ذَمّاً شديداً، وقال: دلّس للناسِ أحاديثه، واللهُ لا يقبلُ تدليساً».

رُوِّيناه في «علوم الحديثِ» للحاكم.

ورُوِّينا في «أَدَب المُحَدِّث» لِعَبْد الغنيّ بن سعيد، عن وكيع، قال: «لا يَحِلُّ تدليسُ الثوبِ، فكيف تدليسُ الحديثِ!».

وعن أبي عاصمٍ النبيل قال: «أقَلُّ حالاتِ المُدَلِّس عندي أنّه يدخل في حديثِ النبيِّ ﷺ: «المُتَشَبِّع بما لم يُعْطَ كلابسِ ثَوْبَيْ زورٍ»[2] واللهُ الموفِّقُ».

وقد كان ذكر - قَبْلُ - (١ /٦٨٢) شيئاً مِن مفاسدِ التدليس ثم قال:

«. . . وهٰذا أشدُّ ما بَلَغنا مِن مفسدةِ تدليس الشُّيوخ.

وأمّا ما عَدَا ذٰلك من تدليس الشيوخ، فليس فيه مفسدةٌ تتعلّقُ بصحّةِ

---

(١) انظر «سير أعلام النبلاء» (٧ / ٢٠٢) للذهبيّ، و«تهذيب الكمال» (٢ / ق ٥٨١) للمِزِّي، و«هدّية المُغيث في أُمراء المؤمنين في الحديث» (ص ٢٢) للشِّنْقيطي.

(٢) رواه البخاري (٩ / ٢٧٨)، ومسلم (٢١٣٠) عن أسماء، ورواه مسلم (٢١٣٠) عن عائشة.

الإسناد وسُقْمِهِ، بل فيه مفسدةٌ دينيَّةٌ فيما إذا كان مُراد المدلِّس إيهامَ تكثيرِ الشيوخ لما فيه من التشبُّع.

ونظيرهُ في تدليس الإسناد أن يُوهِمَ العُلُوَّ وهو عنده بنزولٍ، واللهُ أعلمُ».

قلتُ: وقد وقف محمود سعيد علىٰ هٰذه النقول كما في (ص١٤٠) مِن كتابهِ إذ عزا لـ«النُّكَت» لكنّه ـ هداه الله ـ يعرفُ ويحرفُ!!

وفي «جـامـع التحصيل» (٩٨ ـ ١٠١) كلامٌ مُفَصَّـل في حُكْمِ التدليس، صدَّره بقولِهِ:

«.. والتدليس مُوْهِمٌ للاتِّصال وليس مُتَّصلاً، ولهٰذا ذمّه كثيـرٌ مِن العُلَماء..».

ثم قال: «وقد ذَهَب جماعةٌ مِن العُلَماءِ إلىٰ جَرْح المدلِّس مُطْلَقاً، لإيهامِهِ سماعَ ما لم يسمعْ، فلم يَقْبلوا منه حديثاً وإن صرّح بالسماع..».

فهل كُلُّ هٰذا عِنْدَ هؤلاءِ جميعاً (ليس بعيب)؟!

ولكي يتمَّ البحثُ مِن أطرافِهِ كُلِّها ـ إن شاء اللهُ ـ أنْقُلُ لمحمود سعيد ومَن اغْتَرَّ بِهِ ما قاله عبدُ العزيز الغُماريُّ وهو مِن شيوخِهِ، ومُقَدَّمي أساتذتِهِ (!!!)، حيث قال في «التأْنيس بشرح منظومة الذهبي في أهل التدليس» (ص١٣):

«التَّدْليس بجميع أنـواعـهِ المتقـدّمـةِ مكـروهٌ عند أكثر أهل العلمِ بالحديثِ، وبعضُه في الكراهةِ أشدُّ مِن الآخر».

ثم نَقَلَ عن الخطيبِ البغداديِّ قولَه: «التدليسُ للحديثِ مكروهٌ عند

أكثر أهل العلمِ ، وقد عظّم بعضُهم الشَّأْنَ في ذَمِّهِ . . »[1].

﴿فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾ .

(١٩)

قال (ص٣٢) : «ولعلّ النَّسائي ذَكَرَهُ ـ أي أبا الزُّبَيْر ـ في المُدَلِّسين بِسَبَبِ عَدَم تفرقته بين الإرسالِ الخفيِّ والتدليس . . »!

كذا! أليس هٰذا مِن التعدِّي علىٰ أئمّة الحديثِ وحُفَّاظ الأثَرِ!؟

أليس هٰذا مِن تَجْهيل فحولِ العُلَماءِ وَرَمْيهم بعظائم الأُمور؟!

ومِمّن؟ مِن كاتبٍ غُمْرٍ لا يُحْسِن ـ إن أَحْسَنَ ـ إلَّا التجميع والتقميش!

(٢٠)

ذكـر (ص٣٣ ـ ٣٤) عدّةَ أحاديثَ فيها التصريحُ بسماع أبي الزُّبيرِ من ابن عُمر رضي الله عنهما! لِيُصَحِّح حديثَه عنه!!

فكان ماذا؟! إذْ لا يَكْفي مُطْلَق السَّماعِ لتصحيحِ روايةِ المدلِّس، بل لا بُدَّ مِن تَبيُّن السَّماعِ وتصريحهِ بهِ في كُلِّ روايةٍ بعينها.

وهٰذا مِن أبجديّات علمِ الحديثِ وأوّليّاته!

ولكنّها التعميةُ علىٰ القُرَّاء، والتلبيس عليهم!!

وانظر المقطع (رقم: ٣٣ و ٧٧) فيما يأتي.

---

(١) ومن عجب أنَّ محمود سعيد كرّر كلامه هذا عن التدليس (ص ١٧٨) بجهل وقلّة علم..

(٢١)

قال (ص٣٦): «أكثر شعْبَةُ مِن الأخذ عن أبي الزُّبَير، فَعَدَدُ أحاديثِ شُعْبَةَ عن أبي الزُّبير عن جابر أربع مئة حديث، كما في «الضُّعفاء للعُقَيلي» (٤/ ١٣١) و«الميزان» (٤/ ٤٠)، وهٰذه الأحاديث سَمِعَها أبو الزُّبير من جابرٍ بلا شَكّ، لِمَا مرّ ذِكرهُ مِن تَشَدُّدِ شُعبة، وقولِ الحافظ: «شُعبة لا يحملُ عن مشايخهِ إلّا صحيحَ حديثهم»».

كذا قال! خَلْطاً وتلبيساً! أو جهلاً وقلَّةَ درايةٍ!

وكلامُه هٰذا ـ علىٰ الوجهَيْن ـ «تدليسٌ خَبِيثٌ، لأنَّ السماعَ منه شيءٌ، والتحديثَ عنه شيءٌ آخَرُ.

ثُمَّ الأَخْذُ عنه ليس كافياً في أنّه أخذ منه ما صرّح بهِ بالتحديثِ»[1].

فافْهَم هٰذا جَيِّداً، ولا يَغُرَّنّك ألفاظُ أهلِ الأهواءِ[2] وعباراتُهم وأساليبُهم.

ومحمود سعيد يعرفُ لكنّه يغفلُ أو يتغافلُ أو يحرف، إذ قد فرّق في حاشية (ص٣٦) بين التحديثِ والسماع في هٰذه المسألةِ نَفْسِها، لكنّه يذكر ويُكَرِّرُ ما لا يستفيدُ منه!

(٢٢)

ثم قال (ص٣٦): «ويُؤَيِّد ذٰلك قولُ السَّاجيِّ: وبَلَغني عن يحيىٰ بن

(١) من خطِّ شيخنا على نسخته من «التنبيه».

(٢) وفي الفصل الثالث من الباب الرابع من كتابي «علم أُصول البدع» بيان لـ «سبل أصحاب البدع» حتى تحذر!

مَعين أنّه قال: اسْتَحْلَف شُعْبَةُ أبا الزُّبير بين الرُّكن والمَقام، أنّك سمعتَ هٰذه الأحاديثَ عِن جابرٍ؟ فقال: الله، إنّي سمعتُها مِن جابرٍ، يقولُ ثلاثاً.

وما رواه السَّاجيُّ ـ وإنْ كان بلاغاً ـ لكنّ الواقعَ يؤيِّدُهُ. . »!

فأقول: هنا ثلاثُ مُلاحَظاتٍ:

الأولىٰ: وهي متعلقةٌ بالسَّاجيِّ، إذ غَمَزَ محمود سعيد نفسُه بِهِ وبنَقْلهِ عن الإِمام أحمد في «وصول التهاني» (ص٩٠ ـ ١٠)، وهنا قَبلَه!

وجوابُه في «إحكام المباني. . » (ص٢٩) بقَلَمي.

الثانية: أنَّ هٰذه الكلمةَ بلاغٌ ـ كما اعترفَ بِهِ نفسُه ـ فلا يُبنىٰ عليها أيُّ حُكْمٍ، ولا تُبْحَثُ علىٰ ضَوْئها أيةُ مسألةٍ، ويدلُّ علىٰ ذٰلك:

الملاحظةُ الثالثةُ: وهي ردٌّ علىٰ قولِه فيما رواه الساجيُّ: «لكنّ الواقعَ يُؤَيِّدُهُ»! أقولُ: بل يُخالِفُه ويُناقِضُهُ، إذْ قد تقدّم (ص٦١) مُناقشةُ ما وَرَدَ في قصّة الليثِ مَعَه، وفيها: «مِنْه ما سمعتُ ومنه ما حُدِّثْتُ»، وفي روايةٍ تزيدُها وضوحاً: «بعضٌ سمعتُ، وبعضٌ لم أسمعْ».

فهل هٰذا تأْييدٌ أم مناقَضةٌ؟!

ولو أنّنا أَيَّدْنا تلكَ الروايةَ (البلاغيَّة) لَحَكَمْنا علىٰ أبي الزُّبَيْر بالكذب ـ وأيُّ كذبٍ ـ، إذ يحلفُ علىٰ شيءٍ ليس له صِحَّةٌ، ولكنّنا لا نفعلُ ـ ولله الحمدُ ـ لأنَّ القصّة ـ أصلاً ـ بلاغٌ بلا سند، وهي ـ أيضاً ـ مخالِفةٌ لما صحَّ سندُه عنه.

والله الموفِّقُ.

(٢٣)

ثم قال (ص٣٧): «مِمّا يُؤيِّد القولَ بعَدَم تدليس أبي الزُّبَيْر هو أنَّ مَنْ كَتَبَ في الرِّجال مِن المُتَقَدِّمين، وهم أصحابُ الأُصولِ التي يُعْتَمَدُ عليها، لم يَذْكروا أبا الزُّبَيْر بالتدليس»!

ثم ساقَ أسماءَ عددٍ مِن العُلَماءِ، كعليٍّ بن المديني، وأحمد، وغيرهما!!

فأقولُ: تقدَّم القولُ في إثباتِ (تدليس) أبي الزُّبير، والنَّقْلُ عن العُلَماءِ والأئمّة في وَصْفِهم إيّاه بهِ.

ولكنّي أُنَبِّهُ الآن علىٰ (تدليس) محمود سعيد، وذٰلك في قولهِ: «. . لم يذكروا أبا الزُّبَيْر بالتدليس»!!

وهٰذا مِن عجائب (التدليسات) فهل عَدَمُ ذكر هؤلاءِ له بالتدليس يَنْفي سِمَةَ التدليس التي أَثْبَتَها غيرُهم له؟

وهل كُلُّ مُدَلِّسٍ رَمَاه بالتدليس (كُلُّ) العُلَماءِ؟

أم أنّك واجدٌ في كُلِّ مدلِّس مَن لم يَرْمِهِ به مِن العُلَماء؟!

﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾.

(٢٤)

نَقَلَ (ص٣٨) عن الحاكم قولَه في حديثٍ فيه أبو الزُّبَيْر المَكِّي: «وفيه رجالٌ غيرُ مَعْروفين بالتدليس»، ناقلاً ذٰلك عن الحافظ ابن حَجَر في «طبقات المُدَلِّسين» (ص٤٥)!

قلتُ: لكنّك ـ كعادتك ـ بَتَرْتَ النَّقْلَ ودلَّسْتَ القولَ!

إذ لمّا أورد الحافظُ هذه الكلمةَ صَدَّرَها بقولِهِ: «**ووَهِمَ الحاكمُ**» ثم قال مُتَعَقِّباً له: «وقد وَصَفَهُ النَّسائيُّ وغيرُه بالتدليس».

فلا قُوَّةَ إلّا باللهِ!

(٢٥)

وقد نَقَل محمود سعيد (ص١٣٨) قولَ الحاكم في «معرفة علوم الحديثِ» (ص١١١): «أهل الحجاز والحَرَمَيْن، ومِصْرَ، والعَوَالي، ليس التدليس مِن مَذهبهم»!

وهٰذا إطلاقٌ لا يَسْلَمُ، بل عِدَّةٌ مِمَّن رُمُوا بالتَّدْليس هُم مِن أهلِ هٰذه البلاد!

ونظرةٌ عَجْلىٰ لـ«طَبَقات المُدَلِّسين» ـ فَضْلاً عن غيرِه ـ تُثْبِتُ ذلك، فانْظُر (رقم: **٧٧** و **٨٢** و **٨٣** و **٩٨** و **١٠٢** و **١٢٥** و **١٢٩** و **١٣٥** و **١٣٩** و **١٤٠**) منه، فهؤلاء جميعاً مِن أهل تلك البلاد، وهم مُدَلِّسون.

فهل يخفىٰ هٰذا علىٰ محمود سعيد؟! أمْ أنّه يَهْرِفُ بما لا يعرفُ؟!

ولا هادي إلّا اللهُ.

(٢٦)

قال (ص٣٩) ضمنَ كلام عن حولَ أبي الزُّبَيْر: «.. غالِبُ حديثِ جابرٍ يدورُ عليهِ».

قلتُ: هٰذه كلمةٌ لا يقولُها إلّا حافظٌ مُطَّلِعٌ مُعْتَدٌّ بِهِ ذو نَظَرٍ فسيحٍ،

أمّا أنْ يقولَها بَاحِثٌ ناشىءٌ له في بداياتِه سَقَطاتٌ تِلْوَ السَّقَطاتِ، فهٰذا ما لا يُقْبَلُ منه بحالٍ.

لذا؛ فأحاديثُ جابرٍ في الكُتُبِ السِّتَّةِ تِسْعُ مئةٍ وستّون حديثاً، منها عن أبي الزُّبَيْر ثلاثُ مئةٍ وَسِتُّون ـ كما في «تُحفة الأَشْراف» (٢ / ٢٨٥ ـ ٣٥٦) لِلْمِزِّيِّ ـ فكيف يُقال: «غالِبُ حديثِ جابر يدورُ عليه»!؟

ثم رأيتُه (ص٥٠) يُشير إلىٰ هذا الصوابِ الذي ذكرتُه هنا، فإذا بهِ يردُّ بنفسِهِ علىٰ نفسهِ!!

(٢٧)

قال (ص٢٩) في معــرضِ تدليلهِ علىٰ تَثْبيتِ روايةِ أبي الـزُّبَيْر: «..ويُؤَيِّده أيضاً عَمَلُ الأئمّةِ الحُفَّاظِ المُصَنِّفين، لِكُتُبِ السُّنَّةِ المعتمدةِ المُتداولَة مُنْذُ قُرونٍ بعيـدةٍ..يَرْوونَ حديثَ أبي الزُّبير مُحْتَجِّين به..»!

قلتُ: هٰذا تأْييدٌ مُتهاوٍ، بحاجةٍ إلى ما يَدْعمُه! فهل مُجَرَّد الروايةِ مِن هؤلاء جميعاً لحديثِهِ تصحيحٌ لها، وتثبيتٌ لأركانها؟

لو كان ذٰلك كذٰلك لكان إخراجُهم لأحاديثِ كثيرٍ من الضُّعفَاء تقويةً لهم؟! فهل ذٰلك كذٰلك!!

وبخاصّةٍ أنّه لم يَشْتَرِطْ جُلُّ هٰؤلاءِ المُصَنِّفين الصِّحَّةَ فيما يَرْوون، والثُّبوتَ فيما يُخَرِّجون.

أمّا «صحيح مسلم» بخاصّةٍ، فإنَّ كتابَنا هٰذا كلَّه في تَحْقيقِ طريقةِ روايتِهِ له، وبيانِ مقالاتِ أئمّةِ العلمِ فيه، ولعلَّ مَن وَصَلَتْ به القراءةُ إلىٰ

هٰذا الموضعِ مِن كتابنا: حَصَلَتْ عنده القناعةُ الكافيةُ فيما انْتَهَيْنا إليه مِن بحثٍ علميٍّ مُجَرَّدٍ مقرونٍ بالدليلِ والبُرهان، والحُجَّة والبيان.

والله المُستعان، وعليه التُّكلان.

(٢٨)

نَقَل كلاماً (ص٤٠) عن أبي زُرْعَةَ الرَّازيِّ فيه أنَّ مُسْلِماً عَرَضَ «صحيحَه» علىٰ أبي زُرعة، فما أشار أنّ له علّةً تركه، وما لا؛ فلا.

قلتُ: وأمانةُ العلمِ تَقْضي أنْ يُذْكَرَ كلامُ أبي زُرعةَ علىٰ تنوُّعِهِ واختلافهِ، إذ له ـ رحمه اللهُ ـ كلامٌ في حقِّ الإمام مسلمٍ و«صحيحِهِ» يجبُ ذِكْرُهُ في هٰذا المقام، أكتفي ـ هنا ـ بالعَزْوِ إليهِ، وذِكْرِ مَصْدرِهِ، فأقول:

راجع «سؤالات البَرْذَعيّ لأبي زُرْعة» (٢ / ٦٧٤) ففيه فائدةٌ غاليةٌ.

(٢٩)

ثم قال (ص٤٠): «واحتجَّ بهِ أبو داود، وسكتَ عن أحاديثِهِ، غيرَ مُصَرِّحٍ بالسماعِ، ولم يُعِلَّها..»!

فهٰذا منه رُكونٌ إلىٰ سكوتِ أبي داودَ، واسترواحٌ للاحتجاج بهِ، وهو ما بَيَّن أهلُ العلمِ ـ وعلىٰ رأسِهم الحافظُ ابنُ حَجَر ـ عَدَمَ جَدْواه.

وكنتُ قد بَحَثْتُ هٰذه المسألةَ بَحْثاً لطيفاً في جُزء «الكشف والتبيين لِعِلَلِ حديث: اللهمّ إني أسألك بحقِّ السائلين» (ص ٤٣) فَلْيراجع، فلا أعيدُ القولَ فيه.

وانظر ما سبق (ص ٨١).

(٣٠)

ثم ذَكَرَ (ص٤٠) نحو ذٰلك في «صحيح ابن خُزَيمة» و«مُنْتَقىٰ ابن الجارود» و«المُسْتَدْرَك» و«صحيح ابن حِبّان» وغيرِهم!!

وهو كلامٌ يَكْفي سَوْقُه لردِّهِ، ويكْفي النَّظَرُ فيه لمعرفةِ وهائهِ!!

وفي المرجعِ السابقِ إشارةٌ مُغْنِيةٌ في رَدِّهِ.

(٣١)

وقال (ص٤٣): «ولئِن سَلَّمْنا أنَّ أبا الزُّبَيْر كان يُدَلِّسُ، فتدليسُه عن جابرٍ فقط، ومَن أطْلَقَ عليه التدليس فعليه الدليلُ».

قُلتُ: قد قدمتُ (ص٧٢) الكلامَ علىٰ أبي الزُّبَيْر مطوَّلاً، وفيه ذِكْرُ كلمةِ ابنِ القَطّان الفاصِلَةِ في أنّه مُدَلِّسٌ عن جابرٍ وغيرِهِ حيث قال: «ولا يَنْبَغي أنْ يُقْصَرَ تدليسُه علىٰ جابرٍ، فإنّ ذٰلك لا يصحُّ، بل هو مدلِّسٌ بإطلاقٍ»، وانظر ما سيأتي (ص٢٠١)، والحمدُ للّهِ.

(٣٢)

نَقَل (ص٤٥) عن شيخنا في «الإرواء» (٤/ ٢٦٤ - ٢٦٥) قولَه: «.. وإنّما العلّةُ روايةُ أبي الزُّبَيْر إيَّاه بالعنعنةِ، وهو معروفٌ بالتدليس حتىٰ في روايته عن غَيْرِ جابرٍ».

كذا نَقَلَها، مَعَ أنَّ الذي في «الإرواء»: «.. عن جابر»، ليس لـ«غَيْر» أصلٌ فيه!

فَمِن أين أتىٰ بها؟! أمِن كيسهِ!!

ثم: لِمَاذا؟ وما هَدَفُه مِن ورائِها؟

(٣٣)

ثُمَّ قال (ص٤٥) حَوْل حديث عائشة وابن عباس أنَّ النبيَّ ﷺ أخَّر طوافَ الزِّيارة إلىٰ اللَّيلِ» - وهو مِن طريق أبي الزُّبَيْر -: «.. ويؤيِّد ذٰلك عَمَلُ الأئمَّةِ الحُفَّاظ حيثُ قَبلوا الحديثَ واحتجُّوا بهِ، ولم يُعلُّوه، فالبُخاريُّ رواه مُعَلَّقاً جازماً بهِ، جامعاً بينه وبين الأحاديث الأُخرىٰ المُسْنَدة في صحيحهِ..»!!

كذا قال: «.. الأئمّـة الحُفَّـاظ..»! فلننـظر كلامَهم رحمهم اللهُ تعالىٰ في ذٰلك!

قال العلاَّمةُ ابنُ قَيِّم الجَوْزية في كتابِهِ الماتع «زاد المعاد» (٢ / ٢٧٦ - ٢٧٨) في تَحْريرٍ له رائعٍ حول هٰذا الحديثِ، وتَبْيين وَجْهِ الصوابِ فيه:

«وهذا الحديث غلطٌ بيِّن خِلافُ المعلومِ من فعله ﷺ الذي لا يَشُكُّ فيه أهلُ العلم بحَجَّته ﷺ، فنحنُ نذكر كلامَ الناسِ فيه:

قال الترمذي في كتاب «العلل»[1] له: سألت محمد بن إسماعيل البخـاري عن هٰذا الحديث، وقلت له: أَسَمِعَ أبو الزبير من عائشة وابن عباس؟ قال: أمَّا مِن ابن عباس، فنعم، وفي سماعه من عائشة نظر.

وقال أبو الحسن القطان: عندي أن هٰذا الحديث ليس بصحيح، إنما طاف النبيُّ ﷺ يومئذ نهاراً، وإنما اختلفُوا: هل صلَّىٰ الظهر بمكة أو رجع إلىٰ مِنىٰ، فصلىٰ الظهرَ بها بعد أن فرغ من طوافه؟ فابنُ عمر يقولُ: إنه رجع إلىٰ مِنىٰ، فصلىٰ الظهرَ بها، وجابرٌ يقول: إنه صلَّىٰ الظهر بمكة،

(١) هو «العلل الكبير»، انظر (١ / ٢٣٨ - ترتيبه) منه.

وهـو ظاهر حديث عائشة من غير رواية أبي الزبير هٰذه التي فيها أنه أخَّر الـطوافَ إلى الليل، وهذا شيء لم يُرو إلا من هٰذا الطريق، وأبو الزبير مدلس لم يذكر ها هنا سماعاً من عائشة، وقد عُهد أنه يروي عنها بواسطة، ولا عن ابن عباس أيضاً، فقد عُهدَ كذٰلك أنه يروي عنه بواسطة، وإن كان قد سمع منه، فيجب التوقُّفُ فيما يرويه أبو الزبير عن عائشة وابن عباس مما لا يَذْكُرُ فيه سماعَه منهما، لِما عُرِفَ به من التدليس[1]، لو عُرِفَ سماعُه منها لِغير هٰذا. فأما ولم يَصِحَّ لنا أنه سمع من عائشة، فالأمر بيِّن في وجوب التوقف فيه، وإنما يختلِف العلماء في قبول حديث المدلِّس إذا كان عمن قد عُلم لِقاؤه له وسماعُه منه ها هنا: يقول قوم: يُقبل، ويقول آخرون: يُرد ما يُعنعِنُـه عنهم حتَّىٰ يتبيَّن الاتصـالُ في حديث حديث، وأما ما يُعَنْعِنُه المدلِّسُ، عمن لم يُعلم لقاؤه له ولا سماعُه منه، فلا أعلم الخلافَ فيه بأنه لا يُقبل. ولو كنا نقول بقول مسلم: بأن مُعَنْعَن المتعاصِرَيْن محمولٌ علىٰ الاتصال ولو لم يُعلم التقاؤهما، فإنما ذٰلك في غير المدلِّسين. وأيضاً فلما قدمنـاه مِن صحة طواف النبي ﷺ يومئذ نهاراً. والخلاف في رد حديث المدلسين حتىٰ يعلم اتصالُه، أو قبوله حتَّىٰ يعلم انقطاعه، إنما هو إذا لم يُعـارضه ما لا شكَّ في صحته، وهٰذا قد عارضه ما لا شك في صحته. انتهىٰ كلامه.

ويدل علىٰ غلط أبي الزُّبير علىٰ عائشة، أن أبا سلمة بنَ عبد الرحمن روىٰ عن عائشـة، أنَّهـا قالت: حَجَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَفَضْنَا يَوْمَ النَّحْـر[1]. وروىٰ محمد بن إسحاق، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن

---

(١) انظر ما سبق (ص ٧٢ و١٩٩).

أبيه، عنهـا، أن النبي ﷺ أذن لأصحابه فزاروا البيت يوم النحرِ ظهيرةً، وزار رسول اللَّه ﷺ مع نسائه ليلاً[1]، وهٰذا غلط أيضاً.

قال البيهقي: وأصـحُّ هٰذه الـرواياتِ حديثُ نافـع عن ابنِ عمر، وحديثُ جابر، وحديثُ أبي سلمة عن عائشة، يعني: أنه طاف نهاراً.

قلتُ: إنما نشأ الغلطُ مِن تسمية الطوافِ، فإن النبيَّ ﷺ أخَّرَ طوافَ الـــوَدَاعِ إلىٰ الليل، كمـــا ثبت في «الصحيحين»[2] من حديث عائشـة قالت: خرجنا مع النبي ﷺ . . . فذكرت الحديث، إلىٰ أن قالت: فَنَزَلْنا المُحَصَّبَ، فدعـا عَبْـدَ الـرحمن بنَ أبي بكر، فقال: اخْرُجْ بأخْتِكَ مِنَ الحَـرَمِ، ثم افْرُغا مِن طَوَافِكُما، ثم ائتياني ها هنا بالمُحَصَّبِ. قالت: فَقَضَىٰ الله العُمرة، وفرغنا مِن طوافنا في جَوْفِ اللَّيل، فأتيناه بالمحَصَّبِ، فقـال: «فَـرَغْتُمَـا»؟ قُلنا: نعم. فأذَّن في الناسِ بالرحيل، فمرَّ بالبيتِ، فطافَ به، ثم ارتحلَ متوجهاً إلى المدينة.

فهٰذا هو الطواف الذي أخَّره إلىٰ الليل بلا ريب، فغلط فيه أبو الزبير، أو مَنْ حدَّثه بِه، وقال: طواف الزيارة، والله الموفق».

انتهىٰ بطولِهِ مِن كلام العلاّمةِ ابن القيِّم رحمه الله.

فَهَل خَفِيَ هٰذا النَّقْل العزيزُ علىٰ محمود سعيد أم أخفاه؟

وبـهِ يُعْرَف بُطلانُ قولِ محمود سعيد (ص٤٥) بعد ما سَبَقَ عنه: «وكـأنَّ هؤلاء الحُفَّاظَ؛ البُخاريَّ إمامَ أهل الصِّناعة وغيرَه لم يتنبَّهوا لهٰذه

---

(١) «سنن البيهقي» (٥ / ١٤٤).

(٢) رواه البخاري (٣ / ٣٣٤) ومسلم (١٢١١) (١٢٣).

العلّة التي **أظهرها الألبانيُّ** مؤخّراً في العَصْر الحديثِ»!!!

فاللهُ المستعانُ علىٰ أهل الأهواءِ وتلبيساتِهم.

(٣٤)

ونَقَلَ محمود سعيد (ص ٤٦) عن شَيْخنا قولَه في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١/٣١٨) في حديث غُسل المرأة مِن الجنابةِ: «.. هٰذا وإنْ أخرجه مسلمٌ فإنَّ أبا الزُّبير مدلِّسٌ، وقد عَنْعَنَهُ»!

كذا نَقَلَه!! باتِراً موضِعَهُ!! وقاطِعاً موقِعَهُ!! ولو نَقَلَ تمامَ الكلام، لظهر القَصْدُ والمَرَام.

إذ الشيخُ قد قال كلمتَه تلك في مَعْرِض الجَمْع والترجيح بين هٰذا الحديثِ وحديثٍ آخَرَ في «الصحيحَيْن» تُوُهِّم أنَّ حديثَ مُسلمٍ يُعارِضه، فقال شيخُنا:

«لا تعارُض بَيْنَه وبين هٰذا لأَمْرَيْنِ:

الأول: أنّه [أي حديثُ الصحيحين] أصحُّ مِن هٰذا، فإنَّ هٰذا وإنْ أخرجه مسلمٌ، فإنَّ أبا الزُّبير مُدَلِّس وقد عَنْعَنه.

الثاني: أنه . . . » فذكر الوجه الثاني وهو متعلِّق بالتوفيق بين المَتْنَيْنِ.

فهل هٰذا الكلامُ ـ بتمامهِ ـ كمثلِ ذٰلك الكلام المبتور الذي نَقَلَه ـ علىٰ هَوَاهُ ـ محمود سعيد؟

(٣٥)

ثم قال (ص ٤٦) تتميماً للبحثِ السابق: «أمّا عن عنعنةِ أبي الزُّبَيْر

ففي هٰذه الفصولِ ما يرفعُ أيَّ توقُّفٍ في عَدْمِ قَبولِها، ولئِن سُلِّم بتدليس أبي الزُّبَيْر، فإنَّ تدليسَه هنا بعيدٌ لأَمْرَينِ:

الأول: لأنّه يروي عن عُبَيْد بن عُمَير، وهو مِن التابعين، فلو أراد أن يُدَلِّسَ لأَسْقَطَهُ، وروىٰ عن عائشةَ مباشرةً.

الثاني: روىٰ أبو الشيخ الأصبهانيُّ الحديثَ المذكورَ في جُزء «ما رواه أبو الزُّبَيْر عن غير جابر» (ل ٥/ ١ - ٢) مِن طريق الليث بن سَعْد عن أبي الزُّبير، لكنّه جاء في الجُزْءِ المذكور موقوفاً. . . » إلخ.

قلتُ: وعلىٰ هٰذا مُلاحظاتٌ:

الأولىٰ: أنَّ الكلامَ في أبي الزُّبَير قد سَبَق، فلا مُسَوِّغَ لِتكْرارِه.

الثانية: أنَّ تَخْصيصَ روايةِ أبي الزُّبير عن التابعين - ولو بالعنعنةِ - بالقَبولِ يخالِفُ عمومَ كلماتِ المُحَدِّثين التي تقدّم - باستيعابٍ - إيرادُها.

الثالثة: زَعْمُ أنَّ أبا الزُّبير لو أراد أن يُدَلِّسَ لأسقط عُبَيْد بن عُمير وروىٰ عن عائشة مباشرةً: زَعْمٌ باطلٌ، وتحكُّم عاطِلٌ، إذ لِماذا لا يُدَلِّسُ أبو الزُّبَيْر غيْر عُبَيْدٍ مِمّن قبلَه فَيَطْوي ذِكْرَه، كما هو معلومٌ مِن حال المُدَلِّسين!

وبخاصّةٍ أنَّ روايةَ أكثرِ مِن تابعيٍّ بعضِهم عن بعضٍ أمْرٌ معهود في علمِ الحديثِ[1] ناهيكَ أنَّ عُبَيداً «مُجْمَعٌ على ثقتِه» كما في «التقريب»!

الرابعة: أنَّ روايةَ أبي الشيخ للحديثِ في «جزئه» (رقم: ٥١) من طريق اللَّيْث عن أبي الزُّبَيْر بِهِ موقوفاً تدلُّ علىٰ أن رواية غيرِه ليست

(١) كما تراه في «النُّكَت على نزهة النظر» (رقم: ٢١) بقَلَمي.

محفوظةً، إذ روايةُ الليثِ هي في الذروةِ من الثَّبْتِ مقارنةً مَعَ روايات غيرِهِ.

فهٰذا يُؤَيِّدُ تدليسَ أبي الزُّبَير في تلك الروايةِ، وأنَّ راويَها قد خولِفَ مِن اللَّيْثِ وهُو مَن هو في الرِّوايةِ، وبخاصّةٍ عن أبي الزُّبَيْر.

قلتُ: «فانْدَفَعَ بذٰلك» كلامُ محمود سعيد مِن أصلِهِ، واللهُ الموفِّقُ.

(٣٦)

وقال (ص٤٧): «وأرىٰ ـ واللهُ أعلم ـ أنَّ أبا الزُّبير رحمه الله تعالىٰ حقيقٌ بالمرتبة الثانية..» يَعْني مِن مراتب المدلِّسين»!

ولكنّه قال في الحاشِيةِ: «وذٰلك علىٰ سبيل التنزُّل فقط»!!

فكيف يكون «حقيق» و«تنزُّل» في آنٍ مَعاً؟! وهما ضِدّانِ لا يلتقيانِ!!!

عَجَباً! ولٰكن.. لا عَجَب[1]، واللهُ الهادي.

(٣٧)

وقال (ص٤٨) في مَعْرِض كلامِهِ ـ أيضاً ـ عن أبي الزُّبير: «ومِمّا يَدُلُّ علىٰ أنّه لم يَكُن معروفاً بالتدليس، فَضْلاً عن كونِهِ مشهوراً بِهِ، قَوْلُ شُعبة ابن الحَجّاج: «ما كان أحدٌ أحبَّ إليَّ أنْ ألْقَه مِن أبي الزُّبَيْر... إلخ». «الضُّعفاء» للعُقَيلي (٤/١٣٢)».

كذا نَقَلَها! وقد بَتَرَها!

إذْ تمامُ القِصّةِ: «.. حتّىٰ لقيتُه! ثم سَكَتَ»!

---

(١) وانظر المقطع الآتي برقم (٣٨).

ومعلومٌ تَرْكُ شُعبةَ الروايةَ عن أبي الزُّبَيْر ـ فهي النتيجةُ ـ!

وهٰـذا الذي جَعَلَ محمود سعيد يَبْتُرُ بقيّة القصّة، «لأنّه لا يُناسِبُ هواه! وهٰذه عادتُه، يأْخُذُ مِن النَّصِّ ما يُناسِبُه، ويَدَعُ ما يُخالِفُه، كما ترىٰ»[1].

(٣٨)

ثم قال (ص٤٩): «وَعَلَيْهِ؛ فأبو الزُّبَيْر المَكِّي يستحقُّ المرتبةَ الثانية ـ إنِ اعْتَبَرْنا أنّه مُدَلِّسٌ ـ لأنّه علىٰ شَرْطها . . ».

قلتُ: هنا تعليقانِ:

الأول: أنَّ في هٰذا الاستحقاق ـ وهو مردودٌ ـ إهداراً لقصّة اللَّيثِ مَعَ أبي الزُّبَيْر، الّتي فيها الإقرارُ العامُّ بالتدليس ـ كما سَبَقَ ـ، وبها يُعْرَف أنَّ أبا الزُّبير من مستحقِّي المرتبة الثالثة، كما سيأتي في:

التعليق الثاني: وهو أنَّ «الحافظَ ابن حَجَر جَعَلَه في المرتبةِ الثالثةِ، الذّين «أَكْثَرُوا من التَّدْليس، فلم يَحْتَجَّ الأئمّةُ مِن أحاديثهم إلّا بِمَا صرَّحوا فيه بالسَّماعِ، ومِنهم مَن رَدَّ حديثَهم، ، ومِنْهُم مَنْ قَبِلَهُم»[2]، فتأَمَّل كيف يتعدَّىٰ هٰذا القَزَمُ(!) علىٰ هٰؤلاءِ الأئمَّةِ في قَواعِدِهِم وتَخَصُّصِهم، ثم يَرْمِي بذٰلك غيْرَه»[3]!

---

(١) من تعليق بخطِّ شيخنا على نسخته من «التنبيه».

(٢) كما هو نصُّ الحافظ ابن حجر نفسه في ديباجة «طبقات المدلِّسين» (ص ٢٣).

(٣) من تعليق بخطِّ شيخنا على نسخته من «التنبيه»، وانظر المقطع السابق برقم (٣٦) والآتي برقم (٤٨).

(٣٩)

ذكــر (ص ٤٩) عَدَداً مِن الـرُّواة الَّـذين ذُكِـروا بتـدليسٍ ـ منهم الأعمشُ ـ ثم قال: «وليعلم الناظرُ أنَّ ردَّ عنعنةِ المذكورين هو ضَرْبٌ مِن الجُنونِ لِعَمَل المسلمين في السابق واللاحق. . »!

قلتُ: ومِن عَجَبٍ أنّــه يقــول (ص ٥١) في الأعمش: «وهٰـذا الأعمشُ مِن التابعين، وتراه دلَّس عن الحَسَن بن عُمارة، **وهو يعرفُ ضَعْفَه**»!

كذا! وفيه اتِّهامٌ للأعمش رحمه الله تعالىٰ!

وقد قال الإمامُ الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» (٢ / ٢٢٤) تعليقاً علىٰ قول المُغيرةِ فيه: «أهلك أهلَ الكوفةِ أبو إسحاق وأُعَيْمَشُكم هٰذا»؛ قال الذهبيُّ:

«. . كأنّه عنىٰ الروايةَ عَمّن جاء، وإلاّ فالأعمشُ عَدْلٌ صادقٌ ثَبْتٌ، صاحِبُ سُنّةٍ وقُرآنٍ، يُحْسِنُ الظَّنَّ بمن يُحَدِّثُه، ويَرْوي عنه، ولا يُمْكِننا أنْ نَقْطَعَ عليه بأنّه **عَلِمَ ضَعْفَ ذٰلك الّذي دلَّسَه، فإنَّ هٰذا حَرَامٌ**»!

فتأمَّل كيف يَتَّهم محمود سعيد هٰذا الإمامَ رامياً له بتعمُّد تدليس الضُّعَفاء!!

فما هو الذي «هو ضَرْبٌ من الجُنونِ»!!؟

وقـال الإمام الذهبيُّ أيضاً في كلماتٍ عزيزاتٍ غالياتٍ، خَتَمَ بهنّ ترجمةَ الأعمش عن «الميزان»:

«وهو يُدَلِّسُ، وربّما دلّس عن ضعيفٍ، **ولا يَدْري بِهِ**، فمتىٰ قال:

«حدثنا»، **فلا كلام**، ومتىٰ قال: «عَن» تطرّق إليه احتمالُ **التدليس**، إلّا في شُيُوخٍ له أَكْثَرَ عنهم، كإبراهيمَ، وابنِ أبي وائلٍ، وأبي صالحٍ السمَّان؛ فإنَّ روايتَه عن هٰذا **الصِّنْفِ مَحْمولةٌ علىٰ** الاتِّصال»[1].

وفي «الترغيب والترهيب» (٤ / ١٣٤) للمُنذري مثالُ حَسَنٌ فيه الإعلالُ بتدليس الأعمشِ.

وكلام الذهبيِّ فيه هو الحَقُّ الذي لا مَحِيدَ عنه إنْ شاءَ اللهُ، فأينَ هو مِن كلامِ مَن يتّهمُ العُلَماءَ والأئمّة ويَرْميهم بـ«الجُنون»!؟

وانظر المقطع الآتي (رقم: ٤٤).

(٤٠)

ومِمّا قاله (ص٥١): «.. أنّ التابعينَ إذا دلَّسوا عن الصحابةِ، وكان الذي أسقطوه **تابعي** فهو ثقةٌ..»!!

خبر كان مرفوعٌ!! هٰذا عند محمود سعيد وحدَه!!

والصوابُ ـ بيقينٍ ـ: «وكان الذي أسقطوه **تابعيّاً**..»، فانْظُر إلىٰ عُجْمةِ القَلَمِ والفَهْمِ واللِّسان!

وانظر المقطع الآتيَ (رقم: ٥٢).

(٤١)

قال (ص ٥٠): «أنّ أبا الزُّبير أثبتُ الناسِ في جابرِ بنِ عبد اللهِ.

---

(١) ثم رأيتُ محمود سعيد (ص ٥١ ـ ٥٢) ينقل كلام الذهبي هذا، غير مستفيد منه، بل مناقضاً فيه نفسه!

قال عطاء: «كُنّا إذا خَرَجْنا مِن عِند جابرٍ بن عبد اللهِ تَذَاكَرْنا حديثَه، فكان أبو الزُّبَيْر أحْفَظَنا للحديث». «المعرفة والتاريخ» (٢/٢٢)».

قلتُ: وعلىٰ هٰذه الكلمةِ ثلاثةُ تعليقات:

الأوّل: أنّ استلزامَ أنّه «أثبتُ» مِن كونِه «أحفظَ» استلزامٌ غيرُ لازمٍ، وفَهْمٌ غيرُ سديدٍ. ويُؤَيِّدُه:

الثاني: أنَّ كونَه «أحفظَ» لا يُبَرِّئُه من التَّدْليس، فَضْلاً عمّا هو أشدُّ منه كالكذبِ والتُّهمةِ ونحوهما.

ومِن أمثلة ذٰلك:

محمد بن حُمَيْد الرَّازي، قال الحافظُ ابنُ حَجَر في «التقريب» (٥٨٣٤): «حافظٌ ضعيفٌ..».

وسُلَيمان بن داود الشَّاذكوني، «كان حافِظاً مُكْثِراً.. وكان يُتَّهم بوضْعْ الحديثِ..» كما في «الأنساب» (٧/٢٣٨) و«لسان الميزان» (٣/٨٤).

وفي «تاريخ بغداد» (٩/٤٢) لمّا ذُكر أحمد بن حَنْبَل، وابن المَديني، وابن مَعِين، وابن أبي شيبة، قال أبو عُبَيد: «وأبو بكر [يعني ابنَ أبي شيبة] أحفظُهم له»، فاسْتَدْرك الحافظُ زكريّا السَّاجي: «وَهِمَ أبو عُبيد، أحفظُهم له الشَّاذَكونيّ»[1].

وفي المصدر نفسهِ عن صالح جزرة وابن معين وغيرهما أنَّ الشَّاذَكونيَّ كان يكذبُ في الحديثِ.

---

(١) وانظر «تاريخ دمشق» (١٨ / ق ١٩٧ ـ مخطوط).

بل فيه عن البخاري قولُه: «هو أضعفُ ـ عندي ـ مِن كُلِّ ضعيفٍ».

وعليه؛ فإنَّ الحفظَ لا يلزمُ منه التَّثَبُّتُ[1] كما ادَّعىٰ بالباطلِ محمود سعيد، فتدبَّرْ.

الثالث: أنَّ عَزْوَهُ أَثَرَ عطاءٍ ليعقوبَ الفَسَوي المتوفّىٰ سنة (٢٧٧هـ) فيه قُصُورٌ! إذ قد رواه عنه ـ أيضاً ـ مَن هو أعلىٰ مِنه طبقةً، وأشهرُ منه ذِكْراً، وأَرْفَعُ منه مرتبةً، مثل الإمام أبي خَيْثَمة المتوفىٰ سنة (٢٣٤هـ) في «العِلْم» (رقم ١٢٧) والإمام الدارِمي المتوفىٰ سنة (٢٥٥هـ) في «سُنَنِهِ» (١/ ١٤٩).

وبهٰذا التعليق (الثالث) تعرفُ وَهَاءَ بل فسادَ استدراك محمود سعيد علىٰ شيخِنا بالعَزْوِ لمصادرَ زائدةٍ علىٰ «الصحيحين» أو أحدِهما، كما سيأتي في المقطع (رقم: ٧٩) إن شاء اللهُ، والجواب عنه.

(٤٢)

ثم نَقَلَ (ص ٥١) عن «العلاّمة ابن القَيِّم رحمه الله تعالىٰ» في «زاد المعاد» (٢/ ٣٢٧) قولَه: «وأبو الزُّبير وإنْ كان فيه تدليس، فليس معروفاً بالتدليس عن المُتَّهَمين والضُّعَفاءِ، بل تدليسُه مِن جنسِ تدليس السَّلَف، لم يكونوا يُدَلِّسون عن مُتَّهَم ولا مَجْروحٍ، وإنَّما كَثُرَ هذا النوعُ مِن التدليس في المتأخِّرين»، ثم عقَّب بقولِه:

«فهٰذا نَصٌّ مِن القَيِّم خاصٌّ في أبي الزُّبير، وعامٌّ في التابعين، فافْهَم هٰذا وتَأَمَّلْه».

---

(١) وانظر «نتائج الأفكار» (١ / ٢٦٤) ففيه حافظ ثالث، لكنّه متهم أيضاً.

قلتُ: قد فهمتُـه ـ ولله الحمـدُ ـ وتأمَّلْتُه، فإذا عندي تعقُّبانِ علىٰ فَهْمِك له، «واستنباطِك» منه:

الأوّل: أنَّ كلامَ ابنِ القَيِّم «فيه رَدٌّ علىٰ المؤلِّف[1]، وكونُه لا يُدَلِّسُ عن مُتَّهمٍ أو مَجْروحٍ، لا يُفيدُه شيئاً، لأنّه لا يَنْفي أنّه يُدَلِّسُ عن مَجْهولين»[2]!

«فافْهَم هٰذا وتَأَمَّلْه».

الثـاني: أنَّ لابن القَيِّم رحمـه الله كلامـاً قَيِّماً يُبَيِّن هٰذا الإيضاحَ ويكشفُ غموضَه، وقد سَبَقَ في المقطع (رقم: **٣٣**) نَقْلُه، فلا نُعيدُ.

فهل خَفِيَ هٰذا الكلامُ علىٰ محمود سعيد؟ أم أخفاه؟

ولا حولَ ولا قُوَّة إلّا بالله.

(٤٣)

ومِمّا قاله (ص ٥١) أثناءَ كلامٍ له: «..إنْ صحَّت تلك **الدعوة**..».

كذا!! وهـو يُريدُ منهـا معنى (الادِّعاء)! دون تفريقٍ بين «الدَّعوة» و«الدعوىٰ»، أو معرفةٍ بالإملاءِ الصحيحِ لَهُما!

إذ «الدعوة» مِن: «دَعَا، يدعو: دعوةً»، وأمّا «الدعوىٰ» فهي من: «ادَّعىٰ، يَدَّعي: دعوىٰ، وادِّعاء»، فافْهَم وتَعَلَّم.

---

(١) وهو محمود سعيد نفسه.

(٢) من تعليق بخطِّ شيخنا على نسخته من «التنبيه».

(٤٤)

ذكر (ص ٥٢) كلامَ الذهبيِّ المتقدِّم في المَقْطَع (رقم: ٣٩) في حَمْل روايةِ الأعمش عن شيوخهِ الذي أكثر عنهم علىٰ الاتِّصالِ، ثم قال:

«والألبـانيُّ مشىٰ علىٰ هٰذه الطريقةِ في «صحيحته» (٤/ ٤٠٣).. ولكنّـه أخْـطَأَ في التطبيق، فَحَمَل حديثَه عن مالك بن الحارث السُّلَميِّ الرَّقِّيِّ علىٰ الاتِّصال كشُيوخهِ المُكْثِرين، وليس كذٰلك، لأنَّ مالكاً المذكور لم يُكْثِر عنه الأعمشُ»!!!

اللهُ أكبرُ، أين أمانةُ العلمِ؟! وأينَ الصِّدقُ في القولِ والعَمَلِ؟!

إذ كلامُ الشيخِ تامّاً ليس فيه شيءٌ مِن ذٰلك البتّة، فما نَقَلَه محمود سعيد عن شيخنـا: إمّا صادرٌ عن وَعْيٍ يُدْرِكُ به فَسَادَ ما فَعَلَ، وإمّا عن جَهْلٍ، وقلّةِ درايةٍ، وضَعْف نَظَرٍ! ولا ثالثَ لهما!!

وكلاهما في العلمِ والتأْليفِ انحرافٌ سحيقٌ عن الجادّةِ.

وتَمَامُ كلامِ شيخنا في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٤/ ٤٠٣ ـ ٤٠٤) تعقُّبـاً علىٰ إعـلال المُنـذريِّ حديثاً بعنعنة الأعمشِ، قال حفظه المولىٰ وفَسَحَ في أَجَلِهِ:

«.. أمّـا أنّـه لـم يَذْكُـر مَنْ حَدّثـه فهٰذا إعلالٌ ظاهرٌ، بناءً علىٰ أَنَّ الأَعمشَ مُدَلِّسٌ، ولم يُصَرِّح بالتَّحْديثِ، لكنّ العُلَماء جَرَوْا علىٰ تَمْشِيَةِ روايةِ الأَعمشِ المُعَنْعَنةِ، ما لم يَظْهَر الانقطاعُ فيها.

وقد قال الذهبيُّ في ترجمتهِ في «الميزان» (... فنقل عبارتَه التي سَبَق إيرادُها). ثم قال:

والشَّاهِدُ من كلامِهِ إنّما هو أنَّ إعلالَ روايةِ الأعمشِ بالعنعنةِ ليس علىٰ الإطلاق، وهو الّذي جرىٰ عليه المُحَقِّقونَ كابن حَجَر وغيرِه، ومِنْهُم المُنـذريُّ نفسُـه، فكم مِن أحاديثَ للأعمشِ مُعَنْعَنَةٍ صحَّحها المُنذريُّ فَضْلاً عن غيرِهِ، وليس هٰذا مجالَ بيانِ ذٰلك.

علىٰ أنَّ زيادةَ أبي داودَ تُطيحُ بذٰلك الإعلالِ، لأنّه صرّح فيها بأنّه سمعَهم يذكُرونه عن مُصْعَب، فقد سَمِعَه مِن جَمْع قد يكونُ منهم مالكُ بنُ الحارث أوْ لا، وكونُهم لم يُسَمَّوْا؛ لا يَضُرُّ، لأنّهم جَمْعٌ تنجبرُ بِهِ جهالتُهم، كما قال السَّخاويُّ في غير هٰذا الحديثِ، واللهُ أعلم».

فأين هٰذا مِن ذاك؟!

أم أنّها طرقُ أهلِ الأهواء الموديةُ إلىٰ الهُوِيِّ والهلاك!؟

(٤٥)

وقال (ص٥٢): «فليس بقليلٍ مَن وصفَ الأعمشَ بتدليسِ التسويةِ»!

وسَبَقَ في المقطع (رقم: ١٩) قولُه: «أنَّ التدليس ليس بعيبٍ إلّا تدليس التسوية..».

وسَبَقَ في المقطع (رقم: ٣٩) عنه أنّ ردَّ عنعنةِ الأعْمَش «ضربٌ مِن الجنون»!

فهٰذه تناقُضاتٌ بعضُها آخِذٌ برِقابِ بعضٍ، يُغْني إيرادُها في سياقٍ واحدٍ عن رَدِّها، أو الإطالةِ في نَقْضِ باطِلِها!!

علىٰ أنَّ اتِّهامَ الأعمش بتدليس التَّسْويةِ أَمْرٌ لم يَجْرِ عليهِ عَمَلُ أهلِ

العلمِ قَطُّ، فهو بحاجةٍ إلىٰ تَحْريرٍ دقيقٍ لم أَفْرَغْ له.

(٤٦)

ومِمّا قاله (ص ٥٣): «فما حكمُ رواياتِ أبي الزُّبير المَكِّي **الذي** في صحيح مسلم»!

كذا، والصوابُ: «التّي» كما هو ظاهرٌ، إلاّ إذا أراد أنَّ هناك أكثرَ من واحدٍ باسم أبي الزُّبير فهو يُريدُ «الذي في صحيح مسلم» مِنْهم! وهو ما لا يُوْجَدُ أو يُتَّصَوَّر! فَضْلاً عن أن يكون هو مُرادَه!

(٤٧)

نقل (ص ٥٤) عن الحافظ قُطب الدين الحَلَبي ـ بواسطة السخاوي ـ قولَه: «**أكثرُ** المُعَنْعَناتِ التي في الصحيحين مُنَزَّلَةٌ منزلةَ السَّماعِ . .»، مستدلاً به علىٰ صحّة هٰذه الأحاديثِ المعنعنة!

قلتُ: وقد سَبَقَ في القسم الرابع من الفصل الأول «العنعنة في الصَّحيحَيْن» نَقْلُ ذٰلك وتعقُّبِ الصَّنْعانيِّ عليهِ.

وأَزيدُ هنا شيئاً مُهِمّاً جدّاً تَنَبَّهْتُ إليه، وهو أنَّ عبارةَ الحافظ الحَلَبيّ دقيقةٌ جدّاً، لا تُفيد ـ بحالٍ ـ أنَّ **كُلَّ** المعنعناتِ تُحْمَل علىٰ السَّماعِ، وإنّما فيها أنّ «**أكثر**» المُعَنْعَنات كذٰلك.

وفَرْقٌ جدّاً بينهما كما يراهُ المُتَأَمِّلُ.

(٤٨)

وقال (ص٥٤ ـ ٥٥): «فلا يأْتي في عَصْرنا هٰذا شَخْصٌ غايةُ أمره

الاطِّلاعُ علىٰ «الميزان» (!)، والاعتمادُ علىٰ المُخْتَصَراتِ، فإذا وَجَدَ شخصاً اتُّهِم بالتدليس، ورآه في سَنَدٍ غيرَ مُصَرِّحٍ بالسماعِ حَكَمَ علىٰ ذٰلك السَّنَد بالضَّعْفِ غاضّاً الطَّرْفَ عن كونِهِ روىٰ عن شيخِهِ الذي أَكْثَرَ عنه، أو أنّه مِن إحدىٰ المرتبتين اللَّتَيْن صرَّح الحُفَّاظ بقَبولِ «روايةِ ما لم يُصَرِّحوا فيه بالسَّماع، أو أنّ . . » إلخ . .

قلتُ: وهٰذا كلامٌ جرائِديٌّ لا يَنْفَقُ في سُوقِ العلمِ، ومُسَوِّدُه أَوْلىٰ بهِ مِن غيرِهِ، وقد ظَهَرَ صوابُ القولِ في هٰذه المسائل في الفَصْل الأوّل مِن كتابي هٰذا.

ولكنِّي هنا أريدُ التَّنْبيهَ علىٰ قولِهِ: «أو أنّه مِن إحدىٰ المرتبتين اللَّتَيْن صَرَّح الحُفَّاظُ بقَبول روايةِ ما لم يُصَرِّحوا فيه بالسماع»!

فهل أبو الزُّبير كذٰلك؟!

أم أنّه مِن المرتبة الثالثة فيما ذكره الحافظُ ابنُ حَجَرٍ رحمه الله تعالىٰ نفسُه؟!

أم أنّها التعميةُ علىٰ القُرَّاء؟ والتدليس عليهم؟

وقد سبق في المقطع (رقم: ٣٨) زيادةُ بيانٍ، فارْجِع إليهِ.

(٤٩)

ذكر (ص ٥٦) فَصْلاً في (أهمّيّة) المُسْتَخْرَجات، وأنَّ مِن فوائدها تصريحَ المدلِّس بالسَّماعِ[١]، ثم قال: «بل إنَّ الألبانيَّ الذي يضعِّفُ

(١) وقد نقل ـ فيما نقل ـ عن الحافظ ابن حجر قوله: «. . فقد قدّمنا أنّا نعلم في الجملة أنَّ الشيخين اطَّلعا على أنّه ممّا سمعه المدلِّس من شيخه، لكن ليس اليقين =

أحاديثَ «صحيح مسلمٍ» (!) لا يَطَّلِعُ أحياناً علىٰ «مُستخرج أبي عَوَانة» المطبوع المُتداول، ودليلُ ذٰلك أنّه حَكَمَ علىٰ حديث: «لا تذبحوا إلّا مُسِنَّةً» بالضَّعْفِ، وعلّته أنّ الزُّبير مُدَلِّسٌ. . . والحديث المذكور رواه أبو عوانة في «صحيحهِ» (٥/٢٢٧) مِن حديثِ محمد بن بكر عن ابن جُرَيج أنّه سَمِعَ جابراً يقولُ: . . . وذَكَرَ الحديثَ، فصرّح أبو الزُّبير بالسماع، والحمدُ للَّهِ ربِّ العالَمين».

فأقولُ: «نعم؟ الحمدُ لِلَّهِ ربِّ العالَمين الذي صانَ هٰذا العلمَ مِن الدجَّالين! فهل السَّنَدُ إلىٰ محمد بن بَكْر صحيحٌ؟ وأبو عوانةَ لم يَسُقْهُ، فهو مُعَلَّقٌ»[1].

وَمَعَ ذٰلك يقولُ محمودُ سعيد بجُرْأةٍ باطلةٍ: «رواه أبو عَوانة. . »!

فهل التعليقُ يُسَمّىٰ روايةً عند أهل العلمِ ؟

فإنْ كان كذٰلك؟ فهل هي روايةٌ بإطلاقٍ أم بتقييد؟

بمعنىٰ أنّه هل يُكتفىٰ بالقول: «رواه. . » أمْ لا بُدَّ أن يقول: «رواه مُعَلَّقاً»؟!

وبهِ تعرفُ فسادَ استنتاجهِ المُنْكر حول شيخِنا، أنّه: «لا يطّلعُ أحياناً علىٰ مستخرج أبي عوانةَ»! ﴿أَطَّلَعَ الغَيْبَ﴾؟؟

= كالاحتمال. . ».

فهٰذه كلمة دقيقة من الحافظ ابن حجر تُبَيِّن ما قررتُه في الفصل الأول من هذا الكتاب، وأكّدته ـ أيضاً ـ في المقطع السابق (رقم: ٤٧) فتدبَّر.

(١) من تعليقٍ لشيخِنا بخطِّه على نُسخته مِن «التنبيه».

وأمّا قولُه ـ قَبْلُ ـ: «بل إنّ الألباني الذي يُضَعِّف أحاديثَ «صحيح مسلم»!!

فهـو قولٌ يدلُّ علىٰ جَهْـلٍ فاضـحٍ أو كَذِبٍ واضحٍ! فهل ضَعَّف شيخُنا أحاديثَ «صحيح مسلم»؟ أم أحاديثَ مِن «صحيح مسلم»؟

وهٰذا التضعيفُ أهو مسبوقٌ إليه أم مُتَفَرِّدٌ به؟

ثمّ: هل هو قائمٌ علىٰ ساقِ العلمِ والنَّظَر؟ أم تزيينُ الكلامِ وتحسينُ الألفاظ؟!

أم أنَّ محمود سعيد لا يُفَرِّق بين تلكما العبارتين؟

أم أنّه يكتب ما يكتبه استعداءً وَتأْليباً؟!

وقد سَبَقَ القولُ في هٰذا الحديثِ مفصَّلاً برقم (٢ : ٢)[١] مِن الفَصْل الثاني.

أمّـا الكلامُ علىٰ المُسْتَخْرَجاتِ ففيه دقائقُ مهمَّةٌ أَغْفَلَها وأَهْمَلَها، تُنظر في تَحْرير العلاّمة الصَّنْعاني لها في «تَوضْيح الأفكار» (١/ ٦٩ ـ ٧٥)، ولولا خشيةُ الإطالةِ لَنَقَلْتُهُ بتمامهِ لِنفَاستهِ.

(٥٠)

نَقَـلَ (ص ٥٨) عن الإمـام الـذهبيِّ[٢] قولتَه المشهورةَ في «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٩) في ترجمةِ أبي الزُّبير:

---

(١) أي الحديث الثاني من القسم الثاني، وما سيأتي من العزو مثله.

(٢) وانظر (ص ٦٥) فيما تقدَّم.

«وفي «صحيح مسلم» عدّةُ أحـاديثَ مِمّا لم يُوضِح فيها أبو الزُّبير السَّمـاعَ عن جابـرٍ، وهي مِن غير طريقِ الليثِ عنـه، **ففي القَلْبِ منهـا شيءٌ**. . »، ثم قال مُعَقِّباً بتأْويلٍ باردٍ:

«. . لا يلزمُ مِن قول الذهبيِّ: «في القَلْب منها شيءٌ» تَضْعيفُ هٰذه الأحاديثِ، فإنَّ هٰذه اللفظةَ يذكُرُها المُحَدِّثون عند التردُّد أو التوقُّفِ في الحديثِ. . »!

وهـو تأويلٌ يُغني سَوْقُه عن الاشتغالِ بردِّهِ! ولكنْ يَكْفي أن نسأَلَ فقط: «هل التوقُّفُ يَعْني أنّه صحيحٌ عندهم كما تزعُمُ أنت!؟»[1].

أم أنّه التلاعُبُ بالأَلْفاظ طَعْناً بالعُلَماءِ والحُفَّاظ؟!

(٥١)

ثم قال (ص ٥٩): «وقريبٌ منه ما ذَكره الذهبيُّ في ترجمةِ خالد بن مَخْلَد القَطَواني «الميزان» (١/٦٤١)، فإنّه أورد حديثَ: «مَن عادىٰ لي وليّاً. . » الحديث المُخَرَّج في «صحيح البُخاري» ثم قال: «فهٰذا حديثٌ غريبٌ جدّاً، لَوْلا هَيْبَةُ الصحيح لَعَدُّوه في[2] مُنْكَراتِ خالد بن مَخْلَد». وهو توقُّفٌ مِن الذهبيِّ إنْ لم يَكُن موافَقَةً علىٰ التصحيحِ مَعَ غُصَّةٍ(!)، وعلىٰ كُلٍّ فهو يَدُلُّ علىٰ إكبار الذهبيِّ لـ«الصحيح».

ولكنّ الألبانيَّ لم يَهَبِ «الجامع الصحيح»، فقال في «صحيحته» (٤/١٨٤) علىٰ الحديث المذكور: «وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ»اهـ. فانظر إلىٰ

---

(١) من تعليق بخطِّ شيخنا على نسخته من «التنبيه».

(٢) وفي نقل محمود سعيد: «مِن»!

الفارق بين الصنيعَيْن، وإلىٰ تَعَدِّي الألباني علىٰ الصحيحين»!!

قُلْتُ: لقد شَحَحْتُ بالمَداد أن يَضيعَ في نَقْل هٰذا الخَلْط والخَبْط! ولكنْ لا بُدَّ مِمّا ليس منه بُدٌّ، فأقول:

علىٰ هٰذا الكلامِ تعليقاتٌ:

الأول: أنَّ محمود سعيد حَذَف مِن كلامِ الذهبيِّ ما يَدُلُّ علىٰ عَدَمِ قبولِهِ هٰذه الروايةَ، وأنَّ «الغُصَّة» المشار إليها أَثمرتْ رَدًّا(!)، إذ قال في صَدْر كلامِهِ بعد إيراده عدداً مِن منكراتِهِ ومفاريدِهِ:

«ومِمّا انْفَرَدَ به ما رواه البُخاريُّ في «صحيحِهِ» عن ابن كرامةَ عنه...»، ثم ساقَهَ بسندِهِ، وعقَّب عليه بما سَبَقَ نقلُه عَنْه، ولكنْ قال بعد ذٰلك ـ وهو مِمّا حَذَفه محمود سعيد أيضاً ـ:

«..وذٰلك لِغَرابةِ لفظِهِ، ولأنّه مِما ينفردُ به شَريكٌ، **وليس بالحافظِ**، ولم يُرْوَ هٰذا المَتْن إلاّ بهٰذا الإسناد، ولا خَرَّجه مَن عدا البُخاريِّ، ولا أظنُّه في «مسند أحمد..»»!

هٰذا كله محذوفٌ عند محمود سعيد! ولماذا؟ لأنّه يكشفُ تلبيسَه، ويُبْطِلُ تدليسَه!!

فَأَينَ التوقُّفُ المزعومُ المُدَّعىٰ؟! أم أنّه كلامٌ عالٍ لعُلَماء مُحَقِّقين!؟

الثاني: أنّه بَتَرَ أيضاً مِن كلام شيخِنا ما يدلُّ عليه، وما يُشير إلىٰ الصواب الذي نَطَقَ بهِ.

حيث قال شيخُنا في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٤/١٨٣ ـ ١٩٣) في بحثٍ ماتعٍ جامعٍ، بعد عَزوِهِ الحديثَ ـ زيادةً علىٰ البخاريِّ ـ

لثمانيةٍ من المصادر جُلُّها مخطوطٌ، لم يَسْمَع بها محمود سعيد فضلاً عن أن يعرفَها أو يقفَ عليها:

«وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ، وهو مِن الأسانيد القليلةِ التي انتقدها العُلَماءُ علىٰ البُخاريِّ رحمه الله تعالىٰ، فقال الذهبي...»:

فنَقَلَ كلامَه السابقَ بتمامِه، ثم قال:

«ونَقَلَ كلامَه هٰذا بشيءٍ مِن الاخْتِصَارِ الحافِظُ في «الفَتْح» (١١/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣)، ثُمَّ قَالَ: «قُلْتُ: ليس هو في «مسند أحمد» جزماً، وإطْلاقُ أنّه لم يُرْوَ هٰذا المَتْنُ إلاّ بهٰذا الإسناد مردودٌ، وَمَعَ ذٰلك فَشَريكٌ ـ شيخُ شيخِ خالدٍ ـ فيه مقالٌ أيضاً، وهو راوي حديثِ المِعْراج الذي زاد فيه ونَقَصَ، وقدَّم وأَخَّر، وتفرَّد بأشياء لم يُتابَعْ عليها، ولكنْ للحديثِ طُرُقٌ أخرىٰ **يَدُلُّ مجموعُها علىٰ أنّ له أَصْلاً**..».

ثم ساق له ثمانيةَ طُرُقٍ نَقَلَها شيخُنا عنه ثم قال حفظه الله بعدَ ذٰلك:

«هٰذا كُلُّه كلامُ الحافظِ، وقد أطالَ النَّفَسَ فيهِ، وحُقَّ له ذٰلك، **فإنَّ حديثاً يُخْرِجُهُ الإمامُ البخاريُّ في «المُسْنَد الصحيح»** ليس مِن السَّهْلِ **الطعْنُ في صحّتهِ لِمُجَرَّد ضَعْفٍ في إسنادهِ، لاحتمال أن يكونَ له شواهدُ تأخُذُ بِعَضُدهِ وتُقَوِّيهِ**(١).. فهل هٰذا الحديثُ كذٰلك؟

لقد ساق الحافظُ هٰذه الشواهدَ الثمانَ، وجَزَم بأنّه يَدُلُّ مجموعُها علىٰ أنّ له أصلاً».

ثم تكلَّم شيخُنا علىٰ الطُّرق بتفصيلٍ بديعٍ حَسَنٍ يدلُّ علىٰ عُلُوِّ

---

(١) تأمَّل ما أجملَ هٰذا الكلامَ، وأشدَّ إنْصافَه!

كعبهِ في علم الحديثِ ومعرفةِ عِلَلِه، فكان أولَ تلك الطرق حديثُ عائشةَ، فقال بعد بحثهِ:

«وجملةُ القول في حديثِ عائشةَ هٰذا أنّه لا بَأْسَ به في الشواهدِ مِن الطريق الأخرىٰ، إنْ لم يكُن لذاتِه حَسَناً».

ثم قال في خِتام بحثهِ كُلِّه:

«وخُلاصةُ القولِ: إنّ أكثر هٰذه الشواهدِ لا تَصْلحُ لتقويةِ الحديثِ بها، إمّا لشدّة ضعفِ إسنادها، وإمّا لاختصارها، اللهمّ إلّا حديث عائشة، وحديث أَنَس بطريقَيْهِ، فإنّهما إذا ضُمَّا إلىٰ إسناد حديثِ أبي هُريرةَ اعْتَضَدَ الحديثُ، بمجموعها، وارْتَقَىٰ إلىٰ دَرَجةِ الصحيح إن شاء الله تعالىٰ، وقد صحّحه مَن سَبَقَ ذِكْرُهُ مِن العُلَماءِ».

هٰذا بِطولِهِ كلامُ شيخِنا، وبَعْدَه بَيَانٌ وبَيَانٌ لِبَعْضِ ما قد يُشْكِل مِن مَتْنِهِ.

وهو ـ كما تراه ـ كلامٌ نفيسٌ، شريفٌ، علميٌّ، متينٌ، لا يَسَعُ أحداً ردُّه مَهْمَا غلا في الردِّ والنَّقْد، إلّا مَن أُشْرِبَ قلبُه شيئاً مِن الهوىٰ والمناكَدةِ ـ عياذاً باللهِ تعالىٰ ـ.

وتأمّل فيه تَعْظيمَه لـ«صحيح البُخاري» ورفعَ قَدْره.

وخُلاصةُ بحثهِ فيه ـ كما قَرأْتَ ـ الصِّحَّةُ والثبوتُ.

وهٰذا كلُّه طَوَاه محمود سعيد، مُوهِماً، ومدلِّساً، ومُلَبِّساً، ثُمَّ يزعُمُ ـ بَعْدُ ـ بجُراَةٍ مُنْكَرةٍ أنَّه تَعَدَّ علىٰ «الصحيحين»!!

نعوذُ باللهِ مِن الحَوْر بعد الكَوْر.

التعليقُ الثالثُ: أنَّ للحافظِ ابن رَجَب الحَنْبَلي في «جامعِ العُلوم والحِكَم» (ص ٣١٣ ـ ٣١٥) كلاماً لطيفاً جدّاً في الكلامِ علىٰ إسناد البُخاريِّ، ثم ذِكْرِ شواهِده وتفصيل القول فيها، فَلْيُنْظَر[1].

(٥٢)

نقل (ص ٥٩ ـ ٦٠) عن الذهبيِّ في «الردِّ علىٰ ابن القطّان» (رقم: ٦٥) قولَـه في حديثٍ أعلّه ابنُ القـطّان لعنعنـةِ أبي الـزُّبَير: «زِدْتَ في النكادةِ[2]»، واصفاً كلامَه هٰذا بقولِه: «أَغْلَظَ عليه القولَ» ثم قال:

«فهل لازال الألبانيُّ بَعْدَ هٰذه الحُجَّة الدامغة يستشهدُ بكلامِ الذهبيِّ؟».

قلتُ: نَعَم؛ هي دامغةٌ، لكـنْ مِن بابِ اسم الفاعلِ بمعنىٰ اسمِ المفعول! فتفكَّر إذا فهمتَ!

فكَلامُ الذهبيِّ هنا لا يختلفُ عن كلامه هناك البتّة، إذ النَّكادةُ المُرادةُ هنا هي الغَفْلَةُ عن الأسانيد التي فيها تصريحُ أبي الزُّبَيْر بالتحديثِ، كما سبقتِ الإشارةُ إليه في الفصل الثاني (رقم: ٩ : ٤) تحت حديث: «لا يبيع حاضرٌ لبادٍ..».

لذا؛ رأيتَ محمود سعيد لا يذكُرُ الحديثَ حتىٰ لا يُراجَع، فينكشف بهرجُه، فقال واصفاً تعقّب الذهبي لابن القطّان: «..عندما وجده يُضَعِّفُ حديثاً..»، هٰكذا بالتَّنْكير، مَعَ أنَّ الحديثَ مِن ضمن الأحاديث التي بنىٰ

---

(١) انظر المقطع الآتي (برقم: ٥٤).

(٢) ووقع في نقل محمود سعيد عنه: «... النكارة» بالراء!!

عليها كتابه!

ومِمّا يزيد ذٰلك بياناً أنَّ مُحَقِّقَ «نقد الذَّهبي لابن القَطّان» قد نَقَلَ في حاشية (ص ٩٤) عن ابن القطّان إعلالَه حديثاً بعلّتين، إحداهما «تدليس أبي الزُّبير»! فلم يَنْقُدْه الذهبيُّ ولم يتعقَّبْه!

بل الفَصْلُ البديعُ الذي كتَبَه ابنُ القَطّان، ونَقَلْتُه عنه (ص٧١ ـ ٧٢) فيما مضىٰ، وسكوتُ الذهبيِّ عَلَيهِ يَجْعَلُ كلامَ محمود سعيد وإيهامَه وتلبيسَه في خبر كان[1]!

واللهُ المُسْتَعان.

(٥٣)

وبالرُّغم مِمّا سَبَقَ كُلِّه يقولُ مُتَعالياً (ص ٦٠) حول أبي الزُّبير: «لكنْ والحَقُّ يُقال: إنَّ الذهبيَّ لم يكُن مُوَفَّقاً في هٰذه الترجمةِ..»!

عَجَباً! فَمَن المُوَفَّقُ؟ أنتَ!

سُبْحانك رَبِّي هٰذا استعداءٌ عظيم!

(٥٤)

كرّر (ص ٦٠) الكلامَ علىٰ حديثِ «مَن عادىٰ لي وليّاً..» قائلاً: «وعَجبي لا يَنْقَضي مِن هٰذا الصَّنيع، والتعدِّي علىٰ البُخاري، وجامعهِ الصحيحِ».

وقد تقدّم القولُ في هٰذا الحديث، وبيانُ الموقف الحقيقيّ للعُلَماءِ

---

(١) وبخاصّة أنّه يخفى عليه موضعُها أحياناً، كما سبق في المقطع (رقم: ٤٠).

فيه بعامّة، ولشيخنا بخاصّة، في المقطع (رقم: ٥١) فلا نُعيدُ.

ولكنْ أَقولُ هنا باختصارٍ شديدٍ:

التعدِّي الذي ادَّعاه محمود سعيد، إمّا أنْ يكونَ علىٰ السَّنَد أو علىٰ المَتْن:

أ ـ فإذا كان علىٰ السَّنَد، فهو مَسْبوقٌ مِن ثلاثةٍ مِن العُلَماءِ الأَعْلامِ (١).

ب ـ وَإذا كانَ علىٰ المَتْنِ، فَصَفْوةُ قولِهِ فيه الصِّحَّةُ.

فأَينَ موضعُ التعدِّي إذاً؟!

وفي «تَهْذيبِ الكمال» (٨/ ١٦٣ ـ ١٦٧) للإمام المِزِّي، والتعليق عليهِ ما يَنْقُضُ تتمّة كلامِ محمود سعيد حول خالد بن مَخْلَد، فراجِعْه.

(٥٥)

تكلّم (ص ٦٤) علىٰ الحديث المتقدّم في الفَصْل الثاني (رقم: ١: ٢)، فكان مِمّا قال: «.. فَلَكَ أن تقول: إنَّ الحديثَ صحّحه أبو عَوَانة، وابنُ حَجَر والطحاويُّ..»!

وموضعُ النَّقْد هنا قولُه: «صحّحه.. الطحاويُّ..»! إذْ قد قالَ في الحاشية: «لأنّه أورده في «مُشْكِلِ الآثار»، والتأْويلُ فَرْع التصحيحِ»!!

وهٰذا استنتاجٌ لا أظنُّ ـ البتّةَ ـ أنَّ أحَداً سَبَقَ محمود سعيد إليه! فهو استنتـاجٌ باطـلٌ، ورَأْيٌ فاشِلٌ، يعرفُ فسادَه ووهاءَه كُلُّ طالبِ علمٍ نَظَرَ

(١) بل قد زاد الحافظ ابن حجر ـ كما سبق عنه ـ علّة ثانية، وهي شَريكٌ.

«مُشْكِلَ الآثارِ»، وعَرَف مَنْهجَ مُؤلِّفهِ، ودَرَجَةَ أحاديثِهِ.

ولزِيادةِ البيانِ أقولُ:

الأحاديث التي في «مُشْكِل الآثار» علىٰ ثلاثة أقسام:

الأول: أحاديثُ صحيحةٌ ثابتةٌ.

الثاني: أحادثُ بأسانيدَ ضعيفةٍ تتقوَّىٰ بورُودها مِن طُرُقٍ أُخرىٰ.

الثالث: أحاديثُ ضعيفةٌ.

والمتأمِّلُ يرىٰ أنَّ القسمَ الأوَّلَ هو الغالبُ علىٰ الكتاب، والقسم الثاني دونَه، والقسم الثالث أقلُّهم.

ولأضربْ أمثلةً عليه:

أمّا القسمُ الأول: فهو كثيرٌ، تُغني كثرتُه عن التمثيل له، أمّا القسم الثاني: فمنه حديث عبد الرحمٰن بن سَمُرة، أنَّ النبيَّ ﷺ قال له: «يا عبد الرحمٰن، لا تسألِ الإمارةَ..».

فقد رواه الطحاوي (رقم: **٥٩**) عن شيخهِ أحمد بن الحَسَن بن القاسم الكوفيّ بإسناده، وشيخهُ هٰذا تَرَكه جماعةٌ، وكذّبه بعضُهم.

انظر له: «تراجم الأحبار» (١ / ٧٠)، و«كشف الأستار» (ص٣)، و«لسان الميزان» (١ / ١٥١).

ولكنّ الحديثَ صحيحٌ جدّاً مِن طرق: فرواه البخاري (**٦٦٢٢**) ومسلم (**١٦٥٢**) وغيرهما عنه.

ومنه حديث (رقم: **١٥١**): عن عُمر بن أبي سَلِمة مرفوعاً: «.. سَمِّ

اللهَ وكُلْ بيمينك . . »، في سنده جهالةٌ.

لكنّ له طرقاً أخرىٰ عنده ـ وعند غيرهِ ـ تُقَوِّيهِ!

ومنه حديث (رقم: ١٧٣) عن بُرَيدة في الاسم الأعظم، ففي سنده شَرِيكُ القاضي، وهو سيِّىء الحفظ.

ولكنّ له مُتابعين عدّة: فقد رواه أبو داود (١٤٩٣) و الترمذي (٣٤٧٥) وابن ماجه (٣٨٥٧) وأحمد (٥/ ٣٦٠) وابن حِبَّان (٢٣٨٣) مِن طُرُق.

أمّا القسمُ الثالث: فمنه حديث صفوان بن عسَّال في عَدِّ الآيات التِّسعْ التي أُوتِيهَا موسىٰ عليه السلام.

وفي سنده عبد الله بن سَلِمة المُرادي، وفي حفظهِ كلامٌ.

وبه أعلّه ابنُ كثيرٍ في «تفسيره» (٣/ ٦٧).

ومنها حديث (رقم: ١٣٨) عن أبي هُريرة مرفوعاً: «مَن اكْتَحَل فَلْيُوتر، مَن فَعَلَ قد أحسن، ومَن لا، فلا حَرَج . . ».

وهو حديث له عدّة فقَراتٍ، كلُّها علىٰ هٰذا النَّسَق.

وفي سنده مجهولانِ.

وقد ضعّفه ـ مُبَيِّناً عِلَله ـ الحافظُ ابنُ حَجَر في «التلخيص الحبير» (١/ ١٠٢ ـ ١٠٣).

ومنها حديث (رقم: ١٣١) عن عثمان، قال: «كان رسولُ الله ﷺ يأتي عليه الزمان وهو ينزلُ عليه من السُّور ذوات العَدَد . . . ».

وفي سنده يزيدُ الفارسيّ، وهو لَيِّن الحديث إلّا إذا توبع؛ فَتُقْبَل روايتُه.

وقد حَكَم الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على «المسند» (٣٩٩) بأنّه «حديثٌ لا أصل له، تطبيقاً للقواعد الصحيحة التي لا خلاف فيها بين أئمّة الحديث».

قلتُ: والأمثلةُ كثيرةٌ ـ وقد أطَلْتُ ـ فأكْتَفي بإيرادِ ما سَبَق.

أمّا بالنِّسبةِ للجَمْعِ والتَّوْجيهِ والتأْويلِ، فليس له فيه مَنْهَجٌ مُحَدَّدٌ، وإن كانت السِّمةُ البارزةُ له الشَّرْحَ والبيان، ضمنَ قواعِدِ السُّنَّةِ والقُرآن، مَعَ ما تُفيدُه فيهما عربيَّةُ اللِّسانِ.

والأحاديثُ التي يُوردها أحياناً في الجَمْع تكونُ دونَ درَجَةِ القَبول، وقد يكون مثلُها أحياناً في الأحاديثِ المُراد شرحُها ذاتِها.

فهل ـ بعد هٰذا كُلِّه ـ تَسْلَمُ لمحمود سعيد الدعوى[1] التي أَطْلَقَها دونَ تأمُّلٍ أو درايةٍ في أنَّ الطحاويَّ صَحَّحَهُ!؟

(٥٦)

ثم استدلّ ـ بَعْدُ ـ (ص ٦٦) بمُوافَقَةِ الذهبي للحاكم في تصحيحهِ بعضَ الأحاديثِ في «تَلْخيص المُسْتَدْرَك»!

وكأنّه ـ بَلْ إنّه ـ قد غَفَلَ عن كلام الذهبيِّ نفسه عن «تلخيصه» هٰذا

(١) ولا أقول: «الدعوة» كما فعل محمود سعيد! انظر المقطع (رقم: ٤٣) فيما سبق.

في «سير أعلام النُّبلاء» (١٧/ ١٧٥ ـ ١٧٦) حيث تكلّم علىٰ «المستدرك» وأحاديثِه ودَرَجاتِها، ثم قال:

«. . وبِكُلِّ حالٍ، فهو كتابٌ مُفيدٌ قد اخْتَصَرْتُه، ويعوزُ عَمَلاً وتَحْريراً»!

فهل يُسْتَدَلُّ بـ «تلخيصهِ» الذي يعوزُه العَمَلُ والتَّحْرير لِنَقْضِ كلامهِ الواضحِ الجَلِيِّ في كُتُبِهِ الأُخرىٰ؟!

(٥٧)

ذكر (ص ٦٩) متابعةً لحديث جابرٍ: «ليس فيما دون خمسِ أواقٍ من الوَرِقِ صَدَقةٌ. . » المتقدّم في الفَصْل الثاني (رقم: ٢ : ٤) مِن «مسند عَبْد بن حُمَيد» قال: حَدَّثنا محمد بن مُسْلمٍ الطائفي. . بإسنادِه.

وقد رَجَّح البُخاريُّ في «التاريخ الكبير» (١/ ١١/ ٢٢٤) روايةَ ابن جُرَيجْ وأبي جَعْفَر الرازي الموقوفة علىٰ غيرِها، قائلاً بعد إيرادِها: «هٰذا أصحُّ، مُرْسَلٌ»، أي: موقوفٌ.

وهو تَرْجيحٌ لهٰذه الروايةِ علىٰ روايةِ الطائفيِّ وغيرِهِ.

وقد أعلَّ روايةَ الطائفيِّ نفسَها الحافظُ ابنُ عبد البَرِّ في «التمهيد» (١٣/ ١١٦ ـ ١١٧) فَلْيُراجَعْ.

(٥٨)

قال (ص ٧٠) عازِياً الحديثَ السابقَ: «ورواه مِن هٰذا الطريق أحمد (٣/ ٢٩٦) وابن ماجـه (١/ ٥٧٢) والطيالسي لكنّه ذكر عيسىٰ بن ميمون الثقة بدلاً من الطائفي (منحة المعبود ١/ ١٧٣). . ».

قلتُ: قال ابنُ عبد البَرّ في «التمهيد» (١٣/١١٧): «انفرد به محمد ابن مسلم مِن بين أصحاب عَمْرو بن دينار..».

فدلَّ هذا على أنَّ عيسىٰ بنَ ميمون غيرُ محفوظٍ!

ويزيدُه بياناً أنَّ عيسىٰ بن ميمون الثقة ـ وهو المَكِّي ـ لم تُذْكَر له روايةٌ عن عَمْرو بن دينار، أو للطيالسي عنه!! فلعلّه مُحَرّفٌ من «عُبَيْس بن مَيْمون» وهو مِن مشايخ الطيالسي!

فإذا كان كذٰلك ـ وهو الراجحُ إن شاء اللهُ ـ فهو متروكٌ:

ففي السَّنَد ـ إذاً ـ تصحيفٌ وسَقْطٌ:

أمّا التصحيف: فهو «عُبَيس» إلىٰ «عيسىٰ»!

وأمّا السَّقْط: فهو سَقْطُ الطَّائفيِّ مِن سنده!

(٥٩)

ثم قال (ص ٧٠) أيضاً: «..وحَرَام هو ابنُ عُثمان ضعيفٌ»!

قلتُ: بل هو أشدُّ مِن ذٰلك.

قال أحمد: «تَرَكَ الناسُ حديثَه».

وقال الشافعِيُّ وغيره: «الرواية عن حَرَامٍ حرامٌ».

فلو كان ضَعْفُه يسيراً لَمَا حَرُمت الروايةُ عنه!

لذا خَتَمَ الذهبيُّ ـ رحمه الله ـ ترجمَته في «الميزان» بإيرادِ بعضِ مناكيرِه، قال في آخِرِها:

«وهٰذا حديثٌ مُنْكَرٌ جدّاً»!!

(٦٠)

قال (ص ٧٢): «محمد بن مُسْلِم الطَّائِفي مِن المُكْثِرين عن عَمْرو ابن دينار، فَلِحَديثِهِ عنه مَزِيَّةٌ..»!

قلتُ: ليس ذٰلك بإطلاقٍ! إذ قد يكونُ الإكثارُ ـ وبخاصّةٍ مِمّن في حِفْظِهم شيءٌ ـ سَبَباً في الوَهَن ودُخولِ الخَلَلِ وورود المناكير.

أمّا الإكثارُ من الثِّقات عن شيوخِهم، فهو مظنّةُ الثَّبْتِ، والدِّقة والصوابِ ـ إنْ شاء اللهُ ـ.

فهٰذه قاعدةٌ مهمّةٌ، فكُن منها علىٰ ذُكْرٍ.

(٦١)

ثُمَّ تمّم كلامَه في الصفحةِ نفسِها (ص ٧٢) بإيراد قالاتِ عددٍ من مُوَثِّقي الطائفي (!!) ثم قال: «وفي مقابل كُلِّ هٰؤلاء انْفَرَد الإمامُ أحمدُ بتضعيفِهِ، ولم يُبَيِّن سببَ الضَّعْفِ، فهو جَرْحٌ غيرُ مفسَّر، فَيُرَدّ مقابلَ التعديل المذكور كما هو معروفٌ»!

كذا! مَعَ أنَّ في المقالات التي ذكرها لتوثيقهِ ما يُثْبِتُ ضَعْفه، وما يُؤَيِّدُ تفسيرَ جَرْحه!

فعن ابن حِبَّان: «كان يُخطىء».

وعن الساجي: «صدوقٌ يُخْطىءُ».

وقد فَصَّل ابنُ معين رحمه الله تعالىٰ القول فيه تَفْصيلاً حَسَناً تلتقي عليه الكلماتُ السابقةُ كُلُّها، فقال في «تاريخه» (٣٠٤ ـ رواية الدُّوري):

«لم يكُن به بأْسٌ، وكان سفيانُ بنُ عُيَيْنة أثبتَ منه ومِن أبيه ومِن أهل قريتِهِ، كان إذا حدَّث من حفظِهِ يقولُ: كأنّه يُخْطِىءُ، وكان إذا حدّث مِن كتابِهِ فليس به بأْسٌ».

فَمَن وَثّقه أراد روايتَه مِن كتابِهِ.

ومَن جَرَحه أراد روايتَه مِن حفظِهِ.

واللهُ الموفِّق للصوابِ.

(٦٢)

ولقد أراد محمود سعيد ـ بَعْدُ ـ أنْ يُعَكِّر علىٰ مَن جَرَحه بالخَطإِ والوَهَم، فقال (ص ٧٢) أيضاً:

«وقولُ ابن حبان: «كان يُخْطِىءُ» ونحوُه للسَّاجي لا يضرُّه مَعَ توثيقهما له، فَمَن مِن الرُّواة كان لا يهِمُ أو لا يُخْطِىءُ؟..»!

كذا قال! وهو تلبيسٌ منه علىٰ قُرَّائِهِ.

إذ منهجُ المُحَدِّثين في أمثالِ هٰذه الكلماتِ ذِكْرُها فيمَن خَطَؤه كَثُرَ، وَبَانَ وَهَمُه، وإلاّ لو كان الخَطَأُ بالمعنىٰ العام ـ الذي لا يخلو منه بَشَرٌ ـ هو المُراد، لَلَزِم ذِكْرُ هٰذه الكلمةِ وإيرادُها في ترجمةِ كُلِّ راوٍ ـ ثقةً كان أو غيرَه ـ! والواقعُ يردُّه!

إذْ لَمْ يَجْرِ عَلَيْهِ عَمَلُ المُحَدِّثين رحمهم الله ألبَتَّةَ.

فدلّ هٰذا علىٰ فساد تأويل محمود سعيد وتَلْبيسهِ!!

وبهِ تَعْرِفُ تَحَكُّمَ محمود سعيد لمّا قال (ص ٧٣) عَقِبَ ما سبق:

«فالألبانيُّ لم يُحَصِّل كلام الناس في محمد بن مسلم الطائفيّ . .»!

عِلْماً أنَّ شيخَنا ـ حفظه اللهُ ـ قد اخْتَارَ كلمةَ الحافظِ ابنِ حَجَر فيه، وهي جامعةٌ مانِعةٌ: «صدوق يُخْطِىءُ»!

لكنَّ محمود سعيد لا يَهُمُّه إلاّ ما يهواه وما يُريد هو أن يَرَاه!

(٦٣)

قال (ص ٧٥): «أخطأ الألبانيُّ في النَّقْل عن الذهبي، قال الألبانيُّ: «محمد بن مسلم الطَّائفي، أورده الذهبيُّ في «الضُّعَفاء» وقال: وثّقه ابنُ مَعين وضعّفه أحمد»اهـ.

و«الضُّعَفاء» يُراد به إمّا «الدِّيوان» أو «المُغني»، وفي «الأوّل» (ص ٢٨٨) قال: «وثّقه ابنُ معين وغيرُه، وضعّفه أحمد»اهـ، وفي الثاني (٢/٦٣٣): «وثّقه ابنُ معين وغيرُه، وضعّفه أحمد»اهـ. فليتنبَّه القارىءَ لذلك».

قلتُ: قد تَنَبَّهت، فرأيتُك غيرَ مُتَنَبِّهٍ! إذ شيخُنا لمّا كَتَبَ هذا الكلامَ كان الكتابانِ غيرَ مطبوعَيْن، فمُراجعاته ـ كما هو شأنُه ـ مِن المخطوطات والمصوَّرات، سواءٌ منها ما كان في المكتبة الظاهرية أو خاصّاً بهِ.

إذ الشيخُ ـ حفظه المولىٰ ـ قد نَقَلَ كلمةَ الذهبيِّ هذه كما هي من نُسخةٍ مخطوطةٍ أصليّةٍ محفوظةٍ عنده، وقد راجعتُها بنفسي[1] (ق١١٤/أ)، فليس فيها: (وغيرُه)!

---

(١) إذ قد صوَّرت عنها لي نسخة منه، فجزاه الله خيراً.

فهل يُقال: «أَخْطَأَ . . »؟ ومَنْ هو ـ حقيقةً ـ الذي «أَخْطَأَ»؟

أم أنَّ التسرُّعَ والجَهْل بكُتُبِ أهل العلمِ واختلافِ نُسَخِها هو الدَّافعُ لهٰذه التخطئةِ الباطلةِ؟

(٦٤)

قال (ص ٧٨) في حديث جابرٍ: «دخل رسولُ اللهِ ﷺ مكّةَ وعليه عِمامةٌ سوداءُ بغيرِ إحرامٍ» المتقدّم في الفَصْل الثاني (رقم: ٥: ٤):

«لم أجـد مُتـابعاً لأبي الزُّبَيْر أو تصريحاً بالسماع، لكنّ للحديثِ شاهداً أخرجه ابنُ أبي شيبة (٨/ ٢٣٦) ومِن طريقِهِ ابنُ ماجه (٢/ ١١٨٦) قال: «حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة . . .» فذكره!

قلتُ: كذا قال: «ومِن طريقـهِ»! وإنّمـا هو شيخُـه في الحديثِ، فيُقال: «وعَنْهُ»، أمّا: «ومِن طريقهِ» فلا تُقالُ إلاّ في موضعِ التقاءِ الإسنادَيْنِ إذا لم يكُن صاحبُ السَّنَد الأَوَّلِ شيخاً لصاحبِ السَّند الثاني.

هٰذه طرائِقُ المُحَدِّثين، وهٰذه أساليبُهم، فتنبَّه.

(٦٥)

ثم قال (ص ٧٨) مُتَمِّماً البحث مُورداً سَنَدَ ابنِ ماجه: «حَدّثنا أبو بكر ابن أبي شَيْبَة، حدثنا عبدُ الله، أنبأنا موسىٰ بن عُبَيْدة، عن عبد الله بن دينار، عن ابنِ عُمر: أنَّ النبيَّ ﷺ دَخَلَ يومَ فتحِ مكّةَ وعليه عِمامةٌ سوداءُ».

ثمَّ عقَّب بقولِهِ:

«وسنده وإن كان ضعيفاً بسبب موسىٰ بن عُبَيدة الرَّبَذِي، لكنّه يصلُح

في باب الشـواهـد والمتـابعات، ويُمْكِنُ اعتبارُ هٰذا الشاهد مُتَابَعَةً، لأنَّ موسىٰ بن عُبَيدة انْفَرَدَ به عن عبد الله بن دينار، عن ابن عُمَر، وموسىٰ بن عُبَيدة الذي يُظَنّ به أنّه رواه عن جابرٍ فأخْطَأ موسىٰ بن عُبَيْدة، وجَعَله مِن مسند ابن عُمر، واللهُ أعلمُ».

قلتُ: وهٰذا كلامٌ مُتهافِتٌ، يَكُرُّ أوّلُه علىٰ آخرِه بالرَّدِّ والنَّقْضِ!

يقول أوّلاً: «. . . لكنّ للحديثِ شاهداً. . .»!

ثم يقولُ: «. . وإن كان ضعيفاً. .»!

ثم يقولُ: «لكنه يصلُح في بابِ الشواهد والمتابعات»!

ثم يقولُ: «ويُمكن اعتبارُ هٰذا الشاهِد متابعةً»!

ثم يقولُ: «وموسىٰ بن عُبَيدة ضعيفٌ خاصّة في عبد الله بن دينار الذي يُظَنُّ به أنّه رواه عن جابرٍ فأخْطَأ موسىٰ بن عُبيدة، وجَعَله من مسند ابن عُمر»!

فهل هٰذه المُتناقِضات تستقيم في ميزانٍ واحِدٍ؟!

وهل تكون الروايةُ الخَطَأُ شاهداً أو متابعاً؟!

بل هل يكون الشاهدُ عينَ المَشْهود له؟!

ومِن المُهِمِّ أنْ نَذْكُر ما نَقَلَه عبّاسٌ الدُّوري في «تاريخه» (٢٣٠) عن الإمـام أحمـدَ في موسىٰ هٰذا: «. . ولكنّه يُحَدِّثُ بأحاديثَ مناكيرَ[1] عن عبد الله بن دينار، عن ابن عُمر، عن النبيِّ ﷺ . .».

---

(١) قارن بما سبق (ص ١١٥ ـ ١٢١) حول «أحاديثه مناكير».

فليس خَطأُ موسىٰ بن عُبَيْدة خَطَأً يسيراً، بل إنّـه مُنْكَـرٌ لا يجـوزُ الاستدلالُ بهِ بحالٍ!

وعليهِ؛ فقـولُ محمود سعيد في رواية موسىٰ هٰذا: «. . الذي يُظَنّ بهِ . .» مِن سَقَط القولِ وبائدهِ!

ثم مِن المُهِمّ تَبْيينُه أنَّ رواية عبد اللهِ بن دينار عن ابن عُمَر مُرْسَلَةٌ ـ كما في «جامع التحصيل» (ص ٢١٠) ـ فهي عن جابرٍ مُرسَلَةٌ مِن بابِ أولىٰ.

(٦٦)

ثم قال (ص ٧٨) في الحديثِ نفسهِ: «وأخرجه الحافظُ الصُّوري في «فوائده» (٥/ل٩) مِن حديث الزُّهْري: «عن أَنَس: أنَّ النبيَّ ﷺ دَخَلَ يوم فَتْحِ مكّة، وعليه عِمَامةٌ سوداءُ». لكنْ قال الحافظُ الصُّوريُّ: هٰذا حديثٌ غريبٌ مِن حديثِ الزُّهْريِّ عن أَنَس».

قلتُ: ولماذا لم تذكُر بقيّةَ سندهِ حتّىٰ نعرفَ حقيقته وحُكْمَه؟

علماً أنّك ذكرتَ ـ قبلَه بسطورٍ ـ سَنَدَ ابنِ ماجةَ تامّاً، وهو كتابٌ يسيرٌ تناوُلُه، سَهْلٌ معرفةُ أسانيدهِ!

وَمَعَ ذٰلك فأقولُ:

قولُ الحافظِ الصُّوريِّ: «هٰذا حديثٌ غريبٌ من حديثِ الزُّهري عن أَنَس» فيه إعلالٌ لطيفٌ لهٰذه الروايةِ، إذ الروايةُ المشهورةُ في هٰذا المَتْنِ عن أَنَس، هي ما رواه أبو الشَّيْخ في «أخلاق النبيِّ ﷺ» (ص ١١٨) مِن طريق

خازم[1] بن الحُسَين، عن يزيدَ الرَّقَاشي، عنه، به. وهما ضعيفانِ!

أمّا المَتْنُ المَحْفوظُ مِن حديث الزُّهري عن أَنَس فهو حديثُ: «أنَّ النبيَّ ﷺ دَخَل يوم الفتحِ مَكَّةَ وعلىٰ رَأْسه مِغْفَر».

وهو مِن روايةِ البخاري (١٨٤٦) ومسلم (١٣٥٧) وغيرهما مِن طريق مالك عن الزُّهري عن أَنَس.

وقال الإمام التِّرْمذيُّ في «سُننه» (١٦٩٣) بعد روايتِهِ:

«هٰـذا حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ غريبٌ، لا نعـرف كبيرَ أَحَدٍ رواه غيرُ مالكٍ عن الزُّهري».

فافْهم هٰذا جَيِّداً رعاك اللهُ.

ثم رأيتُ ما يُؤَيِّدُ كلامي ـ ولله الحمدُ ـ في «الحِنَّائيَّات» (ق٣٦/أ) فَلْيُراجَع.

(٦٧)

أَوْرَدَ (ص ٨٠) روايةً مِن «المُسْنَد» يَرْويها الإمامُ أحمدُ عن: حَسَن، حَدَّثنـا ابنُ لهيعـة، أخبرنا أبو الزُّبير، أخبرني جابرٌ..» مستدلاً بها علىٰ تَصْريح أبي الزُّبير بالتَّحْديثِ للحديثِ المتقدّم في الفَصْل الثاني (برقم: ٦ : ٤)!

وَقَدْ غَفَلَ ـ أو تَغَافَل ـ عن أنَّ في الطريق إلىٰ أبي الزُّبير ابنَ لَهيعة، وروايةُ حَسَن عنه ليسَ مِن مَقْبولِ حديثِهِ كما يعرفُه أهلُ الشَّأْنِ[2].

---

(١) بالخاء المعجمة.

(٢) وهو يعرف هذا كما في (ص ١٠٨ ـ ١٠٩) من كتابه، لكنّه يعرفُ ويحرِفُ!

فلم يصحَّ السَّنَدُ إليه، وبالتالي لم يَثْبُت ذاك التصريحُ بالسماعِ !

وقد تنبَّه محمود سعيد (ص ٩٨) على شيءٍ مِن ذٰلك، لكنَّه يسكتُ متىٰ شاءَ، ويَأْخُذ بما شاءَ، تَبَعاً للآراءِ والأهواء! وهذا من أفسد الأشياء!!

إذ أورد متابِعاً لأحد الرُّواةِ من «مصنف عبد الرّزاق» قائلًا بعدَها: «والسَّنَد إليه صحيحٌ».

وأورد (ص٩٨ ـ ٩٩) متابعةً أخرىٰ قائلًا: «لأبي الزُّبير متابَعَةٌ قريبةٌ مِن لَفْظِ مسلمٍ لا يُعْتَدُّ بها، ولٰكن أذكرها للبيانِ فقط..»!

ثم ذَكَرَ العِلَّةَ التي هي في الطريق إلىٰ هٰذا المُتابِعِ! فلم يُصَحِّح (!) السَّنَدُ إليهِ!

وله مِن شِبْه ذٰلك أمثلةٌ أُخرىٰ سبَقَ بعضُها، وسيأْتي بعضٌ آخَرُ.

(٦٨)

ومثلَ الذي سَبَق فَعَلَ بحديث: «إنَّ المرأة تُقبلُ في صورة شيطان، وتُدْبرُ في صورة شيطان..» المتقدّم في الفصل الثاني (برقم: ٤ : ١) مورداً تصريحَ أبي الزُّبَيْر بالتحديثِ مِن «المسند» مِن طريقِ موسىٰ بن داود عن ابن لَهيعة، عن أبي الزُّبير، أخبرني جابرٌ..!

والقَـوْلُ فيه هو عَيْنُ القولِ في سابقهِ، إذ موسىٰ بن داودِ مِن غير مَقْبولي الرِّوايةِ عن ابن لَهِيعةَ.

وَمَـعَ ذٰلك قال محمود سعيد ـ بَعْدُ ـ: «وابنُ لَهيعة مدلِّس، ولكنّه صرَّح بالتَّحْديث في مكان آخَرَ في «المسند» (٣/٣٤١)»!

قلتُ: والمَتْنُ في هٰذا الموضعِ مُخْتَصَرٌ، ومِن طريق الحَسَن عن ابن لَهيعةَ!

علىٰ أنَّ في رَمْيِ ابنِ لَهيعةَ بالتدليسِ نَظَراً، مَحَلُّ تَفْصيلِ القولِ فيه: كتابي «الدلائِل الرَّفيعة في ذِكْر مَن صَحَّتْ روايتُهم عن ابن لَهيعة»، وهو علىٰ وَشْك التَّمام إن شاء اللهُ.

(٦٩)

أورد (ص ٨١ ـ ٨٢) تَصْريحاً لأبي الزُّبَيْر بالتَّحْديثِ مِن «المسند» مِن طريق حَسَن، عن ابن لهيعة، حدثنا أبو الزُّبير، سمع جابرَ بن عبد الله..!!

قلتُ: وعليه ملاحظتانِ:

الأُولىٰ: ما تقدّم مراراً من كَوْنِ روايةِ حَسَن عن ابن لهيعة من غير صحيح الرواية عنه.

الثانية: أنَّ بين المَتْنَيْنِ اختلافاً بيِّناً في مواضعَ منهما، تُعْرفُ بأقَلِّ نظرةٍ فيهما.

فهل يستقيمُ بَعْدَ هٰذا قولُ محمود سعيد: «وعبد الله بن لَهيعة فيه كلامٌ، لكنّه يصلُح لمثل ذٰلك، واللهُ أعلمُ»!!

فأقولُ: لِمِثْل ماذا؟ أَلِمثلِ المخالَفَةِ؟ أم المُتابَعة؟

إذا كانت الأولى فهو غير مُرادٍ بيقينٍ! وإذا كانت الثانية فهي غير واقعةٍ لما فيها من مخالفة[1].

---

(١) وهو يعرف حكم مخالفة الضعيف لمن هو أوثق منه، كما في كتابه (ص ١٦٧ =

واللهُ الهادي.

(٧٠)

قال مِن ضِمْنِ ما قال (ص ٨٣): «أمّا حديث عليّ كرّم اللهُ وجهه، فأخرجه..»!

قلتُ: وصفُه الصحابيَّ الجليلَ عليّاً رضي اللهُ عنه بـ «كَرَّم اللهُ وَجْهَه» جَرْيٌ مِنْه علىٰ نَسَق الشِّيعة الشَّنِيعة، وشيوخِه الغُماريِّين المُتَشَيِّعين!

وانظر نُبْذَةً في الردِّ علىٰ هٰذا الاصطلاح، وكلامِ أهل العلمِ فيه، في «مُعجم المناهي اللفظيّة» (ص ٢٧١).

(٧١)

أورد (ص ٨٦) تَصْريحاً لأبي الزُّبَيْر بالسّماع، للحديثِ المتقدّم (برقم: ٢: ٥) وقد رواه مسلمٌ من طريق الحَسَن بن أَعْيَن، حَدّثنا مَعْقِل، عن أبي الزُّبير، عن جابرٍ..! أو «التصريحَ بالسَّماع مِن «المُسْنَد» مِن طريق حَسَن عن ابن لهيعة، حدّثنا أبو الزُّبير، أخبرني جابر..!

قلتُ: وفيه ـ زيادةً علىٰ ما سَبَقَ تكرارهُ ـ مِن عَدَم صحّة رواية حَسَن عن ابن لهيعة، وبالتالي عَدَم صحّة السَّنَد إلىٰ التصريح بالتحديثِ: أنَّ روايةَ مَعْقِل راجعَةٌ إلىٰ روايةِ ابن لَهيعة!

وهي علَّةٌ دقيقةٌ لا يعرفُ قَدْرَها إلاّ طَلَبَةُ الحديثِ، وأهلُه:

= و ١٧٢) لكنّه يعرفُ ويحرف!

قال الحافظُ ابنُ رَجَب في «شَرْحِ عِلَلِ التِّرْمذي» (٢ / ٦٣٨ ـ ٦٣٩)[1] في ذِكْـر «قَـوْم ثقات في أنفُسِهم، لكنّ حديثَهم عن بعضِ الشُّيوخ فيه ضَعْفٌ»، قال:

«. . ومنهم: مَعْقِل بن عُبَيْد الله الجَزَري، ثقةٌ، كان أحمدُ يُضَعِّفُ حديثَه عن أبي الزُّبَيْرِ خاصَّةً، ويقولُ: «يُشْبِهُ حديثُه حديثَ ابنِ لهيعةَ، وَمَنْ أراد حقيقـةَ الوقوفِ علىٰ ذٰلك، فَلْيَنْظُر إلىٰ أحاديثِه عن أبي الزُّبير، فإنّه يجدُها عند ابن لَهيعة، يَرْويها عن أبي الزُّبَيْر كما يَرْويها مَعْقِلٌ سَواءً. .»».

فهـل يكـونُ مِثـلُ هٰذا الإسنـاد صالحـاً لقَبـولِ ذٰلك التَّحْديثِ!؟ وبخاصّةٍ أنَّ كلتا الروايتَيْن راجعتان إلىٰ أصلٍ واحدٍ!؟

(٧٢)

نَقَل (ص ٩٠) عن شيخِنا قولَه: «ولذٰلك انْتَقَدَ المُحَقِّقون مِن أهلِ العلمِ أحاديثَ يَرْويها أبو الزُّبير بهٰذا الإسنادِ أخرجها مسلمٌ»، ثم عقّب بقولِهِ:

«. . فليقُـل لنـا الألبـاني مَن هم المُحَقِّقـون في نَظَرِهِ؟! ومَن هم المُحَقِّقون الذين انْتَقَدوا مُسلماً؟ لا بُدَّ أنّه يَعْني ابنَ حَزْم رحمه الله. .».

كذا قال!

فأقول: لا، بل غيرُه كثيرٌ مِن العُلَماءِ والمُحَدِّثين، كما سَبَقَ بتفصيلٍ مُستوعِبٍ ـ كما أحْسِب ـ فلا أُعيدُ.

وليس في عَدَم ذِكْرِ غيرِ هؤلاءِ لتدليس أبي الزُّبَيْر ما يَنْفي تدليسَه كما

---

(١) وضرب عليه شيئاً من المثال في (٢ / ٧٦٦) منه.

هو ظاهِرٌ.

(٧٣)

وقال في حاشية (ص ٩٠): «واستدلالُ الألبانيِّ بكلام الحافظِ في «التَّقْريب» فيه عَدَم تحرّي وبُعْد كبير عن الدِّقَّة المَطْلوبة عند الكلام على الرِّجالِ، والألبانيُّ بعيدٌ عن هذه المنزلةِ(!)، فكم ترى رُواةً فيهم مِن الضَّعْفِ واللِّين وكثرةِ الوَهَم في «التقريب»، ولكنّ حديثَهم في «الصحيحين» في أعلى دَرَجات الصِّحَّةِ..».

قلتُ: ها هنا ثلاثةُ تعليقات:

الأوّل: الناظرُ بدقَّةٍ في طريقةِ شيخِنا ومنهَجِه في التعاملُ مع «تقريب التهذيب» والاستفادةِ منه، يعرفُ دقّتَه، وصوابَ أُسلوبِه، وأنّه قائمٌ على التتبُّع والتحرِّي(١).

أمّا أن يُوافِقَ كلامُه ـ مرّةً ـ الصوابَ، ويُجانبُهُ في أُخرى، فهذا أَمْرٌ طبيعيٌّ، يرجعُ إلى الاجتهاد في فَهْم كلام العُلَماءِ والأئمّة.

علماً أنَّ كلام محمود سعيد مُلْقىً على عواهنِهِ مِن غير دليلٍ، ولا بُرهان.

الثاني: أنَّ في كلام محمود سعيد طعناً خفيّاً بالحافظ ابن حَجَر وكتابِهِ النافع «تقريب التهذيب»! فانْظُر إلى هذا الطَاعنِ يتعدّى على العُلَماءِ، ويتّهم بالتَّعَدِّي البُرَآء!

---

(١) وفي كتابي «محدّث العصر ومنهجه..» تفصيلٌ مُطَوْلٌ.

الثالث: قولُه: «فيه عَدَمُ تَحرِّي . .» فيه عَدَمُ تَحَرٍّ مِن الناحيةِ اللُّغَويةِ، فهو غَلَطٌ؛ صَوابُه: «عَدَمُ تَحَرٍّ».

فَتَحرَّ الحقَّ ـ حفظَك اللهُ ـ بدلائلهِ، لا بمُجَرَّد قائلهِ.

(٧٤)

أورد (ص ٩٢) متابعاً لأبي الزُّبير عن جابرٍ، في حديثِ: «كُلّ مسكر حرامٌ، إنّ علىٰ الله عزّ وجلّ عهداً لمن يشربُ المسكرَ أنْ يسقيَه من طينةِ الخَبَالِ . .»[1] ناقلاً له مِن «مسند أبي عَوانة» و«سُنَن البيهقي» دون ذِكر المَتْن!!

قلتُ: وهٰذا مِن تمامِ تلبيسهِ وانحرافهِ!

قال شيخُنا في تعليقٍ له علىٰ نُسختهِ من «التنبيهِ» ـ ومِن خَطِّهِ أنقُلُ ـ:

«مِن خُبْثهِ أنّه لا يسوقُ لفظَ المتابَعَةِ سَتْراً علىٰ تَدْليسهِ، لأنّه ليس في هٰذه الطريق قولُه: «إنّ علىٰ اللهِ عَهْداً . .» إلخ . . وإنّما يصحُّ هٰذا بشواهدَ له، كما أَشَرْتُ إليه في «التعليق الرَّغيب» (٣/ ١٨٦).

قلتُ: وأمرٌ آخَرُ، وهو أنَّ حديثَ الباب جاء جواباً علىٰ سؤالٍ لرسولِ اللهِ ﷺ، أمّا المُتابَعَةُ المزعومةُ فليس فيها شيءٌ مِن ذٰلك.

فأينَ هو المُتابِعُ؟ فَضْلاً عن الشاهد؟!

أم أنّها المُناكَدَةُ؟!

---

(١) وقد تقدم في الفصل الثاني (برقم: ١٢ : ٤).

(٧٥)

وقع له (ص **٩٢**) تصحيفٌ في كُنية أحد الرُّواة في إسناد أبي عَوَانة، حيث أوردهُ هٰكذا: «. . أبو حرزة. .»! بالرَّاءِ قَبْلَ الزَّاي!

وصوابُهُ: «حَزْرة» بالزَّاي قبلَ الرَّاءِ، كما في «الإكْمال» (**٢/ ٤٦٠**) لابن ماكولا، و«المُقْتَنىٰ في سَرْد الكُنىٰ» (**١٣٨٩**) للذَّهَبيِّ.

(٧٦)

ذكر (ص**٩٢-٩٣**) حديثَ سفيان عن أبي الزُّبير عن جابرٍ وابن عُمَر: «المؤمنُ يأْكُلُ في مِعىً واحدٍ. .» وهو المتقدّم (برقم: **١٣ : ٤**) ثم قال:

«لم أقف علىٰ متابعةٍ أو تصريحٍ بالسَّماعِ لأبي الزُّبير المَكِّي عن جابر. .».

قلتُ: خَفِيَ عليه التَّصْـريحُ بالسمـاعِ، وهـو بين يَدَيْهِ(!) وأمـامَ عينيهِ(!) فَيَبْدُو أنَّ بَحْثَه بغيرِ حَقٍّ قد أضاعَ عليه ما فيه حَقٌّ!

فالحديثُ في «مسند الإمام أحمد» (**٣/٣٣٣**) عن رَوْح، حدّثنا ابنُ جُرَيج، أخبرنا أبو الزُّبير، أنه سمعَ جابرَ بن عبد الله. . فذكره. .

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ، رَوْحٌ: هو ابنُ عُبادةَ، ثقةٌ فاضلٌ.

وبقيّةُ رجالِه لا يُسْأَلُ عنهم.

ورواه الإمـام أحمـد (**٣/٣٤٦**) ـ مختصراً ـ عن موسىٰ، عن ابن لَهيعة، عن أبي الزُّبير أنّه سَأَلَ جابراً. . فذكره.

لكنّ القولَ فيه مثلُ ما سَبَق في المقطع (رقم: **٦٧**) مِن حيثُ الرَّدُّ!

ولكنّه علىٰ مذهب محمود سعيد يُمَشَّىٰ!!

(٧٧)

ثم قال (ص **٩٣**) بعد ذكر ما سبق: «. . لكنْ رواه أبو الشيخ الأصبهاني في «جزء ما رواه أبو الزُّبير عن غير جابر» (ل**٢**) عن مُعاوية بن هِشام، حدثنا سُفيان الثوريُّ، عن أبي الزُّبَيْر، عن ابن عُمَر. . » فذكره.

قلتُ: فماذا أغناه؟ إذ هو حديثُ الباب نفسُه المَرْويُّ بالسَّنَدِ ذاتِه عن جابرٍ وابن عُمَر؛ لكنّ أبا الشيخِ رحمه الله فَصَلَ صحابيَّيْهِ جابراً وابنَ عُمَر لِيَلْتَقي هٰذا مَعَ منهج كتابِه، وهو «ما رواه أبو الزُّبيرِ عن غيرِ جابر»، وهو عَمَلٌ سائغٌ.

ولا يُفيده قولُه ـ بَعْدُ ـ: «وقد مرّ (ص **٣٣ ـ ٣٤**) أنَّ أبا الزُّبير سَمِعَ مِن ابنِ عُمر بسند صحيحٍ»، إذ المُدَلِّسُ يُشْتَرَطُ في قَبولِ حديثِه تصريحُه بالسماعِ في كُلِّ روايةٍ بعينها.

فلا يُجْدي مثلُ هٰذا التعميم! ولا إخالُه يخفىٰ علىٰ محمود سعيد! لكنّها التَّعْمِيَةُ والتدليس[1]!

(٧٨)

أورد (ص **٩٣**) متابَعَةً لحديث أبي الزُّبير عن جابرٍ: «اسْتَكْثِروا مِن النِّعال. . » المتقدم في الفصل الثالث (برقم: ٧: ١)، قائلاً: «لم أجِدْ تصريحاً بالسَّماعِ لأبي الزُّبير، لكن تابَعَه الحسن البَصْري فيما رواه البُخاري في التاريخ. . ».

---

(١) وانظر المقطع (رقم: **٢٠**) فيما سبق.

ثم يقول (ص ٩٤) ناقضاً ما بناه: «والحَسَنُ البصريُّ لم يسمع مِن جابر بن عبد الله كما ذكره جماعةٌ. . »!!

قلتُ: فماذا أفادَتْ أبا الزُّبير متابعةُ الحَسَن إذاً؟!

وبخاصّة أنَّ مُجَّاعة بن الزُّبير راويهِ عن الحَسَن قد اضْطَرَبَ فيه: فَجَعَلَه مرّة عن جابرٍ، ومرّة عن عِمران بن حُصَين.

فقد رواه الطبرانيُّ في «المعجم الكبير»[1] (١٨/١٣٨) وغيرُه مِن طريق مُجَّاعة، عن الحَسَن عن عمران!

فَتُعِلُّ هٰذه الروايةُ تلكَ!

ومِن عَجَب أنّه أورد هٰذه الرواية زاعماً أنّها «في الباب»، دونَ تأمُّلٍ في رُواتِها اتِّفاقاً واختلافاً!

(٧٩)

ثم قال (ص ٩٤): «وقد ضعّف الألبانيُّ سند الحديثِ، فقال بعد أنْ عزاه لمسلمٍ وجماعةٍ آخَرينَ. . »!

وعلّق في الحاشيةِ بقولِه: «وفاتَه غيرُ مَن ذكرهم جماعة أخرجوه، منهم: أبو عوانة. . والنَّسائي في الكبرىٰ. . وعبد بن حُمَيد. . »!

قُلْتُ: وهٰذا استدراكٌ ليس علىٰ نَسَقِ أَهْلِ الحديثِ ومَنْهَجِهم، إذْ العَزْوُ لـ«الصحيحَيْن» أو أحدِهما مُغْنٍ عمّا سواهما.

---

(١) وقد فات هذا المصدر محمود سعيد، إذ عزاه للخطيب والعُقَيليِّ! وليس من شكٍّ أنَّ الطبرانيّ أعلى وأشهر. . إلاّ أنْ يكونَ وَقفَ عليه. . وكَتَمَهُ!!

والعَزْوُ لـ«السُّنن الأربعة» ـ في حديثٍ خارجَ «الصحيحَيْن» ـ مُغْنٍ عمّا سواها.

والعَزْوُ للمصنَّفاتِ الأشهر ذِكراً، أو الأعلىٰ طبقةً مُغْنٍ عمّا سواه.

هٰذه هي قواعدُهم وضوابطُهم.

وإلّا فإنَّ الأمرَ إنْ لم يكُن كذٰلك ـ لا ينتهي قَطُّ!

ويَلْزَمُ منه أن أستدركَ علىٰ محمود سعيد ما فاته (أيضاً) فأقولَ:

وفاتَك أيضاً روايةُ ابنِ حِبّان في «صحيحه» (٧/٤٠٢) والبيهقي في «شُعب الإيمان» (٦٢٦٦) و. . وهٰكذا!!

ولكنَّ مثلَ هٰذا الاستدراك ليس قائماً[1].

(٨٠)

ثم قال (ص ٩٤): «ولكنْ مَن روىٰ عمّن عاصره ولم يَثْبُت لقاءٌ بينَهما فهو إرسالٌ خفيٌّ. . .» ثم قال:

والحَسَنُ لم يسمع من عِمْران. . وعليهِ؛ فتعليلُ السند بتدليس الحَسَن غير موافق لطريقةِ المُحَقِّقين، وخاصّة وأنّ الحَسَن ذُكر في المرتبة الثانية من المدلِّسين. .».

قلتُ: عليه تعليقاتٌ ثلاثةٌ:

الأول: كلامُه في الإرسال الخفيِّ غير دقيق، إذ قد نَقلَ هو (ص ٣١

---

(١) وانظر الحاشية السابقة ففيها مثالٌ على الاستدارك العلميِّ، وانظر أيضاً المقطع المتقدم برقم (٤١).

و ٩٤) عن الحافظ ابن حَجَر قولَه: «وإذا روىٰ عمّن عاصَرَه ـ ولم يَثْبُتْ لُقِيُه له ـ شيئاً بصيغةٍ محتملةٍ فهو الإرسال الخفيُّ، ومنهم مَن أَلْحَقَهُ بالتَّدْليس، **والأَوْلىٰ التفرقةُ لتتميَّزَ الأنواعُ**».

فهٰذا ظاهرٌ مِنه رحمه الله أنَّ البحثَ صُوَريٌّ، لا يُؤثِّر مِن قريبٍ أو بعيدٍ في دَفْعِ الانقطاع الحاصلِ نتيجةَ الإرسال أو التدليس! وهو ما أغمض محمود سعيد عنه عَيْنَه! فلم يَلْتفِتْ إليه، بل اشْتَغَلَ بالشَّكليَّات ناسياً ـ أو مُتَناسياً ـ المهمّات الأساسيّات! فلم يَذْكُر شيئاً قطُّ عن ثمرة الخلاف ـ عنده ـ بين الإرسال الخفيّ أو التدليس، وهي في الحالَيْنِ ـ كما ذكرت ـ مظنَّةُ الانقطاعِ!

بل إنَّ الإرسال الخفيّ أصرح في تَثْبيتِ الانقطاعِ، فتأَمَّلْ.

ثم قولُه: «والحَسَن لم يَسْمَعْ من عِمْران» أراد بِهِ تسليكَ دعوىٰ الإرسال الخفيّ التي بناها علىٰ التفريق بينه وبين التَّدليس، ولكنَّ في ذٰلك خلافاً بين أهل العلمِ، يُنظر له «جامع التحصيل» (ص١٩٧ ـ ١٩٨) للحافظِ العلائيِّ.

أمّا قولُه: «. . أنَّ الحسنَ ذُكر في المرتبةِ الثانية من المدلِّسين»!

فَجَعَلَها مُبْهَمَةً لِيُغَطِّي فِعْلَتَه الشَّنْعَاء التي سَبَقَ الردُّ عليها في المقطع (رقم: ٣٦) و (٣٨) في تعقُّبِهِ الحافظَ ابنَ حَجَر رحمه الله، إذ هو الذي قسّم المدلِّسين في «طبقاتِهِ» إلىٰ مراتبَ خمسٍ.

فهو يأْخُذُ بِهِ متىٰ شاءَ، ويردُّهُ كيف شاء! تَبَعاً للآراء والأهواء!

أمّا عند طَلَبَةِ العلم المُخْلصين، والباحثين الصادقين، فإنّهم

يدورون مَعَ الدليلِ حيثُ دار، ومَعَ الحُجَّةِ حيثُ كانت، لا تَغُرُّهم شُهْرَةٌ، ولا يُعْميهم صِيت! كما هو شأْنُ أهل التقليد المَقيت!!

لذا؛ فإنَّ الحَسَن البَصْريَّ قد أورده العلائيّ في «جامع التحصيل» (ص ١٩٤) ضِمنَ المُدَلِّسين، مصدّراً القولَ فيه، بأنّه: «كثير التَّدْليس كثير الإرسال»!

(٨١)

أورد (ص ٩٥) لحديث أبي الزُّبير عن جابر: «غَيِّروا هٰذا بشيءٍ...» المتقدِّم في الفصل الثاني (برقم: ٨: ١) مُتَمِّماً بقولِهِ:

«تابَعَ أبا الزُّبير سُليمانُ الشَّيْبانيُّ، وذلك فيما أخرجه الخطيبِ في «الجامع».. لكنَّ فيه أبا عُمر البزّار، هو حفص بن سليمان الكوفي القارىء المشهور، ضعَّفه غيرُ واحدٍ»!

قلتُ: فماذا أفاده ذٰلك إذاً؟

ثم حَفْصٌ هٰذا «متروكُ في الحديثِ مَعَ إمامتهِ في القراءةِ»، كما قال الحافظُ في «التقريب» (١٤٠٥) وهي مِن الكلمات الجوامعِ.

بل قد كذّبه بعضُهم، واتّهمه بوَضْعِ الحديثِ!

فلا يُقْتَصَرُ في مثلِهِ على القولِ: «ضعّفه غير واحدٍ»!!

(٨٢)

ذكر (ص ٩٦ ـ ٩٧) متابعاتٍ لأبي الزُّبير في حديث النَّهْي عن وَسْم الحمار، المتقدم في الفصل الثاني (برقم: ١٤: ٤).

ولكن فاتَه روايةٌ في «صَحيح مسلم» نفسهِ فيها التصريحُ أبي الزُّبير بالتَّحْديثِ!

وقد ذَكَرها شيخُنا في الموضعِ الذي ينتقدُهُ عليه محمود سعيد نفسهِ، فهي بين يَدَيْهِ!

إنّها. . أبصارٌ. . وقلوبٌ. . !!

(٨٣)

ذكر (ص ٩٧) حديثَ أبي الزُّبير عن جابر: «ألا لا يبيتنَّ رجلٌ عند امرأةٍ ثَيِّبٍ إلّا أن يكون ناكحاً أو ذا مَحْرَمٍ» ـ وقد تقدم في الفصل الثاني (برقم: ١٥ : ٤)، ثم أورد له شاهداً حديثَ ابن عبّاسٍ مرفوعاً: «لا يدخُلُ رجُلٌ على امرأةٍ إلّا وعندها ذو مَحْرَمٍ»، ثم نقل عن الهيثمي أنَّ في سنده ابنَ لهيعة!

قلتُ: هنا تعليقاتٌ:

الأول: أنَّ الكلامَ في ابنِ لهيعةَ مشهورٌ معلومٌ، وقد تقدَّم شيءٌ منه.

الثاني: أنَّ لحديثِ ابنِ عباسٍ طريقاً آخَرَ في «شُعَبِ الإيمان» (٥٤٣٩) للبيهقي، وفيه محمد بن غالب تَمْتام، وعبدُ الصَّمد بنُ النُّعمان، تُكُلِّم فيهما يسيراً.

الثالث: أنَّه «فاتَه ما هو أصحُّ وأقربُ للشهادةِ، وهو حديثُ ابنِ عَمْرو في «صحيح مسلم» (٢١٧٣)، وهو عَقِبَ حديثِ جابرٍ بحديثٍ»[1]، ونصُّه: «لا يَدْخُلَنَّ رجلٌ بعد يومي هذا على مُغيبةٍ إلّا ومعه رجلٌ أو اثنانِ».

---

(١) من كلام شيخنا في تعليق له بخطِّه على نسخته من «التنبيه».

(٨٤)

ذَكَرَ (ص ٩٧ ـ ٩٨) متابعاً لأبي الزُّبَير في حديثِهِ عن جابر، مرفوعاً: «لا يُقيمَنَّ أحدكم أخاه يومَ الجُمعة ثم ليخالِفْ. . » المتقدم في الفصل الثاني (برقم (١٦ : ٤)، قائلاً:

«تـابَعَـه سُليمـان بن موسىٰ عند أحمد وعبد الرزاق، قال أحمد: «حدثنا محمد بن بكر، أنا ابن جُرَيج، أخبرني سُلَيمان بن موسىٰ، قال: **أخبرني** جابر، به»، وهو في «مصنَّف عبد الرّزاق» **بنفس السَّند (٣/٢٦٨)** وأخرجه أحمد من طريقهِ أيضاً (٣/٢٩٥)».

ثم نَقَلَ عن ابن مَعين نَفْيَه سماعَ سليمان بن موسىٰ جابراً، وكذا عن ابن حِبّان، ثم عقّب بقولهِ:

«ولكنّه سمع مِن جابرٍ هٰذا الحديثَ، فلا يُعَدّ مدلّساً، وإنْ صحَّ أنّه لم يسمع منه لم تكُن روايته عنه إلاّ مِن باب الإرسال الخفيّ في الأصحّ واللهُ أعلمُ».

قلتُ: وعليه تعليقاتٌ:

الأول: أنَّ الإمـام أحمـد روىٰ الحـديث في «مسنـده» عن عبـد الرزّاق. . وفيه: « . . قال سُليمان بن موسىٰ أنا جابر أنّ النبي ﷺ قال. . ».

ورواه ـ بَعْدَه ـ عن محمد بن بَكْر. . وفيه: « . . سُلَيمان بن موسىٰ قال: أخبرني جابرٌ أنَّ النبيَّ ﷺ . . ».

والروايةُ الأولىٰ التي فيها «أنا» موهمةٌ أنّها اختصارُ «أخبرنا» وليستْ كذلـك بدليل أنَّ رواية «مصنَّف عبد الرزّاق» (٥٥٩١) ـ وهو شيخُ أحمدَ

فيه ـ فيها: «عن سُلَيمان بن موسىٰ أنّ جابر بن عبد الله قال . . » .

الثاني: أنَّ اختلاف عبد الرزّاق ومحمد بن بكر في شيءٍ إنّما يُرَجِّحُ فيه عبدُ الرزّاق، لأنّه أوثقُ وأثبتُ:

ففي «تاريخ دمشق» (١/٤٥٧) لأبي زُرعة الدمشقي:

«قيل لأحمد بن حَنْبَل: مَن أثبتُ في ابن جُرَيج: عبد الرزّاق أو محمد بن بَكْر البُرْسانيّ؟ قال: عبد الرزّاق».

فالقولُ قولُ عبد الرزّاق، وليس فيه التصريحُ بالتحديثِ. ويؤيِّدُهُ:

الثالث: أنَّ الحافظَ ابنَ حَجَر في «إطراف المُسْنِدِ المُعْتَلي بأطراف المُسْنَد الحَنْبَلي» (١/ق ٤٧/أ) صدّر روايةَ سليمان بن موسىٰ عن جابرٍ بقولِه: «سُلَيمان بن موسىٰ الأَشْدَق عن جابرٍ، **ولم يُدْرِكْه**»، ثم أورد أولَ حديثٍ له، وهو حديثُ البابِ، وقال عَقِبَه: «عن محمد بن بَكْر، وعبد الرزّاق، عن ابن جُرَيْج، عنه، بهِ».

فهٰذا ترجيحٌ صريحٌ يُضافُ إلىٰ مقالات ابن معين وابن حبان، والمِزّي[1] وغيرِهما.

الرابع: علىٰ ضوءِ ما سَبَقَ تعرفُ خَطَأَ محمود سعيد في قولِهِ عن الحديثِ: «وهو في «مصنَّف عبد الرزّاق» بنفس السَّنَد»!!

الخامس: قولُ محمد سعيد في خاتمة بحثِهِ: «وإنْ صحّ أنه لم يسمعْ منه لم تَكُن روايتُه عنه إلاّ مِن باب الإرسال الخفيّ في الأصحّ»!!

---

(١) حيث قال المِزّي: «أرسل عن جابر» كما في «تهذيب الكمال» (٩ / ٤٥٠)، وقال في «تُحفة الأشراف» (٢ / ١٨٦): «لم يسمعْ من جابر».

أقولُ: نعم؛ هي كذلك، وبها يتقوَّضُ بحثُك مِن أَساسِهِ، ولا تَسْلَمُ متابعةُ سُلَيمان بن موسىٰ مِن أصْلِها! إذ المتابِعُ في الحقيقةِ هو الساقطُ بين سُلَيمان بن موسىٰ، وجابر، وهذا هو عينُ المَحْظور من رواية أبي الزُّبير عن جابر بالعنعنةِ دون تَبْيين السَّماعِ.

ثم أليستْ جُرأةُ محمود سعيد في رَدِّ كلامِ أئمّةِ الحديثِ هي من التَّعدِّي الصّارِخ علىٰ أهْل الاخْتصاصِ؟! ثم يَصِفُ غَيْرَه ـ دونَ حَقٍّ ـ بالتَّعَدِّي!

(٨٥)

قال (ص ٩٩): «يزيد بن مروان الخَلّال كذَّبه يحيىٰ بن مَعين وضّعفه الدَّارِميّ..».

قلتُ: الـدَّارميُّ إذا أُطْلِقَ فَيُراد به الإمام الحافظ عبد الله بن عبد الرحمٰن صاحب «السُّنن»، وليس هو المُرادَ هنا!

إنّما هٰذا هو عُثمان بن سعيد الدَّارِمي صاحبُ «النَّقْضِ».

(٨٦)

قال (ص ٩٩) في حديثٍ: «رواه الليث بن سَعْد عن جابرٍ..»!

قلتُ: قد شَطَحَ قَلَمُه، إنّما أراد «اللَّيْث بن سَعْد، عن أبي الزُّبير، عن جابرٍ..»!

(٨٧)

أورد (ص ١٠٠) قولَ النبيِّ لامـرأةٍ في عُكَّـة سمنٍ عَصَـرَتْها: «لو

تَرَكْتِها مازال قائماً» وقد تقدَّم (برقم: ١٨: ٤) مِن الفصل الثاني، وهو من حديث أبي الزُّبَير عن جابرٍ، فلم يُورِدْ له تصريحاً بالتحديثِ، وإنّما قال ـ بَعْدُ ـ «. . لكنّ أحاديثَ زيادةِ الطعام ببَرَكتهِ ﷺ متواترةٌ لا تحتاجُ لما يُقَوِّيها. .»!

قلتُ: فلماذا تُورِدُهُ؟ ولماذا تنظِمُهُ في سِلْك «التعدِّيات» مُلْزِماً الشيخ في تَضْعيفِهِ، ثم تقول: «. . لا تحتاجُ لما يُقَوِّيها»!؟! عِلْماً أنَّ شيخَنا لم يتعرّض له بنقدٍ، بل قد صَحَّحَ مَتْنَه في بعضِ كُتُبِه، كما سَبَقَ.

ثم أورد محمود سعيد لحديثِ البابِ شاهداً من حديث محمد بن فُضَيل، عن عَطَاءِ بن السائب، عن يحيىٰ بن جَعْدة، عن رجل حدّثه، عن أُمِّ مالكٍ. . بهِ. . وهو في «مُصَنَّف ابن أبي شيبة» و«معجم الطبراني الكبير»، ثم نَقَلَ قول الهيثمي فيه: «رواه الطبراني، وفيه عطاء بن السائب، ثقةٌ، ولكنّه اختلط، وفيه راوٍ لم يُسَمَّ»، فقال عَقِبَه:

«عطاء بن السَّائب لم يختلِطْ في هٰذا الحديث، لأنّ له شواهدَ كثيرةً، منها حديثُ جابرٍ المذكور».

قلتُ: وهٰذا مِن أعجبِ شيءٍ يكونُ! فما شَأْنُ الاختلاطِ ـ وهو من مُتَعَلِّقات الإسنادِ ـ بالمَتْنِ؟! إذ الشَّوَاهدُ ـ كما يعرفُه الطُّلاَّبُ ـ إنّما صِلَتُها بالمتونِ، لا الأسانيد!

وَمَعَ ذٰلك فإنَّ ابنَ أبي حاتمٍ قال في «الجَرح» (٣/١: ٣٣٤) في عطاءٍ:

«وما روىٰ عنه ابنُ فُضَيْل، بَلَغني فيه غَلَطٌ واضطرابٌ». فتأمَّلْ.

وقد فاتَ محمود سعيد حديثٌ (في البابِ) لم يُورِدْه لهٰذا الحديثِ بخاصّةٍ، ولو وَجَدَه لسارَعَ إليهِ[1]!

وهو ما رواه الإمام الطبراني في «المعُجم الكبير» (٢٥/ ١٥١) مِن طريق عِصْمة بن سُليمان الحرار[2]، حدثنا خَلَف بن خليفة، عن أبي هاشِم الـرُّمَّاني، عن أَوْس بن خالد، عنْ أُمّ أوس البَهْزِيّةِ، أنّها سَلَّتْ سمناً لها فَجَعَلَتْه في عُكَّةٍ. . . فذكَرَتْه نحوَه، إلَّا أنَّ في آخرِه قولَه ﷺ: «اذْهَبوا فقولوا لها: فَلْتأْكل سَمْنَها، وتدعو بالبَرَكة» وأكَلَتْ بقيَّةَ عُمُر النبيِّ ﷺ وولايةَ أبي بكرٍ. .» إلخ.

قال الهيثمي في «مجمـع الـزوائـد» (٨/ ٣١٠): «وفيه عِصْمة بن سليمان، ولم أعْرِفْه، وبقيّة رجالِه وُثّقوا».

قلتُ: وعلىٰ كلامه ـ رحمه الله ـ ملاحظاتٌ ثلاثٌ:

الأولىٰ: أنَّ عِصمـة بن سُليمان ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٠ ـ ٢١) ونَقَلَ عن أبيه قولَه فيه: «ما كان بهِ بأْس».

الثانية: أنَّ عِصْمة هٰذا قد تُوبِعَ:

فرواه البيهقي في «دلائل النبوّة» (٦/ ١١٥) مِن طريق عليّ بن نَجِيح القَطّان، عن خَلَف بن خليفة، بهِ. . . فذكره. .

---

(١) إذا قال في حديث «لكـل داء دواء» (ص ٩٨ ـ ٩٩) وقد سبق الكلام عليه: «الحديث رواه جمع يبلغون التواتر»! ومع ذلك أورد له شاهداً فيه كذّاب! ولكن ـ للحقِّ ـ بيّنه!

(٢) كذا فيه، وفي «الجرح»: «الخزاز».

الثالثة: أنَّ خَلَف بن خليفة، قد اخْتَلَط كما في «الكواكب النيِّرات» (رقم: ٢٠).

الرابعة: أنَّ أوْس بن خالد هو أوس بن أبي أوس المُتَرْجَم في «التقريب» نفسُه، وقال فيه: «مجهول».

ووثَّقَه ابنُ حِبَّان (٤/ ٤٤) فكأنّه عُمدةُ الهيثمي في توثيقهِ!

(٨٨)

ثم أورد (ص ١٠٠ - ١٠١) الحديث المتقدم (برقم: ١٩: ٤) مِن حديثِ أبي الزُّبير عن جابر وفيه إطعامُ النبيِّ ﷺ رجلاً شيئاً من الطعام، فأكَلَه، فقال له النبيُّ ﷺ: «لو لم تَكُلْه لأكلتم مِنه ولَقَام لكم».

قلتُ: وقد صنع فيه محمود سعيد ما صَنَعَ في الحديثِ قبلَه قائلاً: - بَعْدُ -: «والمتواتر لا يحتاجُ للنَّظَر في أسانيده»!!

فَيَرِدُ عليه ما أوردتُه في الحديثِ السابق.

وأزيدُ هنا - أيضاً - أنَّ له شاهداً قد فاتَه، ولم يُوْرِدْه:

وهو ما أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ٢٤٦) وعنه البيهقي في «الدلائل» (٦/ ١١٤) مِن طريق يحيىٰ بن عُثمان، ثنا[1] حسّان بن عبد الله، حدثنا ابن لهيعة، عن يونُس بن يزيد، عن أبي إسحاق، عن سعيد ابن الحارث، عن جدّه نَوْفَل.. فذكر القصّة بنحوِها، ولكنْ فيه آخرها قولُه ﷺ: «لو لم تَكُلْه لأَكَلْتَ منه ما عِشْتَ».

---

(١) تحرَّفت في «الدلائل» إلى: «بن»، والصواب من «المستدرك».

قلتُ: وسنده ضعيفٌ:

حسَّان بن عبد الله هو الكِنْدي الواسطيّ، صدوقٌ حَسَنُ الحديثِ، وقالْ ابنُ حِبَّان: «يخطىءُ».

وروايتُه عن ابن لهيعة بعد احتراق كُتُبِهِ.

ويونُس بن يزيد ثقةٌ في روايتِهِ عن غير الزُّهْري خَطَأٌ.

وأبو إسحاق هو السَّبِيعيُّ مُدَلِّسٌ مختلطٌ.

وسعيد بن الحارث، لم يترجَّح لي مَن هو!

(٨٩)

أورد (ص ١٠١) حديثَ «أسلم سالَمَها اللهُ..» ـ وهو في «صحيح مسلم» ـ وقد تقدّم (برقم: ٢٠ : ٤) ثم ذكر له تصريحاً في السَّماع مِن «المسند»:

قلتُ: وقد فاتَه عَزْوُ المَتْنِ لـ«صحيح البخاري» (٣٥١٣).

(٩٠)

أورد (ص ١٠٢ ـ ١٠٣) حديثَ «اعْمَلُوا، فكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ له»، وفيه عنعنةُ أبي الزُّبير، ثم ساق له **متابَعَةً** مِن «المسند» مِن طريق علي بن زيد بن جُدعان، عن محمد بن المنكدر، عن جابر. فذكره..

قلتُ: كذا! سمّىٰ هٰذه الروايَةَ (مُتابعةً)!! مَعَ أنَّها (مخالَفةٌ) كما هو ظاهرٌ لِكُلِّ ذي بَصَر!

فهل يُقارَنُ ابنُ جُدعان بمثلِ أبي خَيْثَمة؟

إذ قد خالَفه بذكر تابعيِّ الحديثِ، فَجَعَله ابنُ جُدعان محمدَ بنَ المِنْكَدِر، بينما هو أبو الزُّبير ـ كما في روايةِ أبي خيثمة عنه ـ.

وعليهِ؛ فقولُ محمود سعيد في ابن جُدْعان: «.. لكنّه يَصْلُح للشواهدِ والمتابعات» لا يسوىٰ سماعَه في هٰذا المقام، لأنّه خالَفَ وما تابَعَ!!

(٩١)

نَقَلَ (ص ١٠٨) عَزْوَ الشيخِ لحديثِ عائشةَ المتقدم (برقم: ٣: ١) إلى «المدوّنة»، ثم استدرك (!) عليه العَزْوَ لـ«شرح معاني الآثار» و«سُنن الدارقطني»، قائلاً: «والاقتصارُ على «المُدَوّنة» قُصورٌ، فـ«المدوّنة» ليست مِن كُتُب الحديثِ»!

قلتُ: أمّا قضايا العَزْو فقد سَبَقَ تأْصيلُها في المقطع (رقم: ٧٩)، فلا أُعيدُ.

وإنّما أذكُرُ هنا شيئاً يُسْتَدْرك ـ بحقٍّ ـ في العزو على «المُسْتَدْرِك» بغيرِ حَقٍّ، وهو أنَّ الحديثَ رواه الإمام النَّسائي في «عِشرة النّساء» (رقم: ٢٤٠) إذ النَّسائيُّ مِن الأئمّة السِّتَّة المعتدّ بهم.

ويلزمُ محمود سعيد ـ علىٰ مذهبِهِ في العَزْو ـ أن يُسْتَدْرَك عليه أيضاً العَزْو لـ«سُنن البيهقي الكبرىٰ» (١/ ١٦٤).

أمّا قولُه عن «المدوّنة»: «.. ليست مِن كُتُب الحديث..»!

فهو قولٌ عارٍ عن الحُجَّةِ والبيان! بَلْ ظاهرُ البُطلانِ!

فما هو الحَدُّ الفاصلُ بين كُتُب الحديثِ، و«غيرها» مِن الكتب التي

تشتركُ مع الأُولى بالرِّواية بالإسناد؟

بل ما هو الفـرقُ ـ مِن حيثُ الثمرةُ ـ بين «المدوّنة» مِن جهةٍ وبين «شرح معاني الآثار» و«سنن الدارَقُطنيّ» مِن جهةٍ أخرى؟!

فالكُتُبُ الثلاثةُ طابَعُها العامُّ فِقْهيٌّ، لكنّها تروي الأحاديثَ بالسَّنَد؟

وهذا أحمد الغُماري ـ وهو شيخُ شيوخهِ ـ يَعْزو لـ«المدوّنة» في سياق عزوه لكتب السنة، كما في «الهداية» (٨/ ٧٠) وغيره.

ولكنّه الردُّ مِن أجلِ الرَّدِّ!

(٩٢)

ذَكَـر (ص١٠٨ ـ ١٠٩) المتـابعـةَ التي سَبَق إيرادُها في المقطعِ السـابقِ وفيهـا متابعةُ ابنِ لهيعةَ لِعياض بن عبد الله ـ وقد ذكر أنّ شيخَنا أوردها ـ ثم قال: «فالألباني لم يُحْسِن العملَ بإبقائهِ لكلامهِ في عياضٍ، وهو يدلُّ(!) على عَدَمِ اكتراثـهِ واهتمامهِ برجال الصحيح..»! كذا قال!

مَعَ أنَّ شيخَنا قال في آخِرِ بحثهِ ـ وقد وَقَفَ عليه محمود سعيد ـ بعد إيراد المتابَعَة المذكورةِ: «فَزَال بذلك تفرُّد عِياض، **وانْحَصَرت العلّة** في عنعنةِ أبي الزُّبَيْر، مَعَ المُخالَفَة»!

لكنّ محمود سعيد وَقَفَ فَعَرَفَ وَحَرَفَ[1]!!

(٩٣)

ثـم قال (ص ١٠٩ ـ ١١٠) في الحديثِ نفسهِ: «والألبانيُّ لـم يَقِف

---

(١) وهو نفسه قد وقع بما أخذه على غيره(!) فانظر المقطع الآتي (رقم: ١٠٦).

علىٰ المرفوعِ مِن الطريقِ المذكور، لأنّه لم يَذْكُرْهُ، بل ذكر الموقوفَ فقط . . »!

قلتُ: قد عُمِّيَتِ الأَبْصارُ! فلا قُوَّةَ إلَّا باللهِ العظيم الجَبَّار!

إذ قد ذكره الشيخُ وأشار إليه بوضوحٍ ظاهرٍ في الموضع نفسهِ، حيث قال في «السلسلة الضعيفة» (٢/٤٠٧) بعد إيراد حديث أشْعَث بن سَوَّار المتقدّم إيرادُه في الفصل الثاني (برقم: ١ : ٣):

« . . فروايتُه أرجحُ عندي مِن روايةِ عياض، لأنّ لها شاهداً مِن طريقٍ أُخرىٰ عن عبد الرحمٰن بن القاسم عن أبيه عن عائشةَ . . » فذكره . .

ولكنَّ محمود سعيد خَلَطَ بين المرفوع والموقوف فلم يُمَيِّز بينَهما، إذ ادَّعىٰ أنَّ هٰذا مرفوعٌ، بينما هو موقوفٌ.

وقد سَبَق بيانُ هٰذا في الفصل الثاني برقم: (١ : ٣) فلا نُعِيد.

(٩٤)

تكلّم (ص ١١٠) على عِيَاض بن عبد اللَّه الفِهْري، فكان مِمّا نَقَلَهُ فيهِ قولُ أبي حاتمٍ في «الجرح والتعديل» (٣/ ١/ ٤٠٩): «**ليس بالقويِّ**» قائلاً: «وهو تَلْيينٌ هَيِّنٌ . . »!

كذا نَقَلَها، وقد حَرَّفها!

وأكاد أجزمُ أنّه تعمّد ذٰلك ـ والعياذُ باللهِ ـ!

إذ النَّصُّ في «الجَرْح»: «ليس بقويٍّ»، وفَرْقٌ بينها وبين «ليس بالقويّ» كما يعرفُهُ صِغَارُ الطَّلَبةِ.

إذ «ليس بقويٍّ» نَفْيٌ للقُوَّةِ مِن أَصلها وأُسِّها، أمّا «ليس بالقويِّ» فنفي لكمال القُوَّة.

فلماذا هٰذا يا هٰذا؟!

(٩٥)

قال (ص ١١١) عن عِيَاض بن عبد الله الفِهْريّ: «.. فإنّ مسلماً رحمه الله تعالىٰ أخرج حديثَه في «صحيحِه»، فهو توثيقٌ له؛ لأنّه أخرج له في الأُصول، وبلفظ مُغاير لألفاظ الباب..»!

قلتُ: لا، بل في الشَّوَاهِدِ، كما يعرفُه المُتَأَمِّل بأدنىٰ نَظْرَةٍ.

إذ قد أورده مُسلمٌ في آخِرِ الباب بمعنىٰ الأحاديثِ قبلَه.

وهل طريقةُ الاستشهادِ إلَّا هٰذه[1]؟

(٩٦)

وقـال (ص ١١١): «وكلامُ الحافظِ عن عِيَاض في «التقريب» هو بالنَّظَر لِمَا قيل فيه مِن جَرْحٍ وتعديل في «التهذيب»، أمّا بالنَّظَر لإخراج مسلمٌ له في «صحيحه» فحديثُه مَقْبولٌ بلا شَكّ». كذا قال!

وهو مِن أعجبِ العَجَب! فهل «التقريب» إلَّا تقريبٌ لـ«التهذيب»؟!

وهل ما في «التقريب» خارجٌ عمّا في أَصْلِهِ «التهذيب»؟!

ثم: أَلَمْ يذكُر في «التهذيب» إخراجَ مسلمٍ له، فكانت نتيجتُهُ ما قالَه

---

(١) وهو يعرف هذا، كما في (ص ١٣٦ ـ ١٣٧) من كتابه حول هشام بن سعد ورواية مسلم له، ولكنه يعرفُ ويحرِفُ.

في «التقريب»؟

إنَّ تَأْويلاتِ محمود سعيد البَارِدة، وتمحُّلاتِه الكاسِدة تُذَكِّرُ بانحرافات أَصْحاب الرَّأْيِ الأوائلِ الّذين رَدُّوا صريحَ نُصوص التَّنْزيل بفاسدِ الآراءِ وتأْويل الأقاويل!

هٰذا وقد سَبَقَ في القِسْمِ الثاني من المبحث الأول الكلامُ مفصّلاً علىٰ «رجال الصحيحين»، فلا نُعيدُ.

(٩٧)

قال في خِتامِ بحثِه حول عِيَاض (ص ١١٣): «. . علمتَ أنّ الرجلَ وَفْقَ القواعدِ الحديثيةِ لا يُضَعِّفُه إلاّ مَن تجاهل هٰذه القواعدَ وخالَفَها. .».

مَن المُتجاهِلُ ـ حقيقةً ـ؟ أَنْت أم أولٰئك العُلَماء الذين اختاروا تَضْعيفه؟

ثم أليس هٰذا «تَعَدِّياً» علىٰ أهل الاختصاص كأمثالِ ابنِ حَجَرٍ، والذهبي، ومِن قَبْلِهما ابنُ أبي حاتم وغيرُه؟!

(٩٨)

ثم قد رَجَع (ص ١١٧) إلىٰ قاعدتِه (!) في العَزْو والاستدراك، فقال في حديث أَنَس: «إنّه حديثُ عَهْد بربِّه» المتقدِّم في الفَصْل الثاني (برقم: ١ : ٦)، بعد ذِكْرِ عَزْو شيخنا له لجماعةٍ:

«. . ولكنْ فاتَه أنّ الحديث في «الأدب المفرد» مِن طريق جعفر أيضاً. .»!

قلتُ: فكان ماذا؟

وأنت! فقد (فاتك) العَزْوُ (أيضاً) للكثير مِن المُخَرِّجين، مثل: البيهقي في «سننه» (٣/٣٥٩)، والنَّسائي في «الكبرىٰ» كما في «تُحفة الأشراف» (١/١٠٥)، وأبي الشيخ في «أخلاق النبيِّ ﷺ» (ص ٢٦٠) والحاكم في «المستدرك» (٤/٢٨٥)، وابنِ أبي شيبة في «المصنَّف» (٨/٧٤٣)، وأبي نُعَيم في «الحلية» (٦/٢٩٢) وغيرهم!

فالأمْرُ ـ إذاً ـ كما قلتُ مِن قَبْلُ: هٰذا لا يَنْتهي!

ولكنْ: فاقدُ الشيءِ لا يُعطيه! فلمّا يفقد محمود سعيد الردَّ علىٰ دقائِق المسائل وأُصولها، ينظر إلى الشكليّات البعيدة عن جوهر حقائِقِ العلمِ لِيَشْغَلَ بها قُرّاءَه!

(٩٩)

قال (ص ١٩٩): «أورد صاحبُ «منار السبيل» حديثَ هِشَامِ الدَّسْتُوائيِّ عن أبي الزُّبَيْر عن جابرٍ مرفوعاً، وفيه: «فكانت أربعَ ركعاتٍ، وأربعَ سَجَداتٍ».

قال شيخُنا في تعليقٍ له أنقلُه من خَطِّهِ[1]:

«اخْتَصَرَ المؤلِّف [يعني: محمود سعيد] بُسوءِ قَصْدِهِ حديثَ «المنارِ» ليبنيَ عليه ما يَأْتي مِن رَدِّهِ.

وكَشْفُ تلبيسهِ أنّني قَوَّيْتُ الحديث الذي ساقه في «المنار» بتمامِهِ،

---

(١) وذلك على نسخته الخاصّة من «التنبيه».

وفي آخـرِه هٰذه الجملةُ، فقوّيْتُ الحديثَ بمجموعِ الطريقَيْن، ورجَّحْتُ روايةَ أبي الزُّبَيْر هٰذه لمطابقَتِها لحديثِ عائشةَ وغيرِه.

فتنبّه لِمَكْر المؤلِّف ودَسِّه»!

(١٠٠)

قال (ص ١٢٠): «فيكون قد صحّ عن جابر **روايتي** الستِّ ركوعات والأربع. .»!

كذا قال، والصوابُ: «روايتا» إذ الفاعلُ مرفوعٌ، مِن غير (نَصْبٍ) ولا (جَرّ)!!

(١٠١)

قال (ص ١٢٣) متعقِّبـاً (!) تَخْـريجَ شيخِنـا لحـديثِ ابن عباس المتقدّم في الفَصْل الثاني (برقم: ٣: ٣)، وقولَه فيه: «فيه علّةٌ أُخرىٰ، وهي الشُّذُوذُ»، فقال محمود سعيد:

«. . فهٰذا خَطَأٌ في الاصطلاح، فمِن المعروفِ أنَّ الحديثَ الشَّاذَّ حديثٌ صحَّ سندُهُ، لكنْ وَقَعَتْ فيه مخالَفَةٌ للأوثق أو للأكثر».

قلتُ: وهل القولُ هنا غيرُ هٰذا؟ فحبيبُ بنُ أبي ثابت ثقةٌ ـ وقد صرّح شيخُنا بهٰذا ـ عِيبَ عليه التدليس، فخالَفَ مَن هو أوثقُ منه.

وتتمّةُ كلامِ شيخِنا توضحُه: «. . فقد خرّجتُ للحديثِ ثلاثَ طُرُقٍ أُخرىٰ عن ابن عبّاسٍ، وفيها كلّها «أربع ركعات وأربع سجدات» وفي هٰذه الطريق المُعّلة: «ثماني ركعات. .» فهٰذا خَطَأٌ قطعاً».

فهل في هٰذا الكلامِ العلميِّ المتينِ ما يُخالِفُ القواعِد؟!
أم أنّه التلبُّس مِن النَّاقِد بالأَوَابد؟!

(١٠٢)

قال (ص ١٢٤): أخـطأ الألبـاني في أحـاديث صلاة الكسـوف لأنّه. . .»، ثم قال: «. . والحقُّ أنّه مَسْبوقٌ بذلك إجمالاً . .»!!

قلتُ: فلماذا تنظمُه مُخَطِّئاً ـ يا رجلُ ـ في سِلْكِ «التعدِّيات»؟

أمْ أنّه إشباعُ الرَّغبات ولو بالتحريفات والتدليسات؟!

أمْ أنَّ مَن سبقوا الشيخ «مُعتدون» أيضاً؟! فهٰذه كُبرىٰ البَلِيّات!

(١٠٣)

ثم قال (ص ١٢٤): «فإنْ قيل: إنّما احْتَجْنا لترجيح بعض الرِّواياتِ علىٰ بعضٍ لأنَّ صلاة الكسـوفِ لم يُصَلِّهـا الرسولُ ﷺ إلاّ مرّةً واحدةً! أُجيبَ: بأنَّ الكُسوفَ قد حَدَثَ مرّاتٍ عدّةً في حياتِهِ ﷺ . .»!

قلتُ: ما الدليل؟ أَمْ أنّه الجَرْيُ وراءَ القال والقيل؟

وأكتفي لردِّ قولـهِ بنقلِ كلامِ مَن يُعَظِّمُه (!) وهو أحمد الغُماري، حيث قال في «الهداية» (٤/ ١٩٨):

«. . فإنَّ كُسوفَ الشَّمْسِ إنّما وَقَعَ مرّةً واحدةً يومَ مات إبراهيمُ ابنُ رسولِ اللهِ ﷺ كما يُصَرِّحُ به أكثرُ الرُّواةِ. . ».

وقد ضَعَّفَ الحافظُ في «التلخيص الحبير» (٢/ ٩٠) قولَ مَن ذَكَر أنَّ

النبيَّ ﷺ قد صلَّىٰ صلاة الكسوف أكثرَ مِن مرّة بقولِهِ رحمه الله: «وفيه نَظَرٌ».

(١٠٤)

قال (ص ١٢٦): «إسماعيل بن زكريًا احتجّ به الجماعة..»!

قلتُ: وليس ذٰلك بإطلاقٍ كما يراه الناظرُ في كلام الحافظِ ابن حَجَر في «هدي السَّاري» (ص ٣٩٠ ـ ٣٩١) إذ أشار إشارةً جليَّةً إلىٰ أنَّ البخاريَّ إنّما أَخْرَجَ لـه ثلاثَ متابعاتٍ وشاهداً!

(١٠٥)

استشهـد (ص ١٢٧) بحـديثٍ خرّجـه الطَّبَرانيُّ والبزّار، وقال فيه الهيثميُّ في «مجمـع الـزوائـد»: «وفيه محمد بن ذَكْوان، وفيه كلامٌ وقد وُثِّقَ»! وأقرّه.

قلتُ: مَعَ أنَّ محمد بن ذَكْوان ـ وهو الأزديُّ البصريُّ ـ يَتَرشَّحُ مِن كلام ناقـديهِ أنّـه شديدُ الضَّعْفِ، ويكْفي ذِكر قول البخاري فيه: «مُنْكر الحديث»! وهي مِن صِيَـغِ الجَرْح الشَّديدةِ[1] عنده رحمه الله.

وقال النَّسائي: ليس بثقةٍ، ولا يُكْتَبُ حديثُه».

فانظر «المجروحين» (٢/٢٦٢) لابن حبان، و«الكامل» (٦/٢٢٠٦) و«تهذيب التهذيب (٩ / ١٥٦).

---

(١) انظر «الميزان» (٢ / ٢٠٢)، و«طبقات السُّبكي» (٢ / ٢٢٤).

(١٠٦)

ضعَّف (ص ١٣١ ـ ١٣٣) عَمْرو بن أبي سَلَمة ـ وهو التِّنِّيسيُّ ـ!

قلتُ: وهو مِن رجال الشيخَيْن! وَمَعَ ذٰلك ضعّفه!

هٰذه واحدةٌ!

وأُخرىٰ: أنّه ـ باعترافِهِ ـ قد تُوبِعَ في حديثِهِ ومَعَ ذٰلك أصرَّ علىٰ تَضْعِيفهِ!!

وقد سبق في المقطع (رقم: ٩٢) تعقُّبه بحقٍّ فيما تعقّب به شيخَنا بغيرِ حَقٍّ في مسألةٍ شبيهةٍ بهٰذه تماماً.

(١٠٧)

تعقّب (ص ١٣٢) شيخَنا في اجتهادٍ له حول شيخٍ للإمامِ أحمد ورد اسمُه في «المسند»: «المُغيرة»، فرجّح شيخنا أنّه «أبو المُغيرةِ»، وهو راوٍ ثقةٌ مشهورٌ اسمهُ عبد القُدُّوس بن الحجّاج.

فتكلّم محمود سعيد نحو صفحةٍ بكلامٍ باردٍ لا وَجْهَ له في العلمِ يتعقّب فيه شيخَنا! قال في آخرِهِ: «فشيخُ أحمد هو المغيرة وليس أبا المُغيرة»! فما هو الصوابُ؟

الصوابُ الذي لا رَيْبَ فيه ـ دون إطالةٍ وتَشْعيب كلامٍ ـ هو ما ذهب إليه شيخُنا بثُقوب نَظَرِهِ، ودقّةِ علمِهِ، والدليلُ الذي يُطَوِّحُ بكلام محمود سعيد مِن أصلهِ، هو أنّه قد وَرَدَت كُنيةُ «أبي المغيرة» علىٰ الصَّوَاب في الحديثِ نفسهِ في «إطْراف المُسْند المُعْتَلي بأَطرافِ المُسْنَد الحنبلي» (ج٢ / ق٢٥ / أ) للحافظ ابن حَجَر العسقلاني! فماذا تقول؟

(١٠٨)

ذكر (ص ١٣٢) أمثلة علىٰ رُواةٍ في «المسند» فات ذِكْرُهُم الحافظَ ابنَ حَجَرٍ في «تعْجيل المنفعة»، فكان مِمّا قاله:

«. . خُذ مَثَلاً: أبا عبد الله مَسْلَمة الرَّازيّ، حديثُه في «المسند» (رقم: ٦٠٥ و ٨١٠) وفات الحافظ. .».

قلتُ: سبحانَ اللهِ حتّىٰ الأمثلة التي يضربُها هو، لا يُحْسِنُها، بل تنقلبُ عليه! إذ هٰذا مِن زيادات عبد اللهِ علىٰ «مسند» أبيهِ[1]! ففي الموضعين يقولُ عبدُ الله: «حدثني عبدُ الأعْلىٰ بن حمّاد، حدّثنا داود بن عبد الرحمٰن، حدّثنا أبو عبد الله مَسْلَمة الرّازي. .».

ثم أمرٌ آخَرُ: أنَّ ما فات الحافظَ هو في الحقيقة مِن باب السَّهْوِ، وليس مِن باب التقصير في الإحاطةِ، بدليل أنّ أصلَ «التَّعجيل» وهو «الإكمال» للحُسَيْني قد ذكره (٨٥٠): «مسلمة الرازي، أبو عبد الله: عن أبي عَمْر والبَجليّ، وعنه: داود بن عبد الرحمٰن».

هكذا دونَ جرحٍ أو تعديلٍ فكأنّه مجهولٌ.

وهو ما صرّح به أبو زُرعةَ العِرَاقيُّ في «ذيل الكاشف» (١٤٨٢) قائلاً: «لا يُعْرَف».

ففاتَ مَن هٰذا الراوي؟ أفات العُلَماء أم الجُهلاء؟!

---

(١) انظر: «زوائد عبد الله بن أحمد في المسند» (رقم: ١٣٢) للدكتور عامر صبري، فقد فاته هذا الراوي، فليُستدرك عليه! وكذا مُحقّق «مسند أبي يعلى» (رقم: ٤٨٣)!

(١٠٩)

قال في حديث: «خَرَجْنا مع رسول الله في شَهْر رمضان. .» الذي تَقَدّم في الفصل الثاني (برقم: ٥ : ٣) وقد أعلّ شيخُنا زيادة «شَهْر رمضان» فيه، فقـال محمـود سعيد (ص ١٢٩): «أُبَيِّن مُتـابعـة للوليد لـم يَذْكُرْها الألبانيّ، والراجحُ أنه لم يَقِف عليها، قال الطبراني في «مسند الشاميِّين». . . »!

قلتُ: فساق محمود سعيد سَنَدَه، ولم يَسقْ متنه!!

وهو مِن شديد تدليسهِ وعظيم تلبيسِهِ!

إذ الحديثُ في «مسند الشاميِّين» (٢٧٨) بسنده ومَتْنِهِ: «. . . عن أبي الدرداء، قال: كُنّا مَع رسولِ اللهِ ﷺ **في سَفَرٍ**، فما كان منا أحدٌ صائماً إلاَّ رسولُ الله ﷺ، وعبدُ الله بن رواحة»!

فأينَ ذِكرُ شهر رمضانَ فيه؟

فهٰذه المتابعة ـ في الواقع ـ علىٰ محمود سعيد لا له! لكنّه حَذَفَ المَتْن لِتَسْلم له الدَّعوىٰ! ولا تَسْلَمُ!!

فاللهُ المُنْجي مِن ضلالاتِ أهل التلبيس.

فَخُذْها ـ يا طالبَ العلمِ ـ فائدةً أَغْلىٰ مِن كُلِّ نَفيس، تُنْبيك عمّا جُبلت عليه رسائلُ أهلِ الأهواء من التدليس[١]!

---

(١) ومن عجب أنّه عاد (ص ١٣٨) للتبجُّح بهذا «الاستدراك»!!
وهكذا أحوالُ هؤلاء جميعاً. ينتفخون بالجَهْل. . ويتشبَّعون بغير علمٍ!

(١١٠)

تكّلم محمود سعيد (ص ١٣٥ ـ ١٣٦) بنحو صفحتين مُضَعِّفاً هشامَ ابن سَعْدٍ الذي قال فيه شيخُنا: «ثقةٌ حَسَنُ الحديثِ».

أقول: وهِشَامٌ هٰذا مِمّن استشهد بهم مسلمٌ في «صحيحهِ»! ولكنّ محمود سعيد ـ في سبيل الردّ علىٰ الألبانيِّ ـ يُشَرِّقُ ويُغَرِّبُ، ويُناقضُ نفسَه بحقٍّ(!) وبغير حَقٍّ. . المهمّ. . أنْ يَردّ علىٰ الألبانيِّ!

ولقد وقفتُ علىٰ كلمةٍ لشيخِنا يردُّ فيها علىٰ مُبْتدعٍ آخَرَ صَنَعَ الصنيعَ نَفْسَه في هشامِ بن سعدٍ هٰذا، فقال شيخنا ردّاً عليه[1]:

«. . ويُحاول أن يُضَعِّفَ الحديثَ الثابتَ مُتمسِّكاً بما في هشام بن سعـدٍ المذكور مِن الكلام، مَعَ أنَّ حديثَه عند أهل المعرفة بعلم الجرح والتعـديل وتراجمِ الرجالِ لا ينزل عن مرتبة الحَسَن؛ لأنّهم يعلمون أنَّ مُجَـرَّد كونِ الراوي مُتَـكَلَّماً فيه لا يَجْعَلُ حديثَه في مرتبة الضَّعْف، لأنَّ هناك مرتبةً وسطىٰ بينَها وبين مرتبة الصحَّةِ، وهي الحُسْن، وهشامٌ هٰذا مِن هٰذا القَبيل. . ».

ثم إنَّ شيخَنا قد أورد رواية هشام في المتابعات، إذ له مَن يُتابعُه، وهٰذا يُقَوِّي الاستشهاد بحديثِه.

(١١١)

تكلّم (ص ١٣٧) علىٰ متابعةٍ ساقها شيخُنا مِن «صحيح مسلم»،

---

(١) «دفـاع عن الحـديث النبـوي والسيرة في الردِّ على جهالات البوطي في فقه السيرة» (ص ٨٧).

فتعقّبه محمود سعيد بقولِه: «وهٰذه المتابعةُ لا تُسْمِنُ ولا تُغْني مِن جوعٍ، بالنِّسبة لدعوىٰ الألبانيِّ، فالمتابعُ لإسماعيلَ المذكور هو عثمان بن حيَّان مَنْسوبٌ إلىٰ الجَوْر، ولم يَرْو له مسلمٌ في «صحيحه» إلاّ هٰذه المتابعة فقط..»!

قلتُ: إذاً هو مُتابَعٌ مُتابِعٌ! فلماذا تَرُدُّ روايَته؟ ثم قولك: «مَنْسوبٌ إلىٰ الجَوْر» ما هي قيمتُه؟

فهل مثلُ هٰذا يَطْعَنُ في روايتِهِ؟

إنْ قُلْتَ: «نعم» طَعَنْتَ في العَشَرات مِن رُواة «الصحيحين»!

وإنْ قُلْت: «لا» فكلامُك لَغْوٌ لا أساسَ له وإنّما هو تهويشٌ وتَشْويش!

(١١٢)

ثم قال محمود سعيد (ص ١٤٠) في حديثِ «خَرَجْنا مع رسولِ الله في شَهْرِ رمضان..» مُتَأَوِّلاً له: «يُمكن حَمْلُه علىٰ يوم بَدْرٍ، واللهُ أعلمُ بالصواب، ويكونُ معنىٰ كلامِ أبي الدرداء: «خَرَجنا مَع رسولِ الله ﷺ..» الحديث، خَرَجْنا: أي: المسلمين.

ونظيرهُ قولُ الحافظ السيوطي في «التدريب»: «استُدلّ علىٰ أنَّ التدليسَ غيرُ حرام بما أخرجه ابنُ عديّ عن البَرَاء، قال: ولم يكن فينا فارسٌ يومَ بَدْرٍ إلاّ المقداد». قال ابنُ عساكر: قوله: «فينا» يعني المسلمين، لأنّ البراءَ لم يَشْهَد بدراً، وانظر «تدريب الراوي» (١/ ٢٣٢).

وكان الحسن البَصْريُّ يقول: «حَدَّثَنا..» و«خَطَبَنا» ويذكُرُ مَن لم

يُدْرِكهُم مِن الصحـابةِ، ويَعْني قومه الذين حَدَّثوا وخَطَبوا بالبصرة، صرّح بذٰلك البزّار وغير واحدٍ علىٰ ما ذكره الحافظُ الزيلعيُّ في «نصب الراية» (١ / ٩٠)».

هٰذا بطولهِ كلامُه هداه اللهُ!

وعليه تَعْليقاتٌ:

الأول: أنَّ الحَمْـلَ المـذكور الذي صدّره بقولهِ: «يُمْكِن..» غيرُ مُمْكِن، يردُّهُ ما تقدّم (ص١٣١-١٣٤) في بَيَانِ الحَقِّ في هٰذا الحديثِ، فهو تأْويلٌ بعيد غير مُسْتَساغ، وبخاصّة أن رواية البخاري (٤ / ١٨٢) فيها قولُه: «خَرَجنا مَعَ رسولِ الله ﷺ في بعضِ أسفارنا..» وقولُه: «حتىٰ إنْ كان أحدُنا لَيَضَعُ يَدَه علىٰ رَأْسِهِ مِن شدّة الحَرّ، وما فينا صائمٌ إلاّ..»، وهي أقوالٌ تكادُ تكونُ صريحةً في نَفْي هٰذا التأْويلِ البارد!

الثـاني: قولـه: «خَـرَجْنا، أي: المسلمين» خَطَأٌ لُغويٌّ، صوابُه: «أي: المسلمون»(١).

الثالث: ما نَقَله عن السيوطيِّ، وقفتُ علىٰ أسانيدهِ ـ وللهِ الحمدُ ـ:

فقد رواه ابنُ عديّ في «الكامل» (٢ / ٤٥٠) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٧ / ق١٤١) مِن طريق بِشْـر بن محمـد بن أَبـانَ بن مُسْلِم السُّكَّريّ، عن عُمر بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، عن البَرَاء... فذكره..

وقد أورد ابنُ عديّ هٰذه الروايةَ مِن منكراتِ بِشْر بن محمد الواسطيّ.

---

(١) انظر في (أي) وعملها: «خزانة الأدب» (١١ / ٢٢٥ ـ ٢٢٨).

وفي إسناده عِلَلٌ:

١ ـ قال الذهبي في «الميزان» (١/٣٤٢) في ترجمةِ بِشْرٍ هٰذا: «أحدُ الواهين»، ونحوُهُ في «اللسان» (٢/٣٢).

٢ ـ أبو إسحاقَ هو السَّبيعي مدلِّسٌ مُخْتلِطٌ، وهو ـ أَصْلاً ـ مُتَكَلَّمٌ في سماعهِ مِن البَرَاء، كما في «جامع التحصيل» (ص ٢٤٦).

٣ ـ وقد اخْتُلِف علىٰ أبي إسحاق فيه، فرواه ابنُ عساكرَ مِن طُرُقٍ عنه عن عليٍّ رضي اللهُ عنه.

الرابع: أنَّ قولَ الحَسَن: «حدَّثَنا..» و«خَطَبنا..» إنّما هو مِن تدليسهِ ـ رحمه الله ـ المَشْهور بهِ، وقد أشار إليهِ الزيلعيُّ نفسُه ـ وقد عزا له! ـ بقولهِ: «وأمّا قولُه: «خَطَبَنا ابنُ عباس بالبصرة» فقد أُنْكِرَ عليهِ..»!!

وقد صرَّح بهٰذهِ الإشارةِ الحافظُ ابنُ حَجَر في «التلخيص الحبير» (٢/٩١) فقال بعد إيراد هٰذا عن الحَسَن: «وقيل: إنَّ هٰذا مِن تدليساتهِ».

فَعَجَباً لمثلِ محمودِ سعيد هٰذا واستدلالاتهِ! التي (تُرَشِّحُه) لو كان ثَمَّة جرحٌ وتعديلٌ اليومَ أنْ يكون علىٰ رأس «ذَيْل أسماء المُدَلِّسين»!! ولا هادِيَ إلاَّ اللهُ ربُّ العالَمين..

(١١٣)

نَقَل (ص ١٤١) عن شيخِنا عَزْوه لحديثِ «إنَّ مِن شَرِّ الناس عند الله منزلةً..» المتقدم في الفَصْل الثاني (برقم: ٣: ٢) فكان فيه: «رواه ابنُ أبي شيبةَ، ومِن طريقهِ مسلمٌ، وأحمد..»، ثم عقّب بقوْلهِ:

«. . ويَحْسُنُ أولاً ذِكْـرُ أنَّ مِن أصـول العـزو والتخـريج تقـديمَ الصحيحين عند العَزْوِ، لأنّهما صُنِّفا في الصحيح فَقَط، فلا يُقَدَّمُ عليهما أيُّ كتابٍ حتّىٰ إنْ كان صاحبُه شيخاً لهما، أو رَوَيا الحديثَ مِن طريقهِ. . . فكيف يُقَدِّمُ ابنُ أبي شيبةَ في العَزْو علىٰ «الجامع الصحيح» لمسلمٍ . . نَعَم يُقَدِّم المجدُ ابنُ تيميّة «المُسْنَد» عليهما، ويُراعي السُّيوطي الترتيبَ الزمنيَّ في «الجامع الصغير» و«الدُّرّ» فإنْ كان قد قَلَّدَهما فلا مشاحَّةَ في ذٰلك . . ».

قلتُ: فهٰذا كلام يهدمُ آخِرُهُ أوّلَه! وينقضُ ذيلُه رأْسَه!

إذا كان «لا مُشَاحّة في ذٰلك» فلماذا يُقال: «مِن أُصول العَزْو. . » إلخ؟؟

أم أنّه التشبُّع بما لم تُعْطَ يا رجُلُ؟!

ولزيادةِ الحُجَّةِ المقامَة علىٰ رَأْس محمود سعيد، أنقُلُ له شيئاً مِن تَخْريجات أحمد الغُماري ـ وهو شيخُ شيوخهِ ـ فتراه في «الهداية» (١٧/٨) يُخَرِّج حديثاً قائلاً:

«رواه أبو داود الطيالسي وأحمد ومسلم و. . . ».

وفي (٨/٣١) منه: «رواه أحمد والبُخاري و. . . ».

وفي (٨/٦٧) منه: «خرّجه مالك والبخاري ومسلم».

وفي (٨/٦٩) منه: «أخرجه مالك، والطيالسي، وأحمد، والدارمي، والبخاري ومسلم. . . ».

ومثلُه كثيرٌ كثير.

فلماذا هٰذه المُشاغَبات؟!

أم أنّه التَمسُّك بالشكليّات والبُعد عن الحقائق الواضحات!؟

(١١٤)

استدلّ (ص١٤٢) بقولِ ابن معين في عُمر بن حمزة: «عُمر بن حمزة أضعفهما» علىٰ تعديلهِ (!) قائلاً: «أي أضْعَف مِن عُمر بن محمد ابن زَيْد، فهٰذا تَعْديلٌ، حيثُ إنّه فاضَلَ بينه وبين عُمر بن محمد بن زيد الثقة المحتجّ به في الصحيحين..»!

قلتُ: لا، بل إنّه جَرْحٌ، إذ عُمر هٰذا عند ابن معين صالح الحديثِ، أي دون المراتب العليّة في الثقةِ، فهو عندما يفاضل بين عُمر بن حمزة وعُمر فهو تفاضُلٌ بالضَّعْف لا بالثقةِ، كما لو قُلنا: «محمود» أَجْهَلُ مِن «سعيد» (!).

ثم قولُ محمود سعيد بَعْدُ: «... فابنُ معين لم يضعّف عُمر بن حمزة مُطْلقَاً كما ظنَّ البعض» قولٌ باطلٌ كما شرحتُه.

ثم هؤلاء «البعض» مَن هم؟

إنّهم ابن القطّان ومُغُلْطاي، والمِزّي، والذهبي، وابن حَجَر، وغيرُهُم!

ارْبَأْ بنَفْسِك يا هٰذا.

(١١٥)

ومِمّا سَبَقَ تعرفُ أنَّ قولَ محمود سعيد (ص ١٤٤): «.. أنَّ إطلاق

الضَّعْف علىٰ عُمر بن حمزة ـ معزوّاً إلىٰ ابن مَعين ـ كما فَعَل الألبانيُّ ليس بجيِّد . . » .

قلتُ : لا ، بل هو الذهبيُّ رحمه الله وغيرُه[1] ، وتابَعَهم شيخُنا ـ لأنّه الصوابُ ـ فإنكارك علىٰ الإمام الذهبيِّ تَعَدٍّ عليه؟

أم أنّك لا تَدْري ما يخرُجُ مِن رَأْسِك؟!

(١١٦)

ثم قال (ص ١٤٤) : «أمّا النَّسائي فلم يَثْبُتْ عنه ـ واللهُ تعالىٰ أعلمُ ـ تضعيفُ عُمر بن حمزة ، ومَن نَقَلَ عنه التضعيفَ فقد أخطأ عليه ، وبيانُ ذٰلك أنَّ النَّسائيَّ نفسه قال في «الضُّعفاء» (ص ٤٨) ما نصُّه : «عُمر بن حمزة . . ليس بالقوي» ، وهناك فارقٌ بين قولهم : ضعيفٌ ، وقولهم : ليس بالقويِّ . . » . كذا قال!

مَعَ أنَّ صَنِيعَ الذهبيِّ وغيره فهمُهم مِن «ليس بالقويّ» التضعيفَ ، أو أنَّه نُقِل عنه القولانِ ، فَيُفَسِّر أحدُهما الآخَر.

وهو ما جرىٰ به قَلَمُ محمود سعيد نفسه في (ص ٢١٢) مِن كتابه حيث نَقَلَ عن النَّسائيِّ قوله فيه هشام بن حسّان : «ضعيف» ، وقال مرّةً : «ليس بالقويِّ»!

فلماذا اللَّعِبُ علىٰ الحبلَيْنِ؟!

ولماذا الكَيْلُ بمكيالَيْنِ؟!

---

(١) وقد نقل محمود سعيد نفسه (ص ١٥٣) عن ابن القطّان قوله : «وعمرُ ضعّفه ابنُ معين . . »(!) وتتمّة كلامه لا تُعَكِّر على ما صدّر به القول.

(١١٧)

ولم يَنْقَضِ عَجَبي مِن هٰذا الناقد لمّا نَقَل (ص ١٤٧) عن الذهبي قولَه في «جزء مَن تُكُلِّم فيه وهو موثَّق»: «.. صدوقٌ يُغْرِبُ» ثم كَتَب: (اهـ) أي: انتهى!!!

ولم يَنْتَهِ! بل فيه تتمّةٌ تُضاعفُ الردَّ على كلمتِهِ في المَقْطَعِ السابقِ، إذ قال عَقِبَ ذٰلك: «.. ضعّفه ابنُ معين»! فَحَذَفَها البتَّارُ!

ثم يوضحُ تَضْعيفَ الذهبيِّ لعُمَر هٰذا قولُه في «ديوان الضُّعَفاء والمتروكين» (٢٥٥): «ضعّفه ابنُ مَعينٍ لنكارةِ حديثِهِ»!

فهٰذه كلمةٌ كالشَّجىٰ في حلوق المدلِّسين المُلَبِّسين!

(١١٨)

قال (ص ١٤٨): «.. أمّا البُخاريُّ رحمه الله تعالىٰ: فقد تَرْجَمَه في «التاريخ» (٣/ ٢/ ١٤٨) وسَكَت عنه، كأنّه لم يَثْبُتْ عنده جَرْحٌ فيه، وقوّىٰ حالَه، فعلَّق له في «صحيحِهِ» في موضعَيْن..».

قلتُ: فهما مسألتانِ:

الأولىٰ: سكوتُ البُخاري في «التاريخ»، وقد تابَعَ فيها محمود سعيد شيخَه أبا غُدَّة في بعض تَسْويداتِهِ (!) وهما غالِطانِ غَلَطاً شديداً.

وبَيَانُ تَفْصيل الردِّ علىٰ الشيخِ والتلميذ يُحَصِّلُه طالبُ العلمِ في كتاب «رُواةِ الحديثِ الذين سَكَتَ عليهم[١] أئمّةُ الجرح والتعديل بين

(١) وفي هذا ردٌّ على محمود سعيد حيث قال: «.. وسكت عنه..» والجادّة أن يقول: «سكت عليه»!!!

التـــوثيق والتَّجْهيل»، للأخ عَدَاب الحِمْش، فقـد أَوْعَب فيه ـ جزاه اللهُ خيراً ـ، إذ هو في أَصلِهِ رَدٌّ علىٰ كلامِ أبي غُدَّة، ونَقْضٌ له.

فلا أُكَرِّرُ ما فيه.

الثانية: التعليقُ في «الصحيح» هل يُفيد تقويةً لأحد الرواة المُعَلَّق عنهم؟

فالجوابُ ما قاله مَن بـ«صحيح البُخاريِّ» خبيرٌ، وهو الحافظُ ابنُ حَجَر العسقلاني في «فتح الباري» (١/٣٨٦):

«.. مُجَرَّد جَزْمِهِ بالتعليق لا يَدُلُّ علىٰ صحّة الإسناد إلىٰ مَن علَّق عنه..».

فلا يُسْتَدَلُّ بمجرّد التعليق الجازم علىٰ ثقةِ الرُّواةِ، إذ التعليقُ بالجَزْم إنّما يُفيدُ ـ غالباً ـ صحّة الخَبَر المُعَلَّق، أمّا ثقةُ رواتِهِ فَلاَ، لما يُعلم مِن اختلافِ مقاصد البخاري بالتعليقِ، سواءٌ بالجَزْم أم بالتمريضِ.

(١١٩)

ثم قال (ص ١٥١): «.. فتضعيفُ الحـافظِ لعُمَـر بن حمزة ـ إنْ صَحَّ ـ فهو تَضْعيفٌ لحديثِهِ خارجَ الصحيح، اعْلَم هٰذا وافْهَمْهُ، فإنّه مُهِمٌّ جدّاً، وهٰذه مَزِيَّةٌ ينفردُ بها «الصحيحان»، لهٰذا كان حديثُ إسماعيل بن أبي أُوَيْس الذي في «الصحيحين» صحيحاً، وحديثُه خارج «الصحيحين» ليس كذٰلك. «مقدمة الفتح» ص ٣٩١)».

قلتُ: أمّا عُمر بن حمزة فقد سَبَقَ الكلامُ فيه فلا أُعيدُ.

أمّا قضيّةُ «خارج الصحيح» وداخلِهِ! فهي قضيَّةٌ نِسبيَّةٌ ليست في كُلِّ

راوٍ، وإنّما هي بحَسَب الرُّواة وما يَظْهَرُ مِن صنيعِ أصحاب «الصحيح» في التخريج لهم، أو بحسب ما يُظْهِرُهُ أصحابُ «الصحيح» مِن حُجَّة يُقْبَل بها الإخراج لهٰؤلاء المُضَعَّفين.

وقد سبق في الفَصْل الأول: «حول رجال الصحيحين» بَحْثٌ مُفَصَّلٌ في هٰذه المسألةِ.

ومسألةٌ ثالثة تُظْهِر وَجْه الصواب فيما قبلَها، وهي تَمْثيل محمود سعيد لهٰذه القضيّة بـ«إسماعيل بن أبي أُوَيْس»!

إذ إنَّ البُخاريَّ رحمه الله لمّا أخرج لهٰذا الراوي ـ وقد ضَعّفه جماعةٌ مِن الحُفَّاظ ـ إنّما أخرج له لِسَبَبٍ وجيهٍ ظهر له، ودليلُ ذلك ما قاله الحافظُ ابنُ حَجَر نفسُهُ في «هدي الساري» ـ وقد عزا إليه محمود سعيد!! ـ حيثُ قال:

«وَرُوِّينا في «مناقِب البُخاري» بسَنَد صحيحٍ أنَّ إسماعيلَ أخرج له أُصولَه وأَذِن له أنْ ينتقي منها، وأنْ يُعَلِّمَ له علىٰ ما يُحَدِّثُ بِهِ لِيُحَدِّثَ بِهِ ويُعْرِضَ عمّا سِواهُ، وهو مُشْعِرٌ بأنَّ ما أخرجه البُخاريُّ عنه هو مِن صحيح حديثِهِ، لأنّه كَتَبَ مِن أُصولِهِ..».

قلتُ: فهٰذه فائدةٌ نفيسةٌ تُبَيِّنُ مدىٰ الصَّعْب والذَّلول الذي ركِبَهُ محمود سعيد في «تنبيهِهِ» ليتعقَّب شيخَنا بأيَّةِ طريقةٍ.. باللَّفِّ والدَّوران.. بالكَذِبِ علىٰ الأئمّةِ.. بالدَّعاوىٰ الفارغة.. بالتأْويلات السخيفة..

فإنّا لِلّٰهِ وإنَّا إليه راجِعون!

(١٢٠)

ثم قال (ص ١٥٢) جَمْعاً بين ما توهّمه مِن تَحْسين الحافظِ ابنِ حَجَر في «الفتح» إسناداً فيه عُمر بن حمزة، وتَضْعيفِهِ له في «التقريب»:

«.. وأظهر مِن هٰذا أنَّ الحافظَ انْتَهَىٰ مِن تَصْنيف «الفَتْح» سنة (٨٤٢هـ) بينما انتهىٰ مِن تَصْنيف «التقريب» سنة (٨٢٦هـ) فلك أن تقولَ بعد ذٰلك: إنَّ الحافظَ ابنَ الحَجَر(!) لا يقولُ بتَضْعيفِ عُمر بن حمزة، ومَن نَقَلَ عن الحافظِ تَضعْيف عُمر بن حمزة بعد ذٰلك اضْرِبْ علىٰ قولِهِ بالمِدادِ»!

قلتُ: ها هنا مسألتان:

الأولىٰ: توهّم التعارض بين تَحْسين حديث الراوي المضعَّف أو تَضْعيفه، وهو توهُّمٌ مَدْفوعٌ، إذ الراوي المُخْتَلَف فيه يَتَأَرْجَحُ حديثُه بين القَبولِ والرَّدِّ، فَمَن حَسَّن حديثَه لَحِظَ وجودَ ما يشهدُ له، ومَن ضعَّف حديثَه لَحِظَ وجودَ نكارةٍ أو تفرُّدٍ أو نحو ذٰلك.

والناظرُ في تطبيقات أهلِ العلمِ يرىٰ ذٰلك واضحاً[1].

الثانية: أنَّ ما ذَكَرَه من تواريخ تَصْنيف «الفتح» و«التقريب» أمرٌ نُسَلِّمُ بهِ، ولكنّه ليس له أدنىٰ صِلَةٍ ـ كما توهّم محمود سعيد ـ بترجيح ما رآه في «الفتح» علىٰ ما هو موجود في «التقريب».

وبيان ذٰلك مِن جهتين:

---

(١) وانظر رسالتي «الأنوار الكاشفة» (ص ٢٤ ـ ٢٥)، ففيها زيادةُ فائدة في ذلك، ردّاً على مبتدعٍ هالك!

الأول: أنَّ مادّة الحافظ في «الفتح» حول رجال الحديثِ ورُواة الآثار هي مِن كتابهِ هو في هذا المجالِ، ألّا وهو «تقريبُ التهذيب».

إذ مِن البعيد أن يُراجع في كُلِّ راوٍ يَعْرِضُ له في «الفَتْح» المصادر التي تَرْجَمَتْ له، وتكلّمت فيه.. و.. و.. وإنّما يُراجع ما اختاره هو في «التقريب» الّذي هو خُلاصةُ نَظَرِهِ وتَرجيحهِ في الرُّواةِ.

الثاني: أنَّ «التقريبَ» كان له مَزِيّةٌ خاصَّةٌ عند الحافظ رحمه الله تعالىٰ، فقد كان يتعاهَدُهُ بالإلحاقِ، والزيادةِ، والتنقيح إلىٰ آخِرِ سِنِيِّ حياتهِ، كما تراه في مقدمة تحقيقهِ لزميل محمود سعيد في التلمذة على أبي غُدَّة ـ ومِن ثَمّ الزمالة له كما يقولُ ـ ألاَ وهو محمد عوّامة، حيثُ سَرَد (ص ٦٣) أكثر مِن عشرين إلحاقاً، يَصِلُ تاريخُ بَعْضِها إلىٰ سنة (٨٥٠هـ) أي قبل وفاة الحافظ رحمه اله بعامَيْنِ، وبعد انتهائهِ من تأليف «الفَتْح» بثماني سنين تقريباً.

فماذا يقولُ ـ بَعْدُ ـ محمود سعيد؟

نقولُ له كما قال هو لغيره: «اضْرِب علىٰ قولهِ بالمداد»!

واللهُ الموفِّق للسَّداد.

(١٢١)

تقدّم الكلام (ص ١٠٩ ـ ١٢١) علىٰ الشواهد التي ادَّعىٰ محمود سعيد في كتابهِ (ص ١٥٤ ـ ١٥٥) أنّها تُقَوِّي حديثَ: «إن مِن شَرِّ الناس منزلةً عند الله يوم القيامة...»، وزيادةً علىٰ ما سَبَقَ أنقُلُ تعليقاً مِن خَطِّ شيخنا علىٰ نُسخته من «التنبيه» عَقِبَ الشواهد التي (ذَكَرَها) محمود سعيد،

قال حفظه المولىٰ:

«هٰذه الشواهدُ كلُّها إلّا الأخيرَ سَرَقَها المؤلِّفُ مِن «آداب الزِّفاف»، كما تقدّمت الإشارةُ إلىٰ ذٰلك (ص ١٤١)، وَأَمَّا الأَخيرُ فلا يَصْلُحُ شاهداً لاختصارِهِ، فإنّه بلفظ: «السِّبَاع حرام»[1] ـ يَعْني الذي يفتخِرُ بالجماع ـ وهو مَعَ ضَعْفِهِ ليس فيه التحدُّثُ بما يقعُ بين الزوجَيْنِ.

ثم هٰذه الشـواهـدُ لا تَصْلُحُ لتقـويةِ حديثِ عُمر بن حمزة؛ لتفرُّدِهِ بالترهيبِ الشديد المذكور، بل هي تُؤَكِّدُ ما تقدّم عن الذهبي أنّه حديثُ مُنْكَرٌ».

قلتُ: وحديثُ «السِّباعُ حرام» ترىٰ تخريجَه ومصادرَه والكلام عليه في «الإتمام لتَخْريجِ أحاديث المُسْنَد الإمام» (١١٢٥٣) يسّره المولىٰ.

(١٢٢)

نقل (ص ١٥٤ ـ ١٥٥) حديثاً ـ ضمنَ شواهدِهِ المزعومةِ لحديثِ: «إنَّ مِن شَرِّ الناس. . .» ـ ثم نَقَلَ عن الهيثمي قولَه في سندِهِ: «وفيه شَهْر بن حَوْشَب، حديثُه حَسَنٌ وفيه ضَعْفٌ».

قلتُ: والصوابُ فيه: ضَعْفُ حديثِهِ، وقد اخْتَلَفت كلماتُ الهيثميِّ فيه، كمـا تراه ـ بألفاظِهِ ـ في «المجمع» (١ / ٢٧ و١٨٤) و(٥ / ١٤٧ و٢٦١) و(١٠ / ٢٢١)، فلا يُغَيِّرُ هٰذا مِن الواقعِ شيئاً.

---

(١) ووقع في بعض المصادر «الشِّياع حرام» وفي بعضها الآخر: «الشِّباع. .» وهو تصحيف قديم، إذ أورده ابن الأثير في «النهاية» (٢ / ٥٢٠) قائلاً عقبه: «كذا رواه بعضُهم، وفسَّـره بالمفاخرة بكثرة الجماع، وقال أبو عُمر: إنّه تصحيف، وهو بالسِّين المهملة والباء الموحّدة [«السِّباع»] وقد تقدّم، وإن كان محفوظاً فلعلّه من تسمية الزوجة شاعة».

(١٢٣)

تكلّم (ص ١٦٠ ـ ١٦١) على زيادة «. . فأوصيكم بِهِ. .» في حديث: «إنْ تَطْعنوا في إمارتِهِ. .» أي: أُسامة، وقد تقدّم في الفصل الثاني (برقم: ٢: ٦)، فذكر لها متابعةَ الزُّهريِّ، وموسى بن عُقبة(!) قائلاً:

«وهما متابَعَتانِ صحيحتانِ، لكنَّ المتابَعَة الثانية أصحُّ، لقول الإسماعيليّ: لم يسمع موسى بن عُقبة من الزُّهريّ شيئاً»!

كذا قال! وهو كلامٌ يحوي متناقضاتٍ عدّةً:

الأولى: جزمُه بأنَّهما صحيحتان! وليس الأمر كذلك كما أقرَّ بِهِ!

الثانية: ذِكْرُهُ أنَّ المتابَعَةَ الثانيةَ (أصحّ)، فهذا يعني تَوْكيداً على الملاحظة الأولى وهي أنَّ الأولى صحيحةٌ! وليس الأمرُ كذلك أيضاً باعترافهِ!

الثالثة: أنَّ الأُولى التي ذَكَر وأكّد أنّها صحيحة هي ـ باعترافهِ ـ منقطعةٌ! فهل الانقطاعُ يُعارضُ التصحيحَ أم يوافقُه؟!

الرابعة: أنَّ الإسماعيليّ لم يَقُلْ هذا، إنّما عزاه لغيرِه قائلاً: «يُقال»!

الخامس: أنَّ الحافظ ابنَ حَجَر لم يَرْتَضِ هذا القول بعد نقلِهِ في «التهذيب» (١٠/٣٦٢) فقال عَقِبَه: «كذا قال»!

السادسة: أنَّ المُتابَعَتَيْنِ هما في الحقيقةِ لروايةٍ واحدةٍ، ترجِعُ في أصلها لموسى بن عُقْبة، فلا يُقال: هما مُتابعتان!

ويدلُّ على ذلك:

السابعة: أنَّ الحديثَ قد اختُلِف في إسنادِهِ:

فقد قال المِزّي في «تحفة الأشراف» (٥/ ٤٠١) عقبَ إيراد، رواية موسىٰ بن عقبة عن الزُّهْري عن سالم:

«رواه غيرُه [يعني محمد بن فُلَيْح] عن موسىٰ بن عُقبةِ عن سالم نفسهِ، عن ابن عُمر».

قلتُ: يُريد ما أخرجه البخاري (٤٤٦٩)[1] [وأحمد (٢/ ٨٩)] والنَّسائي في «المناقب» (٨٣) من طريقَيْنِ عن موسىٰ بن عُقبة، عن سالمٍ عن ابن عُمر.

فهٰذا مِن المِزِّي رحمه اللهُ إعلالٌ للرِّوايةِ الأولىٰ.

وليس مِن شَكٍّ أنّه إعلالٌ قويٌّ إذ الرَّاويان ـ وهما زُهير بن مُعاوية وفُضَيل بن سُلَيمان ـ أوثقُ ـ معاً[2] ـ.

ويزيدُ ذٰلك ثباتاً ووضوحاً:

أنَّ أحمد (٢/ ١٠٦) وأبا يعلىٰ (٥٤٦٢) وابن سَعْد (٤/ ١/ ٤٥ ـ ٤٦) والطيالسي[3] (٢/ ١٤٠) قد رَوَوا الحديث مِن طريق وُهَيْب، وعبد العزيز بن المُختار، وحمّاد بن سَلَمة: جميعُهم عن موسىٰ بن عُقبة قال: حَدّثني سالم، عن ابن عُمر بهِ.

---

(١) وقد اختصر البخاريُّ رحمه الله قوله في آخره: «فاستوصوا به خيراً..»، فذهل محمود سعيد فلم يعزُ إليه!

(٢) وقلتُ: «معاً» لأنَّ في فُضَيل كلاماً، أمّا زهير فهو أوثق من محمد بن فُلَيْحْ.

(٣) باختصار المتن.

دون ذكر الزُّهري، فهٰذا يَدُلُّ علىٰ أنَّ روايتَه مرجوحةٌ، وبخاصّة أنَّ موسىٰ بن عُقبة قد صرّح بالتحديثِ عن سالمٍ كما ترىٰ، فروايتُه هي المَحْفوظةُ.

وعليهِ، فهل هاتانِ مُتابَعتانِ أم واحدةٌ؟

الثامنة: أنَّ للزيادةِ شواهدَ (فاتت) محمود سعيد فلم يُوْرِدْها:

منهـا ما رواه ابنُ سَعْـد (٤/ ٦٦) مِن طريق عبد الوهّاب بن عطاء الخفّاف، عن العُمري، عن نافع، عن ابن عُمر. فذكره بها.

والعُمَري: هو عبد الله ـ المُكَبَّر ـ معلومٌ حالُه.

وشاهدٌ آخَرُ: رواه ابن أبي شيبة (١٢/ ١٣٩) وابن سَعْد (٤/ ٦٧) مِن طريقين عن هشام بن عُروة، عن أبيه مرسلاً.

قلتُ: هٰذه نُبَذٌ مِن أوهام محمود سعيد في هٰذا المقام، ولو دَقَّقْتُ زيادة، لَظَهَر أكثرُ وأكثر. وفيما أوردتُ كفاية!

واللهُ المُوَفِّق للهداية.

(١٢٤)

نقـل (ص ١٦٤) عن شيخنـا تجـويدَ إسنـادِ حديثٍ في «صحيح مسلم»[١]، فتعقّبه بقولهِ(!):

«فنَزَل الألبانيُّ بالإسناد من الصحّة إلىٰ الجودة بسبب سُهيل بن أبي صالح، وهٰذا خَطَأٌ، لأنّ سهيلاً صحيحُ الحديثِ، خاصّة إذا جاء حديثُه

(١) وهو المتقدم في الفصل الثاني (برقم: ٧: ٣).

في «صحيح مسلم» الذي تَلَقَّتْهُ الأُمَّة بالقَبول وصَحَّحَتْ أحاديثَه، فَعَدَمُ إطلاق الصحّة علىٰ أسانيده فيه مخالَفَةٌ للإجماع»!!

قلتُ: بل أنت مخالفٌ للإجماعِ في دعاويك هٰذه التي لا تَثْبُتُ علىٰ قَدَم، ولا يستقرّ لها مقام.

وقد سبق في الفَصْل الأوّل نقض دعوىٰ الإجماع، وسبق ـ أيضاً ـ في المقطع (رقم: ٤) ذِكْرُ شيءٍ مِن حُكم العُلماء في تَحْسينِ أحاديثَ في «صحيح مسلمٍ»، وقد ذكرتُ في ذاك الموضع ما جرىٰ به قَلَمُ محمود سعيد نفسهِ في ذٰلك!

(١٢٥)

ثم نقل (ص ١٦٧) عن شيخنا قولَه في سُهيل بن أبي صالح: «وقد استنكرتُ من حديثهِ..» إلخ، ثم قال متعقّباً:

«لا شَكّ أنّ الألبانيّ يقصد بالنكارة هنا مُخالفةَ سهيل لمن هو أوثقُ منه».

ثم قال بعد كلام: «فانْظُر ـ رحمني اللهُ وإياك ـ إلىٰ هٰذا الاضطراب، يقول أولاً: شاذٌ أو منكر، ثم يقولُ: هٰذا إسناد جيدٌ، ثم يختار النكارة، فكيف تجتمعُ النكارة مع جودة الإسناد..»!!

كذا! وهو كلُّه دالٌّ علىٰ جهل هٰذا النَّاقِد، وأنّه في بُحوثِه ومُراجعاتهِ كصبيان المدارس، يقولُ ما لُقِّنَه دون درايةٍ أو تأمُّلٍ، أو جَوَلانِ نَظَرٍ.

إذ النكارةُ لا يُراد بها فقط المخالَفَة كما زَعَم هٰذا الناقد مدّعياً أنّه «لا شكّ» فيه! بل الشَّكُّ كلُّه فيه!

إذ العُلَماء يُطلقون النكارة أحياناً ويُريدون بها استنكارَ لفظٍ مِن المَتْنِ، ولو كان ظاهرُ الإسناد الصحّة، أو أنّ رجالَه كلَّهم ثقاتٌ.

والأمثلةُ علىٰ هٰذا أكثرُ مِن أن تُحصىٰ ذَكَرْتُ شيئاً منها عن بعضِ الغُماريِّين[1] في كتابي «كَشْف المُتواري» (ص ٦٣).

ومنه أيضاً قول الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٤/٣٤٢) في حديثِ ابن عباس، قال: «أوحىٰ الله إلىٰ محمد ﷺ: إنّي قد قتلتُ بيحيىٰ ابن زكريا. .»، حيثُ قال الذهبيُّ عَقِبَه:

«هٰذا حديثٌ نظيفُ الإسناد، مُنْكَر اللَّفْظِ».

وانظر له «عِلَل أحاديث مُسلم» (رقم: ٢ - الذَّيْل) بتحقيقي.

وغيرُ هٰذا كثيرٌ، ولكنّ الجهلَ باصطلاحاتِ العُلَماء وأُصولهم، ثم تطبيقاتهم لهٰذه الأصول يُودي بصاحبِهِ إلىٰ مَهَاوي التناقض، وظُلُمات الغَلَط.

(١٢٦)

نقل (ص ١٦٨) كلاماً للذهبي حول بَشير بن مُهاجر قائلاً:

«قال الذهبيُّ في «الكاشف»: ثقةٌ في حديثِهِ شيء»، وقال في «المغني»: تابعيٌّ صدوقٌ»!

وعليه تعليقان:

الأوّل: أنَّ محمود سعيد قد بَتَرَ تتمّةَ كلام الذهبي في «المغني»،

(١) وهم من الموثوقين عند محمود سعيد!

حيث فيه ـ بَعْدَه ـ: «. . وثّقه ابنُ معين، وقال أبو حاتم: لا يُحْتَجُّ بهِ».

الثاني: أنَّ للذهبيِّ رحمه اللهُ كلاماً آخَرَ في بشير، ذكره في «ديوان الضُّعفاء والمتروكين» (رقم: ٦١٥) حيث أودعه فيه مكتفياً بقولِهِ: «قال النَّسائي: ليس بالقويِّ».

فهل هٰذا النصُّ مِمّا فات محمود سعيد أم أنّه رآه فطواه، لأنّه يُخالفُ هواه، ويُناقضُ مُبْتَغاه!؟

(١٢٧)

قال (ص ١٦٩) في بشير بن المُهاجِر: «أمّا مَن تكلّم فيه فلكونهِ ينفردُ، قال أحمد: «منكر الحديث، قد اعتبرتُ أحاديثَه فإذا هو يجيء بالعجب العُجاب».

ومِن المعروف أنَّ النكْارة عند أحمد رحمه الله تعالىٰ معناها التفرُّد. . . وعليه فلا يُعتبر قول أحمد: «منكر الحديث» تضعيفاً لبشير بن المهاجر. . بل معناه أنّه يتفرَّد أو يُغرب، والتفرُّد لا يضرُّ إلّا إذا كثُر، وكان الغالبَ علىٰ حديثِ الراوي. . . » إلخ.

قلتُ: وعليه تعليقاتٌ:

الأول: تعريفُه للمنكر فيه حَصْرٌ لهٰذه الكلمةِ ومعانيها، وليس الأمر كذٰلك، بل إنَّ لها معانيَ أُخر، منها النكارة الحقيقية.

وقد سبق (ص١١٤ ـ ١٢١) إيرادُ شيء مِن ذٰلك عن الإمام أحمد.

الثاني: أنّنا لو سَلَّمْنا بأنَّ معنىٰ النكارة عند أحمدَ هو «التفرُّد» فإنَّ قولَه هُنا فيه ـ بَعْدُ ـ: «يجيء بالعَجَب. . . » يُعَكِّر جدّاً علىٰ هٰذا التسليم، ويُبيِّنُ

المعنى الحقيقيَّ لهذه الكلمةِ!

الثالث: أنَّ للإمام أحمد كلمةً أُخرىٰ في بشير تكشفُ ما أُجْمِلَ في الكلمةِ الأولىٰ، حيث روىٰ عنه العُقَيليّ[1] قولَه: «مُرْجىءٌ متّهم، متكلّم فيه»، وأمّا كلامُ محمود سعيد (ص ١٧٠ ـ ١٧١) في (تأويل) هٰذه الكلمةِ فهو مِن تحريفِ الكلمِ عن مواضعهِ.

الرابع: أنَّ كلامَه ـ بَعْدُ ـ في التفرُّد وما يتبعُهُ، إنّما هو مبنيٌّ علىٰ ما قبلَه مِن اعتبار حديثِ بشير، وأنّ كلمةَ أحمدَ فيه هي بهٰذا المعنىٰ، وهو كلُّه غيرُ سديدٍ لما تقدّم.

الخامس: أنّ ما تقدّم نقلُه عن الإمام أحمد (ص ١٤١) مِن إعلالهِ هٰذه الزيادةَ ببشيرٍ هٰذا (لنكارة حديثِه) يؤيِّدُ هٰذا المعنىٰ الذي لا راجحَ سواه، فتأمّل.

(١٢٨)

قال (ص ١٦٩) حول بشيرٍ: «ولم يكُن بشير بن المهاجر يُكثر التفرُّد والإغراب عن أقرانِه، بل وَقَع ذٰلك في بعض حديثِه فقط، ودليلُ ذٰلك قول البخاري: يخالفُ في بعض حديثه: ا.هـ فهو يُخالف في بعضِ حديثِهِ وليس في أكثر حديثِه..».

قلتُ: وعليه تعليقات:

الأوّل: أنَّ ابنَ حِبّان وَصَفَ بشيراً في «ثقاته» (٦/ ٩٨) بأنّه «يُخْطىء

(١) في «الضُّعفاء» (١ / ١٤٣)، وقارن بـ«تهذيب التهذيب» (١ / ٤٦٩)، ومَا هُنا مِن صوابٍ فهو منهما معاً.

كثيراً».

الثاني: أنَّ كلمة البخاري التي أوردها، بَترها ـ كعادتهِ ـ فَفَهِم منها ما فَهِمَه، إذ تتمّةُ كلامِهِ رحمه الله في «تاريخه الكبير» (١/ ٢/ ١٠١ ـ ١٠٢) بعد أن أورد له حديثاً: «يُخالَف في بعضِ حديثِهِ هٰذا».

فحـذف محمود سعيد كلمة (هذا) لتسلم له دعواه، ويسلم القولُ الذي بناه! ولكنْ هيهات، فإنّما هو علىٰ شَفَا جُرُفٍ هار.

إذ كلمةُ الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ كما هو واضحٌ لكُلِّ ذي عينين إنّما هي في حديثِهِ هٰذا خاصّة، لم يُرد بها الحُكْمَ علىٰ مُطْلَق حديثِهِ، فافْهَم.

(١٢٩)

نَقَلَ (ص ١٧١) كلاماً لشيخنا فيهِ: «تفرَّد بهِ بشير بن المُهاجر، وهو لَيِّن الحديثِ كما في «التقريب» للحافظ ابن حَجَر»، ثم عقّب بقولِهِ:

«الذي ذَكَرَهُ الألبانيُّ هو بعضُ كلامِ الحافظِ، لأنَّ الحافظَ قال في «التقريب» (١/١٠٣): «صدوق ليّن الحديث»، فاقتصر الألبانيُّ علىٰ الشطر الأخير الذي يدلُّ علىٰ التجريح، ولم يذكر قولَ الحافظ: «صدوق»، وهٰذا الفعلُ لا يليقُ أن يصدر من طالبٍ..» إلخ.

قلتُ: لو تذكَّرْت فِعالَ نَفْسِك وأنت تكتبُ هٰذا لَكَسَرْتَ قَلَمَك، ولكنْ أنت مِمّن يقولون الذي لهم ويكْتُمون الذي عليهم!

وعلىٰ كلامِهِ هٰذا تعليقانِ:

الأول: أنَّ شيخَنا إنّما نقل مِن كلام ابنِ حَجَر ما عليّه فيه المُعَوَّل

وهو الجَرْحُ القادحُ، أمّا قولُه: «صدوق» فهي لا تُفيد الراوي ها هنا شيئاً إذ هي بمعنىٰ قولِهم في كثيرٍ مِن الرُّواة: «صدوق في نفسـهِ»[1] إذ لا يُمكن لـ«صـدوق» بالمعنىٰ الاصطلاحيِّ أن يكونَ «ليِّن الحديثِ» في آنٍ واحدٍ معاً! فيتعيَّن ـ والحالةُ هٰذه ـ حَمْل «صدوق» علىٰ صدق النَّفْسِ وصِدْقِ اللهجة، وهو في التراجم والرُّواةِ كثيرٌ معروفٌ.

ومِن أحسنِ أمثلتهِ ـ علىٰ كثرتها ـ قول الحافظ ابن حَجَر نفسهِ في «التقريب» (٥٦٨٥) في ترجمة لَيْث بن أبي سُلَيم، قال:

«صدوقٌ، اختلط جدّاً، ولم يتميّز حديثُه فتُرِك».

فلو أنَّ أحـداً ذَكَـرَ «اختـلاطَ» ليث هٰذا و«تَـرْكَـه»، وحَـذَف كلمةَ «صدوق»، فهل عليه فيه ضَيْرٌ؟

الجوابُ بيقينٍ: لا، إذ «صدوق» هُنا مِمّا لا يُفيد الراوي ذِكْرُها.

لذا فإنَّ الحافظَ نفسَه ـ رحمه الله ـ لمّا كان يتكلّم علىٰ لَيْث بن سَعْد في كُتُبِهِ، كان يذكُرُه بالتَّضْعيفِ فقط، دون ذِكر كلمة «صدوق»!

وانظر «الفتح» (٢/ ٢١٤، ٣٣٥، ٤١٧) و(٣/٢٣٣) و(٤/١٦٧) و«هدي الساري» (ص ١٩). وغيرهما.

الثـاني: أنَّ عَزْوَ شيخنا لـ«التقريب» كان مُجْمَلاً، إذ قال: «. . وهو لَيِّن الحديث، كما في «التقريب» للحافظ ابن حَجَر»، ومثل هٰذا العَزْوِ لا ينتقدُ عليه فيه أيُّ شيء، إذ ـ حَقّاً ـ هو «ليِّن الحديث» كما في «التقريب»،

---

(١) انظر «مباحث في الجرح والتعديل» (ص ٩٣) قاسم علي سعد. ومحمود سعيد أشار (ص ١٨٣) إلى شيء من ذلك في راوٍ آخر، لكنّه يعرفُ ويحرفُ!

وهٰذا لا يَنْفي كلماتٍ أُخرىٰ مذكورةً فيه.

وهو يختلِفُ جذريّاً عن تصرُّفاتِ محمود سعيد ونقولهِ البَتْراء، التي يُنْهيها بإشارة انتهاء النَّقْل (اهـ) ثم لا تكون كذٰلك!

فلا يختلطنَّ عليك الأمر بتحسين الكلام، وتَزْيينِ الألْفاظِ.

(١٣٠)

ثم ذكر (ص ١٧٢ ـ ١٧٣) شواهد (!) للحَفْر الذيَ استنكره شيخنا في حديث ماعِز المتقدّم في الفصل الثاني (رقم: ٨: ٣)!

قلتُ: وكلُّها لا تصلحُ للشهادةِ[1]، وذٰلك لأنّها قسمان:

الأول: أنَّ ثلاثة أحاديثَ منها خاصّةٌ بالحَفْر للمرأةِ، وفَرْق كبيرٌ بين المرأة والرجل في هٰذا المقام.

الثاني: أنَّ الدليلَ يُخالِفُه، إذ قد روىٰ مسلمٌ في «صحيحه» (٣/ ١٣٢٠) عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ في قصّةِ رَجْم ماعزٍ، قال:

«أمَرَنا [أي النبيُّ ﷺ] أنْ نَرْجُمَه، فانْطَلَقْنا إلىٰ بقيعِ الغَرْقَد، فلما أَوْثَقْناه، **ولا حَفَرْنا له**، فَرَمَيْناه بالعَظْمِ والمَدَر والخَزَفِ..».

فهل بَقِيَ بعد هٰذا الحديثِ الصحيحِ الصريحِ مَوْطِنٌ لِذِكْر شواهدَ[2]، وبخاصّةٍ أنَّ إسنادَه لم يتكلّم فيه أَحَدٌ قَطُّ، أمّا الآخر ـ الذي

---

(١) على أنَّ في أسانيدها كلِّها ضعفاً، ولولا أنَّ الكتاب قد طال لتتبَّعْتُ عِلَلها وما فيها!

(٢) وأمّا ما نقله (ص ١٧٤) عن بعض أهل العلم من تأويل لهذه الرواية، فأقلُّ نظرةٍ إليه تردُّه، وتنقُضُهُ!

نحن في صددِ تَتْمِيمِ الكلام عليه ـ قد تكلّم فيه أحمد وابن القيِّم وغيرهما.

(١٣١)

تكلّم (ص ١٧٧ ـ ١٨٥) طويلاً علىٰ سُويد بن سعيد بكلامٍ ليس فيه كبيرُ علمٍ، إلاّ مُجَرّد النقول والتأويلات!

ولن أُطيلَ الكلامَ تعقُّباً له وردّاً عليهِ، إنّما أكتفي بذكر كلمةِ الأخ الدكتور سُلْطان العكايلة في أطروحته الماجستيرية «الرواة المتكلّم فيهم في صحيح مسلم» (ص ٣٦٣) بعد إيرادِ أقوالَ مترجميهِ فيه توثيقاً وتجريحاً في ترجمة استغرقت عشرين صفحةً، قال في الخلاصةِ:

«وبعد أن وَقَفْتَ معي علىٰ أقوال التَّوْثيق والتَّجريحِ في هٰذا الشيخِ، أستطيعُ أن أقول: إنَّ سُويداً كان لا بَأْسَ بحديثهِ قبل أن يَكُفَّ بَصرُهُ في آخرِ عُمرهِ.

وبعد ذٰلك فإنَّ حديثَه يحتاجُ إلىٰ سَبْرٍ وعَرْضٍ علىٰ أحاديث الثِّقات المَأْمونين، خصوصاً وأنّه كان يَقْبَلُ التَّلْقين، ورُبّما قُرِىء عليه حديثٌ فيه بعضُ النَّكارةِ فَيُجيزهُ».

وأمّا ما قالَه الحافظُ ابنُ حَجَر في «التقريب» في سُوَيْد: «صدوق في نفسهِ إلاّ أنّه عَمِيَ فصار يتلقّن ما ليس مِن حديثهِ، وأفحش فيه ابنُ معين القولَ» فإنَّ محمود سعيد فهم منه «أنَّ سُويداً صدوق اختلط» فقال عقبَ إيرادهِ:

«فتطبَّق عليه القاعدةُ: ما حدّث بهِ قبل الاختلاط فَمَقْبولٌ، وأمّا بعدَه فبعضُهم يقـول: غير مقبولٍ إطلاقاً، والبعضُ يقول: هو مقبولٌ ما وافَقَ

الثقات، كما هو مبسوطٌ في محلِّه».

ثم خَلَصَ إلىٰ حُكْمٍ بعده بقولِه:

«فالألبانيُّ ردَّ حديثَ سُويد مُطْلَقاً، ولم يذهب إلىٰ هٰذا التفصيل الواجب اتِّباعُه، فخالَفَ بذٰلك القواعد الحديثيّة».

فأقولُ: ليس الأمرُ كذٰلك، فهل تميَّز حديثُ سُويد حتىٰ يُصار فيه إلىٰ القواعد؟ أم أنّه لم يتميّز؟!

إذا تميَّز فما هو الدليلُ؟ وإلاّ فَرَدُّ حديثِه ما لم يتميَّزْ هو الأَصْلُ ـ كما سبق في المثال الذي سقته في المقطع (رقم: ١٢٩) ـ.

فإنْ قيلَ: تَميَّز مِن حديثِه ما هو من كتابِه وأُصولِه!

فأقول: نعم؛ وهٰذا ما لم يتعرَّض له شيخُنا بالكُلِّيَّةِ لعدم ورود ما يَدُلُّ عليه فيما نَقَدَه مِن أسانيدَ.

(١٣٢)

ومِن أعجبِ ما وَقَعَ له في معرضِ كلامهِ علىٰ سُوَيْد قولُه (ص ١٨٠) ردّاً علىٰ كلمات ابن معينٍ فيه:

«وسببُ زيادةِ ومبالغة ابنِ معين فيه أنّه كان يميلُ للإمام أبي حنيفةَ رحمه الله تعالىٰ، وجزاه عن المسلمين خيراً، ويمشي علىٰ مذهبِهِ غالباً، وظَنَّ أنَّ سُوَيداً يروي أحاديثَ منكرةً في ذَمِّ أصحابِهِ، فعندما سمعَ تلك الأحاديثَ المنكرةَ أفحشَ فيه القولَ لنكارة هٰذه الأحاديثِ، ولظَنِّهِ أنَّ سُوَيْداً يرمي فُقَهاء الكوفة رحمهم الله تعالىٰ».

قلتُ: هنا تعليقاتٌ:

الأول: القـولُ بأنّ ابنَ معين كان «يمشي علىٰ مذهب أبي حنيفةَ غالبـاً»، قولٌ ليس عليه أدنىٰ دليل، بل الناظرُ المتأمِّلُ فيما نُقل عنه مِن الفتاوىٰ واختيار مسائل العلمِ يراه يَتَّبِعُ الدليلَ وما يُؤَيِّدهُ النَّظَر، موافقاً مرّة أبا حنيفةً، ومرّةً مالكاً وهٰكذا.

«وليست هٰذه طرائقَ مَن يلتزم مذهباً مُعَيَّناً يُفتي بِهِ»(١).

الـثــانـي: أنّ محمــود سعيد ـ هداه الله ـ لكي يُنْجِيَ سُوَيْداً مِن (الـطَّعن) قَلَبَ الـطَّعن علىٰ يحيىٰ بن معين رحمـه الله، فجعله مِمّن يتكلّمون في الرجالِ بالظَّنِّ والتَّخْمين، وهٰذا كلامٌ مردودٌ بيقينٍ.

وفي هٰذا طَعْنٌ ـ والعياذ باللّٰهِ ـ بعدالةِ ابنِ معين وأمانتهِ.

الثالث: أنَّ الدافع لمحمود سعيد ـ والله أعلم ـ ليتكلّم هٰذا الكلامَ هو تعصُّبه للمذهب الذي يُقَلِّده، وهو المذهبُ الشافعيُّ، مِمّا جَعَلَه يطعن بمن توهّم ـ أو أوهم ـ أنّه مِن المذهب الحنفي، أو علىٰ الأقل مِن مذهب أهـلِ الحـديثِ، وهما ضِدّانِ مَعَ مُقَلِّدة المذاهب، كما هو مَعْروفٌ في التاريخ القديم والمعاصر!

ومثلُه ـ تماماً ـ قولُه فيما قاله النَّسائيُّ في سُوَيدٍ، حيثُ عقّب محمود سعيد (ص ١٨٢) عليه بقولهِ:

«وأمّا قولُ النَّسائي: ليس بثقةٍ، فإنّه قاله تقليداً ليحيىٰ بن معين..»!

هٰكذا! أليس هٰذا مِن التعدِّي علىٰ أهل الحديثِ وأئمّة العلم!؟

---

(١) «يحيى بن معين وكتابه التاريخ» (١ / ٣٤) أحمد نور سيف.

أم أنّه النظر بعينٍ واحدةٍ!

(١٣٣)

نقــل (ص ١٨٢) حول حديثِ: «مَن عَشَقَ فعفّ. .» مِن كتـابٍ لبعضِ الغُمــاريِّين عنــوانُـه «دَرْءُ الضَّعْف عن حديث مَن عشق فعفّ» مُسْتَرْوِحاً (!) لما فيه، وكأنّما يَرْتضيه!

وليس الأمرُ كذلك، فالحديث لا يصحُّ بحالٍ، وليس له طريقٌ ثابتةٌ مِن أيِّ وجهٍ مِن الوجوهِ! بل إنَّ كلمات أهل العلم وأئمّته تتابَعَتْ علىٰ رَدِّه، وعَدَمِ قبولهِ، فانظر:

«العلل المتناهية» (٢/٢٨٦) و«التلخيص الحبير» (٢/١٤٢) و«تحذير الخواصّ» (١١٢) و«الفوائد المجموعة» (٢٥٥) و«الداء والدواء» (ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤) و«زاد المعاد» (٤ / ٢٧٥) و«روضة المحبِّين» (ص ١٨٠) و«سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٤٠٩) وغيرَها.

بل إنَّ أبا غُدَّة ـ وهو مِن شيوخ محمود سعيد المَرْضِيِّين ـ قد ارتضىٰ حُكْمَ العلاّمة ابن القَيِّم في «المنار المنيف» (رقم: ٣٢١) علىٰ الحديثِ بالبُطلانِ، وعلّق بقولهِ: «توسّع المؤلِّف في بيان بُطلان هٰذا الحديث أيُّما توسُّعٍ في كُتُبه»!

فأيّ القولين تريد أيها الناقد قول أبي غُدّة أم الغُماريّ؟

وكلاهما مِن بابةٍ واحدةٍ في التَّساهُل في النَّقْد!

ولكنْ «حنانَيْك بعضُ الشَّرِّ أهونُ مِن بعضٍ»!!

(١٣٥)

قال (ص ١٨٨): «زكريّا بن أبي زائدة يدلِّس عن شيخهِ عامِرِ الشعبيِّ فقط..».

قلتُ: مَعَ أنّ محمود سعيد نفسَه قد نَقَلَ (ص ١٨٨ ـ ١٨٩) عن العلائيِّ في «جامع التحصيل» (ص ١٢١) قوله: «قال أبو حاتم: يدلِّس عن الشعبي وابن جُرَيج»!

ولكنّه ـ هداهُ اللهُ ـ قال:

«قوله: «وابن جُريج» سبق قَلَمٍ مِن الحافظ العلائي رحمه الله، فإنَّ الذي في الجَرْح والتعديل عن أبي حاتم أنّه يُدَلِّس عن الشعبيِّ فقط كما مرّ»!

قلتُ: كما مرّ في وَهْمِك (فقط)!

والكلامُ علىٰ جُملتهِ هٰذه مِن وجوهٍ:

الأوّل: أنَّ قولَه عن كلام العلائي: «سَبْق قَلَم» فيه تَعَدٍّ عليهِ، وسوءُ ظَنٍّ بهِ.

الثاني: أنّه علىٰ فَرض التسليم بما (فهمه) مِن كلمةِ ابن أبي حاتمٍ، فإنَّ هٰذا لا يَنْفي وجودَ كلماتٍ أخرىٰ له في كُتُب أُخرىٰ كـ«العِلَل» وغيره مِن الكُتُب مِمّا لم يُطْبَع أو هو في عِدَاد المَفْقودِ.

الثالث: أنَّ كلمة ابن أبي حاتم لا يَرِدُ عليها قَطُّ فَهْمُ محمود سعيد لها، إذ عبارتُه في «الجرح والتعديل» (٣/٥٩٤): «كان زكريّا بن أبي زائدة ليِّن الحديث، **كان يُدَلِّس**، وإسرائيل أحبُّ إليَّ منه، يُقال: إنَّ المسائل

التي يَرْويها زكريّا لم يَسْمَعْها من عامِرٍ إنّما أخَذَها مِن أبي حَريز».

قلتُ: فهٰذه الكلمة حَوَتْ أربعَ جُمَل، كُلّ جملةٍ تدلُّ علىٰ معنىً خاصّ:

١ ـ أنّ زكريا: «ليِّن الحديث».

٢ ـ أنّه «كان يُدَلِّس» هٰكذا بإطلاقٍ.

٣ ـ أنَّ المفاضلة بينه وبين إسرائيل رجَّحت إسرائيل عليه.

٤ ـ أنّ مسائلَه عن عامرٍ ـ وهو الشعبيُّ ـ ليست سماعاً.

فأين ما فهمه محمود سعيد مِن كلامهِ؟ أم أنّه إفسادٌ له حَسَبَ رَأْيِهِ وَوَفْقَ مرامهِ؟

الرابع: أنّ مِمّا يؤيِّد عُمومَ تدليس زكريّا شيئَيْنِ:

١ ـ ما نَقَلَهُ الإمامُ أبو داود السِّجِسْتاني ـ كما في «سؤالات الآجُرِّي» (١/ ١٨٥) له ـ عن الإمام أحمد رحمه الله في زكريّا:

«.. كان عند زكريا كتابٌ، وكان يقول فيه: الشعبيُّ، ولكنْ كان **يُدَلِّسُ يأْخُذُ عن جابرٍ، وبيانٍ، ولا يُسَمِّي**».

فهٰذا ذِكْرٌ للتدليس بعامّة، **يدلِّسُ** فيه جابراً وبياناً!!

ومِن عَجَبٍ أنَّ محمود سعيد قد نَقَلَ هٰذا النصَّ (ص ١٨٨) لكنّه حَرَّفَ معناه، ولم يستفِدْ منه ـ كعادتهِ ـ غفر اللهُ له.

٢ ـ أنَّ الدارقطنيَّ وَصَفَه بالتَّدْليس، فهٰذا يَلْتقي مع سابقهِ، ومِنْه رَجَّح الحافظُ ابنُ حَجَر في «طبقات المدلِّسين» (رقم: ٤٧) تدليس زكريّا،

ناقلاً قولَ أبي حاتمٍ فيه: كان يدلِّس عن الشعبيِّ وغيرِه».

فلماذا لم يُوَهِّمْه محمود سعيد كما وهَّم العلائيَّ؟!

وفي «تَقْريب التَّهْذيبِ» (٢٠٢٢) له رحمه اللهُ: «وكان يُدَلِّس». هٰكذا مُطْلَقةً.

(١٣٦)

نَقَلَ شيخُنا في «الصحيحة» (٤/ ٦٠٤) عن الحافظ ابن حَجَر قولَه في محمد بن قيس: «.. وحديثُه عن الصحابةِ مُرْسَلٌ»، فأعلّ بهٰذه الكلمة سنداً في «صحيح مسلم»[١] يرويه محمد بن قيس عن أبي صِرْمة.

فقال محمود سعيد (ص ١٩٣):

«هٰكذا أعلّ الألبانيُّ هٰذا السَّنَد، وسَيُعْلَم إن شاء اللهُ مجانبتُه للصواب حَتْماً[٢]، وبيانُ ذٰلك: أنَّ محمد بن قَيْس سَمِعَ مِن أبي صِرْمَةَ مالك بن قيس الصَّحابي، ولم يُصِب الألباني في دَعْوىٰ الانقطاع بين محمد بن قَيْس وأبي صِرْمة، بل قَلَّد الحافظَ رحمه الله تعالىٰ حيث عدَّ محمد بن قيس مِن السادسة، وهم مَن لم يَثْبُتْ لهم لقاءُ أحدٍ من الصحابةِ رضوان الله عليهم، ولو رَاجَعَ الألباني كُتُب الرجال ـ غير «التقريب» ـ لَعَلِمَ أنَّ عَدَّ محمد بن قَيْس مِن السادسةِ خَطَأٌ، ولكنّه يعتمدُ علىٰ «التقريب» ـ فقط ـ كثيراً، ولولا اعتمادُه عليه فَقَط، لما وَقَعَ في هٰذا الخَطَإ.

وبيانُ ذٰلك أنّهم عندما ترجموا لمحمد بن قيس ذكروا أنه يَرْوي عن

---

(١) وهو للحديث المتقدم في الفصل الثاني (برقم: ١٢: ١).

(٢) إن شاء اللهُ!

أبي صِرْمة، وعندما ترجموا لأبي صِرْمة ذكروا أنَّ محمد بن قَيْس **يَرْوي عنه**، وسَكَتوا إقراراً، ولم أر مَن قال: إنَّ محمد بن قيس لم يَرْو عن أبي صِرْمة تصريحاً، أو تلويحاً، بل إنّهم في ترجمةِ محمد بن قَيْس ذكروا روايتَه عن جابر بن عبد الله وأبي هُريرة، ثم تعقَّبوا ذٰلك بأنّه مُرْسَلٌ. . ».

ثم قال: «فمن تكلّم في روايتِه عن الصحابة، ففي روايتِه عن جابرٍ وأبي هريرة رضي الله عنهما فقط. . »!

قلتُ: وهنا مسألتان مهمّتان:

الأولىٰ: حول «تقريب التهذيب» وطريقةِ شيخنا حفظه المولىٰ في الإفـادةِ مِنـه والتعـامُـل مَعَـه، إذ ليس الأمرُ فيها كما ذكره محمود سعيد ـ بَجْهل ـ أنّه «قلّده»!! لا، بل لشيخنا طريقةٌ منهجيّةٌ دقيقةٌ مَعه، فصَّلْتُ القولَ فيها، وكشفتُ عن خوافيها، وَرَدَدْتُ علىٰ أمثالِ محمود سعيد مِن المُتَطاولين، في كتابي «محدِّث العصر. ومنهجه في دراسة السُّنَّة ونَقْد الأسانيد»، وهو علىٰ وَشْك التَّمام إن شاء الملكُ العَلَّام.

الثانية: أنَّ مجرَّد ذِكْر الرُّواة عن الشيخ أو الراوي هو عَنْهُم في كتب الجَرْح والتعديل لا يُفيد البتَّة القَطْعَ بالسَّماعِ عنه أو عنهم، وبيان ذٰلك في تعليق لي علىٰ «إحكام المَبَاني. . » (ص ٤٥) ـ وهو رَدٌّ على محمود سعيد نفسِهِ أنقلُه بتمامِهِ ـ ردّاً علىٰ من اسْتَلزمَ ذٰلك الاستلزامَ الفاسدَ:

قلتُ: «لا يستلزمُ ذِكْرُهُ أنّه روىٰ عنه، أو سَمِعَه، أو حتّىٰ أدركه»!! وأضرب مثالاً علىٰ هٰذا:

ذكر المُتَرْجِمون لِشُرَيْحِ بن عُبَيد أنّه روىٰ عن أبي أُمامةَ، والمِقْدام،

وأبي مالـك الأشعريِّ وغيرِهم، مَعَ أنَّ ابنَ أبي حاتم جَزَمَ في «مراسيله» (ص ٩٠) نقلاً عن أبيه أنّه لم يُدرك هؤلاء الثلاثة! فتأمّل.

وكذا محمد بن المُنْكَدِر: ذكروا أنّه روىٰ عن أبي هريرة، مع أنّ ابن أبي حاتمٍ ـ أيضاً ـ نَقَل عن يحيىٰ بن معين وأبي زُرعة ـ كما في «المراسيل» (ص ١٨٩) ـ أنّه لم يَلْقَه ولم يسمع منه، وانظر «الثِّقات» (٥/٥٠٥) لابن حبان.

وغيرهُما كثيرٌ لمن نَظَرَ في كُتُب التراجم، و. . .

فهٰذه قاعدةٌ مهمَّةٌ أنّه ليس كُلُّ مذكورٍ في الرُّواة يكونُ قد سَمِعَ! فاحْفَظْها».

فَلَعَلَّ هٰذا مِن جديدِ العلم (عند محمود سعيد) لأنَّه ورَّاقٌ فِهْرِسيٌّ لا يعرفُ دقائقَ العلماء، وعباراتِهم، وألفاظَهم في مصنَّفاتهم وتَواليفهِم.

(١٣٧)

ثم قولُه المتقدم: «. . ولم أَرَ مَن قال: إنَّ محمد بن قَيْس لم يَرْوِ عن أبي صِرْمَةَ تصْريحاً وتَلْويحاً. . » قولٌ يدلُّ علىٰ جهل واستعلاءٍ!

فإنْ لم تَرَ أنتَ، فقد رأىٰ غيرُك!

فالحافظُ ابنُ حَجَر (لوَّح) بهٰذا! أم أنّك لا ترىٰ؟!

ثم ما هو أهمّ مِن ذٰلك ـ ويلتقي معه ـ ما أشار إليه الحافظُ المِزِّيُّ في «تحفة الأشراف» (٣/١٠٨) في هٰذا الحديثِ نفسهِ[1]، حيث قال: ورواه

---

(١) وهو «لولا أنّكم تُذْنِبون. . ».

عبدُ الله بن صالح، عن الليث بن سَعْد، عن محمد بن قَيْس، عن محمد ابن كَعْب، عن أبي صِرْمة، عن أبي أيُّوبَ.

وهو أشبهُ بالصَّوَابِ مِمّن (أَسْقَطَ) منه محمد بن كَعْب، واللهُ تعالىٰ أعلم».

وهي عند الطَّبَراني في «المعجم الكبير» (٣٩٩١)، قال:

«حدّثنا مُطَّلب بن شُعَيب الأَزْدي، حدّثنا عبد الله بن صالح . . .»، فذكره.

قلتُ: فهٰذا تَرْجيحٌ بَيِّن للانقطاع الذي صَدَّرْنا الكلامَ به.

فافْهَم هٰذا وانْتَبِه.

وقد سَبَق (ص ١٠٠ ـ ٩٧) بيانٌ علىٰ صِفَةٍ أُخرىٰ، فراجِعْه.

(١٣٨)

ثم قال (ص ١٩٤): «ليس للحافظ قولٌ واحدٌ في محمد بن قيس، بل له أربعة أقوال: الذي في «التقريب»، واثنان في «التهذيب»، والأخير في «الإصابة» . .»!

وهٰذا مِن أعجبِ شيءٍ يكونُ، إذ ليس في هٰذه (الأقوالِ) المزعومةِ ما يُشير إلىٰ هٰذا التعدُّد المُدَّعىٰ، وغايةُ ما هناك أنَّ الحافظَ رحمه الله قد ذكر في «التهذيب» و«الإصابة» محمد بن قيس وروايتَه عن أبي صِرْمة . . دون أن يُعَقِّبَ بشيءٍ! (فاستنبط) محمود سعيد مِن ذٰلك أنَّ هٰذه أقوالٌ له!! وماذا؟ ثلاثةٌ!

علماً أنَّ السُّكوتَ لا يُؤخَذُ منه حُكْمٌ في هٰذا المقام، لأنّه يُخالفُ قولَه الصريحَ الجليَّ في «التقريب» ـ وهو رابعُها عنده ـ!

فلا يُقال: «له أربعة أقوال. . »! فهٰذا لا يَصْلُحُ بحال!

وأعجبُ مِن ذٰلك قولُه ـ بَعْدُ ـ نَقْداً لقولِ الحافظِ في «التقريبِ»:

« . . فلعلّه سبق قَلَم منه رحمه الله تعالىٰ، قصد أن يكتبَ: «عن أبي هريرة مرسل» فَجَمَع الصحابة»!!

وهي من أشدّ طامّاته، وأعظم بلاياه، فلا قُوَّة إلّا بالله.

(١٣٩)

شنّع (ص ١٩٦) علىٰ شيخِنا لمّا قال: «وإنّما لم يُصَحِّحه الترمذي ـ والله أعلم ـ مَعَ ثقةِ رجاله لأنّ فيه انقطاعاً»، فقال:

« . . هٰذا تقويلٌ للتِّرْمذيِّ لما لم يَقُلْه. . . أمّا عدم تصحيحهِ للحديث، فهٰذا لا يضرُّ الحديثَ، فَلِكُلٍّ رَأْيُهُ. . . لكنْ هل قام في خَلَد أحدٍ من أهل الحديث أنَّ الانقطاعَ يُنزل الحديثَ مِن رُتبة الصِّحَّةِ إلىٰ الحُسْنِ؟ . . » إلخ كلامهِ!

قلتُ: أمّا أنّه تَقْويل. . فهي دعوىٰ ليس عليها تَعْويل!!

ويُبيِّنُها التالي، في هٰذا النَّقْل العزيز الغالي:

قال الحافظُ ابنُ حجر في «النُّكَت علىٰ ابن الصلاح» (١/ ٣٨٧) بَعْدَ بحثِه مسألَة الحديثِ الحَسَن وحَدِّه، وأنَّ للإمام التِّرمذي اصطلاحَه الخاصَّ بهِ:

«. . وليسَ هو في التحقيق عنـد التـرمـذي مقصوراً علىٰ روايةِ المستور، بل يشتركُ مَعَه الضعيفُ بسبب سوء الحفظ، والموصوف بالغَلَط والخَطَأ، وحديث المختلط بعد اختلاطهِ، والمدلّس إذا عَنْعَن، وما في إسناده انقطاعٌ خفيفٌ، **فكُلُّ ذلك عنده مِن قَبيل الحَسَن**، بالشروط الثلاثةِ وهي :

١ ـ أنْ لا يكونَ فيهم مِن يُتَّهم بالكذب .

٢ ـ ولا يكونَ الإسنادُ شاذّاً .

٣ ـ وأنْ يُروىٰ مثلُ ذٰلك الحديثِ أو نحوُه مِن وجهٍ آخَرَ فصاعداً، وليس كلُّها في المرتبة علىٰ حَدٍّ سواء، بل بعضُها أقوىٰ مِن بعضٍ .

ومِمّا يُقَوّي هٰذا ويعضُدُه أنّه لم يتعرَّض لمشروطيةِ اتِّصال الإسناد أصلاً، بل أطلق ذٰلك، **فلهٰذا وَصَفَ كثيراً مِن الأحاديث المنقطعةِ بكونها حِسَاناً**» .

ثم ضَرَب علىٰ ذٰلك أمثلةً عدّة، يكفي المنصفَ عنها ما ذَكَرْناه من تأْصيل عنه ـ رحمه الله تعالىٰ .

ثُمّ ؛ أليس هٰذا كافياً لأنْ يُنْصِفَ محمود سعيد نفسَه من (نفسِهِ)؟

وأليس هٰذا كافياً لأنْ يعلمَ محمود سعيد أنّه دونَ مثلِ هٰذه الرُّدود التي يُناطحُ فيها كُبراءَ السُّنّةِ وأئمّةَ العلمِ !

يا ناطـحَ الـجَـبَـلِ الـعـالـي لِيَكْـلِمَـهُ
أشْـفِقْ علىٰ الـرَّأْسِ لا تُشْفِق علىٰ الجَبَـلِ

(١٤٠)

قال (ص ١٩٨) في مَطَر الورّاق: «واحتَجَّ به مُسْلِمٌ...».

قلتُ: لا، فقد «ذكره الحاكمُ فيمن أخرج لهم مسلمٌ في المتابَعات دونَ الأُصول»، كما في «التهذيب» (١٠/١٦٨)[1].

(١٤١)

نقـل (ص ١٩٩) عن ابن المـديني في «سُؤالاتـه» جَرْحاً في مَطر الورّاق، ثم قال: «ذكر هٰذا النَّقْلَ عن ابن المديني محمدُ بن عثمان بن أبي شيبة،.. وابنُ أبي شيبةَ ضعيفٌ..»!

آلآن أيها الناقد؟!

ألم تذكر أنّك استدلَلْت بكلامٍ لابن المديني مِن روايةِ محمد بن عُثمان هٰذا (ص ١٣٥ ـ ١٣٦) مِن كتابك؟

أم أنَّ حُبَّ النَّقْد والردِّ بالباطلِ يَطْغىٰ علىٰ العقول، ويَحْرِف الأذهان؟!

(١٤٢)

ثم تكلّم في حاشية (ص ٢٠٠) عن حال محمد بن عُثمان بن أبي شيبة، ناقلاً أنّه «كذاب» ورُمي بالوضْعْ» و.. و.. إلخ.

ثم عزا ذلك لـ«تاريخ بغداد» و«الميزان»!

---

(١) وانظر «الرواة المتكلّم فيهم في صحيح مسلم» (ص ٥٢٤) للدكتور سُلطان عكايلة.

قلتُ: سائر ما أورده في حاشيته هٰذه إنّما هو ـ كما تبيَّن مِن مراجَعَةِ «تاريخ بغداد» ـ مِن روايةِ أبي العباس بن عُقدة.

ومِن المعلوم أنـه «لا يُقبـل مِن ابنِ عُقدةَ ما ينقلُهُ مِن الجَرْح»[1]، وبخاصّة أنه «ليس بعُمدة»[2]، فهذا يدفعُ الاحتجاجَ به، إذ إنّ «في سرقةِ الكُتُبِ والأمر بالكذب، وبناء الرواية عليه ما يمنعُ الاعتمادَ علىٰ الرجل فيما ينفردُ بهِ»[3].

فما ذكره مِن تَرْكِ ابن أبي شيبةَ، ورَمْيِهِ بالوَضْعِ مِمّا يُرَدُّ عليه ولا كرامةَ.

لذا فإنَّ مَسْلَمَةَ بنَ القاسم قال فيه: «لا بَأْس بهِ، كتبَ الناسُ عنه، ولا أعلمُ أحداً تَرَكَهُ»[4].

ومِن عَجَبٍ أنَّ محمود سعيد قد اقْتَصَر في حاشيتِهِ المشار إليها في ترجمة ابن أبي شيبةَ علىٰ إيراد أشدِّ كلامٍ فيه مِمّا سَبَق نَقْضُه إجمالاً، ثم قال بَعْدُ: «ولهم كلامٌ آخَرُ فيه»!

قلتُ: وأيُّ كلامٍ هٰذا؟ إنّـه مِن تلبيسـات محمود سعيد، وإيهامهِ القُرَّاءَ أنّه مثلُ سابقهِ!

وليس الأمرُ كذٰلك!

---

(١) «التنكيل» (١ / ٤٦١) للعلاّمة المُعَلِّمي.

(٢) «التنكيل» (١ / ١٧٠) و(١ / ٤٤١).

(٣) «التنكيل» (١ / ١٧٠).

(٤) «لسان الميزان» (٥ / ٢٨١).

إذ الناظرُ بتأمُّل في هٰذا الكلامِ الآخَر يرىٰ أنّه توثيقٌ له، أو تَضْعيفٌ خفيفٌ يُناقض دعاوىٰ التكذيبِ السابقةَ!

وهو ـ هداه الله ـ ساكتٌ عن هٰذا كُلِّه لِيَسْلَمَ له مُرادُهُ، ويُحَصِّلَ مُبتغاه، مِمّا يُوافِقُ هواه!

ولزيادة البَيَانِ حول محمد بن عُثمان بن أبي شيبة يُراجع «التنكيل» (١/ ٤٦٠ ـ ٤٦٢) و«شرح ألفاظ التجريح النادرة» (١/ ٨٣ ـ ٨٨).

ومِن تلاعُب محمود سعيد الظاهر الذي يجعلُه مُتَلَبِّساً تماماً بصفاتِ أهل الأهواء، أنّه في كُلِّ موطنٍ ينقلُ فيه ما يحلو له مِن كلامٍ علىٰ الرِّجال والرواة:

فهنا نَقَلَ تكذيب محمد بن عثمان بن أبي شيبة! لأنّها عليهِ!

وفي «وصول التهاني» (ص ١٩ ـ ٢٠) أورد روايةً (له) فيها محمد بن عثمان نفسُه، فماذا قال؟ قال: «حافظٌ، وثّقه صالح جزرةَ، وفي ترجمتهِ ما يحتاجُ إلىٰ تحريرٍ»!

أهٰذا تحرير أم تَغْرير وتَحْوير؟

وانظر له «إحكام المباني..» (ص ٤٦ ـ ٤٧) ففيه رَدُّ ما قالَه، وجوابٌ علىٰ دعوىٰ أنَّ شيخَنا تناقَضَ فيه، بما يكشفُ خبيئةَ المُتَناقِضِ، وحقيقةَ التناقُض!

والهادي هو اللهُ سبحانه، لا ربَّ سِوَاهُ.

○○○○○

وَختاماً . . .

فإنَّ مرتبةَ «الصحيحَيْن» عند شيخِنا ـ وَقَاه اللهُ مِن كُلِّ سُوءٍ ـ مرتبةٌ عَلِيَّةٌ، لا تُدانيها مرتبةُ كتابٍ في الدُّنيا حاشا كتابَ الله جلّ شَأْنه.

ولــه ـ فَسَحَ اللهُ مُدَّتَـه ـ عِبَـاراتٌ كثيرةٌ وإشـاراتٌ نثيرةٌ في كُتُبِـهِ وتحقيقاتِه، ومؤلّفاتِه وتعليقاتِه؛ تُؤكِّد هٰذا المعنىٰ، وتُثَبِّتُه، وتُبَيِّنُه بجلاءٍ ووضُوحٍ.

وهٰذه العباراتُ، وتِلْكُمُ الإشاراتُ منتظمةٌ في صُوَرٍ عِدَّة:

الأولىٰ: اعتمادُهُ قواعدَ العلمِ تَصْحيحاً وتَضْعيفاً:

مِن ذٰلـك ما قالَه في «سلسلة الأحاديثِ الضعيفةِ» (٤/٤٦٥) بعد بحثٍ ماتعٍ حولَ حديثٍ رواه البُخاريُّ:

«. . وبَعْدُ: فقد أطَلْتُ في الكلامِ علىٰ هٰذا الحديثِ وراويهِ، دفاعاً عن السُّنَّةِ، ولكيْ لا يتقوَّلَ مُتَقَوِّلٌ، أو يقولَ قائلٌ مِن جاهلٍ أو حاسدٍ أو مُغْرِضٍ: إنّ الألباني قد طَعَنَ في «صحيح البُخاري» وضعّف حديثَه(!)، فقـد تبيَّن لِكُـلِّ ذي بصيرةٍ أنَّني لـم أُحَكِّم عَقْلي أو رَأْيي كما يفعلُ أهلُ

الأهواءِ قديماً وحديثاً، وإنّما تمسَّكْتُ بما قاله العُلَماء في هٰذا الراوي، وما تَقْتَضيهِ قواعـدُهم في هٰذا العلمِ الشـريفِ ومُصْطَلَحـهِ مِن رَدِّ حديثِ الضَّعيفِ، وبخاصّةٍ إذا خالَفَ الثِّقةَ، واللهُ وليُّ التوفيقِ».

الثانية: تَعْظيمهُ للإمام البُخاريِّ ومنهجِه في «صحيحِه»:

مِن ذٰلك ما قاله في «سلسلة الأحاديثِ الصحيحةِ» (**٤/ ١٨٥**) بعد نَقْل كلامٍ طويلٍ للحافظِ ابنِ حَجَر في حديثٍ ـ رواه البُخاريُّ ـ ضعيفِ السَّنَد صحيحِ المَتْنِ، قال شيخُنا بعد نَقْلِه:

«هٰذا كُلُّه كلامُ الحافظِ، وقد أَطَالَ النَّفَس فيهِ، وحُقَّ له ذٰلك، فإنَّ حديثاً يُخَرِّجُه الإمامُ البُخاريُّ في «المسند الصحيح» ليس من السَّهْلِ الطَّعْنُ في صحّتهِ لمُجَرَّد ضَعْفٍ في إسنادهِ، لاحتمالِ أنْ يكونَ له شواهدُ تأخُذُ بِعَضُده وتُقَوِّيه»[1].

الثالثة: الأَصْلُ في أحاديث «الصحيحَيْن» الصِّحَّةُ:

قال في مقدّمتهِ علىٰ «شرح العقيدة الطحاوية» (ص **٢٢ ـ ٢٣**):

«.. والصحيحـانِ همـا أصحُّ الكُتُبِ بعد كتاب اللهِ تعالىٰ باتِّفاق عُلماءِ المُسلمين مِن المُحَدِّثين وغيرهم، فقد امْتَازا علىٰ غيرهما مِن كُتُبِ السُّنَّـةِ بتفـرُّدِهمـا بجمـع أصحِّ الأحاديثِ الصحيحةِ، وطَرْحِ الأحاديثِ الضعيفةِ والمُتونِ المُنْكَرةِ، علىٰ قواعدَ متينةٍ، وشروطٍ دقيقةٍ، وقد وُفِّقوا في ذٰلـك توفيقـاً بالغـاً لم يُوَفَّق إليهِ مَن بعـدَهم مِمّن نحـا نحوَهم في جمع «الصحيح» كابن خُزَيمةَ، وابنِ حِبّان، والحاكم، وغيرهم، حتىٰ صار عُرْفاً

(١) وانظر الفصل الثالث من هذا الكتاب، المقطع (رقم: ٥١).

عَامّاً أنّ الحديثَ إذا أخرجه الشيخانِ أو أحدُهما، فقد جاوَزَ القنطرةَ، ودخل في طريقِ الصِّحَّةِ والسَّلامةِ، ولا رَيْبَ في ذٰلك، **وأنّه هو الأَصْلُ عندنا**، وليسَ معنىٰ ذٰلـك أنَّ كُلَّ حرفٍ أو لفظةٍ أو كلمةٍ في «الصحيحَيْن»، هو بمنزلةِ ما في القُرآن؛ لا يُمكن أنْ يكونَ فيه وَهَمٌ أو خَطَأٌ في شيءٍ مِن ذٰلك مِن بعضِ الرُّواةِ، كَلّا، فَلَسْنا نعتقدُ العصمةَ[1] لكتابٍ بعد كتاب الله تعالىٰ أصلًا، فقد قال الإمام الشافعيُّ وغيرُه: «أبىٰ اللهُ أن يُتِمَّ إلّا كتابَه».

ولا يُمكن أن يَدَّعي ذٰلك أحدٌ مِن أهلِ العلمِ مِمّن دَرَسوا الكتابَيْنِ دراسةَ تَفَهُّمٍ وتدبُّرٍ **مَعَ نَبْذِ التعصُّبِ، وفي حدود القواعد العلمية الحديثيّة**، لا الأهواء الشخصيّة، أو الثقافة الأجنبيّة عن الإسلامِ وقواعدِ عُلَمائِهِ».

الرابعة: أنَّ العَزْوَ لـ«الصحيحَيْن» مُشْعِرٌ بالصِّحَّةِ:

قال في مقدمة «شَرْح العقيدة الطحاوية» (ص **٢٥**):

«إنَّ كُلَّ مَن شمَّ رائحةَ العلمِ بالحديثِ الشريفِ يَعْلَمُ بداهةً أنَّ قولَ المُحَـدِّثِ في حديثٍ ما: «رواه الشيخـان»، أو «رواه البُخـاري»، أو: «. . مسلم»، إنما يعني أنّه صحيحٌ . .».

ويزيدُ ذٰلك صراحةً قولُه أحياناً ـ كما في (ص **٣١٠**) مِن «الشرح» ـ: «صحيحٌ، لإخْراج الشيخينِ له. .». وهٰكذا في مواضعَ أُخرىٰ.

الخامسة: تقديمُ العَزْو لـ«الصحيحَيْن»:

وعلىٰ ذٰلـك أمثلة عدّةٌ[2] منها قوله في «دفاع عن الحديث النبوي

---

(١) انظر المقطع (رقم: ١٧) من الفصل الثالث.

(٢) انظر «نقد نصوص حديثيّة» (ص ٤٣) و«السلسلة الصحيحة» (٤ / ٢١٦)، مقدمة «صحيح الجامع» (١ / ١٠).

والسِّيرة» (ص ٤٤) استدراكاً علىٰ مَن جَهِلَ فعزا لغير «الصحيحين»:

«. . فإنَّ مِن المعلوم عند أهل العلم بالحديثِ أنّه لا ينبغي عَزْوُ حديثٍ هو في «الصحيحَيْن» أو أحدِهما إلىٰ «السُّنَن الأربعة»، فَضْلاً عمّن دونَهم، فكيف يجوزُ عَزْوه إلىٰ مَن هو دونَهم. . .

قال مُغُلْطاي: «ليس لحديثيٍّ عَزْو حديثٍ في أَحَدِ السِّتَّةِ لغيرها، إلاّ لزيادةٍ ليست فيها، أو لبيانِ سَنَدِهِ ورجالِه». نَقَلَه المُناوي في «فيض القدير» (١ / ٢٨٠)».

السادسة: دفاعُهُ عن أحاديث في «الصحيحَيْن» أو أحدِهما، أعلّها بعضُ أهل العلم، منها:

١ ـ «مَن عادىٰ لي وليًّا. .» كما في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (رقم: ١٦٤٠).

٢ ـ «ليكونَنّ مِن أُمّتي أقوامٌ يستحلُّون الحِرَ والحريرَ والخمرَ والمعازفَ. .»، أودعه «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٩١) ردّاً علىٰ ابن حزمٍ ومقلّديهِ[١].

٣ ـ «خَلَق اللهُ التُّربةَ يومَ السبت. .»، أورده في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١٨٣٣) رادّاً علىٰ مَن ضَعَّفه مِن المتقدِّمين والمتأخرين.

وغير هٰذه الأحاديث كثيرٌ[٢].

---

(١) ولي جزء عنوانه: «الكاشف في تصحيح رواية البخاري لحديث المعازف» مطبوع متداول.

(٢) وقد أفردتُ هذا الحديثَ ـ أخيراً ـ في جُزْءٍ مُستقلّ، بيَّنتُ فيه وَجْهَ الصَّوابِ فيه، بتَثْبيتِه، ورَدِّ ما قيل فيه.

ومِن أقوىٰ ذٰلك وَأَمْتَنِهِ ردُّه علىٰ الكوثريِّ إذ ضعّف بضعةَ عشرَ حديثاً في «الصحيحين» أو أحـدِهمـا، وذٰلـك في مقـدّمته علىٰ «شرح العقيدة الطحاوية» (٣٨ ـ ٤٠).

وَبَعْدُ:

فإنَّ النـاقَد المردودَ عليه قد وَقَف علىٰ بعضٍ من هٰذه النُّصوصِ والعبارات، لكنّه لم يستفِدْ منها (لانشغاله) بالرَّدِّ والنَّقْد بالكلامِ الباطِل، والتأويل العاطلِ:

يُقْـضـىٰ علىٰ الـمَـرْءِ في أيَّام مِحْـنَـتـهِ
حتّـىٰ يرىٰ حَسَـنـاً ما لَيْسَ بالـحَـسَـنِ

وبـهِ أختمُ هٰذا الكتابَ، سائلاً اللهَ العليَّ الأعلىٰ أنْ يجعلَه هادياً لأهل الأهواءِ الذين مَرِضَتْ نفوسُهم، فجعلوا أقلامَهم عُنواناً عليها، ودليلاً إليها.

ومِن مِنّـة اللَّهِ عَلَيَّ أَنْ وَفَّقَني لِزَبْرِ هٰذا الكتاب، علىٰ هٰذا النَّهْجِ السَّديد، إذ «مِن المعلومِ أنَّ الأمورَ العلميّةَ يكونُ علاجُها وبيانُ الحقِّ فيها وفْقاً للقواعدِ المعمولِ بها، فالحُجّةُ تُقَابلُ بالحُجَّةِ والبُرهانِ، وعند ذٰلك يُعرف الخَطأُ مِن الصواب»[1]، ويكشفُ ضوءُ الحقِّ ظلامَ الارتياب.

وإذْ أنصحُ الناقدَ المردودَ عليه فبكلمةٍ قالها شيخُنا نَفَعَ اللهُ بهِ في خاتمـةِ كتابه «دفاع عن الحديث النبوي والسِّيرة» (ص ٦٠) حيث نَصَح ـ حفظه الله ـ المردودَ عليه:

---

(١) ما بين القوسين مِن كلام محمود سعيد نفسه (ص ٢٠٥).

«أنْ لا يكتُبَ إلاَّ في علمٍ أتْقَنه، وتمرَّس فيه مُدَّة مِن الزمان، وأن يكونَ رائدُهُ في ذٰلك النُّصْحَ للمسلمين والإخلاصَ لربِّ العالَمين، بعيداً عن التأثُّر بخُلُق الحِقْد والحَسَد، فذٰلك أجدىٰ له وأنفعُ في الدنيا والآخِرَة».

وصلَّىٰ اللهُ علىٰ نبيِّنا محمدٍ وعلىٰ آلهِ وصَحْبهِ أجمعين، وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ للّٰهِ ربِّ العالَمين.

وكَتَبَه

أبو الحارث الحَلَبيُّ الأثريُّ

عفا اللهُ عنه بمنِّه

ضُحىٰ يوم الخميس التاسعَ عشرَ مِن شهر رمضان المبارك، سنة إحدىٰ عشرة وأربع مئةٍ وألفٍ للهجرة.

○○○○○

الفهارس العلميَّة

فهرس الرواة المتكلَّم فيهم بجرح أو تعديل

○○○○○

فهرس الأحاديث والآثار

○○○○○

فهرس الفوائد

الفهرس الإجمالي